

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام ل.م.د.

في العلوم التجارية

تخصص: اقتصاد قياسي مالي

دور التطور المالي في الحد من الفقر واللامساواة في

توزيع الدخل

دراسة قياسية لعينة من 9 دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أوروبا ووسط

آسيا خلال الفترة 1980-2019.

إعداد الطالبة:

د. دنوني زوليخة

تحت إشراف:

د. غربي ناصر صلاح الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د. غربي ناصر صلاح الدين	أستاذ محاضر أ	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د. طافر زهير	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د. ضيف أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة	ممتحنا
أ.د. جديدن لحسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة عين تموشنت	ممتحنا
د. بوعبدلي ياسين	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022م

شكر وتقدير

أشكر الله عز وجل وأحمده الذي وفقني في اتمام هذه العمل

أشكر أستاذي الفاضل الدكتور "غربي ناصر صلاح الدين" الذي أشرف على هذه الأطروحة، وعلى كافة التوجيهات والنصائح التي وجهها لي، وأرجو من الله عز وجل أن يجعلها في ميزان حسناته.

أشكر الأستاذ الدكتور "بن معمر عبد الباسط" على مساعدته لي في الجانب التطبيقي لهذه الأطروحة.

كم أتقدم بالشكر لزملائي في العمل في مديرية الجامعة لتلمسان على دعمهم وتشجيعهم المتواصل لي.

كما لا يفوتني التقدم بالشكر للجنة المناقشة التي شرفني بمناقشتها لهذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

الفهرس

1	مقدمة عامة
9	الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة
10	تمهيد الفصل الأول
11	المبحث الأول: عموميات حول الأنظمة المالية وتطورها
11	المطلب الأول: مفهوم النظام المالي
17	المطلب الثاني: هيكل النظام المالي، وأنواع الأنظمة المالية
22	المطلب الثالث: وظائف النظام المالي
26	المطلب الرابع: مفهوم التطور المالي
29	المبحث الثاني: محددات التطور المالي ومؤشرات قياسه
29	المطلب الأول: محددات التطور المالي
41	المطلب الثاني: مؤشرات قياس التطور المالي
46	المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول الفقر
47	المطلب الأول: تعريف الفقر ومختلف مقارباته
54	المطلب الثاني: أنواع الفقر
56	المطلب الثالث: أسباب الفقر
60	المطلب الرابع: مدراس الفقر
66	المطلب الخامس: خطوط الفقر ومؤشرات قياسه
70	المبحث الرابع: اللامساواة في توزيع الدخل
70	المطلب الأول: مفهوم اللامساواة في توزيع الدخل
71	المطلب الثاني: التوزيع الوظيفي والتوزيع الشخصي للدخل

73	المطلب الثالث: نظريات توزيع الدخل الوظيفي وتوزيع الدخل الشخصي
80	المطلب الرابع: محددات اللامساواة في توزيع الدخل
82	المطلب الخامس: مقاييس اللامساواة في توزيع الدخل
89	خاتمة الفصل الأول
90	الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة
91	تمهيد الفصل الثاني
93	المبحث الأول: الدراسات التجريبية التي بحثت دور للتطور المالي في الحد من الفقر
93	المطلب الأول: الطريقة المباشرة لانتقال منافع التطور المالي الى الفقراء
101	المطلب الثاني: الدراسات التجريبية التي تناولت العلاقة المباشرة بين التطور المالي والفقر
120	المطلب الثالث: الآثار غير المباشرة للتطور المالي على الحد من الفقر من خلال قناة النمو
	المبحث الثاني: الدراسات التجريبية التي اختبرت العلاقة بين التطور المالي واللامساواة في
138	توزيع الدخل
139	المطلب الأول: العلاقة الخطية بين التطور المالي وعدم المساواة في الدخل وفرضية المنحنى المقلوب
143	المطلب الثاني: الدراسات التجريبية التي اختبرت فرضية توسيع اللامساواة، وفرضية المنحنى المقلوب
	المطلب الثالث: الدراسات التجريبية التي اختبرت فرضية تضيق عدم المساواة وفرضية المنحنى المقلوب
151	
	المبحث الثالث: الدراسات السابقة التي اختبرت العلاقة بين التطور المالي، تقليص الفقر،
161	اللامساواة في توزيع الدخل
182	خاتمة الفصل الثاني
183	الفصل الثالث: الدراسة القياسية
184	تمهيد الفصل الثالث

185	المبحث الأول: نبذة عن الخصائص الاقتصادية والتطور المالي في دول العينة
185	المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية
191	المطلب الثاني: نبذة عن الأنظمة المالية في دول العينة
192	المبحث الثاني: دراسة العلاقة بين التطور المالي وتقليص الفقر
192	المطلب الأول: منهجية الدراسة والنموذج المستخدم
198	المطلب الثاني: النتائج التطبيقية لمقاربة تأثير التطور المالي على الفقر
204	المبحث الثالث: دراسة العلاقة بين التطور المالي واللامساواة في توزيع الدخل
204	المطلب الأول: تقدير علاقة التطور المالي باللامساواة في توزيع الدخل
206	المطلب الثاني: النتائج التطبيقية لعلاقة التطور المالي واللامساواة في توزيع الدخل
211	خاتمة الفصل الثالث
212	الخاتمة العامة
219	قائمة المصادر والمراجع
231	الملاحق

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الشكل
الفصل الأول		
13	مبدأ التمويل المباشر	(1-1)
14	عملية الوساطة المالية	(2-1)
17	مؤسسات النظام المالي	(3-1)
21	أنواع الأنظمة المالية	(4-1)
29	مختلف مقاربات التطور المالي	(5-1)
34	مقارنة بين القانون المدني والقانون العام	(6-1)
52	نُهج القدرات	(7-1)
53	طبيعة الشيء المفقود عند تحديد مفهوم الفقر	(8-1)
54	المقاربات المختلفة للفقر	(9-1)
58	الأسباب الاقتصادية للفقر	(10-1)
65	الفقر النقدي	(11-1)
84	مقياس اللامساواة في الدخل-المدى-	(12-1)
86	منحنى لورنز	(13-1)
الفصل الثاني		
97	تأثير القيادة لماكينون	(1-2)
99	آثار الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي	(2-2)
124	التطور المالي وتقليص الفقر	(3-2)
الفصل الثالث		
187	التغيرات في معدل التضخم في دول منطقة العينة خلال الفترة 2020-1980	(1-3)
190	التقسيم الإقليمي لمؤشر عدد الفقراء لخط الفقر الدولي بمقدار 1.25 دولار أمريكي في اليوم (PPP 2005) في مختلف مناطق العالم	(2-3)

191	التقسيم الإقليمي لمؤشر عدد الفقراء لخط الفقر الدولي بمقدار 2.00 دولار أمريكي في اليوم (PPP 2005) في مختلف مناطق العالم	(3-3)
191	متوسط الاستهلاك الفردي النهائي في دول العينة للفترة 2020-1980	(4-3)
192	تطور مؤشر Theil خلال الفترة 2015-1980	(5-3)
202	اختيار النموذج الأمثل حسب Akaike information criteria	(6-3)

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
الفصل الأول		
46	مختلف مقاييس التطور المالي	(1-1)
53	قائمة Nussbaum للميزات الأساسية للحياة البشرية الكاملة	(2-1)
الفصل الثاني		
102	متغيرات الدراسة لـ (Jeanneney, S. G., & Kpodar, K. R, 2004)	(1-2)
107	متغيرات الدراسة لـ (Kiendrebeogo, Y, 2010)	(2-2)
110	متغيرات دراسة (Jeanneney, S. G., & Kpodar, K., 2011)	(3-2)
113	ملخص للمعاملات المقدرة للقنوات بين التطور المالي والفقير	(4-2)
115	متغيرات الدراسة لـ (Boukhatem, 2016)	(5-2)
116	نتائج دراسة (Boukhatem, 2016)	(6-2)
118	متغيرات الدراسة لـ (Donou-Adonsou, F., & Sylwester, K)	(7-2)
119	نتائج طريقة (SLS) لتقدير تأثير التطور المالي (يقاس بالائتمان الخاص/ الناتج المحلي الإجمالي) على الفقير.	(8-2)
122	العمق المالي كمتغير للتطور المالي	(9-2)
126	العلاقات السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والحد من الفقر	(10-2)
126	اختبارات (Johansen-Juselius) الاحتمالية القصوى للتكامل المشترك	(11-2)
137	ملخص للدراسات التي درست العلاقة المباشرة بين التطور المالي والفقير	(12-2)
138	ملخص للدراسات السابقة التي تخص العلاقة الغير مباشرة بين التطور المالي والفقير	(13-2)
147	المرونة طويلة الأجل في انحدار ARDL	(14-2)

151	شروط تحقق فرضيات علاقة التطور المالي واللامساواة في توزيع الدخل	(15-2)
161	ملخص للدراسات السابقة التي اختبرت علاقة التطور المالي باللامساواة في الدخل	(16-2)
168	نتائج تحليل المتانة لنموذج الانحدار على آثار التطور المالي على النمو وعدم المساواة والفقير: (حالة البلدان ذات الدخل المرتفع)	(17-2)
179	متغيرات دراسة (Vivien Kappel, 2010)	(18-2)
182	ملخص للدراسات السابقة التي اختبرت علاقة التطور المالي بالفقير واللامساواة في الدخل	(19-2)
الفصل الثالث		
188	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقا لتعديل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي)	(1-3)
193	تطور مؤشرات العمق المالي لدول العينة	(2-3)
199	ملخص لبيانات البانل في الفترة 1980-2019	(3-3)
200	مصفوفة معاملات الارتباط	(4-3)
201	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية باستعمال اختبارات LLC ، IPS ، ADF	(5-3)
202	نتائج اختبار Wald	(6-3)
203	نتائج تقدير تأثير التطور المالي على الفقر	(7-3)
206	نتائج اختبار تأثير التطور المالي على اللامساواة في الدخل لشريحة الدول ذات الدخل المتوسط الشريحة الأعلى.	(8-3)
207	نتائج اختبار تأثير التطور المالي على اللامساواة في الدخل لشريحة الدول ذات الدخل المتوسط، شريحة أدنى.	(9-3)
207	نتائج اختبار تأثير التطور المالي على اللامساواة في الدخل لشريحة الدول ذات الدخل المرتفع.	(10-3)
208	نتائج اختبار تأثير التطور المالي على اللامساواة في الدخل لشريحة الدول ذات الدخل المتوسط الشريحة الأعلى.	(11-3)
209	نتائج اختبار تأثير التطور المالي على اللامساواة في الدخل لشريحة الدول ذات الدخل المتوسط، شريحة أدنى.	(12-3)

210	نتائج اختبار تأثير التطور المالي على اللامساواة في الدخل لشريحة الدول ذات الدخل المرتفع.	(13-3)
-----	--	--------

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	اسم الملحق
232	دول عينة الدراسة حسب المنطقة وتصنيف الدخل	الملحق 01
233	تقدير تأثير التطور المالي على الفقر باستخدام Eviews10	الملحق 02
234	نتائج اختبار تأثير التطور المالي على اللامساواة في الدخل (دول ذات الدخل المتوسط شريحة أعلى)	الملحق 03
234	نتائج اختبار تأثير التطور المالي على اللامساواة في الدخل (دول ذات الدخل المتوسط الشريحة الأدنى)	الملحق 04
235	نتائج اختبار تأثير التطور المالي على اللامساواة في الدخل (الدول ذات الدخل المرتفع)	الملحق 05

مقدمة عامة:

تم دراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية، بما في ذلك اتجاه السببية بين الاثنين، ولكن مع نتائج متضاربة أسفرت عن ثلاث وجهات نظر رئيسية في الأدبيات تتعلق بالموضوع، بحيث يرى الرأي الأول بأن التطور المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي.

حظي هذا الرأي بتأييد واسع من طرف الاقتصاديين، حيث تشير الأدبيات الاقتصادية والمالية إلى أن الأنظمة المالية التي تعمل بشكل جيد لديها القدرة على تعزيز تراكم رأس المال المادي، وتحسين الكفاءة الاقتصادية وبالتالي تعزيز النمو على المدى الطويل (Christopoulos and Tsionas, 2004)، (Levine 2003) و (Demetridis and Andrinova, 2004)، وذلك لأن النظام المالي

الفعال يضمن توجيه رأس المال إلى أفضل استخداماته.

أما الرأي الثاني فيرى أن النمو الاقتصادي هو الذي يدفع إلى تطوير القطاع المالي، بحجة أن توسيع القطاع الحقيقي قد يكون له تأثير ملحوظ على تطوير القطاع المالي. بينما تؤكد وجهة النظر الثالثة أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

كما أشار بعض الاقتصاديين إلى وجود علاقة غير خطية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، بحيث يرى (Rioja and Valew, 2004)، على أن تأثير التمويل على النمو الاقتصادي يختلف باختلاف مستوى التنمية الاقتصادية للبلد نفسه، بحيث أن مساهمة التطور المالي في زيادة النمو الاقتصادي، لا تحدث إلا إذا وصل البلد إلى عتبة معينة من الدخل.

ورغم المحاولات العديدة التي بُدلت لتحقيق في العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، إلا أن القليل من الدراسات فقط قطعت شوطاً طويلاً لفحص تأثير التطور المالي والنمو الاقتصادي تجريبياً على الهدف النهائي للسياسة الاقتصادية والاجتماعية، أي الحد من الفقر، وتقليل اللامساواة في توزيع الدخل.

فنتعتبر عدم المساواة في توزيع الدخل، والفقر ظواهر مستمرة منذ القدم وقضايا أساسية تبعث على القلق، فقد بذل المختصين في المجال الكثير من الجهد لاستكشاف المصادر والنتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على عدم المساواة في الدخل والفقر، كما تسعى المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشكل مستمر إلى إنشاء السياسات والبرامج التنموية والاجتماعية التي تحد من هذه الظواهر. بحيث

كان الهدف الرئيسي للألفية الثالثة هو خفض معدل الفقر في العالم بنصف بحلول عام 2015، والقضاء عليه نهائياً في عام 2030، فعلى الرغم من نجاح الهدف الأول، إلا أن إمكانية تحقيق الهدف الثاني مازال أمراً مشكوكاً فيه، والسؤال المطروح الذي يتبادر إلى أذهاننا هل بإمكاننا التوصل إلى عالم خال من الفقر؟

حتى لو افترضنا على التطور المالي له تأثير مفيد كبير على النمو، إلا أنه ليس هناك ما يضمن أن هذا الثمار المحتملة للنمو قد تصل إلى الفقراء. يفسر البعض هذه الظاهرة بحقيقة أن التطور المالي يولد تفاوتاً متزايداً في توزيع الدخل يتمشى مع معدل النمو المتزايد. والسبب هو أنه لأسباب تجارية متعددة، تمنح البنوك قروضاً للأسر الذين لهم ضمانات كافية. أما فئة الفقراء، الذين يشكلون الشريحة الأكثر حرماناً في المجتمع، يفتقرون إلى الضمانات اللازمة وبالتالي يتم استبعادهم من النظام المالي الرسمي، وهذا يعني أن الأغنياء فقط لديهم الضمانات الكافية التي يمكنها الوصول إلى الائتمان والحصول على التحسينات في النظم المالية، كما أن سوق رأس المال في البلدان النامية يعاني من مشكلة المخاطر الأخلاقية والاختيار المعاكس (Stiglitz, 1998؛ Stiglitz and Weiss, 1981).

وحسب وجهة النظر السابقة لا يمكن للتطور المالي أن يزيد متوسط النمو إلا من خلال زيادة دخول الأغنياء، وبالتالي زيادة التفاوت في الدخل بين أغنى وأفقر شرائح المجتمع، ومنه فالتطور المالي لن يساعد ذوي الدخل المنخفض (Rajan and Zingales 2003) و (Galor and Zeira, 1993).

بناء على ذلك أصبح هدف المجتمع الدولي هو جعل النمو الاقتصادي أكثر ملاءمة للفقراء (النمو المحايي للفقراء)، وذلك عن طريق التدخلات العامة المحددة، في مجالات الصحة والتعليم والإنتاجية خاصة في المناطق الريفية (Dollar and Kraay, 2002)، يحتل توفير الخدمات المالية الملائمة للفقراء مكانة مهيمنة في هذه الاستراتيجية.

تقدم نظرية اقتصاديات التنمية تنبؤات مختلفة حول تأثير التطور المالي على الفقر وكذلك على عدم المساواة في الدخل، مع الأخذ في الاعتبار أن كلا المفهومين مختلفان رغم ارتباطهما الوثيق. لذلك، يمكننا التأكيد على أن الإجماع غير موجود في الأدبيات النظرية حول ما إذا كانت التطور المالي يعود بالنفع على جميع السكان، أو ما إذا كان يفيد الأغنياء أم الفقراء بشكل غير متناسب.

ترى بعض الأعمال أن تطور معدل الفقر هو النتيجة الميكانيكية لتطور متوسط الدخل والتغيرات في توزيع الدخل. مثل هذا الاختلاف في توزيع الدخل يمكن أن يكون مقسما إلى اثنين من الآثار المعاكسة، آثار النمو وتأثير التوزيع. لذلك، يتطلب الحد من الفقر زيادة دخل الفقراء بحيث يتجاوز عتبة معينة. يمكن القيام بذلك بثلاث طرق مختلفة، إما عن طريق تعزيز النمو، عن طريق تغيير وظيفة توزيع الدخل لصالح الفقراء، أو عن طريق كليهما. كل واحدة من هذه الاستراتيجيات لها آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبالمثل، يعتمد كل منها على أيديولوجية اقتصادية مختلفة.

علاوة على ذلك، تظهر الأدبيات الاقتصادية أن النمو وعدم المساواة مترابطان. بالنسبة لصانعي السياسات، فإن هذا يعقد عملية اختيار السياسات الاقتصادية المؤيدة للفقراء. ماهي السياسة الأكثر فاعلية التصرف بطريقة تقلل من التفاوتات حتى لو كان ذلك قد يعيق النمو؟ أم هل ينبغي تشجيع النمو حتى لو ازدادت أوجه عدم المساواة وكسب الأثرياء أكثر من الفقراء؟

في الواقع، هذه المجموعة من الأسئلة هي جزء من التفاعلات التي تشكل ما يعنيه (Bourguignon, 2003) مثلث عدم المساواة في الدخل بين النمو والفقر. إذا فهمنا كيف يؤثر تطور النظام المالي على معدل الفقر، فإن هذا يقودنا إلى دراسة تأثيره المتزامن على نمو مثلث عدم المساواة والفقر؟ وهل تمثل الخدمات المالية وسيلة للنمو وبالتالي للحد من الفقر؟ هل هناك تعويض بين آثار التطور المالي على عدم المساواة في الدخل وعلى النمو؟ ما هو التأثير النهائي على حدوث الفقر؟

يعود الفضل إلى كل من (Jalilian and Kirkpatrick, 2005)، و(Kpodar, 2006)، و(Honohan, 2004) و(Levine and Beck, 2007) الذين كانوا أول من قام بشرح الآثار المباشرة وغير المباشرة للتطور المالي على الفقر.

وجهة النظر الشائعة هي أن التطور المالي يعود بالفائدة على الأغنياء بالدرجة الأولى. وحسب هذا المعتقد يوضح (Rajan and Zingales, 2003) أن النظام المالي، خاصةً عندما تكون المؤسسات ضعيفة، قد يوجه الأموال بشكل أساسي إلى الأثرياء، القادرين على تقديم الضمانات ولديهم القدرة لسداد قروضهم، مع استبعاد الفقراء. ومع تطور القطاعات المالية، قد تقدم قروضاً أكثر للأشخاص القادرين على تقديم ضمانات، لكنهم يستمرون في إهمال الفقراء، الذين ما زالوا غير قادرين على الاستثمار

في رأس المال البشري والمادي، أو بدء أعمال تجارية جديدة. لذلك، تستفيد الأسر ذات الدخل المرتفع أكثر من التطور المالي من الأسر ذات الدخل المنخفض.

تشير النماذج النظرية الأخرى إلى أن التطور المالي يعزز النمو ويقلل من عدم المساواة في الدخل. قد تؤثر عيوب سوق رأس المال، مثل المعلومات وتكاليف المعاملات، بشكل خاص على الفقراء الذين يفتقرون إلى الضمانات وتاريخ الائتمان. في هذا السياق يجادل كل من (Galor and Zeira ,1993) (Aghion and Bolton, 1997) (Banerjee and Newman ,1993) بأن قيود الائتمان تقلل من كفاءة تخصيص رأس المال وتكثف عدم المساواة في الدخل عن طريق إعاقة تدفق رأس المال إلى الأفراد الفقراء ذوي الاستثمارات المرتفعة ذات العائد المرتفع. من هذا المنظور، يقلل التطور المالي من الفقر من خلال تحسين كفاءة تخصيص رأس المال، مما يسرع من النمو الكلي، وتخفيف القيود الائتمانية التي تقيد الفقراء على نطاق أوسع.

النهج الثالث هو الاقتراح الذي وضعه (Greenwood and Jovanovic ,1990) والذي توقع وجود علاقة غير خطية بين عدم المساواة في الدخل وتطوير القطاع المالي. في نموذجهم، تزداد عدم المساواة في الدخل أولاً مع تطور القطاع المالي، لكنه يتراجع لاحقاً مع وصول المزيد من الأشخاص إلى النظام. في المراحل الأولى من التطوير، لا يمكن إلا للأثرياء الوصول إلى أسواق مالية أفضل والربح منها مباشرة. في المستويات الأعلى من التنمية الاقتصادية، يصل الكثير من الناس إلى الأسواق المالية بحيث تساعد التطور المالي بشكل مباشر نسبة أكبر من المجتمع.

من ناحية أخرى، توجد إشارات صريحة في الأدبيات الاقتصادية إلى تأثيرات الحد من الفقر على التطور المالي بأنها نادرة. بحيث ذكر بعض المؤلفين الأسباب المحتملة وراء هذا الاتجاه السببي. حيث أن التخفيضات في الفقر قد تحفز الطلب على الخدمات المالية، وأن التخفيضات في عدم المساواة في الدخل قد تؤدي إلى ضغوط سياسية لإنشاء أنظمة مالية أكثر فاعلية تمويل المشروعات القائمة على معايير السوق، وليس الروابط السياسية.

حسب الدراسات التجريبية فإن التطور المالي يساهم بشكل مباشر في الحد من الفقر: أولاً، بطريقة مباشرة من خلال المدخرات وخدمات التأمين والوصول إلى الائتمانات التي يمكن أن تعزز إنتاجية الأصول للفقراء

من خلال السماح لهم بالاستثمار في التقنيات الجديدة، أو الاستثمار في التعليم والصحة. كما يمكن للتطور المالي أن يحسن فرص الفقراء في الحصول على التمويل الرسمي.

ثانياً، يمكن النظام المالي الفقراء من الوصول إلى الخدمات المالية، ولا سيما مخاطر الائتمان والتأمين، وتعزيز الأصول الإنتاجية للفقراء، من خلال تحسينها وزيادة إمكانية تحقيق مكاسب مستدامة. (Jalilian H. and Kirkpatrick , 2001). والواقع أن العلاقة المباشرة بين التطور المالي والحد من الفقر تعتمد على الأدوات والخدمات والمؤسسات المالية المتاحة للفقراء (Holden and Prokopenko, 2001). ومع ذلك، فإن الأدبيات الاقتصادية التي تم تطويرها من هذا المنظور تظهر أن الفقراء غالباً ما يكونون مقيدون في وصولهم إلى الخدمات المالية وتؤكد أن القضية المركزية في التمويل هي كيفية توفير الخدمات المالية للأسر الفقيرة على أساس مستدام (Robinson, 2001 Gonzalez Vega, 2003).

العنصر المشترك لهذه الدراسات هو أنها نظرت في مقاييس التطور المالي على مستوى الاقتصاد، مثل النقود وشبه النقود، ورسملة السوق، أو الائتمان الخاص في عملهم التجريبي. تفشل هذه المؤشرات في التعرف على كيفية تأثير المؤسسات المختلفة داخل القطاع المالي على الفقراء، وقد يكون هذا الإغفال مهماً بشكل خاص عند فحص مؤسسات التمويل الأصغر حيث تم الترويج لها لغرض محدد هو تقديم الخدمات المالية للفقراء، وخاصة الائتمان، من أجل التخفيف من حدة الفقر.

➤ اشكالية الدراسة:

انطلاقاً مما سبق وبالرجوع إلى كل هذه الآراء والاتجاهات في تفسير علاقة التطور المالي، تقليص الفقر واللامساواة في توزيع الدخل، والجدل المتضارب في الأدبيات حول هذه العلاقة، يمكننا صياغة الاشكالية التالية؟

مامدى مساهمة مستويات التطور المالي المحقق في دول العينة في الحد من الفقر واللامساواة في توزيع الدخل؟

➤ الأسئلة الفرعية:

إضافة الى الاشكالية السالفة الذكر، قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مختلف مفاهيم التطور المالي، وأهم محدداته؟

- ما هي مختلف المقاربات التي اهتمت بتفسير كل من مصطلحي الفقر واللامساواة في توزيع الدخل؟

- ما هو دور التطور المالي في الحد من الفقر؟

- كيف يؤثر التطور المالي على اللامساواة في توزيع الدخل؟

➤ فرضيات الدراسة:

بهدف الاجابة على الاشكالية السالفة الذكر، وبعد الإطلاع على مختلف الدراسات التجريبية التي تناولت موضوع العلاقة بين التطور المالي، تقليص الفقر، واللامساواة في توزيع الدخل، وضعنا الفرضيات التالية:

✚ يسمح مستوى التطور المالي المحقق في دول العينة بتقليص معدلات الفقر، بشكل غير مباشر عن طريق النمو الاقتصادي.

✚ تؤدي مستويات التطور المالي المحققة في دول العينة الى الحد من اللامساواة في توزيع الدخل بعينة الدراسة.

➤ أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في أن موضوع دور التطور المالي في الحد من الفقر واللامساواة في توزيع الدخل من المواضيع الحديثة، التي زاد الجدل حولها في الآونة الأخيرة، إضافة الى أنه يعتبر من الدراسات العربية القليلة التي اهتمت بهذا الموضوع. وبالتالي سوف تمثل هذه الدراسة مرجعا مهما للباحثين والطلبة لأنها تقدم معلومات مهمة فيما يتعلق بعلاقة التطور المالي، الفقر واللامساواة في توزيع الدخل.

➤ أهداف الدراسة:

من خلال هذا البحث نسعى الى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

-تحديد مفهوم، أنواع الأنظمة المالية ووظائفها، إضافة الى تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالتطور المالي.

- إبراز محددات التطور المالي، ومؤشرات قياسه.

- تحديد مختلف مقاربات الفقر، أنواعه ومؤشرات قياسه.

- التطرق الى مختلف النظريات التي فسرت توزيع الدخل، كيفية قياسه، وأنواعه.

- سرد أبرز الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت دور التطور المالي في الحد من الفقر، واللامساواة في توزيع الدخل.

- قياس أثر التطور المالي على تقليص الفقر، واللامساواة في توزيع الدخل في دول عينة الدراسة.

➤ مبررات اختيار الموضوع

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع الى رغبتنا في معرفة المتغيرات الاقتصادية التي تساعد في تخفيض الفقر واللامساواة في توزيع الدخل، باعتبار أن الكيان الاقتصادي بأجملة قائم على فكرة تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، كما أننا لاحظنا أن هذا الموضوع حديث ولم يتم تناوله بكثرة في الأدبيات الاقتصادية، لذلك أردنا سد هذه الفجوة من خلال هذه الدراسة.

➤ منهجية وأدوات البحث المستخدمة في الدراسة

نظرا لأن الدراسة تحتوي على جانبين جانب نظري، وجانب تطبيقي، فإننا اعتمدنا على منهجين وهما:

- المنهج الوصفي: وذلك من خلال عرض الإطار النظري للتطور المالي، الفقر، واللامساواة في توزيع الدخل، إضافة الى عرض بعض الدراسات التي تناولت العلاقة بينها.

- المنهج التحليلي: من خلال تحليل العلاقة بين التطور المالي، الفقر، واللامساواة في توزيع الدخل، باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي كنموذج ARDL ونموذج OLS.

➤ خطة البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية السالفة الذكر، والتحقق من صحة الفرضيات الموضوعية، قمنا بتقسيم دراستنا الى ثلاثة فصول رئيسية، يتقدمها مقدمة عامة للموضوع تتضمن إشكالية البحث، وفرضياته،

أهدافه، ومبررات اختيار الموضوع، ونختتم بجائمة عامة تتضمن أبرز النتائج المتوصل إليها، مع مجموعة من التوصيات المقترحة.

الفصل الأول: تم تخصيصه للخلفية النظرية للموضوع، من خلال عرض مفاهيم المتغيرات الثلاثة الرئيسية في دراستنا (تطور مالي، فقر، واللامساواة في توزيع الدخل)، مع ذكر محددات كل متغير، أنواعه، ومتغيرات قياسه، ومختلف المقاربات التي تناولته.

الفصل الثاني: تم تخصيصه للدراسات التجريبية التي تعلق بموضوع بحثنا، بحيث قسمناه الى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول الدراسات التي تطرقت الى دور التطور المالي في الحد من الفقر، بطريقتيه المباشرة وغير المباشرة، أما المبحث الثاني فعرض الدراسات التجريبية السابقة التي درست كل من الفرضية الخطية، فرضية المنحنى المقلوب، والتي تخص علاقة التطور المالي باللامساواة في توزيع الدخل.

الفصل الثالث: خصص هذا الفصل من أجل الدراسة التجريبية لأثر التطور المالي على الحد من الفقر واللامساواة في توزيع الدخل، مع عرض النتائج المتوصل إليها.

➤ حدود الدراسة

تمت دراسة دور التطور المالي في الحد من الفقر خلال الفترة 1980-2019، وذلك في عينة من 9 دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ودولة واحدة من منطقة آسيا الوسطى، وأوروبا(تركيا)، أما فيما يخص دور التطور المالي في تقليص اللامساواة في توزيع الدخل فتمت دراستها في نفس العينة خلال الفترة 1980-2015.

➤ الصعوبات التي واجهتنا أثناء الدراسة

مثل جميع البحوث العلمية واجهتنا بعض الصعوبات أثناء دراستنا وخاصة في الجزء التطبيقي نذكر أهمها:

-قلة المصادر التي تناولت موضوع دراستنا وخاصة باللغة العربية.

-قلة مصادر البيانات وخاصة بيانات الفقر واللامساواة في توزيع الدخل.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

تمهيد الفصل الأول

يتضمن التطور المالي تحسينات في الوظائف التي توفرها الأنظمة المالية، والتي أهمها تجميع المدخرات، تخصيص رأس المال لاستثمارات منتجة، مراقبة تلك الاستثمارات، تنويع المخاطر، وتبادل السلع والخدمات. ويمكن لكل من هذه الوظائف المالية التأثير على قرارات الادخار والاستثمار والكفاءة التي يتم بها تخصيص الأموال، ونتيجة لذلك، يؤثر التمويل على تراكم رأس المال المادي والبشري وإنتاجية العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي. إضافة إلى ذلك فإن تطوير الأسواق المالية والبنوك يسمح للأفراد والشركات بتنويع مدخراتهم، كما يمكنهم من جمع الأموال من خلال الأسهم والسندات وأسواق المال، متجاوزين بذلك الإقراض المصرفي التقليدي. إن مجموعة هذه المؤسسات والأسواق المالية تسهل تقديم الخدمات المالية لجميع الطبقات الاجتماعية، وبصفة خاصة فئة الفقراء.

لقد تم بذل الكثير من الجهد لاستكشاف المصادر والنتائج الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على عدم المساواة في الدخل والفقير منذ فترة طويلة، ولقد تم الاعتراف بعدم المساواة في الحصول على التمويل من أهم أسباب توليد عدم المساواة في الدخل المستمر وتباطؤ النمو الاقتصادي. وحسب بعض الأدبيات ذات الصلة فإن عيوب سوق رأس المال وقيود الإقراض التي تحد من الوصول إلى التمويل قد تؤثر على عدم المساواة والفقير أثناء التنمية الاقتصادية. هذه العيوب تمنع أصحاب الدخل المنخفضة من الاستثمار في أنشطة رأس المال البشري والصحة والأعمال الحرة.

يتناول هذا الفصل الإطار النظري المفاهيمي للمصطلحات الثلاثة: التطور المالي، الفقر، توزيع الدخل، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

يتضمن المبحث الأول والثاني مفاهيم عامة حول الأنظمة المالية، أنواعها ووظائفها، إضافة إلى مفهوم التطور المالي، محدداته، ومؤشرات قياسه.

أما المبحث الثالث فتتطرق إلى مفهوم الفقر، مختلف المقاربات والمدارس التي تناولته، أنواعه وأسبابه، وأخيراً مؤشرات قياسه.

أما المبحث الأخير، فخصص للإطار المفاهيمي للمساواة في توزيع الدخل، من نظريات، محددات، ومؤشرات قياسه.

المبحث الأول: عموميات حول الأنظمة المالية وتطورها

يعتبر النظام المالي أحد الركائز الأساسية لأي نظام اقتصادي أو اجتماعي، فهو يقوم بتجميع المدخرات من أصحاب الفائض وتوجيهها نحو منح تسهيلات ائتمانية، فضلاً عن إسهامه في تمويل الاستثمارات الأكثر إنتاجية، وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي. وبناء على ذلك يتطرق هذا المبحث إلى مفهوم كل من النظام المالي والهيكل المالي، مكوناته، وظائفه، ثم إلى مفهوم التطور المالي، محدداته، وطرق قياسه. **المطلب الأول: مفهوم النظام المالي.**

1-تعريف النظام المالي

عرف (Cohen. E, 1991) النظام المالي على أنه مجموعة من الأدوات والمؤسسات والأسواق والدوائر وأساليب التنظيم، التي تسمح بتنفيذ المعاملات المالية في منطقة اقتصادية وطنية أو دولية، ويعرض النظام المالي المحدد بالتالي في معظم البلدان أشكالاً نموذجية للتنظيم، أكثر أو أقل تحديداً، ولكنها دائمة¹. كما يرى (Merton, 1995) أن النظام المالي يوفر ما يلي²:

- نظام الدفع؛
- آلية لتجميع الأموال؛
- وسيلة لتحويل الموارد عبر المكان والزمان؛
- وسيلة لإدارة عدم اليقين والسيطرة على المخاطر؛
- معلومات عن الأسعار للسماح للاقتصاد بتنفيذ تخصيص غير مركزي للاستثمار؛
- طريقة للتعامل مع مشاكل المعلومات غير المتماثلة التي تنشأ عندما يكون لدى أحد أطراف المعاملة المالية معلومات لا يملكها الطرف الآخر، ويمكن تنفيذ هذه الوظائف بطرق مختلفة في الاقتصاديات المختلفة.

كما يرى دريد كامل آل شبيب(2012) النظام المالي بأنه عبارة عن وحدات ومؤسسات مالية تشكل القطاع المالي في الاقتصاد والذي يساهم في تسيير التعاملات المالية وتمويل المشاريع والأنشطة

¹ Cohen, E. (1991). *Gestion financière de l'entreprise et développement financier*. Edicef, p 31.

² Stulz, R. (2004). Growth ? A Corporate Finance Perspective. *Financial structure and economic growth: A Cross-country comparison of banks, markets, and development*, 143. p146.

المختلفة، وبالتالي فالقطاع المالي هو المستول عن تحويل رؤوس الأموال من القطاعات ذات الفائض إلى القطاعات ذات العجز مسهلاً بذلك توظيف رأس المال بهدف زيادة الاستثمارات والإنتاجية.¹ وعرف (Schmidt, R. H., & Tyrell, M., 2003) النظام المالي على أنه التفاعل بين العرض والطلب لتوفير رأس المال والخدمات المالية الأخرى ذات الصلة، ويتمثل جانب العرض في أنشطة القطاع المالي، أما جانب الطلب فيتمثل في الوحدات الاقتصادية التي تطلب خدمات مالية. ويشمل أيضاً مفهوم النظام المالي يشمل أيضاً وحدات في القطاع غير المالي لا ينجحون في الحصول على خدمات من القطاع المالي الرسمي. والدولة هي أيضاً جزء من النظام المالي، ليس فقط لأنها توفر الخدمات المالية وتطالب بها، ولكن أيضاً لأنها تعمل كمنظم للقطاع المالي.²

كما عرف (Tchakounté, 2008) التطور المالي بأنه ارتفاع معدل الوصول إلى الخدمات المالية (المخصصة للاستثمارات المنتجة)، لفائدة الأشخاص أو شرائح من الأفراد المحرومين وهذا من خلال تحسين آليات تجميع المدخرات، وتخصيصها نحو استثمارات منتجة، وذلك من أجل التقليل من التكاليف المرتبطة بعدم تماثل المعلومات.³ من التعاريف السابقة يمكننا تعريف النظام المالي بأنه همزة الوصل بين عارضي الأموال من المؤسسات ذات الفائض، وطالبي الأموال كالشركات والأسر، بحيث يعمل النظام المالي على تجميع المدخرات وتخصيصها لتمويل المشاريع والاستثمارات والمنتجة.

2- مكونات النظام المالي:

يعتبر النظام المالي محورا رئيسيا في اقتصاديات الدول، إذ يتكون من ثلاثة ركائز مهمة: هي المؤسسات المالية، الأسواق المالية والأدوات المالية، ولكل عنصر منها دوره في تسهيل انتقال الموارد بين وحدات الفائض ووحدات العجز.

2-1- المؤسسات المالية

تعتبر المؤسسات المالية حلقة وصل بين طالبي الأموال وعارضيهما، ويتمثل دورها في ما يلي:

✓ تجميع المدخرات والودائع.

✓ حيازة الأصول المالية مثل القروض والأوراق المالية.

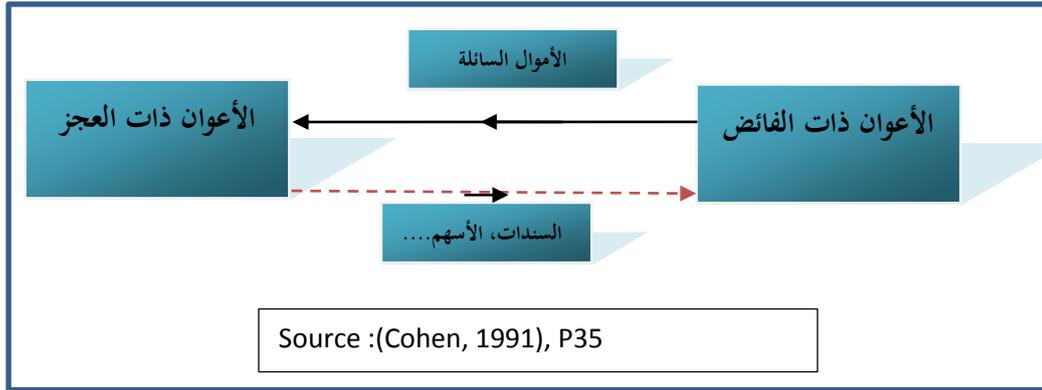
¹ دريد كامل آل شبيب (2012)، الأسواق المالية والتقادية، عمان، الأردن: دار المسيرة، ص25.

² Schmidt, R. H., & Tyrell, M. (2003). *What constitutes a financial system in general and the German financial system in particular?* (No. 111). Working Paper Series: Finance & Accounting, pp3-4.

³ خربوش محمد (2019)، محددات التطور المالي في دول المغرب العربي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد5(العدد 1)، ص311.

- ✓ تأدية مهام السلطة النقدية.
 - ✓ الاستثمار في الأوراق المالية.
 - ✓ تقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المالية مثل التأمين.
 - ✓ تعمل داخل أسواق سواء كانت منظمة أو غير منظمة.¹
- وتصنف المؤسسات المالية بدورها إلى وسطاء ماليين ومؤسسات مالية مساعدة كما يلي:

الشكل رقم (1-1): مبدأ التمويل المباشر



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على ما سبق

2-1-1-1- الوسيط المالي

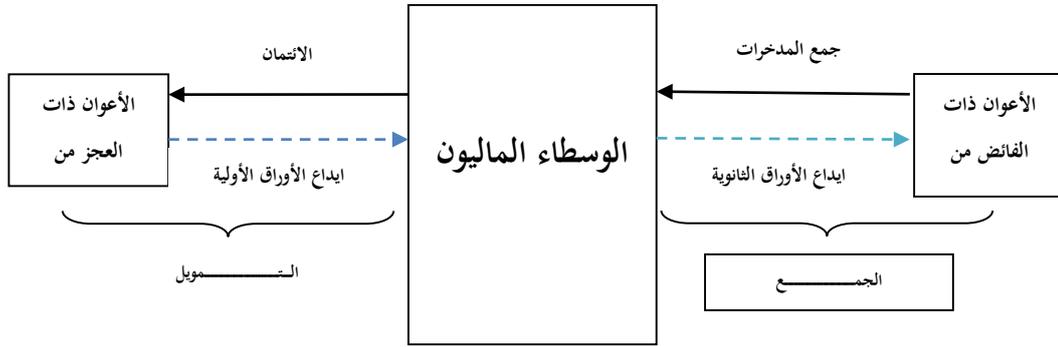
الوسيط المالي هو الهيئة المرخص لها بموجب قوانين السوق المالي، للقيام بدور الوسيط بين جمهور المستثمرين، والجهات المصدرة للأوراق المالية مقابل عمولة محددة تتقاضاها مقابل الخدمات التي تقدمها.² كما تعرف الوساطة المالية بأنها تلك المؤسسات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين والمقترضين المحتملة إلى علاقة غير مباشرة، بحيث تعمل هذه المؤسسات على تعبئة الادخارات الخاصة بالأفراد والمؤسسات، والقيام بمنح القروض لأطراف أخرى.³

¹ محمد أشواق قدور (2012)، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005، عمان: دار الذاكرة للنشر والتوزيع، ص 34.

² محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجار (2011)، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الإسكندرية، مصر: دار التعليم الجامعي، ص 101.

³ عامر عبد الرحيم (2017)، أهمية النظام المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد في سياسات التنمية-دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه)، جامعة سيدي بلعباس، ص 76.

الشكل رقم (1-2): عملية الوساطة المالية



Source: Cohen, E. (1991), p35

2-1-2- المؤسسات المالية المساعدة

وتتمثل في مؤسسات الإيداع (البنك المركزي، مؤسسات الإيداع الأخرى، والمؤسسات المالية الأخرى (شركات التأمين وصناديق معاشات التقاعد، الوسطاء الماليون الآخرون ماعدا شركات التأمين).

-البنك المركزي: يعتبر البنك المركزي بنك الدولة، وتمثل مهمته في إدارة السياسة التنفيذية للدولة، وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات الرئيسية نذكر منها:

✚ عمليات السوق المفتوحة؛

✚ تعديل نسبة الاحتياطي الإلزامي؛

✚ تعديل سعر الخصم؛

كما أن البنك المركزي بصفته بنك البنوك، فإنه يتولى مهمة الإشراف عليها، ويقوم بدور المقرض الأخير لهذه البنوك، بالإضافة الى قيامه بعملية الرقابة، لضمان سلامة واستقرار العمل بوحدات الجهاز المصرفي المختلفة.¹

-مؤسسات الإيداع: تتمثل مؤسسات الإيداع في البنوك التجارية، البنوك الإسلامية، بنوك الادخار ومؤسسات الإقراض، بحيث تقوم هذه المؤسسات بقبول الودائع من الأفراد والمؤسسات، من أجل توظيفها في الأنشطة المختلفة، سواء بمنحها كقروض للزبائن، أو استثمارها في الأوراق المالية، وتمويل عمليات

¹ محمد أحمد عبد النبي (2009)، الأسواق المالية، الأصول العلمية والتحليل الأساسي، القاهرة، مصر: دار زمزم، ص 14.

التجارة الدولية والعديد من الخدمات المصرفية التي يحتاجها المتعاملون (عملة أجنبية، اعتمادات، خطابات ضمان... الخ).¹

- **صناديق التقاعد:** هي مؤسسات حكومية تقوم باستلام الأقساط التأمينية من العاملين، وتسديد معاشات التقاعد، كما يمكنها استثمار هذه الأموال وتنمية الموارد المجتمعة لديها، من أجل ضمان استمرارية عملها.

- **مؤسسات الضمان الاجتماعي:** يقوم كل من العمال وأرباب العمل بالقيام بتسديد اشتراكات شهرية لمؤسسات الضمان الاجتماعي، وفق قوانين وأنظمة محددة، وفي المقابل تقوم مؤسسات الضمان الاجتماعي برعاية مصالحهم، وتأمينهم ضد الأخطار التي يتعرضون لها كإصابات العمل، والشيخوخة والعجز والوفاة... الخ.

- **مؤسسات وشركات التأمين:** تنشأ مهمة شركة التأمين من أجل التقليل من الأخطار المتوقعة أو غير المتوقعة التي قد يتعرض لها المؤمن له، سواء كان شخص أو مشروع استثماري، كمخاطر الحريق، الفيضانات، السرقات، تقلبات الأسعار... الخ.²

2-2- الأدوات المالية:

تقسم الأدوات المالية بناء على الخصائص الاقتصادية التي تعتمد على معيار السيولة، وذلك باعتبار أن السيولة تعد مؤشرا هاما في رسم السياسات النقدية، وتصنف بذلك الأدوات حسب درجة سيولتها من أدوات مالية شديدة السيولة إلى أدوات مالية عديمة السيولة، وفيما يلي نذكر أهم هذه الأدوات:³

- **الأدوات المالية شديدة السيولة:** تتمثل في مجموعة الأدوات المالية التي يمكن للجمهور استعمالها بسهولة دون تكاليف أو اجراءات، وتتكون من وسائل الدفع، العملة الورقية والمعدنية والحسابات الجارية لدى البنوك التجارية (المجمع النقدي M2).

- **الأدوات المالية شبه السائلة:** تعرف بالسيولة من الدرجة الثانية، وتشمل بقية الودائع لدى البنوك (باستثناء الودائع الجارية)، وأنواع المدخرات لدى صناديق الادخار، بالإضافة الى الأوراق المالية قصيرة الأجل وتشكل بإضافة الأدوات السائلة.

¹ محمد أحمد عبد النبي، مرجع سبق ذكره ص 15.

² محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

³ محمد أشواق قدور، مرجع سبق ذكره، ص 37.

-الأدوات ذات السيولة غير المؤكدة: يصعب تحويل هذه الأدوات إلى أدوات مالية سائلة، لما يترتب على ذلك من تكلفة ومخاطر خسارة كبيرة، وتعرف هذه الأدوات بالسيولة من الدرجة الثالثة، وتضم هذه الأدوات مجموعة الأوراق المالية (الأسهم والسندات)، وتشكل بإضافة الأدوات المالية شبه السائلة.

2-3- الأسواق المالية

الأسواق المالية هي أسواق منظمة تجري فيها المعاملات على الأوراق المالية من أسهم وسندات الشركات، فضلا عن السندات الحكومية القابلة للتداول في هذه الأسواق، وذلك بواسطة أشخاص مؤهلين ومتخصصين في هذا النوع من التعامل، وتعتبر الأسواق المالية من أجهزة الادخار والاستثمار الهامة في الدول التي تتبع سياسة الحرية الاقتصادية، أو التي تؤخذ بنظام الاقتصاد المختلط، إذ يؤدي كل من القطاعين العام والخاص دوره في النشاط الاقتصادي.¹

وتنقسم الأسواق المالية الى أسواق أولية وأسواق ثانوية كما يلي:²

✓ الأسواق الأولية:

ويقصد بها الأسواق التي يتم اصدار فيها الأدوات المالية لأول مرة، بحيث أن الشركات تصدر أسهمها وتبيعها لأناس يرغبون في شرائها، وبعملية الشراء هذه يقدمون أموالهم للشركة التي أصدرت تلك الأسهم وباعتها لهم بسعر محدد سلفا وفق القيمة الاسمية للورقة المالية، وبهذا يكون هناك شركات بائعة للأوراق المالية وأفراد مشتريين لها. وتتم عملية بيع الأوراق المالية وشرائها في مؤسسات مالية يطلق عليها مصارف الاستثمار وتكون بمثابة الوسيط بين البائع والمشتري.

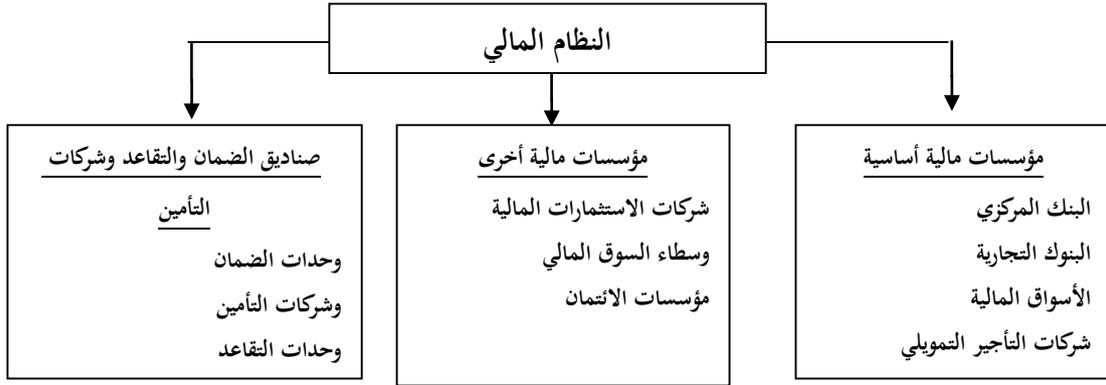
✓ الأسواق الثانوية:

في الأسواق الثانوية يتم تداول الأوراق المالية للمرة الثانية وذلك بعد بيعها في السوق الأول، بحيث إذا ماصدرت الأسهم وبيعت في السوق الأولية فبعدها يمكن المتاجرة بها، وهذا يعني إعادة بيعها وإعادة شرائها، ففي اليوم الأول للإتجار بها قد يرتفع سعرها أو قد ينخفض قياسا بالقيمة التي صدرت بها أولا (القيمة الاسمية)، وهذا هو دور السوق الثانوية.

¹ سالم صلال راهي الحسنواي (2017)، الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية، القاهرة، مصر: دار الصادق الثقافية، ص53.

² سرمد كوكب الجميل (2018)، المدخل الى الأسواق المالية، عمان، الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ص12.

الشكل رقم (1-3): مؤسسات النظام المالي



المصدر: دريد كامل آل شبيب (2012)، ص 26.

المطلب الثاني: هيكل النظام المالي، وأنواع الأنظمة المالية

1- هيكل النظام المالي

عرّف Goldsmith الهيكل المالي على أنه مزيج من الأدوات المالية والأسواق والمؤسسات العاملة في

الاقتصاد،¹ كما بين ثلاث خصائص رئيسية للهيكل المالي في بلد معين، كما يلي:²

✓ يتميز هذا الهيكل المالي بمجموعة الأدوات المستخدمة لدعم العمليات المالية، أي عمليات التسوية والمدخرات والتمويل والتحوط من المخاطر المالية، وبالتالي، فإن تنوع الأصول المالية، والمدى الذي تشكله، والتوزيع بين الأصول من أنواع مختلفة يشكل جانبا رئيسيا من الهيكل المالي.

✓ يتميز الهيكل المالي بطبيعة وتمايز المؤسسات المالية التي تتدخل بشكل منتظم في عملية إنشاء وحفظ وتداول الأصول المالية. والسمة الرئيسية الثانية للهيكل المالي هي تنوع هذه المؤسسات، ومستوى تخصصها، وتأثيرها الفعال على سلوك الدول والشركات والأفراد، ومقدار وهيكل أصولها وعملياتها.

✓ لا ينبغي أن يقتصر تحليل الهيكل المالي على مجرد دراسة المؤسسات؛ بل يجب أن يشمل أيضًا دراسة الأسواق التي يتم فيها التفاوض وإبرام المعاملات المتعلقة بالأصول المالية، وكذلك دراسة الدوائر والقنوات التي تنظم تداول التدفقات المالية في الاقتصاد الوطني والدولي.

¹ Maksimovic, V., Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2000). Financial structure and economic development: Firm, industry, and country evidence. *Industry, and Country Evidence (June 2000)*. p3.

² Cohen, E. (1991), *Op Cit*, p32.

وبناء على ما سبق فيمكن تعريف الهيكل المالي للبلد على أنه المؤسسات والتكنولوجيا المالية والقوانين التي تحدد كيفية تنظيم النشاط المالي في فترة معينة¹.

2-أنواع الأنظمة المالية

تنقسم الأنظمة المالية في الاقتصاديات المختلفة الى أنظمة قائمة على البنوك (الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا)، أنظمة قائمة على الأسواق (اليابان وألمانيا)، أنظمة قائمة على التمويل الذاتي، وأنظمة قائمة على سيطرة الحكومة. فمنذ القرن التاسع عشر احتد النقاش بين الاقتصاديين في تحديد أي من هذه الأنظمة أفضل في تعبئة المدخرات وتخصيصها نحو الاستثمارات المنتجة، وممارسة الرقابة الجيدة للشركات، وتوفير أدوات إدارة المخاطر، فيما يلي عرض للميزات كل نظام من هذه الأنظمة.

2-1-الأنظمة المالية القائمة على التمويل الذاتي

إن غياب نظام مالي متطور يعيق وصول المؤسسات الى التمويل الخارجي، وبالتالي يتبقى الحل الوحيد للأغوان الاقتصاديين من أجل القيام باستثماراتهم، هو اللجوء الى التمويل الذاتي. وأهم ميزة يقدمها التمويل الذاتي للشركة تتمثل في كون تكلفة التمويل تكون معدومة مما يجعل من الممكن تقليل تكاليف الانتاج، وبالتالي زيادة ربحية الشركة. ولكنه في نفس الوقت يقلل من اعتمادها على القطاع المالي، مما يجد من امكانية توسعها، أو قيامها بالمشاريع الكبيرة التي تتطلب ضخاً كبيراً لرؤوس الأموال.²

2-2-الأنظمة المالية القائمة على سيطرة الحكومة:

يمكن للدولة أن تتدخل بشكل مكثف في القطاع المالي، وذلك من خلال إنشاء المؤسسات المالية وتخصيص الائتمان. وتعتمد الأنظمة المالية القائمة على سيطرة الحكومة على البنوك العامة، وتستبعد أي دور تلعبه الأسواق المالية.

يدافع (Gerschenkron, 1962) عن مشاركة الحكومة في النظام المالي وفعالية البنوك العامة في تشجيع المدخرات وتراكم رأس المال ونمو الانتاجية، ويعتبر أن فوائد مشاركة الدولة في القطاع المالي لا تعود الى القطاع العام فقط، وإنما تنعكس أيضا على القطاع الخاص، والذي يستفيد من احتكار الدولة وتطور السياسة الائتمانية للدولة.

¹ Stulz, R. (2001). *Op Cit*, p12.

² Zaiter Lahimer, M. (2011). L'impact des entrées de capitaux privés sur la croissance économique dans les pays en développement, p 30.

بالنظر إلى مشاكل عدم تناسق المعلومات وفشل المؤسسات المالية الخاصة، يمكن أن يكون لوجود البنوك المملوكة للدولة تأثير إيجابي على التطور المالي والتنمية الاقتصادية، كما يمكن أن تكون البنوك العامة أكثر فعالية من البنوك الخاصة في تجميع المدخرات عندما يفشل نظام التحصيل الخاص.¹

2-3- الأنظمة المالية القائمة على البنوك:

يستمد أنصار النظام القائم على البنوك حججهم من انتقاد دور الأسواق في توفير الوظائف المالية، حيث يرى (Stiglitz, 1985) أن الأسواق المتطورة بشكل جيد تكشف المعلومات إلى المستثمرين بشكل عام، مما يثني المستثمرين الأفراد عن اقتناء المعلومات، ويمكن للبنوك حل هذه المشكلة عن طريق خصخصة المعلومات التي تحصل عليها وعن طريق تكوين علاقات طويلة الأمد مع الشركات، كما أنها لا تكشف عن قراراتها على الفور في الأسواق العامة.²

يجادل مؤيدو النظام القائم على البنوك بأن البنوك والوسطاء الماليين الآخرين لديهم مزايا في جمع المعلومات ومعالجتها بينما توفر الأسواق المالية حوافز أضعف بكثير للأعوان لجمع المعلومات مسبقًا ومراقبة المقترضين (أو مصدري الأسهم) (Grossman and Hart, 1980; Stiglitz, 1985). وبالتالي فإن الأسواق المالية في وضع غير موات من حيث التخفيف من عدم التناسق المعلوماتي، وبالتالي فإن النظام المالي الذي له هيكل قائم على البنوك يجب أن يؤدي بشكل أفضل في تخصيص الموارد وتعزيز التنمية الاقتصادية.³

كما يؤكد (Gerschenkron, 1962) و (Rajan and Zingales, 1998) على أن البنوك القوية ذات العلاقات الوثيقة مع الشركات قد تكون أكثر فاعلية في ممارسة الضغط على الشركات لإعادة تسديد ديونها من الأسواق الصغيرة، خاصة في البلدان التي تتميز بقدرات ضعيفة في انفاذ العقود.⁴ ويرى (Boot and Thakor, 1997) بأن البنوك بصفتها تحالفات منسقة من المستثمرين أفضل من الأسواق غير المنسقة في مراقبة الشركات وتقليل المخاطر الأخلاقية (moral hazard) اللاحقة للإقراض. يؤكد مؤيدو وجهة النظر القائمة على البنوك أيضًا أن الأسواق السائلة تخلق مناخًا قصير النظر للمستثمر (Bhide, 1993)، بحيث في هذه الأسواق يمكن للمستثمرين بيع أسهمهم بتكلفة زهيدة،

¹ Zaiter Lahimer, M. (2011), *op cit*, p32.

² Levine, R. (2002). Bank-based or market-based financial systems: which is better? *Journal of financial intermediation*, 11(4), p 399.

³ Lin, J. Y., Sun, X., & Jiang, Y. (2009). *Toward a theory of optimal financial structure*. The World Bank Policy Research Working Paper 5038.p4

⁴ Levine, R. (2002), *Op Cit*, p 400.

بحيث يكون لديهم حوافز أقل لممارسة سيطرة صارمة على الشركات. وبالتالي، وفقاً لوجهة النظر القائمة على البنوك، قد تؤدي زيادة تطوير السوق إلى إعاقة سيطرة الشركات والنمو الاقتصادي.¹

فيما يتعلق بحوكمة الشركات، تؤكد مؤلفات كبيرة أن الأسواق لا تراقب بشكل فعال المديرين [Shleifer and Vishny (1997)]²

2-4- الأنظمة المالية القائمة على الأسواق:

وجهة النظر القائمة على السوق تسلط الضوء على دور الأسواق الفعالة في تعزيز النمو وذلك من خلال:

(1) تعزيز حوافز أكبر لشركات الأبحاث لأنه من الأسهل الاستفادة من هذه المعلومات عن طريق التداول في الأسواق الكبيرة عالية السيولة (Holmstrom and Tirole, 1993)،

(2) تعزيز حوكمة الشركات من خلال تسهيل عمليات الاستحواذ (takeovers) وتسهيل ربط التعويض الإداري بأداء الشركة (Jensen and Murphy, 1990).

(3) تسهيل إدارة المخاطر (Levine, 1991).

علاوة على ذلك، فإن النظرة القائمة على السوق تؤكد المشاكل مع البنوك، بحيث يمكن للبنوك القوية أن تعرقل الابتكار عن طريق استخراج إيجابيات المعلومات وحماية الشركات القائمة التي تربطها علاقات وثيقة بشركات البنوك من المنافسة (Hellwig, 1991) و (Rajan, 1992)

علاوة على ذلك، قد تتواطأ البنوك القوية ذات القيود التنظيمية القليلة على أنشطتها مع مديري الشركات ضد الدائنين الآخرين وتعوق الحوكمة الفعالة للشركات (Hellwig, 1998; Wenger and Kaserer, 1998).

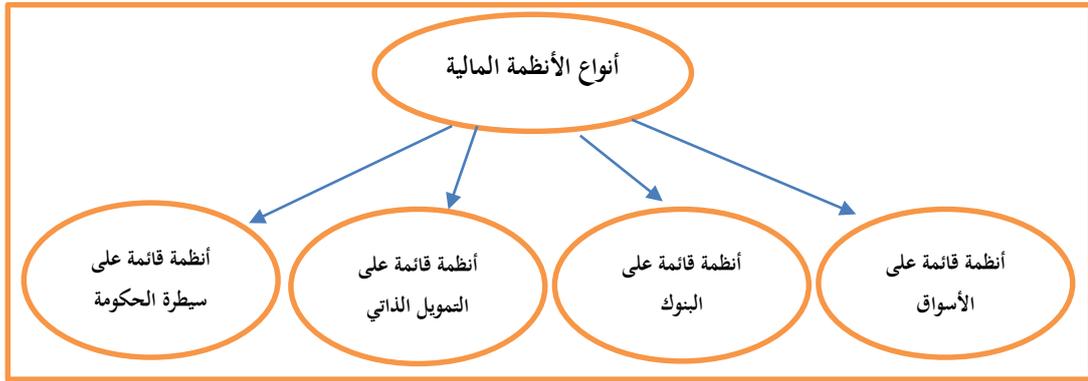
في المقابل، تلعب أسواق رأس المال التنافسية دوراً إيجابياً في تجميع إشارات المعلومات المنتشرة ونقل هذه المعلومات بشكل فعال إلى المستثمرين، مع ما يترتب على ذلك من آثار جيدة على تمويل الشركات والأداء الاقتصادي، وبالتالي، يؤكد مؤيدو وجهة النظر القائمة على السوق أن الأسواق ستقلل من أوجه القصور المتأصلة المرتبطة بالبنوك وتعزز النمو الاقتصادي.³

¹ Levine, R. (2002), *Op Cit*, p 400.

² Levine, R. (2005). Finance and growth: theory and evidence. *Handbook of economic growth*, 1, 865-934. p15.

³ Levine, R. (2002), *Op Cit*, p3.

الشكل رقم (1-4): أنواع الأنظمة المالية



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على ما سبق

يركز مؤيدوا النظام القائم على السوق على المشكلات التي تخلقها البنوك القوية. فقد تشتمل الأنظمة القائمة على البنوك على وسطاء لهم تأثير كبير على الشركات وقد يؤدي هذا التأثير إلى الإضرار بالنمو الاقتصادي¹ (Rajan, 1992)، أو قد تتواطأ البنوك القوية ذات القيود التنظيمية القليلة على أنشطتها مع مديري الشركات ضد الدائنين الآخرين وتعوق الحوكمة الفعالة للشركات (Hellwig, 1998; Wenger and Kaserer, 1998)².

إلى جانب ذلك، تميل البنوك إلى أن تكون أكثر حذراً بطبيعتها، وبالتالي فإن الأنظمة القائمة على البنوك قد تعيق الابتكار الاقتصادي وتعيق النمو الاقتصادي.

علاوة على ذلك، يمكن للأسواق المالية توفير أدوات إدارة مخاطر أكثر ثراءً ومرونة للوكلاء بينما يمكن للبنوك فقط توفير خدمات إدارة المخاطر الأساسية.³

هناك أيضاً بعض الاقتصاديين الماليين الذين يرفضون أهمية تمييز النظام المالي على أنه قائم على البنوك أو قائم على السوق، ويرون بأن الأسواق والبنوك تقدم خدمات تكميلية، أخيراً، تتبنى بعض الدراسات وجهة نظر "القانون والتمويل" التي تؤكد على أهمية النظام القانوني في التطور المالي، وأن تمييز الدول من خلال كفاءة النظم القانونية الوطنية في دعم المعاملات المالية هو أكثر فائدة من تمييز الدول من خلال ما إذا كانت لديها الأنظمة المالية القائمة على البنوك أو السوق.⁴

¹ Lin, J. Y., Sun, X., & Jiang, Y. (2009), *Op Cit*, p 4.

² Levine, R. (2002), *Op Cit*, p3.

³ Lin, J. Y., Sun, X., & Jiang, Y. (2009), *Op Cit*, p 4.

⁴ Lin, J. Y., Sun, X., & Jiang, Y. (2009), *Op Cit*, p 5.

المطلب الثالث: وظائف النظام المالي

إن وجود نظام مالي يعمل بشكل جيد وسليم، شرط ضروري للتطور المالي، وتعتبر المهمة الأساسية للنظام المالي هي توجيه الأموال من القطاعات ذات الفائض إلى القطاعات التي لها نقص في الأموال، ومن أجل القيام بذلك ينفذ النظام المالي عدة وظائف أهمها تقليص تكاليف المعلومات والمعاملات وتسهيل التبادل، التنوع، وإدارة المخاطر، وسوف نوجز كل وظيفة من هذه الوظائف فيما يلي:

1-تقليص تكاليف المعاملات والمعلومات:

النظام المالي يساعد على التغلب على لا تماثل المعلومات بين المقرضين والمقترضين، ويمكن أن يحدث لا تماثل المعلومات قبليا أو بعديا كما يلي:

-لاتماثل المعلومات القبلية (ex-ante information): يحدث ذلك قبل الاتفاق على العقود المزمع إنجازها، إن عدم تناسق المعلومات القبلية يزيد بسبب ان المقترضين يعلمون عموما أكثر حول مشاريعهم الاستثمارية أكثر من المقرضين، والمقترضين يكونون أكثر حرصا على الانخراط في معاملة تكون مرجحة أكثر لإنتاج نتيجة غير مرغوب فيها للمقرض (adverse selection)، ويكون صعب ومكلف لتقييم المقترضين المحتملين.

المدخرين الأفراد يمكن ان لا يكون لهم الوقت، القدرة، أو الوسائل لجمع المعلومات حول مجموعة واسعة من المقترضين المحتملين، ومنه تكاليف المعلومات العالية قد تمنع من تدفق الأموال إلى أعلى استعمالاتها المنتجة. الوسطاء الماليين يمكن ان يقلصوا تكاليف اقتناء المعلومات ومعالجتها، وبالتالي تحسين تخصيص الموارد. فبدون وسطاء فإن كل مستثمر سوف يواجه لوحده التكاليف المرتفعة من أجل تقييم مشاريع الاستثمارات. إضافة إلى ذلك فإن الأسواق المالية تخفض هي بدورها تكاليف اقتناء المعلومات، وتسهل الحصول عليها.

-لاتماثل المعلومات البعدية: مشكلة لاتماثل المعلومات يحدث بعديا عندما يمكن للمقترضين وليس المستثمرون ملاحظة السلوك الحالي، بمجرد منح القرض، يوجد خطر أن المقترض ينخرط في أنشطة تعتبر غير مرغوب فيها بالنسبة للمقرض (moral hazard)، الأسواق المالية والوسطاء أيضا تخفف من الحصول على المعلومات وتكلفة الإنفاذ لمراقبة المقترضين.¹

¹ De Haan, J., Oosterloo, S., & Schoemaker, D. (2009). *European financial markets and institutions*. Cambridge University Press. p8

2- تعبئة رأس المال:

وفقاً لـ (Levine, 2005)، فإن تعبئة رأس المال هي عملية مكلفة لجمع المدخرات من أصحاب الفائض لتلبية الاحتياجات التمويلية لأصحاب العجز. يجب أن تتغلب هذه التعبئة على تكاليف المعاملات المرتبطة بجمع المدخرات من مختلف الأفراد، وعدم تناسق المعلومات المرتبطة بثقة المدخرين فيما يتعلق بفقدان السيطرة على مدخراتهم. وبالتالي، فإن التعبئة لها تكاليف باهظة، مثل البحث عن وكلاء فائضين، وتوقيع العقود، وتمويل الحملات لمنحهم الثقة.

يسمح التطور المالي بتعبئة المدخرات بشكل أفضل ويقلل من تكاليف هذه المرحلة من الوساطة، ويحسن المدخرات المتاحة وتخصيصها، عادة عن طريق زيادة الحجم، بحيث يقلل هذا الأخير من تكاليف بناء ثقة المدخرين في سلامة استثماراتهم ووسطاءهم الماليين. وتحقيقاً لهذه الغاية، تسعى المؤسسات المالية إلى بناء سمعة طيبة للاحتفاظ بالعملاء.¹

يوفر النظام المالي آلية لتجميع الأموال للقيام بمشاريع كبيرة غير قابلة للتجزئة أو لتقسيم الأسهم في الشركات لتسهيل التنوع.

في الاقتصادات الحديثة، غالباً ما يكون الحد الأدنى من الاستثمار المطلوب لإدارة الأعمال التجارية يتجاوز إمكانيات الفرد أو حتى عدة أفراد. من منظور الشركات التي تجمع رأس المال، يوفر النظام المالي مجموعة متنوعة من الآليات (مثل أسواق الأوراق المالية والوسطاء الماليين) التي يمكن من خلالها للأسر الفردية تجميع (أو تجميع) ثروتها في مبالغ أكبر من رأس المال لاستخدامها من قبل الشركات التجارية. من منظور المدخرين الأفراد، يوفر النظام المالي فرصاً للأسر للمشاركة في استثمارات كبيرة غير قابلة للتجزئة.

الصناديق المشتركة التي تحتفظ بالأسهم والسندات هي أمثلة للوسطاء الماليين الذين يوفرون قابلية تقسيم كاملة تقريباً في تقسيم حجم الوحدة الفردية للأوراق المالية المتداولة التي يمتلكونها.²

3- تخفيف المخاطر

تسهل النظم المالية تحديد وتصنيف المخاطر من خلال دورها كمنتج للمعلومات عن الأسر والشركات والحكومات، ومن ناحية أخرى، تقدم للأعوان منتجات للتحوط وتقاسم المخاطر.³

¹ Cezar, R. (2012). Un nouvel indice du développement financier. *Document de travail UMR DIAL*.p6.

² Merton, R. C., & Bodie, Z. (1995). A conceptual framework for analyzing the financial system. *The global financial system: A functional perspective*, p8.

³ Cezar, R. (2012), *Op cit*, p7

وتعتبر مخاطر السيولة أهم هذه المخاطر، بحيث تنشأ بسبب عدم اليقين المرتبط بتحويل الأصول إلى وسيط للتبادل، إضافة إلى التباين المعلوماتي وتكاليف المعاملات. وبالتالي، فإن أسواق رأس المال السائلة هي أسواق يكون فيها تداول الأدوات المالية غير مكلف نسبياً وحيث لا يوجد قدر كبير من عدم اليقين بشأن توقيت وتسوية تلك الصفقات.

إلى جانب الحد من مخاطر السيولة، قد تخفف الأنظمة المالية أيضاً من المخاطر المرتبطة بالمشاريع الفردية والشركات والصناعات والمناطق والبلدان.

وتوفر البنوك وصناديق الاستثمار المشتركة وأسواق الأوراق المالية أدوات للتداول وتجميع المخاطر وتنويعها. في حين أن المدخرين لا يحبون المخاطر عموماً، فإن المشروعات ذات العائد المرتفع تميل إلى أن تكون أكثر خطورة من المشاريع ذات العائد المنخفض. وبالتالي، تميل الأسواق المالية التي تخفف من تنويع المخاطر إلى تحوّل المحفظة نحو المشاريع ذات العوائد المرتفعة المتوقعة (Gilles Saint-Paul, 1992)؛ (Maurice Obstfeld, 1994).¹

وتعتبر أيضاً شركات التأمين مثالا كلاسيكيا للوسيط المالي الذي يقدم الحماية من المخاطر، حيث يبيعون الحماية ضد الخسارة في قيمة رأس المال البشري (مثل الوفاة والعجز) والممتلكات المادية (مثل الحريق والسرقة) والأصول المالية (على سبيل المثال، ضمانات العقود بما في ذلك التأمين على السندات).² إن دور الأنظمة المالية في تحديد وقياس وإدارة المخاطر يسهل تخصيص الموارد للقطاعات الأكثر خطورة، والتي غالباً ما تتكون من الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات المبتكرة.³

4- مراقبة الاستثمارات وحوكمة الشركات:

لا تكون حوكمة الشركات دائماً مناسبة لأصحاب رأس المال، وفي كثير من الحالات، تدافع عن مصالح المديرين. ومنه تؤثر درجة سيطرة المساهمين على كيفية استخدام الشركات لرأس مالها واتخاذ قراراتها الاستثمارية.

¹ Levine, R. (1997). *Financial development and economic growth: views and agenda*. The World Bank, *Journal of Economic Literature*, Vol. 35 (No. 2). pp 691-692.

² Merton, R. C., & Bodie, Z. (1995). *Op Cit*, p9.

³ Cezar, R. (2012). Un nouvel indice du développement financier. *Document de travail UMR DIAL*.p6

فمن خلال تتبع شركات الاستثمار والمراقبة، يضمن النظام المالي الكفاءة في تخصيص رأس المال المستثمر (Stiglitz & Weiss, 1983). فمن خلال أداء هذه الوظيفة، يمنح النظام المالي المستثمرين الثقة ويشجع على زيادة المدخرات.¹

5- تخفيض تكاليف المعاملات

يؤدي خفض تكاليف المعاملات إلى زيادة مقدار رأس المال المخصص في الاقتصاد، ويزيد من حجم المدخرات المعبأة في تمويل وكلاء العجز. تعكس تكاليف المعاملات المرتفعة عدم كفاءة النظام المالي لأداء وظائفه المالية، مثل التوليد غير الكافي للمعلومات ومشاركتها أو الخطأ في تحديد المخاطر. كما يمكن أن يؤثر حجم المؤسسات المالية أيضاً، من ناحية، على تكاليف البحث للمستثمرين ومن ناحية أخرى على تحديد المشاريع الاستثمارية، أو ثقة الوكلاء. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي المنافسة الضعيفة في القطاع إلى زيادة القوة السوقية للوكلاء الماليين وزيادة التكاليف.²

6- مقاصة وتسوية المدفوعات

يوفر النظام المالي طرقاً لمقاصة وتسوية المدفوعات لتسهيل تبادل السلع والخدمات والأصول، بحيث توجد مجموعة من الترتيبات المؤسسية لإنجاز هذه المهمة وتعرف بنظام المدفوعات. الوسطاء الماليون مثل البنوك يخدمون هذه الوظيفة من خلال التحويلات البرقية، والحسابات الجارية، وبطاقات الائتمان. كما يقدم الوسطاء الآخرون، مثل صناديق الاستثمار المشتركة في سوق المال، حسابات مسودة للمعاملات، وبطاقات ائتمان عامة.

تم تصميم آليات مقاصة وتسوية معاملات الأوراق المالية للتعامل مع التكاليف والمخاطر المرتبطة بالعملية. تنشأ التكاليف في شكل رسوم معالجة وتحويل الضرائب وصيانة الضمانات. على سبيل المثال، قد لا يتمكن المشتري من ترتيب التمويل، أو يفشل البائع في التسليم. تشمل العناصر الرئيسية لإدارة هذه التكاليف والمخاطر ترتيبات المقاصة والاستخدام الفعال للضمانات والتسليم مقابل الدفع وتثبيت الأوراق المالية وتمديد الائتمان.³

¹ Cezar, R. (2012). *OP Cit*, p8.

² Cezar, R. (2012). *OP Cit*, p8.

³ Merton, R. C., & Bodie, Z. (1995), *OP Cit*, p7.

المطلب الرابع: مفهوم التطور المالي

لم يعرف مصطلح التطور المالي تعريفاً دقيقاً، والسبب في ذلك وفقاً لـ (Goldsmith, 1969) هو تعقيد الهيكل المالي الذي يتطور بشكل مختلف في عملية التنمية في مختلف البلدان¹، وبناء على ذلك بنيت ثلاثة مقاربات أساسية التي عرفت التطور المالي كما يلي:

1-المقاربة الهيكلية:

-وفقاً للمدرسة الهيكلية بزعماء كل من (Patrick,1966) و(GoldSmith, 1969) فإن التطور المالي يتمثل في توسيع هيكل النظام المالي أي زيادة فروع وتنوع المؤسسات المالية، وتشجيع هذه المؤسسات على زيادة حجم الخدمات المالية المقدمة للجمهور²، وتسمح هذه الوضعية بزيادة تراكم رأس المال، وتخصيص أمثل للموارد نحو مشاريع استثمارية أكثر إنتاجية³، ولذلك فإن وضع السياسات واتخاذ القرارات يجب أن يتوجه الى توسيع في النظم المالية، وخلق مؤسسات مالية، وتقديم خدمات وساطة متطورة، مما يولد تأثيراً إيجابياً على عملية الادخار والاستثمار ومن ثم على النمو الاقتصادي⁴. وحسب المدرسة الهيكلية فإن التطور المالي يمكن دراسته عن طريق جمع المعلومات عن تدفقات المعاملات المالية لفترات من الزمن، أو عن طريق إجراء مقارنة بين هيكل النظام المالي في فترات مختلفة⁵.

2-مقاربة التحرير المالي

أصبح نهج التحرير المالي الذي نشأ عن نقد الكبح المالي في البلدان النامية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي (Shaw, 1973), (Mckinnon,1973)، حجر الزاوية في استراتيجية التنمية الموجهة نحو السوق في العقود القليلة الماضية، بحيث يدعو هذا النهج الى تحديد السوق الحر لأسعار الفائدة

¹ Kara, R. (2017). *Analyse du developpement financier de l'Algerie (1962-2015) : Approche institutionnelle historique* (Doctoral dissertation, Universite Mouloud Mammeri). p30.

² بن قانة إسماعيل، بوغزالة محمد عبد الكريم (2015)، قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الأول، ص 266.

³ لعوج بن عمر، طاولي مصطفى كمال (2019)، أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية (1980-2016)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15 (العدد 2)، ص 310.

⁴ رغد اسامة جار الله، مروان عبد المالك ذنون (2013)، قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة (1960-2010)، تنمية الرفاهين، المجلد 35 (العدد 114)، ص 36.

⁵ بن قانة إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 266.

وزيادة المنافسة في القطاع المالي وإلغاء تدخل الدولة في الاقتصاد¹، ووفقا لهذا النهج اعتبر الكلاسيكيون الجدد أن التطور المالي هو مرادف للتحرير المالي، وواجه هذا التعريف عدة انتقادات أهمها:

1- نظرية التحرير المالي تستند الى افتراضات أساسية غير واقعية، ولا تمثل واقع الأسواق المالية حاليا، وتمثل أهم هذه الافتراضات أن قواعد المنافسة والمثالية تحكم أسواق الائتمان والأسواق المالية والتي أحد شروطها هو شفافية السوق، أي أن المعلومات مثالية ومجانبة لجميع الأعوان، ولكنه في الواقع فان المعلومات أبعد ما تكون عن كونها مجانية أو مثالية للمتدخلين في السوق، كما أن النظام المالي ليس نظاما متحررا بالكامل وليس مفتوحا بشكل تام للمنافسة، كما أنه لا يخلو من تدخل الدولة.²

- يرى (Stiglitz, 1981, 1994) أن تدخل الدولة يعمل على تحسين وظيفة الأسواق والأداء الاقتصادي في ظل فرضية عدم تناظر المعلومات، ويشير الى أن أشكال الكبح المالي يمكن أن تساعد في الحد من سلوك الخطر الأخلاقي وسوء الاختيار وبالتالي تحفيز نشاط الوساطة المالية³.

3- المقاربة الوظيفية

حسب (ROSS Levine, 2005) فإنه من أجل تخفيف احتكاكات السوق، تؤثر النظم المالية على تخصيص الموارد عبر المكان والزمان، بحيث أن عيوب الأسواق مثل تكاليف الحصول على المعلومات، وإجراء المعاملات والعقود تؤدي إلى خلق حوافز لظهور أنواع معينة من العقود المالية والأسواق والوسطاء وذلك من أجل التخفيف من هذه العيوب، وكأمثلة على ذلك ظهور البنوك التي تعمل على تحسين الحصول على معلومات حول الشركات والمديرين والتي سوف تؤدي الى تغيير تخصيص الائتمان، كما أن العقود المالية التي تجعل المستثمرين أكثر ثقة بأن الشركات ستدفع لهم مستحقاتهم، سوف تؤثر على كيفية تخصيص الناس لمدخراتهم، إضافة الى أن تطوير أسواق السندات والأسهم السائلة يشجع الأشخاص الذين يترددون في التخلي على مدخراتهم لفترات طويلة، بالمتاجرة بالمشايخ طويلة الأجل، وقد يؤدي هذا إلى تغيير كبير في حجم مدخرات الأفراد.⁴

¹ Emran, M. S., & Stiglitz, J. E. (2009). Financial liberalization, financial restraint, and entrepreneurial development. *Financial Restraint, and Entrepreneurial Development (January 24, 2009)*. p1.

² Samouel, B. (2009). Le développement financier pour les pays du sud de la méditerranée à l'épreuve de la mondialisation financière. *Université Paris XIII-Nord*. p20.

³ لعوج بن عمر، مرجع سبق ذكره ص 311.

⁴ ROSS Levine (2005). *Op cit*, p4.

ومنه حسب هذا التعريف فإن التطور المالي يتمثل في التحسين في جودة قيام النظام المالي بوظائفه كما يلي¹:

- ✚ إنتاج ومعالجة المعلومات حول الاستثمارات المحتملة وتخصيص رأس المال بناءً على هذه التقييمات؛
- ✚ مراقبة الأفراد والشركات وممارسة حوكمة الشركات بعد تخصيص رأس المال؛
- ✚ تسهيل تداول المخاطر وتنويعها وإدارتها؛
- ✚ تعبئة وتجميع المدخرات؛
- ✚ تسهيل تبادل السلع والخدمات والأدوات المالية.

4- مفاهيم أخرى للتطور المالي

عرف (Adnan, N, 2011) التطور المالي على أنه جميع السياسات والعوامل والمؤسسات التي تؤدي إلى الوساطة الفعالة والى أسواق مالية فعالة، بحيث يوفر النظام المالي المتطور عوائد أعلى مع مخاطر أقل، إضافة الى تخصيص فعال لرأس المال، بحيث تزداد تعبئة المدخرات وتخصيصها للمشاريع ذات العائد المرتفع، كما يتسع نطاق توافر الخدمات المالية. كما أن درجة المعلومات غير المتماثلة تقل مع تطور النظام المالي، بحيث تقدم الأنظمة المالية المتقدمة خدمات متخصصة وعمليات فعالة تساعد على تقليل عدم تناسق المعلومات في السوق. وبهذه الطريقة تزيد قيمة ومصداقية المعلومات ويمكن جذب المزيد من الاستثمارات.²

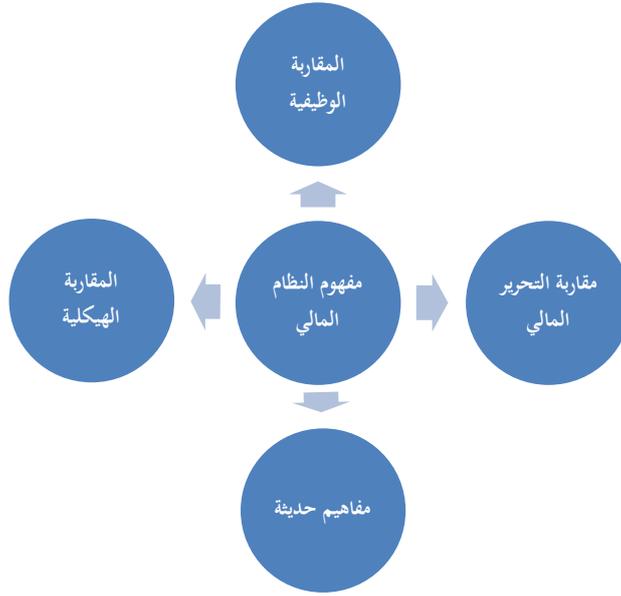
ومن ثم فإن هذا التعريف يشمل "المدخلات" أو الدعم التأسيسي للنظام المالي، مثل البيئات المؤسسية والتجارية، والوسطاء الماليين والأسواق التي يتم من خلالها تنويع المخاطر وتخصيص رأس المال بكفاءة و "مخرجات" عملية الوساطة المالية، والتي تشمل توافر رأس المال والوصول إليه.³

¹ Čihák, M., Demirgüç-Kunt, A., Feyen, E., & Levine, R. (2013). Financial development in 205 economies, 1960 to 2010 (No. w18946). National Bureau of Economic Research.p2.

² Adnan, N. (2011, December). Measurement of financial development: A fresh approach. In 8th International Conference on Islamic Economics and Finance. University of Surrey, United Kingdom and Comsats Institute of Information Technology, Islamabad, Pakistan.p2.

³ Schwab, K., Roubini, N., & Bilodeau, J. (2008). The financial development report 2008. World Economic Forum, p3.

الشكل رقم (1-5): مختلف مقاربات التطور المالي



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على ما سبق

عرف البنك الدولي التطور المالي كما يلي: "القطاع المالي هو مجموعة المؤسسات والأدوات والأسواق وكذلك الإطار القانوني الذي يسمح بتنفيذ المعاملات المالية من خلال منح الائتمان. ومنه يتعلق تطوير القطاع المالي بالتغلب على "التكاليف" المتكبدة في النظام المالي، بحيث أدت عملية خفض تكاليف الحصول على المعلومات وتنفيذ العقود وتنفيذ المعاملات إلى ظهور العقود المالية والأسواق والوسطاء"¹.

المبحث الثاني: محددات التطور المالي ومؤشرات قياسه

المطلب الأول: محددات التطور المالي

تحدد الأدبيات الاقتصادية مجموعة واسعة من العوامل التي تؤثر على التطور المالي والتي يمكن تقسيمها إلى فئتين:

أولهما العوامل المؤسساتية، التي تعكس حالة المؤسسات التنظيمية والإشرافية (الإطار القانوني، ومدى الفساد، وحماية حقوق الملكية، والاستقرار السياسي،... إلخ)، أما ثانياً فهي عوامل تتعلق بالاقتصاد الكلي والتي تعكس خصائصه الواسعة (التنمية الاقتصادية، التضخم، الانفتاح التجاري، وتدفعات رأس المال، وما إلى ذلك)، وكل من هذه الفئات مترابطة لأن تطور المعايير المؤسساتية ينعكس بشكل مباشر

¹ تعريف البنك الدولي.

في ظروف الاقتصاد الكلي، وتسهل بيئة الاقتصاد الكلي الموازية تطوير المؤسسات¹، وفيما يلي عرض لأهم محددات التطور المالي:

1-العوامل المؤسسية

1-1-الإطار القانون والتنظيمي

إن النظام المالي هو قبل كل شيء مسألة عقود لذلك تعتبر جودة الإطار القانوني ضرورية لتنفيذ العمليات المالية، وعامل رئيسي في ضمان قدرة أصحاب رأس المال على فرض مصالحهم في حالة وجود تعارض مع مستخدمي هذه الأصول أو الشركات التجارية، أو في حالة التخلف عن السداد. ونتيجة لذلك، فإن شروط تنفيذ العقود وكذلك تنظيم الوسطاء والأسواق من العوامل الرئيسية المحددة للتطور المالي. فيما يتعلق بعمليات السوق، يغطي الإطار التنظيمي جانبين، أولهما التزامات المعلومات التي تخضع لها الشركات للمستثمرين (عرض الحسابات، والتواصل بشأن بعض العمليات، والحوكمة...)، وإمكانية الطعن في قرارات أعضاء مجلس الإدارة أو غالبية المساهمين لدى الجهات القضائية المختصة. أما الجانب الثاني هو وضع ونطاق صلاحيات السلطة التنظيمية: استقلالها، وصلاحيات التحقيق، والعقوبات التي يمكن أن تفرضها². وحسب أعمال (Lopez-de-Silanes, Shleifer and La Porta, 2005)، فإن جودة المعلومات التي ينشرها المصدرون، وسبل الانتصاف المتاحة للمستثمرين بسبب قصورهم، هو ما يفسر الرملة السوقية، وإمكانية وصول السوق إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومنه فالقانون يوفر حماية أفضل من تدخل المنظم. كما أنه من المعلوم أن خصوصيات المؤسسات الائتمانية، أي الفرق بين عدم السيولة في أصولها ومسؤولية التزاماتها، تجعلها غير مستقرة، وهذا ما يولد الحاجة إلى تأمين ودائعهم، الأمر الذي يؤدي إلى خطر أخلاقي، أي حافز لتحمل مخاطر مفرطة بسبب أنها مغطاة جزئياً على الأقل من قبل مؤسسة التأمين، لذلك فإن التنظيم ضروري للسماح بإبرام واحترام العقود العادلة بين البنوك، المودعين ومؤمنو الودائع. وقد تم تحديد إطار عمل مشترك بين عدد كبير من الدول بموجب اتفاقيات بازل، رغم أنه يترك اختلافات مهمة من بلد إلى آخر في النصوص التنظيمية، وتنظيمها، وتفسر هذه الاختلافات في النمو والأداء والاستقرار. في بعض الحالات، قد يكون الإفراط في التنظيم نتائج عكسية: وهذا حسب

¹ Adarov, M. A., & Tchaidze, M. R. (2011). *Development of financial markets in Central Europe: the case of the CE4 countries* (No. 11-101). International Monetary Fund, p3.

² Jacquet, P., & Pollin, J. P. (2007). *Systèmes financiers et croissance. Document de Recherche LEO*, (2007-23), pp95-98.

ما جاء به (McKinnon , 1973) عندما تحدث عن "القمع المالي"، كما بينت بعض الدراسات المقارنة أن جودة المعلومات المتاحة وحوافز المساهمين أو الدائنين (المودعين وغيرهم)، من أجل السيطرة على المؤسسات المالية، وتحمل مسؤوليتهم وقدرتهم على تأكيد حقوقهم (في حالة التصفية)، تساعد في جعل البنوك أكثر أماناً وأكثر كفاءة¹.

1-2- نظرية القانون والتمويل

تركز نظرية القانون والتمويل على دور المؤسسات القانونية في تفسير الاختلافات الدولية في التطور المالي (La Porta, Lopez-de-Silanes, Shleifer, and Vishny, 1997, 1998)، حيث ينص الجزء الأول من هذه النظرية على أنه في البلدان التي تطبق فيها الأنظمة القانونية حقوق الملكية الخاصة، وتدعم الترتيبات التعاقدية الخاصة، وتحمي الحق القانوني للمستثمرين، يكون المدخرون أكثر استعداداً لتمويل الشركات وتزدهر الأسواق المالية. وعلى النقيض من ذلك، فإن المؤسسات القانونية التي لا تدعم حقوق الملكية الخاصة ولا تسهل التعاقد الخاص تمنع تمويل الشركات وتعوق التطور المالي.

كما يؤكد الجزء الثاني من نظرية القانون والتمويل على أن التقاليد القانونية المختلفة التي ظهرت في أوروبا على مدى القرون السابقة وانتشرت دولياً من خلال الغزو والاستعمار تساعد في تفسير الاختلافات بين الدول في حماية المستثمر وبيئة التعاقد والتطور المالي.²

وكما وضح (La Porta et al, 1988)، هناك نوعان من التقاليد القانونية: القانون المدني والقانون العام.

القانون المدني: هناك ثلاث عائلات مشتركة من القوانين: الفرنسية والألمانية والإسكندنافية.

بحيث أن النظامين القانونيين الفرنسي والألماني قد تم بناؤهما لتعزيز هيمنة الدولة فيما يتعلق بالمصالح الخاصة، كما أن تأمين عمليات التمويل يتطلب تدخل المؤسسات التي تتدخل بين المساهمين والمتقدمين للحصول على رأس المال، بحيث أن الوساطة تعوض هشاشة العقود من خلال الإشراف المباشر³. وتقدم بلدان القانون المدني الفرنسي أوفر حماية قانونية للمساهمين والدائنين، كما لديها تطبيق غير فعال نسبياً للعقود وفساد أعلى، وأنظمة مالية أقل تطوراً، كما

¹Jacquet, P., & Pollin, J. P. (2007), *OP Cit*, pp95-98.

²Beck, T., & Levine, R. (2005). Legal institutions and financial development. In *Handbook of new institutional economics* (pp. 251-278). Springer, Boston, MA. p2.

³Jacquet, P., & Pollin, J. P. (2007). *Op Cit*, pp95-98.

أن جودة إنفاذ القانون في بلدان القانون المدني الألمانية والدول الاسكندنافية أفضل من بلدان القانون المدني الفرنسية¹.

القانون العام: يمثّل في القانون العام الأنجلوسكسوني بحيث تكون حماية المساهمين أقوى، لأنه يسهل على الشركات استخدام التمويل، بما في ذلك تمويل السوق، و يحافظ بشكل أفضل على مصالح مقدمي رأس المال (خاصة مصالح المساهمين)، ويحترم حقوق الملكية الخاصة، وكما أنه أكثر مرونة وبالتالي أكثر ملاءمة للابتكارات، ولإبرام العقود بين الوكلاء، وبالتالي على التمويل المباشر، كما أنه يوفر ضمانات أفضل للمساهمين في رأس المال.² إضافة الى أنه أقل دعمًا للتنظيم الحكومي وداعم لتعزيز استقلال القضاء (La Porta, Lopez-de Silanes, and Shleifer 2008)³.

إن أنظمة القانون العام القائمة على الفقه القانوني أكثر مرونة من أنظمة القانون المدني القائمة على القوانين المكتوبة، لأن إعطاء القاضي سلطة إنشاء قانون يساعد على حل النزاعات، ومن وجهة النظر هذه، لا تكمن أهمية القانون في أهمية تطبيقه وذلك حسب كل من Beck، Demirgüç-Kunt and (Levine, 2003)، (Ergungor, 2004)، وإنما طبيعة مصادر القانون هي أكثر أهمية من محتوى القوانين؛ وبالتالي فإن أسس النظم القانونية هي الحاسمة⁴.
قام كل من Beck، Demirgüç-Kunt بتقديم قناتين حول كيفية تأثير الأصل القانوني على بيئة التعاقد كما يلي⁵:

➤ **القناة السياسية (the political channel):** أكدت على أن التقاليد القانونية تختلف في إعطاء الأولوية الى حقوق المستثمرين الأفراد، مقارنة بالدولة، هذا له تداعيات على تطورات حقوق الملكية والأسواق المالية. وبالتالي، فإن الاختلافات المحددة تاريخياً في الأصل القانوني تساعد في تفسير الاختلافات الموجودة في التطور المالي، كما تحتج القناة السياسية بأن القانون المدني يميل إلى التأكيد على حقوق الدولة، وليس حقوق الملكية الخاصة بدرجة أكبر من القانون العام.

¹ Voghouei, H., Azali, M., & Jamali, M. A. (2011). A survey of the determinants of financial development. *Asian-Pacific Economic Literature*, 25(2), p6.

² Jacquet, P., & Pollin, J. P. (2007). *Op Cit*, p95.

³ Oto-Peralías, D., & Romero-Ávila, D. (2014). Legal traditions and initial endowments in shaping the path of financial development. *Journal of Money, Credit and Banking*, 46(1), p7.

⁴ Jacquet, P., & Pollin, J. P. (2007). *Op Cit*, p4.

⁵ Beck, T., Levine, R., & Demirgüç-Kunt, A. (2002). *Law and finance: why does legal origin matter?* The World Bank. pp6-7.

وبالتالي فإن التقاليد القانونية المدنية تعتبر بمثابة وكيل لقصد بناء مؤسسات لتعزيز سلطة الدولة، وتميل إلى وضع سياسات ومؤسسات تحول مسار موارد المجتمع نحو أهداف معينة، وهو ما يتعارض مع الأسواق المالية التنافسية. علاوة على ذلك، فإن الدولة القوية التي لديها قانون مدني سريع الاستجابة تحت تصرفها ستواجه صعوبة في الالتزام بعدم التدخل في الأسواق المالية، مما سيعيق التطور المالي. وفي المقابل إن القانون العام كان يقف تاريخياً إلى جانب مالكي العقارات الخاصة ضد الدولة. فبدلاً من أن يصبح أداة للدولة، فقد كان بمثابة توازن قوي عزز حقوق الملكية الخاصة. وبالتالي، ووفقاً للقناة السياسية فإن التركيز النسبي للقانون العام على حقوق الملكية الخاصة بالنسبة إلى الدولة يميل إلى دعم التطور المالي بدرجة أكبر من القانون المدني.

➤ **قناة القدرة على التكيف (the adaptability channel):** التقاليد القانونية تختلف

في قدرتها على التكيف مع التغيير في الظروف التجارية، إضافة إلى أن النظم القانونية التي تتكيف بسرعة لتقليل الفجوة بين الاحتياجات التعاقدية للاقتصاد وقدرات النظام القانوني، سوف تعزز التطور المالي بشكل أكثر فعالية من التقاليد القانونية الأكثر صرامة. وترتكز قناة القدرة على التكيف على فكرتين أساسيتين:

أولاً، إن مدى الحد الذي يتكيف فيه النظام القانوني ببطء، سيظهر فجوات كبيرة بين الاحتياجات المالية وقدرة النظام القانوني على دعم تلك الاحتياجات.

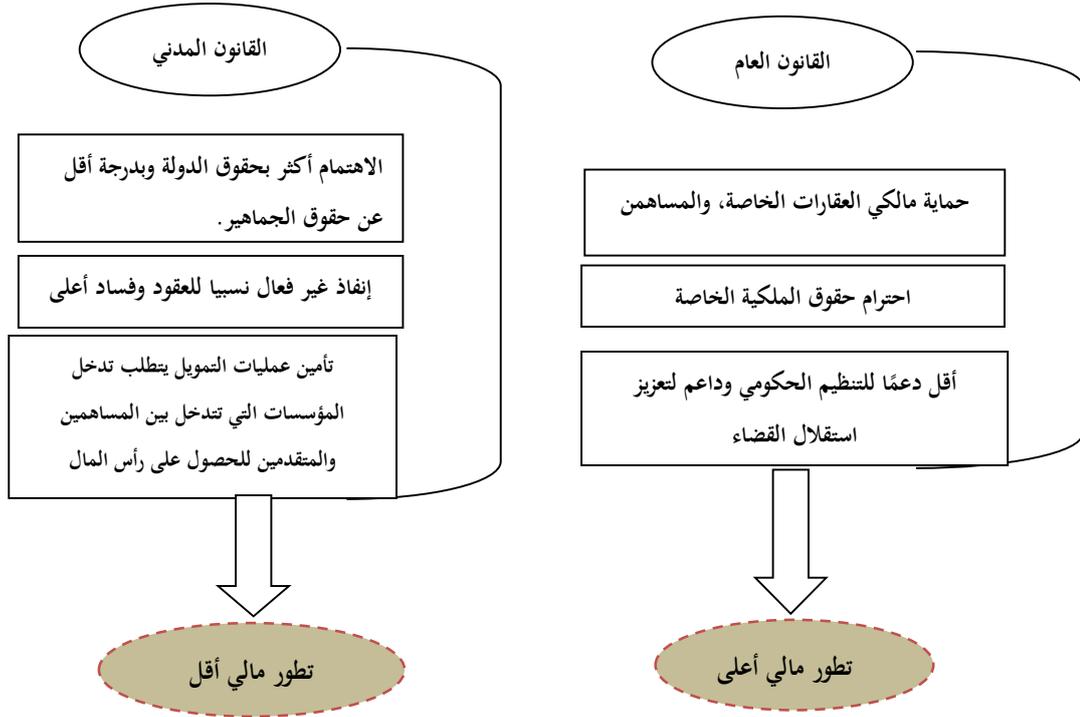
ثانياً، تختلف التقاليد القانونية الرئيسية من حيث قدرتها على التكيف مع الظروف المالية المتغيرة، بحيث تميل النظم القانونية التي تتبنى السوابق القضائية والسلطة التقديرية إلى أن تكون أكثر استجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة من النظم القانونية التي تعتمد أكثر تشدداً على الأحكام القائمة على الاحكام القانونية فقط (Posner, 1973).

3- التكامل المؤسسي:

حظي دور المؤسسات في التأثير على التطور المالي باهتمام كبير في الأدبيات، بحيث تحتاج الأسواق المالية إلى بيئة قانونية وتنظيمية يمكن فيها إنفاذ العقود ويتم فيها منح المصرفيين حوافز قوية للتصرف بأمانة. أشار (Chinn and Ito, 2002)، أن الأنظمة المالية التي تتمتع بدرجة أعلى من التطوير القانوني

و المؤسسات في المتوسط تستفيد أكثر من التحرير المالي من تلك التي تتمتع بواحد أقل، كما جادل كل من (Arestis and Demetriades ,1997) بأن قوة المؤسسات سواء كانت مالية، تنظيمية، أو قانونية، قد تحدد نجاح أو فشل الإصلاحات المالية¹.

الشكل رقم (1-6): مقارنة بين القانون المدني والقانون العام



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على ما سبق

يعتمد التطور المالي على الحوكمة الجيدة (Kaufmann et al.1999; Hellmann et al. 2000)، بحيث يجب أن تخضع النظم المالية للتنظيم والإشراف بشكل جيد لضمان عدم تقويض ثقة المدخر بسبب إخفاقات البنوك، وتوجيه المدخرات إلى الاستثمارات الأكثر إنتاجية بدلاً من جيوب الأفراد المتصلين، أو المقامرة في المشروعات عالية الخطورة. (Grima and Shortland,2008)، في هذا الصدد، ينبغي أن تتمتع المؤسسات بالقدرة على أداء هذه الواجبات من خلال لوائح حكيمة فعالة، والإشراف على الوسطاء الماليين، وآلية تعمل بشكل جيد لإنفاذ العقود واللوائح.

¹ Law, S. H., & Habibullah, M. S. (2009). The determinants of financial development: Institutions, openness and financial liberalisation. *South African Journal of Economics*, 77(1), p47.

على الرغم من أن العديد من المؤلفين أكدوا على أهمية المؤسسات في التطور المالي والنمو الاقتصادي، إلا أن النظريات الأكثر نفوذاً حول المؤسسات قد تم طرحها بواسطة (Acemoglu et al, 2004)، و (Beck et al, 2003) في نظرية الوقف المتقدمة (the endowment theory advanced) ونظرية القانون والتمويل.¹

4-نظرية الوقف (the endowment theory)

جادل (Acemoglu et al,2001) أن الأوروبيين اعتمدوا استراتيجيات استعمار مختلفة للغاية ومؤسسات مختلفة. في بعض البلدان، أقاموا مؤسسات لفرض حكم القانون وتشجيع الاستثمار، وفي حالات أخرى، أقاموا دولاً استخراجية لنقل الموارد إلى بلدانهم الأصلية. هذه المؤسسات الأخيرة كانت ضارة بالاستثمار والتقدم الاقتصادي. ادعى (Acemoglu,2004) أن الاختلافات في المؤسسات الاقتصادية هي السبب الأساسي للاختلافات في التنمية الاقتصادية، بحيث تعتبر هذه الاختلافات لها فوائد مختلفة لمختلف المجموعات والأفراد، لذلك هناك عمومًا صراع حول هذه الخيارات الاجتماعية. يمكن للمؤسسات الاقتصادية تحفيز النمو الاقتصادي عندما توزع المؤسسات السياسية السلطة للمجموعات الأكثر اهتمامًا بإنفاذ حقوق الملكية؛ وعندما يضعون قيودًا فعالة على أصحاب السلطة؛ وبالتالي يوجد عدد قليل من الإيجارات يتم الاستيلاء عليها من قبل أصحاب السلطة.²

يربط كل من (Beck, Demirgüç-Kunt, and Levine 2003) نظرية الوقف بالتمويل لأنه في تلك الأماكن التي حدثت فيها المؤسسات من السلطات التنفيذية وهيمنة النخب، يمكن حماية حقوق الملكية الخاصة، وبالتالي تعزيز التطور المالي.

في المقابل، لم تولد المستعمرات الاستخراجية مؤسسات تفضل تطوير أسواق مالية حرة وتنافسية لأن الأسواق التنافسية قد تهدد وضع المستخرجين، بحيث لا يكون العامل ذو الصلة هو الآثار قصيرة المدى لسياسات الاستغلال، ولكن العواقب طويلة المدى لـ "المؤسسات الاستخراجية"، والتي كان لها ميزة "تركيز عالٍ للسلطة السياسية في أيدي قلة ممن استخرجوا الموارد من بقية الدول.

¹ Voghouei, H., Azali, M., & Jamali, M. A. (2011). p6.

² Voghouei, H., Azali, M., & Jamali, M. A. (2011). *Op cit*, p6.

(Robinson, Johnson and Acemoglu, 2002). استمرت بنية تركيز السلطة هذه مع مرور الوقت، مما أعاق ظهور المؤسسات المؤدية إلى التنمية الاقتصادية.¹

2-العوامل الاقتصادية

من بين الشروط اللازمة للتطور المالي استقرار الاقتصاد الكلي، فحسب كل من Huybens and (Smith,1999) و (Boyd Levine and Smith, 2001) في الدول التي تتميز بمعدل تضخم عالي ومتقلب، الطلب على الأصول المالية عادة سوف ينهار عند نقطة معينة بسبب عدم اليقين بالعوائد، فالعلاقة بين التطور المالي والتضخم ممكن أن لا تكون خطية، ووفقاً ل: (Azariadas and Smith, 1996) وآخرون، فإنه طالما ظل التضخم فوق عتبة معينة، فإنه تسود نتائج سلبية، ويميل العمق المالي إلى النمو بدخل متصاعد، وما يرتبط بذلك من تعقيد الهيكل الاقتصادي.²

2-1-النمو الاقتصادي

يتم تطوير القطاع المالي بشكل أكبر خلال فترات التوسع الاقتصادي، مما يعني أن الحاجة إلى التمويل تفرض المزيد من التنمية استجابة للنشاط الحقيقي (Goldsmith, 1969; Gurley & Shaw, 1967). أي أن النمو الاقتصادي يزيد الأرباح في القطاع المالي، مما يفرض الحاجة إلى مزيد من التعقيد لزيادة الكفاءة.³

تفترض بعض التحليلات وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي. بحيث يظهر التطور المالي كنتيجة للتنمية الاقتصادية الشاملة، بحيث يتطلب التوسع الاقتصادي المستمر المزيد من الخدمات المالية والأدوات الجديدة. ويتكيف النظام المالي مع الاحتياجات التمويلية للقطاع الحقيقي ويتناسب مع تطوره المستقل. لذلك، يلعب هذا النوع من التطور المالي دورًا سلبيًا إلى حد ما في عملية النمو، (Gurley and Shaw ,1967).⁴

2-2-التحرير المالي

¹ Oto-Peralías, D., & Romero-Ávila, D. (2014). Legal traditions and initial endowments in shaping the path of financial development. *Journal of Money, Credit and Banking*, 46(1), p6.

² Zoli, M. E. (2007). Financial development in emerging Europe: the unfinished agenda (No. 7-245). International Monetary Fund, pp7-8.

³ Naceur, S. B., Cherif, M., & Kandil, M. (2014), *Op Cit*, p 213.

⁴ Garcia, V. F., & Liu, L. (1999). Macroeconomic determinants of stock market development. *Journal of applied Economics*, 2(1), p36.

تتمثل المكونات الرئيسية للتحريك المالي في إزالة الضوابط الائتمانية، وإلغاء قيود أسعار الفائدة، واستقلال النظام المصرفي، وخصخصة القطاع المصرفي. يتيح تحرير الأسواق المالية للسوق تخصيص الائتمان، بحيث يتم ضبط سعر الفائدة الحقيقي وفقاً لمستوى التوازن، ولا يتم تمويل المشاريع منخفضة العائد، كما تتم تعزيز كفاءة الاستثمار (Arestis, 2005). يعتبر المدافعون عن التحرير المالي أن متطلبات الاحتياطي والسيولة هي ضريبة على الوساطة المالية، مما يؤدي إلى اتساع الفارق بين أسعار الفائدة على الودائع والقروض وتقليص حجم القطاع المالي (Fry, 1995). وبالتالي، قد تؤدي إزالة متطلبات الاحتياطي إلى تطور مالي لأنه سيزيد من حجم الوساطة المالية وبلغى الآثار المشوهة للضريبة. وحسب (Arestis, 2005)، عن طريق خفض متطلبات الاحتياطي، آثار المدخرات الأعلى يزداد على عرض الإقراض المصرفي، بينما يؤدي إلغاء البرامج التي توجه الائتمان إلى قطاعات محددة إلى زيادة كفاءة تخصيص الائتمان وبالتالي تحفيز متوسط إنتاجية رأس المال. على عكس هذا الرأي، اقترح آخرون أنه بسبب عدم تناسق المعلومات، قد لا يؤدي تحرير أسعار الفائدة بالضرورة إلى تعميق مالي (Schiantarelli et al. 1994).

جادل (Stiglitz, 1994) أن بعض أنواع القيود المالية، مثل الحدود القصوى لأسعار الفائدة للودائع التي تبقي هوامش الربح ضمن حدود معينة، تقلل من مشاكل الخطر الأخلاقي والاختيار السلبي. هذه القيود المالية تحد من حوافز البنوك للاستثمار في الأصول التي تسهل المقامرة وبالتالي تقلل من مخاطر محافظ البنوك. علاوة على ذلك، من خلال زيادة سلامة النظام المصرفي المحلي، يمكن أن يشجع الحد الأقصى لأسعار الفائدة على تطوير النظام المالي (Arestis and Demetriades, 1997)¹.

كما يرى بعض الاقتصاديين أن التحرير المالي يعزز الشفافية، ويقلل من الاختيار السلبي والمخاطر الأخلاقية. ومنه يؤدي إلى تقليل تكلفة الاقتراض في أسواق الأسهم، وبالتالي زيادة السيولة وحجم سوق الأوراق المالية. كما تساعد درجة انفتاح حساب رأس المال وتحرير النظم المالية المحلية على تطوير القطاع المالي (Demirguc-Kunt & Detragiache, 2000)².

2-3- سياسات الانفتاح:

يمكن للانفتاح على التجارة وتدفقات رأس المال أن يعزز الأسواق المالية ومنتجاتها للبلدان كما يلي:

¹ Voghouei, H., Azali, M., & Jamali, M. A. (2011). P7.

² Naceur, S. B., Cherif, M., & Kandil, M. (2014). What drives the development of the MENA financial sector? Borsa Istanbul Review, 14(4), p3.

2-3-1-الانفتاح التجاري: أشار (Huang and Temple,2005)، إلى أن الزيادات في انفتاح السوق تتبعها عادةً زيادات مستمرة في العمق المالي. وحسب (Beck, 2003) فإن البلدان التي لديها أنظمة مالية متطورة تتمتع بمخصص أعلى من الصادرات المصنعة في إجمالي الناتج المحلي وفي إجمالي صادرات البضائع. ويرى (Levine,2001) أن تحرير القيود على تدفقات الحوافز الدولية تميل إلى تعزيز سيولة سوق الأوراق المالية، والسماح بوجود أكبر للبنوك الأجنبية يميل إلى تعزيز كفاءة النظام المصرفي المحلي.¹

كما أن زيادة حجم التجارة قد يعزز القطاع المالي. فمن خلال توفر تكنولوجيا أكثر كفاءة، يمكن لنظام تجاري مفتوح أن يزيد العوائد لتمويل أصحاب المشاريع ويعزز تشكيل أسواق رأس المال النشطة. أشار (Levchenko and Do, 2004)، إلى أن التطور المالي لبلد ما هو تطوير داخلي، بحيث تتسبب التجارة بين بلد غني وفقير في نمو القطاعات المعتمدة ماليا والنظام المالي في البلد الغني وعلى النقيض من ذلك، تتسبب التجارة في انخفاض القطاعات المالية المكثفة في البلدان الفقيرة وتراجع الطلب على التمويل الخارجي، مما يؤدي إلى تراجع النظام المالي المحلي.

قدم (Rajan and Zingales,2003) نظرية تدعم الروابط في جانب العرض بين الانفتاح التجاري والتطور المالي. بحيث أنه من خلال توسيع الفرص وزيادة المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية، فإن الانفتاح يعزز التطور المالي. كما أنه يقلل من إيجارات شاغلي الوظائف (incumbents rents).²

2-3-2-الانفتاح المالي: إن تحرير حساب رأس المال يعزز المنافسة الدولية من خلال إدخال المعايير الدولية وكذلك التهديد المحتمل المتمثل في "الهروب إلى الجودة" الذي يمثله الوسطاء الأجانب، كما تستطيع فروع البنوك الأجنبية توسيع النظام المصرفي المحلي وخدمة السوق وإدخال ابتكارات مالية توسع نطاق الخدمات المالية (Ito and Chinn, 2005). كما يتم تخفيض تكلفة رأس المال، مما يجعلها متاحة أكثر للمقترضين. إضافة إلى ذلك، فإن الانفتاح المالي يلغي المؤسسات المالية غير الفعالة، مما يزيد عادة من كفاءة النظام المالي (Stiglitz, 2000، Stulz, 1999).³

2-4-الاستقرار المالي

¹ Law, S. H., & Habibullah, M. S. (2009), *Op Cit*, p47.

² Voghouei, H., Azali, M., & Jamali, M. A. (2011), *Op Cit*, p8.

³ Voghouei, H. (2011). *Op Cit*, p 9.

يحدث عدم الاستقرار المالي عندما تتداخل الصدمات التي يتعرض لها النظام المالي مع تدفق المعلومات، فلا يمكن للنظام المالي بعد ذلك أداء وظيفته المتمثلة في تعبئة المدخرات، وتسهيل تبادل السلع والخدمات، وتقليل المخاطر، وتخصيص الموارد للقطاعات الإنتاجية. في حالة حرمانه من هذه المدخرات، قد يقلل القطاع الإنتاجي من إنفاقه، مما يتسبب في تقلص النشاط الاقتصادي، والذي يمكن أن يكون شديدًا. قد يكون للتقلبات الناتجة في النشاط الاقتصادي عواقب سلبية إضافية، بحيث يشير Schumpeter (1911) إلى أن هذه التقلبات قد تؤثر على إدخال منتجات وعمليات وطرق إدارة جديدة، وإذا كانت الأزمة المالية قوية بما فيه الكفاية، فقد تؤدي بالتالي إلى انهيار كامل في أداء الأسواق المالية، مما يؤدي بدوره إلى تفاقم عدم الاستقرار المالي.¹

2-5- التضخم

تشرح الأدبيات النظرية الآليات التي من خلالها الزيادات في معدل التضخم تتداخل مع قدرة القطاع المالي على تخصيص الموارد بشكل فعال. وبشكل أكثر تحديدًا، تؤكد النظريات الحديثة على أهمية عدم تناسق المعلومات في أسواق الائتمان وتوضح كيف أن الزيادة في معدل التضخم لها تأثير سلبي على احتكاكات سوق الائتمان مع عواقب سلبية على أداء القطاع المالي (البنوك وسوق الأسهم) وبالتالي على النشاط الحقيقي على المدى الطويل (Huybens and Smith, 1998).

وبالتالي، بمجرد أن يلامس معدل التضخم عتبة حرجة معينة، يكون الضرر الذي لحق بالنظام المالي قد حدث بالفعل، لن يكون للزيادات الإضافية في التضخم عواقب إضافية على أداء القطاع المالي أو النمو الاقتصادي.²

كما يؤدي التضخم إلى تآكل القيمة الحقيقية للمدخرات بالعملة المحلية، وذلك في ظل غياب أسعار الفائدة المرتفعة. ولتجنب المخاطر التضخمية، قد يختار الوكلاء تخزين مدخراتهم في أدوات بديلة، حقيقية أو مالية، توفر حماية أفضل ضد الضغوط التضخمية.³

¹ Batuo, M., Mlambo, K., & Asongu, S. (2018). Linkages between financial development, financial instability, financial liberalisation and economic growth in Africa. *Research in International Business and Finance*, 45, p7.

² Khan, H. (2015). The impact of inflation on financial development. *International Journal of Innovation and Economic Development*, 1(4), p42.

³ Naceur, S. B., Cherif, M., & Kandil, M. (2014), *Op Cit*, p3.

3-العوامل السياسية

تعتبر عوامل الاقتصاد السياسي عوامل مهمة في تحديد التطور المالي كما يلي¹:
حسب (haber and Perotti, 2008) فإن القوة السياسية غير المقيدة تقوض التراكم المالي. وحتى عندما يكون دور الحكومة محدوداً، تؤدي المؤسسات غير الخاضعة للمساءلة إلى الاستحواذ التنظيمي ودعم مصالح شاغلي الوظائف المتصلين وتقويض الوصول المالي.

- تؤثر الخيارات السياسية، سواء في شكل الانتهازية الاستبدادية أو الاستيلاء على احتكار القلة أو الشركات الديمقراطية، تأثيراً عميقاً على تطوير النظام المالي وتشغيله.

-وفقاً لنظرة السياسة والتمويل للتطور المالي (North 1990، Olson, 1993) يتم تشكيل المؤسسات والسياسات من قبل من هم في السلطة وذلك من أجل السماح لهم بالبقاء في السلطة. وحسب (Finer, 1997) فإنه يتم تعزيز مصالح النخبة من قبل دولة مركزية وقوية أكثر من نظام سياسي لامركزي ومنفتح وتنافسي، وبالتالي تكون الأنظمة المالية في الأنظمة السياسية المركزية والمغلقة، أكثر ضعفاً مما هي عليه في البلدان ذات الحكومات اللامركزية (Beck et al, 2001).

- حسب (Acemoglu et al, 2004) تنشأ النزاعات بين مجموعات المصالح والأفراد على الأنواع المؤسسات الاقتصادية المزعم إنشاؤها. ومن المرجح أن تقوم المجموعة التي تمتلك أكبر قدر من القوة السياسية بإنشاء مجموعة من المؤسسات الاقتصادية التي تحقق أكبر فائدة لهم.

-حسب (Rajan and Zingales, 2003) فإن الدول التي تسيطر عليها مجموعات النخبة تميل إلى حماية مصالح النخبة أكثر من بقية المجتمع وتقييد المشاركة في النظام السياسي، فكلما زادت القوة التي تمتلكها مجموعات النخبة، كلما كان النظام أكثر استبدادية، وزادت العقبات التي تعترض التطور المالي.

-حسب (Girma and Shortland, 2008) فإن الديمقراطية وتغيير النظام يعززان التطور المالي².

4-متغيرات أخرى

من بين المتغيرات الأخرى التي تُعتبر محددات للتطور المالي نذكر:

4-1-الاختلافات في الثقافة: أكد كل من (Stulz and Williamson, 2003) على تأثير

الاختلافات في الثقافة، التي تكتنفها الاختلافات في الدين واللغة، على عملية التطور المالي. بحيث تؤثر

¹ Huang, Y. (2010). Determinants of financial development. Basingstoke: Palgrave Macmillan, P5.

² Huang, Y. (2010). Political institutions and financial development: an empirical study. World Development, 38(12), p1668.

الاختلافات الثقافية على حماية وإنفاذ حقوق المستثمر، وخاصة حقوق الدائنين. ومنه فدور الثقافة يتمثل في:

- تعتمد قيم وتفضيلات ومعتقدات الأفراد والمجتمعات السائدة في بلد ما على ثقافتها. على سبيل المثال، لدي أديان مختلفة آراء مختلفة حول فرض الفائدة وحقوق الدائنين والمساهمين.
- الثقافة تؤثر على المؤسسات، على سبيل المثال، تؤثر القيم الثقافية والأديان على النظام القانوني. ثالثاً:
- تؤثر الثقافة على كيفية تخصيص الموارد في الاقتصاد.¹

4-2- الجغرافيا: تؤثر الجغرافيا على جانب الطلب في التطور المالي، ومع ذلك قد تؤثر على جانب العرض من خلال التأثير على جودة المؤسسات. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إنتاج منتجات زراعية معينة أو سلع أولية واستغلال بعض الموارد الطبيعية إلى تقليل الطلب على التمويل الخارجي، مقارنة بالبلدان الأخرى التي تتمتع بمستوى مماثل من الناتج المحلي الإجمالي للفرد.²

4-3- بيئة الأعمال: تعتبر بيئة الأعمال العنصر الثاني المهم للتطور المالي. فمن المهم وجود نظام مالي أفضل من حيث توفر العمال المهرة والبنية التحتية المادية والتكنولوجية وتكلفة القيام بالأعمال. توفير العمالة الماهرة يساعد على تحسين جودة الخدمات المالية. فحسب (Outreville, 1999) والذي قام بدراسة العلاقة بين مؤشر التنمية البشرية والتطور المالي في 57 دولة، وجد أن رأس المال البشري والتطور المالي مرتبطان بشكل إيجابي، بحيث تعتبر درجة التدريب والبحث والتطوير، وتوافر مدارس إدارة جيدة النوعية، فضلاً عن التعليم الجيد للرياضيات والعلوم، كلها عوامل مهمة لإنتاج العمال المهرة.³

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التطور المالي

حددت الأدبيات الاقتصادية عدة مقاييس لقياس درجة تطور النظام المالي، نوجزها فيما يلي:

2-1- العمق المالي (Financial depth)

يعتبر متغير العمق المالي أكثر المتغيرات التي استعملت في الأدبيات التحريية من أجل قياس مستوى التطور المالي، وهو يمثل الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبشكل أكثر تحديداً، وهو الائتمان الخاص المحلي للقطاع الحقيقي عن طريق إيداع أموال البنوك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بالعملة المحلية.

¹ Huang, Y. (2010), *Op Cit*, p 11.

² Huang, Y. (2010), *Op Cit*, p 11.

³ Adnan, N. (2011, December). Measurement of financial development: A fresh approach. In 8th International Conference on Islamic Economics and Finance. University of Surrey, United Kingdom and Comsats Institute of Information Technology, Islamabad, Pakistan.p3.

ومنه فالائتمان الخاص، يستبعد الائتمان الصادر للحكومات والهيئات الحكومية والمؤسسات العامة. كما يستبعد الائتمان الصادر عن البنوك المركزية.

يتمثل بديل الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي في إجمالي الأصول المصرفية للناتج المحلي الإجمالي (total banking assets to GDP)، ويعتبر هذا المقياس أشمل للحجم، لأنه لا يشمل الائتمان للقطاع الخاص فحسب، بل يشمل أيضاً الائتمانات للحكومة وكذلك الأصول المصرفية غير الائتمانية. على الرغم من تركيز الأدبيات على البنوك، فقد أبرزت الأزمة الأخيرة قضايا في المؤسسات المالية غير المصرفية. إن تغطية هذه المؤسسات بالبيانات أقل شمولاً بكثير من تغطية البنوك. ومع ذلك، للاعتراف بهذه النقطة، تتضمن قاعدة بيانات التطور المالي العالمية إجمالي أصول مؤسسات التمويل الأصغر في الناتج المحلي الإجمالي، والتي تشمل أصول صناديق التقاعد في الناتج المحلي الإجمالي، وأصول صناديق الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي، وأصول شركة التأمين للناتج المحلي الإجمالي، وأقساط التأمين (الحياة) إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتأمين أقساط (غير الحياة) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

بحسب عمق الأسواق المالية باستخدام مجموعة من البيانات عن أسواق الأسهم وأسواق السندات. لتقريب حجم أسواق الأسهم، فإن الاختيار الشائع في الأدبيات هو رزمة سوق الأوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة لأسواق السندات، فإن الوسيط الشائع الاستخدام للحجم هو حجم سندات الدين الخاصة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. يوفر مجموع هذين مؤشراً تقريبياً على الحجم النسبي للأسواق المالية في مختلف البلدان.¹

2-2- الوصول المالي Financial access

تقوم الأنظمة المالية التي تعمل بشكل أفضل بتخصيص رأس المال بناءً على الجودة المتوقعة للمشروع ورائد الأعمال وأقل اعتماداً على الثروة المتراكمة والصلات الاجتماعية لرائد الأعمال.. في ظل العديد من الظروف، فإن الأنظمة المالية التي تعمل بشكل أفضل والتي تتغلب على احتكاكات السوق ستحدد وتمول بشكل أكثر فعالية الشركات الصاعدة وليس فقط تحويل الأموال للشركات الكبيرة والأفراد الأثرياء. ويتم

¹ Čihák, M., Demirgüç-Kunt, A., Feyen, E., & Levine, R. (2013). *Financial development in 205 economies, 1960 to 2010* (No. w18946). National Bureau of Economic Research.p10.

تعريف الوصول المالي بأنه الدرجة التي يمكن للجمهور بها الى الخدمات المالية. سواء تعلق الأمر بالمؤسسات المالية أو الأسواق المالية.

فيما يتعلق بالوصول إلى المؤسسات المالية، فمؤشرات الوصول المالي تتمثل في:

- عدد الحسابات المصرفية لكل 1000 بالغ.

- عدد فروع البنوك لكل 100,000 شخص بالغ (البنوك التجارية)،

- النسبة المئوية للشركات التي لديها خط ائتمان (جميع الشركات)،

- النسبة المئوية للشركات التي لديها خط ائتمان (الشركات الصغيرة).

فيما يتعلق بالوصول إلى المؤسسات المالية، يتم استخدام مقياس تركيز السوق market concentration، والفكرة هي أن وجود درجة أعلى من التركيز يعكس صعوبات أكبر في الوصول إلى جهات الإصدار الجديدة أو الأصغر، وتتمثل أهم مؤشرات الوصول إلى الأسواق المالية في ما يلي:

- النسبة المئوية لرسملة السوق خارج أكبر 10 شركات كبرى،

- النسبة المئوية للقيمة المتداولة خارج أكبر 10 شركات متداولة،

- عوائد السندات الحكومية (3 أشهر و 10 سنوات)،

- نسبة سندات الدين المحلية إلى إجمالي سندات الدين،

- نسبة سندات الدين الخاصة إلى إجمالي سندات الدين (المحلية)،

- نسبة إصدارات سندات الشركات الجديدة إلى الناتج المحلي الإجمالي.¹

2-3- الكفاءة المالية Financial efficiency

يتم استخدام مؤشر الكفاءة لقياس تكلفة وساطة الائتمان، وتشمل مقياس الكفاءة بالنسبة للمؤسسات مؤشرات مثل:

- التكاليف العامة إلى إجمالي الأصول،

- صافي هامش الفائدة،

- هوامش الإقراض والودائع،

- الإيرادات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل ونسبة التكلفة إلى الدخل،

- الربحية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية).

¹ Čihák, M., et al (2013). *Op cit*, p 10.

بالنسبة لبعض الاقتصادات، يمكن حساب مؤشرات الكفاءة بناءً على مقاييس أكثر تطوراً. على سبيل المثال، يطبق (Angelidis and Lyroudi, 2006) تحليل غلاف البيانات data envelopment analysis والشبكات العصبية لقياس الكفاءة في الصناعة المصرفية الإيطالية.

بالنسبة للأسواق المالية، تتمثل أهم مؤشرات الكفاءة فيما يلي:

- **معدل الدوران السنوي (the turnover ratio)** لسوق الأوراق المالية إلى القيمة السوقية، منطوق استخدام هذا المتغير هو أن معدل الدوران العالي يعني المزيد من السيولة، وهذا بدوره يسمح للسوق أن يكون أكثر كفاءة.

- **التزامن السعري (price synchronicity)** : تمثل درجة الحركة المشتركة لعائدات الأسهم الفردية في سوق الأسهم. ويهدف المتغير إلى التقاط محتوى معلومات أسعار الأسهم اليومية، حيث يعمل السوق بكفاءة فقط عندما تكون الأسعار مفيدة حول أداء الشركات الفردية.

- **تداول المعلومات الخاصة (private information trading)** : وتمثل كنسبة مئوية من الشركات التي لديها أنماط تداول تنشأ من التداول الذي يتم من خلال المعلومات التي يتم الحصول عليها من القطاع الخاص. يستند هذا الحساب إلى فحص أنماط حجم السعر اليومية، ويساعد في بيان مدى انتشار التداول في الأسهم بناءً على معلومات خاصة أو مميزة.

- **تكلفة المعاملة الحقيقية**: استناداً إلى بيانات العائد اليومي للأسهم المدرجة، يحاول هذا المتغير تقريب تكاليف المعاملة المرتبطة بتداول ورقة مالية معينة. يساعد هذا المتغير في تحديد الحواجز التي تحول دون الكفاءة في السوق.¹

2-4- الاستقرار المالي Financial stability

مقياس مشترك للاستقرار المالي هو الدرجة Z (z-score). يقارن المخازن المؤقتة (القيمة السوقية والعوائد) مع المخاطرة (تقلب العوائد) لقياس مخاطر الملاءة البنكية solvency risk .

$$z = (k + \mu) / \sigma$$

حيث k هو رأس مال الأسهم كنسبة مئوية من الأصول، μ هو العائد كنسبة مئوية من الأصول، و σ هو الانحراف المعياري للعائد على الأصول كمؤشر لتقلب العائد.

¹ Čihák, M., et al (2013). *Op cit*, pp 16-17.

تتمثل أهمية Z-score من حقيقة أن لها علاقة واضحة (سلبية) باحتمالية إعسار مؤسسة مالية، أي احتمال أن تصبح قيمة أصولها أقل من قيمة ديونها، وبالتالي فإن الدرجة المعيارية الأعلى تشير إلى احتمال أقل للإعسار.

من ميزات Z-score أنه يمكن استخدامه أيضاً للمؤسسات التي لا تتوفر فيها بيانات أكثر تطوراً تعتمد على السوق. كما تسمح درجات Z بمقارنة مخاطر التخلف عن السداد في مجموعات مختلفة من المؤسسات، والتي قد تختلف في ملكيتها أو أهدافها، ولكنها تواجه خطر الإفلاس.

أحد المؤشرات البديلة لعدم الاستقرار المالي هو نمو الائتمان "المفرط". بحيث يعتبر النمو السريع في الائتمان أحد العوامل المشتركة الأكثر قوة المرتبطة بالأزمات المصرفية (Demirgüç-Kunt and Detragiache, 1997) و (Kaminsky and Reinhart, 1999). ورغم أنه من السهل قياس نمو الائتمان، إلا أنه من الصعب تقييم ما إذا كان النمو مفرطاً أم لا.

بالنسبة إلى الأسواق المالية، فإن متغيرات الاستقرار المالي الأكثر شيوعاً تتعلق بتقلبات السوق، والتي أهم متغيراتها:

- انحراف عوائد الأسهم **the skewness of stock returns**، لأن السوق الذي يتسم بتوزيع منحرف أكثر سلبياً لعائدات الأسهم من المرجح أن يقدم عوائد سلبية كبيرة، ويكون عرضة لاستقرار أقل.

- القابلية للتلاعب بالأرباح **vulnerability to earnings manipulation** وهو مستمد من خصائص معينة من المعلومات الواردة في البيانات المالية للشركات التي يمكن أن تكون مؤشراً على التلاعب. يتم تعريفها على أنها النسبة المئوية للشركات المدرجة في البورصة المعرضة لمثل هذا التلاعب.

الجدول رقم (1-1): مختلف مقاييس التطور المالي

المؤسسات المالية	الأسواق المالية	
<p>العمق</p> <p>- الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي. - أصول المؤسسات المالية الى الناتج المحلي الاجمالي. - النقود بمعناها الواسع (M2) الى الناتج المحلي الاجمالي. - اجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي. - القيمة المضافة الإجمالية للقطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي</p>	<p>- رسملة سوق الأوراق المالية بالإضافة إلى سندات الدين المحلية الخاصة المتعلقة إلى الناتج المحلي الإجمالي. - سندات الدين الخاصة إلى الناتج المحلي الإجمالي. - سندات الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. - سندات الدين الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي. - رسملة سوق الأوراق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي يتم تداول الأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي.</p>	
<p>الوصول</p> <p>- الحسابات التجارية لكل ألف بالغ. - عدد الفروع للبنوك التجارية لكل 100,000 بالغ. - النسبة المئوية للأشخاص الذين لديهم حساب بنكي. - النسبة المئوية للشركات التي لديها خط ائتمان (جميع الشركات). - النسبة المئوية للشركات التي لديها خط ائتمان (الشركات الصغيرة).</p>	<p>- النسبة المئوية للرسملة السوقية خارج أكبر 10 شركات. - النسبة المئوية للقيمة المتداولة خارج أكبر 10 شركات متداولة. - عوائد السندات الحكومية (3 أشهر و10 سنوات). -نسبة سندات الدين الخاصة إلى إجمالي سندات الدين (المحلية). - نسبة إصدارات سندات الشركات الجديدة إلى الناتج المحلي الإجمالي.</p>	
<p>الفعالية</p> <p>- صافي هامش الفائدة. - هوامش الإقراض والودائع. - الايرادات من غير الفوائد بالنسبة لإجمالي الدخل. - التكاليف العامة إلى من إجمالي الأصول. - الربحية (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية). -مؤشر العظام (أو إحصائيات Herfindahl أو H). -نسب كفاية رأس المال -Z- (أو المسافة إلى الافتراضي). - نسب جودة الأصول. -نسب السيولة - أخرى (صافي مركز الصرف الأجنبي إلى رأس المال وما إلى ذلك).</p>	<p>- نسبة الدوران (معدل الدوران / الرسملة) لسوق الأوراق المالية. -تزامن السعر (حركة مشتركة) معلومات خاصة. - تأثير سعر التداول على تكاليف السيولة / المعاملات المدرجة انتشار العرض والطلب للسندات الحكومية. - معدل دوران السندات (الخاصة والعامة) على كفاءة تسوية الأوراق المالية.</p>	
<p>الاستقرار</p> <p>نسب كفاية رأس المال -Z- (أو المسافة إلى الافتراضي). - نسب جودة الأصول. -نسب السيولة. - أخرى (صافي مركز الصرف الأجنبي إلى رأس المال وما إلى ذلك).</p>	<p>- التقلب (الانحراف المعياري / المتوسط) لمؤشر أسعار الأسهم، ومؤشر السندات السيادية. - انحراف المؤشر (سعر السهم، السندات السيادية). - التعرض للتلاعب بالأرباح. -نسبة سعر السهم. -مدة. - نسبة السندات قصيرة الأجل إلى إجمالي السندات (المحلية، الدولية). - الارتباط بعوائد السندات الرئيسية (الألمانية ، الأمريكية).</p>	

Source :Čihák, M., et al (2013),p 29.

-نسبة السعر إلى الأرباح ومدتها (the price-to-earnings ratio and duration)، وهي نسخة منقحة من نسبة السعر إلى الأرباح التي تأخذ في الاعتبار عوامل مثل النمو طويل الأجل وأسعار الفائدة.¹

المبحث الثالث: مفاهيم عامة حول الفقر

لم تعرف اقتصاديات العالم ظاهرة تاريخية مؤثرة وملازمة لشعوبها مثل ظاهرة الفقر، بحيث تعتبر مشكلة الفقر تحدياً يمثل خطراً على سلامة البناء الاجتماعي والأخلاقي والقيمي للمجتمع إلى جانب أنها تبقى عنصر تحدي أمام التنمية وتحقيق مجتمع الكفاية. سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الفقر، مختلف النظريات والمدارس التي تناولته، إضافة إلى أنواعه، أسبابه وطرق قياسه.

المطلب الأول: تعريف الفقر ومختلف مقارباته

1-تعريف الفقر

الأدبيات المتعلقة بمفهوم الفقر وفيرة للغاية وتتميز بمستوى عالٍ من الغموض في علاقتها بالنظرية الاقتصادية. وتوفر عدة مقاربات لتعريف الفقر، ويعتبر التعريف الدقيق والمقبول عالمياً للفقر بعيد المنال إلى حد كبير لأنه يؤثر على العديد من جوانب الظروف البشرية، بما في ذلك الجسدية والأخلاقية والنفسية. لذلك، تم استخدام معايير مختلفة لتصوير الفقر، ومع ذلك، يرى خبراء آخرون الفقر من منظور واسع جداً، مثل عدم القدرة على تلبية "الاحتياجات الأساسية" سواء كانت مادية (الغذاء والرعاية الصحية والتعليم والمأوى وما إلى ذلك) أو غير مادية؛ (المشاركة والهوية، إلخ).

1-1-التعريف اللغوي للفقر:

الفَقِيرُ على وزن (فَعِيلٍ) بمعنى فاعِلٍ، يقال "فَقَرَ يَفْقَرُ" إذا قَلَّ ماله، ويقال في المؤنث فَقِيرَةٌ وجمعها فُقَرَاءٌ كالمذكر، ويقال أيضاً أَفْقَرْتُكَ البعير أي أعرتك إياه لتركب فَقَارُهُ.²

الفَقْرُ والفُقْرُ ضد الغنى مثل الضَعْفِ والضُّعْفِ، والفقر معناه الحاجة وفعله الافتقار، وجمع فقر مَفَاقِرُ ويقال شكا فقوره أي حاجته، وأخبر فقوره أي أحواله، وأغنى الله مفقره أي وجوه فقره وسد الله مفقره، أي

¹ Čihák, M., et al (2013). *Op cit*, pp 18-19.

² أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ (2016)، المصباح المنير، القاهرة: دار المعارف، ص478.

أغناه وسدَّ وجوه فقره، وقيل الفقير مكسور القَمار يضرب مثلاً لكل ضعيف لا ينفذ في الأمور، والفقير معناه المفقور الذي نزعَت فِقْرُهُ من ظهره فانقطع صلبه من شدة القَفر.¹

ويقال أن الفقير أحسن حالاً من المسكين، لأن الفقير له ما يكفي عياله، ومن يجد القوت، و المسكين من لا شيء له، و الفقير هو المحتاج، و المسكين من أدلّه القَفر. والفقراء هم الضعاف الذين لا حرفة لهم، وأهل الحرف الذين لا تقع حرفتهم من حاجتهم موقعا، والمسكين السؤال ممن لهم حرفة تقع موقعا ولا تغنيه هو و عياله.²

هذه خلاصة لأهم المعاني التي تم ذكرها في اللغة، ولكن معنى قلة المال هو أهم معنى من بين تلك المعاني اللغوية.

1-2- التعريف الكمي أو الموضوعي للفقير:

مر تعريف الفقر بعدة مراحل نوجزها فيما يلي:

- في الستينيات، ارتكز النقاش حول مفهوم الفقر على مستوى الدخل فقط، الذي انعكس في مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي الإجمالي للفرد، والذي ارتبط بدوره على التركيز على النمو، كما اتضح من عمل لجنة (Pearson, 1969).

واعتبر Townsend الفقر بأنه ليس فقط فشل في تلبية الحد الأدنى من التغذية أو مستويات الكفاف، ولكنه أيضا فشل في مواكبة المعايير السائدة في مجتمع معين.

- في السبعينيات توسع مفهوم الفقر، إلى مجموعة أوسع من "الاحتياجات الأساسية"، بما في ذلك تلك التي يتم توفيرها اجتماعيًا، حيث أصبح الفقر يُعرّف ليس فقط على أنه نقص في الدخل، ولكن أيضًا على أنه نقص في الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات.

- في الثمانينيات: تم دمج الجوانب غير النقدية، مثل العجز والعزلة، قابلية التأثر (vulnerability)، الأمن، تأثير الصدمات، سبل العيش، الحق في الحصول على الطعام. كما شدد (Amartya Sen) على أن الدخل يكون ذات قيمة فقط بقدر ما يزيد من قدرات الأفراد وبالتالي يسمح بالوظائف في المجتمع.

¹ ابن منظور (2016)، لسان العرب، المجلد الخامس، القاهرة: دار المعارف، ص 60.

² محمد بن يعقوب الفيروز آبادي مجد الدين (2009)، القاموس المحيط، الطبعة الثامنة، مؤسسة الرسالة، ص 457.

-في التسعينيات: شهد مفهوم الفقر مزيداً من التطور، حيث جاءت فكرة الرفاهية لتكون بمثابة استعارة لغياب الفقر، مع التركيز على الكيفية التي ينظر بها الفقراء أنفسهم إلى وضعهم.¹

2- مقاربات الفقر

هناك نظريات مختلفة حول مفهوم الفقر، والتي تعتبر أساسية في دراسته، لأن مفهوم الفقر يعكس البنية الأساسية للعقد الاجتماعي، وبشكل أكثر تحديداً مفهوم العدالة السائد في المجتمع، وتوجد ثلاثة مدارس رئيسية تناولت مفهوم الفقر هي، مدرسة الرفاهية، ومدرسة الاحتياجات الأساسية ومدرسة القدرات، وعلى الرغم من اختلاف هذه الأساليب الثلاثة في العديد من النواحي، إلا أنها تشير جميعها، إلى أن "الشيء" المحدد، المراد تعريفه، لا يصل إلى مستوى يعتبر الحد الأدنى المعقول. أي أن الشخص يعتبر فقيراً عندما يفتقر، بالنسبة إلى الحد الأدنى المعقول "الشيء" المعني. ينشأ الجدل المفاهيمي حول الفقر عندما نقرب من طبيعة الشيء المفقود.²

2-1- مدرسة الرفاهية (welfarists)

بالنسبة لأصحاب هذه المدرسة، فالشيء المعني هو الرفاهية الاقتصادية، ويستخدم مصطلح الرفاه (bien-être) على المستوى الفردي، ومصطلح الرفاهية (welfare) للمستوى الإجمالي. ويرجع دعاء مدرسة الرفاهية مفهوم الرفاهية إما بشكل مباشر إلى مفهوم المنفعة المشتركة في الاقتصاد، أو بشكل غير مباشر من خلال مصطلح الرفاه الاقتصادي الذي يُفهم على أنه المنفعة الناتجة عن إجمالي الاستهلاك. كما يُنظر إلى المنفعة نفسها على أنها حالة عقلية، مثل السعادة أو المتعة أو الرغبة في الرضا التي اكتسبها الشخص من خلال استهلاك (أو حيازة) السلع والخدمات، وحسب هذه المدرسة عرف Martin Ravallion الفقر كما يلي:

"يمكن القول إن الفقر موجود في مجتمع معين عندما لا يصل شخص أو أكثر إلى مستوى من الرفاه الاقتصادي يعتبر حدًا أدنى من المعقول وفقاً لمعايير ذلك المجتمع" (Ravallion, 1994, p5).

وتفترض مدرسة الرفاهية مجموعة من الافتراضات الأساسية أهمها:

¹ Ajakaiye, D. O., & Adeyeye, V. A. (2001). Concepts, measurement and causes of poverty. *Central Bank of Nigeria Economic and Financial Review*, 39(4), pp8-9.

² Asselin, L. M., & Dauphin, A. (2000). *Mesure de la pauvreté : un cadre conceptuel. Centre Canadien d'Etude et de coopération Internationale (CECI)*, p19.

- ترتيب التفضيل على السلع، والذي يُعتبر عمومًا قابلاً للتمثيل بواسطة "وظيفة المنفعة"، والتي تُعتبر قيمتها إحصائية كافية لتقييم رفاهية الشخص. لكن في الممارسة العملية، لا يمكن ملاحظة الرفاه الاقتصادي للأفراد بشكل مباشر. نظرًا لأن التفضيلات تختلف من شخص إلى آخر.
 - إن الأفراد فقط هم من يعرفون ما هو حقًا في مصلحتهم.
 - الدولة لا ينبغي أن تتدخل كثيرًا في الاقتصاد. وهذا يعني أن ما سيتم إنتاجه، وكيف ولأجل من يتم إنتاجه، يجب أن تحدده التفضيلات المجهولة للأفراد.
 - يدعو نهج الرفاهية إلى سياسات تهدف إلى زيادة الإنتاجية والعمالة وما إلى ذلك، وبالتالي الدخل، للتخفيف من حدة الفقر.
- مدرسة الرفاهية هي النهج السائد حاليًا وكانت حتى وقت قريب تُرى بالطريقة الوحيدة، كما يروج البنك الدولي، وهو أحد رواد منظمات التنمية، بقوة لمفهوم الرفاهية للفقر.¹ ومن أبرز الانتقادات التي وجهت لمدرسة الرفاهية نذكر:²
- ✓ مفهوم الفقر القائم على الرفاهية أحادي البعد.
 - ✓ استخدام المقارنات بين الأشخاص تعسفي، ويرى كثير من الناس أن هذه المقارنات لا معنى لها، فقد يكون الرجل الثري المتذمر أقل سعادة من الفلاح الراضي، لكن مستوى معيشتته أعلى من ذلك الفلاح.
 - ✓ الأشخاص هم في أفضل وضع للحكم على ما هو جيد لأنفسهم. وبالتالي، فإن مراقبة شخص لم يتم تلبية احتياجاته الأساسية كما حددها الخبراء لا يعني بالضرورة أن هذا الشخص فقير، ولكن يمكن أن يعني ببساطة أن هذا الشخص لا يفضل أن ينفق الكثير على تلك الملابس بالذات.

2-2- مدرسة الاحتياجات الأساسية (L'école des besoins de base)

تعتبر هذه المدرسة أن "الشيء" المفقود في حياة الفقراء هو مجموعة صغيرة من السلع والخدمات والتي ينظر إليها أنها تلبي جميع احتياجات جميع البشر من السلع الأساسية. وتعتبر هذه السلع والخدمات أساسية لأن الإشباع منها يعتبر شرطًا أساسيًا لتحقيق نوعية معينة من الحياة؛ ولا يُنظر إليها على أنها بالضرورة

¹ Asselin, L. M., & Dauphin, A. (2000), *Op Cit*, p20.

² Asselin, L. M., & Dauphin, A. (2000), *Op, Cit*, p20.

تساهم في الرفاهية. ومنه بدلاً من التركيز على المنفعة، ينصب التركيز على الاحتياجات الفردية فيما يتعلق بالمرافق الأساسية، وتشمل هذه الأخيرة: الغذاء والمياه النظيفة والصرف الصحي والمأوى والخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، وخدمة النقل العام.

وقد تم تعريف الفقر حسب هذا النهج كما يلي.

"العجز المستمر للأسرة عن تلبية احتياجاتها الأساسية للبقاء (الغذاء والتغذية والمياه والصرف الصحي والصحة والملبس) والأمن (الدخل والمأوى والسلام والأمن) والتمكين (التعليم الأساسي ومحو الأمية الوظيفية والرعاية النفسية والعائلية، والمشاركة في العملية السياسية".

على الرغم من أن هذا النهج يعترف بمزايا سياسات الحد من الفقر الموجهة نحو زيادة الدخل، إلا أنه يفضل السياسات ذات الهدف الأكثر تحديداً وهو تلبية الاحتياجات الأساسية.¹

ويمكن تلخيص أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذا النهج فيما يلي:²

- بقدر ما يتعلق المنطق الأساسي لنهج الاحتياجات الأساسية بإعطاء الناس وسائل تحقيق وظائف أساسية معينة، فإن مشكلة الاختلافات الشخصية في "تحويل" السلع إلى وظائف يمكن أيضاً تجنبها من خلال النظر مباشرة إلى مساحة الوظائف بدلاً من في مساحة السلع.

- تكمن قيمة مستوى المعيشة في المعيشة، وليس في امتلاك السلع، والتي لها صلة مشتقة ومتفاوتة الأهمية.

2-3- مدرسة القدرات (*capabilities*)

نشأ هذا النهج في الثمانينيات، ومدير مشروعه الرئيسي هو Amartya Sen، ووفقاً لهذه المدرسة، فإن "الشيء" المفقود ليس المنفعة ولا تلبية الاحتياجات الأساسية، ولكن المهارات أو القدرات البشرية.

2-3-1- افتراضات مدرسة القدرات

ويستند نهج القدرات على مجموعة من الافتراضات³ أهمها:

✚ فقر القدرة هو فشل الشخص في تحقيق القدرات الأساسية للوفاء بشكل مناسب ببعض الوظائف

الحاسمة عند الحد الأدنى (Sen, 1985; Saith, 2001).

✚ الموارد النقدية هي وسيلة يمكن أن تساعد في تعزيز رفاهية الناس، ولكنها ليست كافية لمنع سلسلة

الفقر (Laderchi et al, 2003).

¹ Asselin, L. M., & Dauphin, A. (2000), *Op Cit*, p 21.

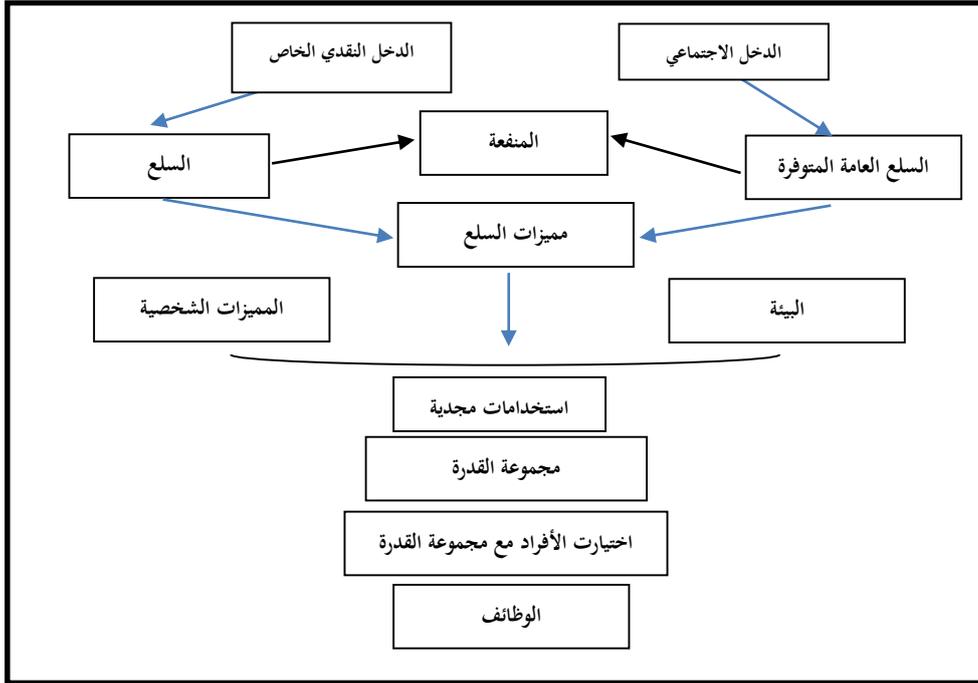
² Asselin, L. M., & Dauphin, A. (2000), *Op Cit*, p 21.

³ Asselin, L. M., & Dauphin, A. (2000), *Op, Cit*, pp 22-23.

✚ إن الافتقار إلى القدرة البشرية يضع الفرد في وضع أكثر ضعفاً اقتصادياً عندما يواجه أحداثاً ضارة مثل فقدان الوظيفة أو المرض أو التغييرات الأسرية.

✚ تنمية رأس المال البشري أو القدرة البشرية تتأثر بتوافر الموارد المالية والعوامل الاجتماعية أو البيئية الأخرى (Sen, 1985)¹.

الشكل رقم (1-7): نهج القدرات



Source : Laderchi, C. R., Saith, R., & Stewart, F. (2003), p16.

✚ رفض نموذج " الرفاهية " الذي تعتبر فيه المنفعة الفردية المقياس الوحيد للرفاهية والأساس الوحيد للاختيار الاجتماعي.²

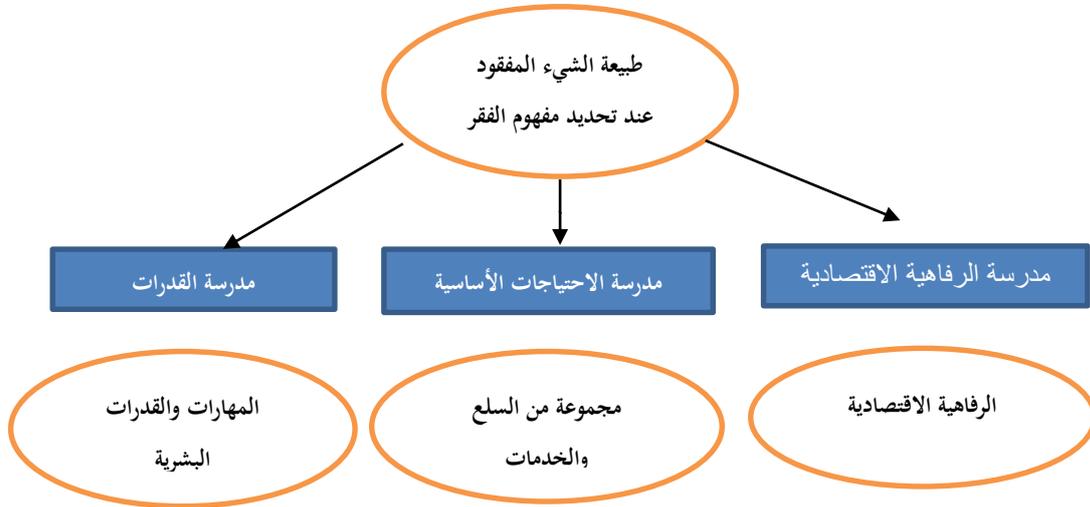
يوضح الشكل رقم (1-7) الدور الفعال للموارد النقدية في تحقيق الرفاهية، فمن خلال الدخل يكتسب الأفراد السلع، كما يتيح استخدام خصائص هذه السلع والخدمات المقدمة بشكل عام للأفراد تحقيق وظائف معينة. إلى جانب الدخل النقدي الخاص والسلع والخدمات المقدمة، تساعد الخصائص الشخصية للفرد، بما في ذلك على سبيل المثال، العمر والجنس والقدرات البدنية (والسياق البيئي العام في تحديد مجموعة قدرة الفرد واستخدام هذه المجموعة، أو وظائف الفرد. لذلك، تظل الموارد النقدية

¹ Sameti, M., Esfahani, R. D., & Haghighi, H. K. (2012). Theories of poverty: A comparative analysis. *Kuwait chapter of Arabian journal of business and management review*, 33(835), pp 48-49.

² Asselin, L. M., & Dauphin, A. (2000), *Op Cit*, p 24.

مرتبطة بشكل فعال بتحقيق الرفاهية أو على العكس من ذلك الفقر، ولكنها لا تستنفد السلسلة السببية¹.

الشكل رقم (8-1): طبيعة الشيء المفقود عند تحديد مفهوم الفقر



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على ما سبق.

1-2-3-2-1- تحديد القدرات الأساسية

بذلت عدة محاولات على وجه التحديد لتحديد القدرات الأساسية، وتعتبر الأكثر استعمالاً هي قائمة (Nussbaum, 2000)، الذي جادل بأن هناك "إجماع متداخل" بين المجتمعات المختلفة حول مفهوم الإنسان وما هو مطلوب ليكون إنساناً بالكامل، ويمكن توضيح قائمة القدرات الأساسية حسب Nussbaum في الجدول رقم (2-1).

الجدول رقم (2-1): قائمة Nussbaum للميزات الأساسية للحياة البشرية الكاملة

الحياة	طول العمر الطبيعي
الصحة	الصحة الجيدة والتغذية الكافية والمأوى
سلامة الجسد	الحركة؛ الاختيار في التكاثر.
الحواس	الخيال والفكر المستنير بالتعليم.
الانفعالات	المرفقات
السبب العملي	التفكير النقدي والتخطيط للحياة
الانتماء	التفاعل الاجتماعي، الحماية من التمييز.
اللعب	-

¹ Laderchi, C. R., Saith, R., & Stewart, F. (2003). Does it matter that we do not agree on the definition of poverty? A comparison of four approaches. *Oxford development studies*, 31(3), P16.

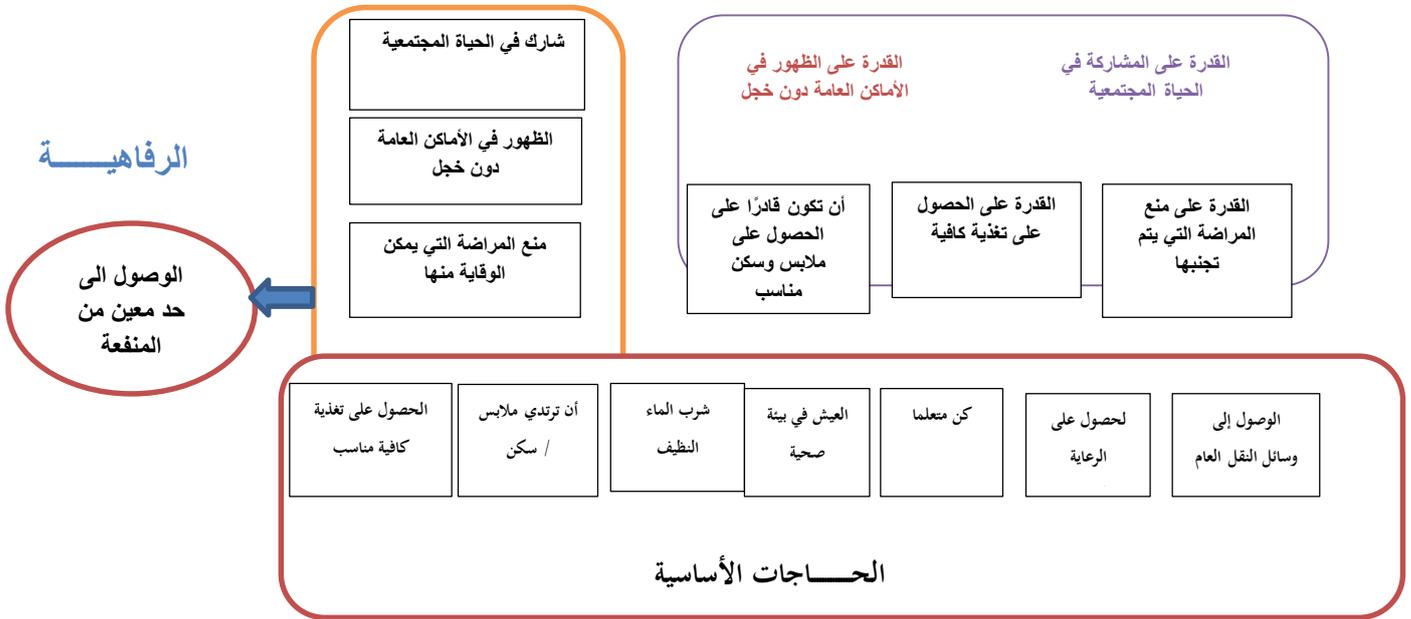
الأُنوع الأخرى	احترام الأنواع الأخرى والعيش معها.
-	السيطرة على بيئة الفرد سياسياً (اختيارياً)، ومادياً (ملكية).

Source: Laderchi, C. R., Saith, R., & Stewart, F. (2003), p17.

كما يتضح من الجدول رقم (1-2)، فإن قائمة Nussbaum تمثل مفهوماً غريباً في أواخر القرن العشرين لـ "الحياة الجيدة"، كما أنها تمثل خصائص الحياة البشرية الكاملة على مستوى عام جداً، ولا تحدد نقاط التوقف لتعريف الحرمان¹.

الشكل رقم (9-1):

القدرة



Source: Asselin, L. M., & Dauphin, A. (2000), p4.

المطلب الثاني: أنواع الفقر

هناك أنواع عديدة من الفقر، ومنها: الفقر المادي، فقر المشاركة، فقر الاستقلالية وفقر الحماية، ويمكن أيضاً تشخيص أنواع أخرى من الفقر تبعاً لمدى ديمومته، وأهمها فقر صدمة مؤقت وفقر موسمي وفقر دائم، أو تبعاً لطريقة القياس، وأهمها فقر نسبي وفقر مطلق وفقر مدقع، أو تبعاً لمعايير أخرى ومنها الفقر الفردي والفقر الجماعي والفقر المنتشر والفقر المتوطن، ويمكن حصر أنواع الفقر عموماً في²:

¹ Laderchi, C. R., Saith, R., & Stewart, F. (2003). *Op Cit*, P16.

² بحثي فريد، بهياني رضا (2018)، مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، العدد4، ص184.

- 1- **الفقر الاقتصادي**: ويعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، بهدف: الاستهلاك، التملك، الوصول للغذاء... إلخ.
- 2- **الفقر الإنساني**: هو عدم تمكن الفرد من الصحة، التعليم، التغذية، الماء، المسكن، وهذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد ووجوده.
- 3- **الفقر السياسي**: يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية والإنسانية.
- 4- **الفقر السوسيو ثقافي**: والذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار الفرد هو محور الجماعة والمجتمع، في جميع الأشكال الثقافية والهوية والانتماء التي تربط الفرد بالمجتمع.
- 5- **الفقر الوقائي**: هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية الداخلية منها والخارجية.
- 6- **الفقر المطلق والنسبي**: يمكن النظر إلى الفقر من منظور نسبي ومطلق، بحيث يشير الفقر المدقع إلى الكفاف الذي يقل عن الحد الأدنى للظروف المعيشية المقبولة اجتماعيًا، وعادة ما يتم إنشاؤها على أساس المتطلبات الغذائية وغيرها من السلع الأساسية. يقارن الفقر النسبي أدنى شرائح السكان مع الشرائح العليا، وعادة ما يتم قياسها في خمس الدخل أو الشرائح العشرية.
- قد تتحرك اتجاهات الفقر المطلق والنسبي في اتجاهين متعاكسين. على سبيل المثال، قد ينخفض الفقر النسبي بينما يزداد الفقر المطلق إذا تم تقليص الفجوة بين الطبقات العليا والدنيا من السكان من خلال انخفاض رفاهية الأولى في نفس الوقت الذي تقع فيه أسر إضافية تحت خط الفقر المطلق.
- يشير أمارتيا سين إلى أن الفقر يمكن أن يكون مفهومًا مطلقًا في فضاء القدرات، على الرغم من أنه نسبي في السلع أو الخصائص، على سبيل المثال، تعتبر الأسر غير القادرة على الحصول على غذاء كافٍ للبقاء على قيد الحياة في فقر مدقع. ومع ذلك، فإن تكاليف وتكوين هذه السلة الغذائية قد تختلف اختلافًا كبيرًا بين الأسر عبر مجموعات ومناطق ودول مختلفة.¹

¹ Lok-Dessallien, R. (1999). Review of poverty concepts and indicators. *UNDP Soc Dev Poverty Elimination Div Poverty Reduct Ser from <http://www.undp.org/povertypublications/povReview.pdf>*, 21. p2.

7-الفقر الموضوعي والفقر الذاتي: يتضمن المنظور الموضوعي أحكام معيارية بشأن مايشكل الفقر وماهو مطلوب لإخراج الناس من حالتهم الفقيرة، أما النهج الذاتي فهو يهتم بتفضيلات الناس، ومدى تقديرهم للسلع والخدمات(ومن هنا جاء التركيز على المنفعة الفردية).¹

المطلب الثالث: أسباب الفقر

ترتبط قضية الفقر ارتباطا وثيقا مع عدم المساواة، والتي تعتبر السبب الرئيسي للفقر. فعلى الرغم من ثبات معدل النمو الاقتصادي، إلا أن نسبة الفقراء الذين يقعون تحت خط الفقر متفاقمة جدا، ومنتشرة في كل من المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، ومن تم فإن للفقر أسبابا عديدة تختلف باختلاف المجتمعات ومن الممكن أن يكون سبب واحد هو الأصل في الفقر ومن المحتمل أيضا أن تتفاعل هذه الأسباب لتنتج فقرا شديدا².

قسمنا في هذا المطلب أسباب الفقر، الى أسباب اقتصادية، أسباب اجتماعية، أسباب سياسية، وأسباب أخرى كما يلي:

1-الأسباب الاقتصادية

تتمثل الأسباب الاقتصادية فيما يصيب النظام الاقتصادي من تقلبات وتحديات يسهم فيها التقدم العالمي في مختلف الجوانب من عوامة وخصخصة وغيرها، إضافة الى عدم استغلال الثروات والإمكانات بالشكل الصحيح، وكل هذه العوامل وغيرها لها تأثير ايجابي أو سلبي على مستوى معيشة أفراد المجتمع.³ وتتمثل أهم الأسباب الاقتصادية التي تؤثر على الفقر فيما يلي:

- فشل سياسات الانفتاح الاقتصادي في تحقيق أهدافها، سواء في زيادة مصادر تراكم رأس المال، أو في تشجيع الاستثمار الخاص، حيث تشير الدلائل الى أن معظم الاستثمارات تمت في قطاع البنوك والسياحة والاسكان الفاخر، ولم تحظ الأنشطة الانتاجية، خاصة الصناعة والزراعة والثروة الحيوانية باهتمام يذكر في مجالات الاستثمار كما لم تؤدي الى رفع كفاءة أداء الاقتصاد الكلي، ودعم قدراته الانتاجية والتصديرية.⁴

¹ Philip, D., & Rayhan, M. I. (2004). Vulnerability and Poverty: What are the causes and how are they related. ZEF Bonn, center for Development Research, University of Bonn.p7.

² فاطمة علي أبو الحديد (2015)، دور المجتمع المدني في مواجهة الفقر في المناطق العشوائية، مصر: دار المعرفة الجامعية، ص112.

³ عبد الرحمان سيف سیدار (2015)، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، الأردن: دار الريبة، ص17.

⁴ فاطمة علي أبو الحديد، مرجع سبق ذكره، ص112.

-السياسات الائتمانية الحكومية غير المناسبة، بما في ذلك التحيز ضد الأنشطة ذات الإنتاجية العالية، وانحياز نمط النمو المتحقق إلى جانب الأغنياء وعلى حساب الفقراء، إضافة إلى هذا فإن الإنفاق العام على القطاعات التي تؤثر في أوضاع الفقراء لا يلقى اهتماما من جانب السياسات المحلية.

-سوء استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وعدم الاستفادة منها بالشكل الكافي لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الفقيرة، وبالتالي يصبح الاستهلاك المحلي أكثر من الناتج الداخلي وهو ما يطرح إشكالية عدم التوازن من جديد¹.

-تربيع الاقتصاد وتدهور أسعار النفط والبيئة القاصرة على تحقيق نمو اقتصادي سريع بسبب ضعف الهياكل الارتكازية، وضعف المنافذ العالمية للسوق، نتيجة ارتباط أسواق السلع والخدمات بمؤسسات وشركات عالمية. مما تسبب بخلل في الهياكل الاقتصادية، ولجأت الدولة إلى صندوق النقد الدولي، وتنفيذ برامج التصحيح الهيكلي لتحسين التدهور الحاصل في نسب التبادل التجاري والدين الخارجي. فضلا عن عوامل أخرى جعلت هذه الإجراءات تزيد من شدة الفقر².

2- الأسباب الاجتماعية:

تعتبر الأسباب الاجتماعية على ثقافة المجتمع، والمبادئ التي يقوم عليها هل هي قائمة على المساواة أم اللامساواة بين أفراد المجتمع³، وتمثل أهم الأسباب الاجتماعية فيما يلي:

-النقص في قدرة المؤسسات الاجتماعية سواء الحكومية أو المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر، إضافة إلى الأمية والتعليم والتدريب المهني المتحيز وغير الملائم لمتطلبات سوق العمل.

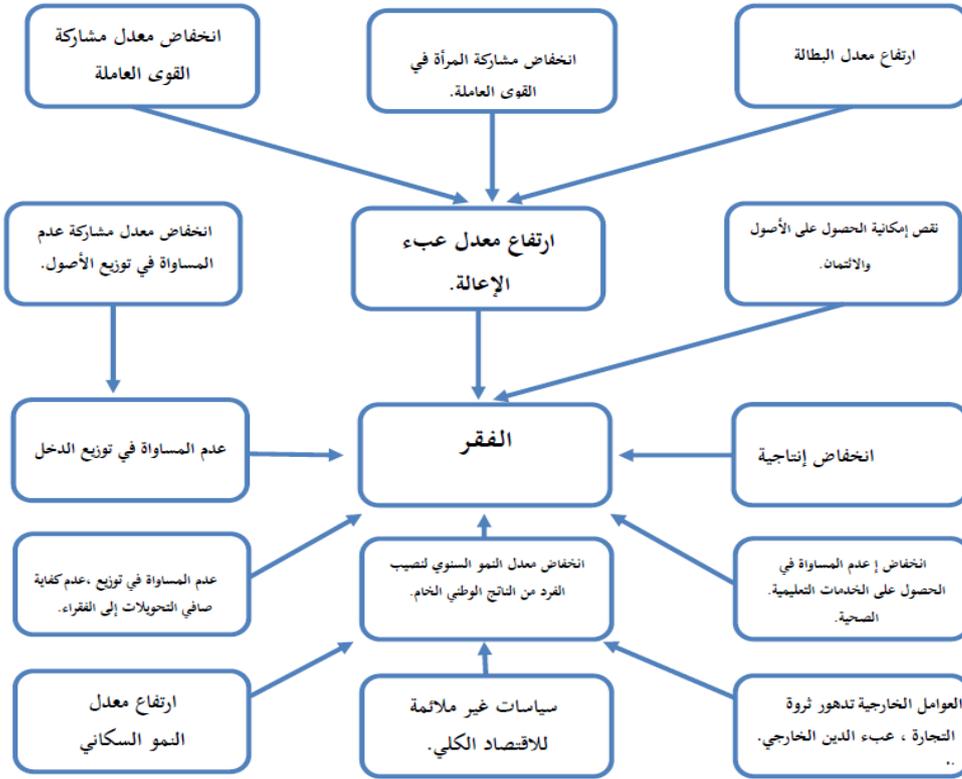
-انتشار الفساد: الذي غالبا ما يصاحبه مركزية السلطة، فعندما لا يكون القادة مسئولين أمام من يخدمونهم. فالفساد يعيق التنمية عندما يساعد القادة أنفسهم بالمال الذي من المفترض أن يستخدم في مشاريع التنمية.

¹ فطيمة حاجي (2014)، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014 (أطروحة دكتوراه)، جامعة بسكرة، ص ص 17-18.

² عريس مختار، بابا عبد القادر، محددات وأسباب الفقر في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 4 (العدد7)، ص 279.

³ موساوي محمد اليامين (2013)، دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية، دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش (مذكرة ماجستير)، جامعة سطيف، ص 17.

الشكل رقم (1-10): الأسباب الاقتصادية للفقر



المصدر: فطيمة حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

-عدم المساواة الاجتماعية: تنبع عدم المساواة الاجتماعية من الأفكار الثقافية حول القيمة النسبية لمختلف الأجناس والأعراق والجماعات العرقية والطبقات الاجتماعية. يعمل عدم المساواة على وضع الأفراد في فئات اجتماعية مختلفة منذ الولادة، وغالبًا ما يعتمد على الخصائص الدينية أو العرقية أو العرقية. على سبيل المثال، في تاريخ جنوب أفريقيا، حددت قوانين الفصل العنصري نظام الطبقات الثنائية الذي خصص حقوقًا مختلفة (أو عدم وجودها)، ومساحات اجتماعية للبيض والسود، باستخدام لون البشرة لتحديد الفرص المتاحة للأفراد في كل مجموعة تلقائيًا.

-تفشي الأمية: تعاني البلدان النامية من مشكلة الأمية، والتي تقف عائقًا في تحسين سبل العيش، فالفقراء الأميون لديهم فرص محدودة للاستفادة من تقنيات الإنتاج المحسنة وخدمات الصحة الوقائية.¹

¹ Philip, D., & Rayhan, M. I. (2004). Vulnerability and Poverty: What are the causes and how are they related. ZEF Bonn, center for Development Research, University of Bonn. pp9-10.

- التمايز الطبقي في المجتمع: يعد بيئة خصبة لظهور الفقر وتدني مستوى المعيشة، لأن ذلك يسهم في وضع خطوط حمراء في التعاطي مع معطيات الحياة ومواردها كل بناء على طبقتهم ومستواهم، وهذا يقلل الفرص في أوجه البعض باختزال الموارد والإمكانات المتاحة، ما يؤدي بدوره إلى ظهور آفة الفقر وتدني مستوى المعيشة.¹

3- أسباب أخرى للفقر:

- يسهم التوزيع الجغرافي في التأثير على مستوى المعيشة بالنسبة للأفراد المجتمع، ويرجع ذلك لقلّة الموارد المتاحة للأفراد نظراً لتركيبها الجغرافية.²

- الحرب: الدمار المادي والبشري الناجم عن الحرب هو مشكلة إنمائية رئيسية، بحيث يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي انخفاض رفاهية المواطن، مما يؤدي إلى الفشل في استيعاب الآثار الواسعة للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والخدمات الاجتماعية، مثل الرعاية الصحية والوصول لتنظيف المياه، كما أن الحروب الأهلية تؤدي إلى إفقار الشعوب.

- الدورات الزراعية والكوارث الطبيعية: العديد من العائلات التي تعتمد على إنتاج الكفاف للبقاء على قيد الحياة، فإن الفترة التي تسبق الحصاد مباشرة هي "فترة جوع"، لأنه خلال فترات الندرة هذه، تفتقر العديد من العائلات إلى الموارد الكافية لتلبية احتياجاتها الغذائية الدنيا .

علاوة على ذلك، دمرت الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والجفاف والفيضانات والزلازل المجتمعات في جميع أنحاء العالم، وكانت البلدان النامية الأكثر تضرراً من هذه الكوارث الطبيعية، لأن مواردها المحدودة تعيق بناء المساكن الملائمة والبنية التحتية وآليات الاستجابة للأزمات.³

- ظاهرة النزوح الريفي وما يترتب عنها من انتشار للأحياء والبنائات القصدية وبالتالي تفاقم الآفات الاجتماعية.⁴

¹ عبد الرحمان سيف سیدار (2015)، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، الأردن: دار الراجحة، ص 17.

² عبد الرحمان سيف سیدار، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ Philip, D., & Rayhan, M. I. (2004), *Op Cit*, pp9-10.

⁴ موساوي محمد الیامین، مرجع سبق ذكره، ص 17.

المطلب الرابع: مدراس الفقر

يمكن تلخيص مختلف آراء واعتقادات مختلف المدارس الاقتصادية التي تناولت قضية الفقر فيما يلي:¹

1- المدرسة الكلاسيكية:

شمل الاقتصاد الكلاسيكي، الذي طور معظمه خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بقيادة كل من Adam Smith و David Ricardo نظريات حول القيمة والتوزيع. كان يعتقد أن قيمة المنتج تعتمد بشكل حصري على التكاليف التي ينطوي عليها إنتاج هذا المنتج، فكان تفسير التكاليف في الاقتصاد الكلاسيكي بمثابة تفسير للتوزيع في وقت واحد.

1-1- افتراضات النظرية الكلاسيكية:

- نتائج التبادلات التي تجري في السوق تتسم بالكفاءة، وبالتالي فإن الأجور تعكس بإخلاص الإنتاجية الفردية. وفقاً لذلك، يُنظر إلى الفقر بشكل أساسي على أنه نتيجة لخيارات فردية خاطئة مثل افتقار الفقراء إلى "ضبط النفس"، التي تؤثر سلباً على الإنتاجية.
- الخيارات "الخاطئة" التي يتخذها الأفراد قد تقودهم إلى العثور على أنفسهم في فخ الفقر أو الرفاهية "poverty or welfare trap" خارج نطاق الحد الأدنى لمنع العوز.
- يعتبر تدخل الدولة مصدر لعدم الكفاءة الاقتصادية؛ وذلك من خلال توليد حوافز غير متوازنة بين الأفراد الفقراء والمجتمع ككل، كما يُنظر إلى برامج الرفاهية كسبب محتمل للفقر أو تعززه.
- يتم تبرير تدخل الحكومة بتقديمها لأنشطة داعمة للفقراء أو من أجل تصحيح الحوافز الاقتصادية الضارة. وتتركز إجراءات السياسة في إطار ذلك على الجهود المبذولة لرفع إنتاجية الأفراد المحرومين حتى يتمكنوا من الانضمام إلى القوى العاملة في أقرب وقت ممكن، باستثناء بعض الأفراد كالشباب والمرضى والمسنين، الذين لا يمكنهم المشاركة ويحتاجون إلى دعم بديل.

1-2- النظرية السلوكية أو المستندة إلى القرار (Behavioural/decision-based):

- كانت النظرة السلوكية منتشرة أيضاً خلال القرن التاسع عشر، ويمكن تلخيص أهم مبادئها في مايلي:
- يُعتقد أن الفقر ضروري لأن العمال لن يكونوا مدفوعين للعمل (Townsend, 1979).

¹ Davis, E. P. (2014). A review of the economic theories of poverty. Discussion Paper No. 435. CENTRE CANADIEN D'ÉTUDE ET DE COOPÉRATION INTERNATIONALE.p16-20.

- مبدأ "الرفاهية المشروطة للقلة" كما في قانون الفقراء الفيكتوري. ركزت الإجراءات السياسية المستمدة من هذا المبدأ على إبقاء نفقات إعادة التوزيع العامة منخفضة وتخضع لاختبار الوسائل، مع تعظيم الإغاثة من خلال العمل الخيري والجهد الطوعي، والطريقة المفضلة للإغاثة هي المساعدة الخيري.

- مبدأ التبني في السوق، ومبدأ عدم التدخل الذي يميل إلى إسناد المسؤولية عن نتائج الأفراد، مثل رفاهم، إلى قراراتهم الاقتصادية الخاصة، ومن ثم، فإن هذا الفهم لقضية الفقر يدور حول الاعتقاد بأن الفقراء يختارون أنفسهم في الحرمان، وهذا ليس نتيجة فشل السوق، بل هو نتيجة أوجه القصور في جهدهم وقدراتهم (Townsend, 1979).

- يعارض مؤيدي هذا النهج استخدام الإعانات كتدبير لتخفيف حدة الفقر. يقترح (Kasarda وTing, 1996)، وذلك لأنها تجعل الناس يفتقرون إلى الحافز على العمل. تم انتقاد النهج الكلاسيكي من عدة وجهات نظر مختلفة أهمها أن قرارات الأفراد قد تتأثر بفشل السوق، أو أن البطالة قد تكون غير طوعية بسبب عدم كفاية الطلب الكلي.

1-3- الثقافة الفرعية "الفقر" (The "sub-culture" of poverty)

تدعي نظريات الفقر بين الأجيال أن التفضيلات السلوكية الموضحة في النظريات الكلاسيكية تنتقل عبر الأجيال داخل العائلات الحاكمة، إما بسبب المكون الجيني أو التنشئة ومن ثم فإن "الفقر يولد الفقر" حيث يتغذى الأطفال الذين ينشؤون في أسر مختلفة وظيفياً من السلوك المنحرف لأسلافهم، والذين يقومون بدور القدوة لهم (Blank, 2010).

اقترح (Oscar Lewis, 1965) أن أفقر قطاعات المجتمع تميل إلى تشكيل مجموعة فرعية خاصة ذات سمات مميزة" تدمج نفسها إلى حد كبير "وذكر أن الفقر، هو أسلوب للحياة، مستقر وثابت بشكل ملحوظ، ينتقل من جيل إلى جيل على طول خطوط الأسرة، وأهم الخصائص الاجتماعية والنفسية التي تقوم عليها هذه الثقافة الفرعية هي عدم القدرة على إرضاء الإشباع، والأماكن المزدهمة واللجوء المتكرر إلى العنف .

ساعدت هذه النظريات على تحويل الاهتمام بحلول الفقر بعيداً عن آليات السوق إلى التدريب وإصلاح الشخصية على المستوى الفردي، من سياسات إعادة التوزيع المكلفة إلى العمل الاجتماعي منخفض التكلفة والطب النفسي المجتمعي (Townsend, 1979).

2- النظرية النيو كلاسيكية (NEOCLASSICAL THEORY)

يعتبر نشر Alfred Marshall "مبادئ الاقتصاد" في عام 1890 بداية لظهور الاقتصاد النيو الكلاسيكي، بحيث شرح Marshall السعر من خلال تقاطع منحنيي العرض والطلب، اللذان اعتبرهما كدوال مستقرة. ووسع تفسيرات العرض والطلب للأسعار لجميع الآفاق الزمنية. وجادل بأن العرض كان من الأسهل أن يتغير على مدى آفاق زمنية أطول، وبالتالي أصبح محددًا أكثر أهمية للسعر على المدى الطويل جدًا.

2-1- افتراضات النظرية النيوكلاسيكية:

- تؤكد النظرية النيو الكلاسيكية على دور الهبات الأولية غير المتكافئة للمواهب والمهارات ورأس المال التي تحدد إنتاجية الفرد في توليد الفقر، ضمن نظام اقتصادي تنافسي قائم على السوق.
- يُنظر إلى إخفاقات السوق، مثل العوامل الخارجية، والمخاطر الأخلاقية، والاختيار السليبي، فضلاً عن المعلومات غير الكاملة، على أنها تؤدي إلى تفاقم الفقر (Davis, 2007).
- يلعب عدم اليقين دورًا رئيسيًا في التسبب في الفقر لأن الفقراء أكثر عرضة للصدمات لرفاههم (مثل حالات الركود، والمرض، وانحيار الأسرة).
- يمكن أن تكون سياسات إعادة التوزيع التي تهدف إلى الحد من عدم المساواة محايدة من حيث الكفاءة، ورغم ذلك يتفق الاقتصاديون النيو كلاسيكيون عادةً على أنه في معظم الحالات العملية، لا يمكن تحقيق هدف المساواة الكاملة في الدخل، دون تكبد تكلفة عالية جدًا من حيث الكفاءة.
- يلتزم اقتصاديو الرفاهية بمعيار (Kaldor-Hicks) الذي مفاده أن السياسة العامة لها ما يبررها إذا كانت تحقق مكاسب تزيد عن الخسائر بحيث يكون من الممكن دائمًا للفائزين من السياسة تعويض الخاسرين حتى لو لم يحدث هذا التعويض فعليًا (Jung and Smith, 2007).
- المقارنة الشخصية للمنفعة غير مناسبة، ومعايير Kaldor-Hicks ذات الصلة، وبالتالي لا يعتبر التخفيف من حدة الفقر هدفًا اقتصاديًا مهمًا، الأمر الذي أدى إلى التركيز على الكفاءة على حساب المساواة. ومنه فالحد من الفقر هو أمر مرغوب فيه لزيادة الكفاءة، وهذا ما يتناقض مع الاقتصاديين الكلاسيكيين والكينزيين الذين اعتقدوا أنه من المناسب مقارنة المنفعة بين الأفراد وأن هناك فائدة هامشية متناقصة عبر الدخل، مما يعني أن وحدة دخل إضافية كانت أكثر قيمة للشخص الفقير من الأغنياء، وبالتالي إعادة التوزيع يرفع المنفعة¹.

¹ Davis, E. P. (2014), *Op Cit*, pp 16-17

3- النظرية الماركسية:

ترى النظرية الماركسية الفقر بأنه جزء من طبيعة النسق الاجتماعي للنظام الرأسمالي، والنظرية الماركسية لها قناعتين:

➤ تحليل الاقتصاد الرأسمالي في الحدود الديناميكية نحو تراكم الأرباح، وعملية الاعتماد على استغلال قوة العمل.

➤ يوجد نموذج لطبقتين، طبقة الملاك أولئك المسيطرين على وسائل الإنتاج، والطبقة العاملة التي تملك فقط قدرتها على العمل، وحلل ماركس العلاقة بين هاتين الطبقتين في حدود نظرية الفائض، حيث إن إنتاج المجتمع ككل يزيد لأن الرأسماليون قادرين على انتزاع العمل غير مدفوع الأجر من قوة العامل، والذي لا يمتلك سوى هذه القوة وفي المجتمع هناك مجموعتان، رأسمالي وعامل.

وهاتان المجموعتان لهما مصالح متضادة: فوجود الواحدة يعتمد على استغلال عمل المجموعة الأخرى.¹ ومنه فالنظرية الماركسية تقوم على حقيقة أن الفقر ينشأ كنتيجة للوضع الذي يجد الشخص الفقير نفسه فيه. لذلك فالفقير هو ضحية لظروف ناتجة عن عدد من العوامل، من أهمها نظام الإنتاج. بحيث يشير (Karl Marx) إلى أن الممارسات الريادية لأصحاب وسائل الإنتاج (الرأسماليين) بتقليص العمال، واستبدالها بوسائل الإنتاج كثيفة رأس المال من أجل زيادة الأرباح تؤدي إلى بطالة هائلة.

وحسب (Karl Marx) يمكن للعمال المستعبدين إما الهجرة لإعادة بناء أنفسهم في المناطق الحضرية أو تغيير مهنتهم، وأولئك الذين يفشلون في ذلك ينتهي بهم الأمر في المنزل باعتبارهم فقراء. ويشكلون ما يسمى الجيش الاحتياطي من العمال (Harvey and Reed, 1992).²

4- النهج النقدي

يعكس النهج النقدي العناصر الأساسية للأدب النيوكلاسيكي، ويعتبر الأكثر استخداماً لتحديد وقياس الفقر، وينظر إليه على أنه متوافق مع سلوك تعظيم المنفعة، مما يعني أنه يمكن قياس الرفاهية عن طريق إجمالي الاستهلاك الذي يتم التمتع به، مقارنة إما ببيانات الانفاق أو الدخل، ويتم تعريف الفقر وفقاً لهذا النهج على أنه نقص أقل من حد أدنى من مستوى الموارد.³

¹ أمل عبد الفتاح شمس (2013)، الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي، القاهرة: دار الفكر العربي، ص 39-40.

² Manjoro, A. (2017). 'Theories Of Poverty Reduction As They Apply To The Gorongosa-Case Study In Alleviating Poverty Through Local Resources And Initiatives. In Conference: Outubro 2016.pp4-5.

³ Davis, E. P. (2014), *Op Cit*, p 23.

وتتمثل أهم افتراضات هذا النهج فيما يلي:

➤ يتم تقييم المكونات المختلفة للدخل أو الاستهلاك بأسعار السوق، الأمر الذي يتطلب تحديد السوق ذات الصلة، وإدراج القيم النقدية لتلك العناصر التي لا يتم تقييمها من خلال السوق (مثل إنتاج الكفاف، ومن حيث المبدأ، السلع العامة) Grosh and Glewwe, 2000¹.

➤ يمكن استخدام مقياس نقدي موحد للتحكم في عدم تجانس جميع الأفراد ومواقفهم، وهذا يستلزم اختيار مؤشر ووحدة تحليل وخط فقر.

➤ تتمثل رسالة السياسة الرئيسية الناشئة عن هذا النهج في الحاجة إلى السعي لتوسيع الناتج المحلي الإجمالي لزيادة الأجور وفرص العمل للفقراء لتغطية احتياجاتهم.

➤ يجادل (Bhalla, 2002) أن الدخل يجب أن يكون الاعتبار الرئيسي في التخفيف من حدة الفقر لأنه يمكن الفقراء من اكتساب القوة الشرائية، ويوفر الوصول إلى الموارد غير المتاحة للفقراء (وبالتالي معالجة مشكلة عدم المساواة في الموارد)، وتمكين الفقراء لشراء أو استلام البضائع العامة المجانية².

➤ قام (Rowntree) بحساب خط الفقر من خلال تقدير المتطلبات النقدية لنظام غذائي مناسب من الناحية الغذائية، إلى جانب الاحتياجات المقدرة للملابس والإيجار. ويتم تقسيم الأشخاص وفقا لهذا التقدير الى:

- حالة فقر أولي: هم الأشخاص الذين يعيشون تحت هذا الخط.

- حالة فقر ثانوي: هم الأشخاص الذين يعيشون عيشون في عوز وضيق، رغم أنهم فوق خط الفقر.

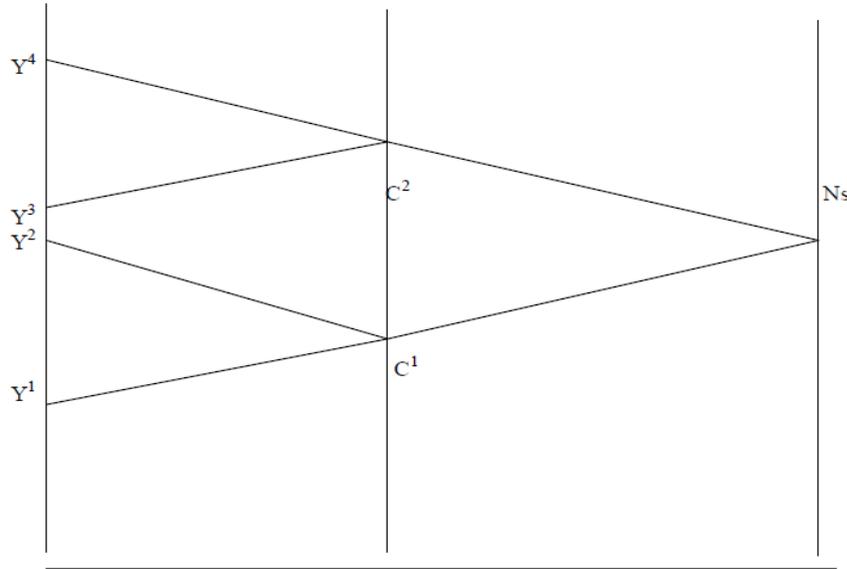
أهم ملامح هذا التصور للفقر من قبل Rowntree هي الاعتقاد بأنه موضوعي، وحقيقة أنه استند إلى تقييم خارجي) أي لا يشمل الفقراء أنفسهم (وحقيقة أنه نظرة فردية للمشكلة) أي أنها لا تحركها عوامل أخرى غير الظروف الفردية للفقراء³.

¹ Laderchi, C. R., Saith, R., & Stewart, F. (2003), *Op Cit*, p 6.

² Davis, E. P. (2014), *Op Cit*, pp 23-25.

³ Davis, E. P. (2014), *Op Cit*, p 23

الشكل رقم (1-11): الفقر النقدي



Source: Laderchi, C. R., Saith, R., & Stewart, F. (2003). p 11.

لنفترض في الشكل أن N_s هي الحد الأدنى من مستوى التغذية "الكافي" لأي فرد. C_2 و C_1 هي مجموعة الأسعار الحرارية التي قد تكون ضرورية لتحقيق هذا المستوى الغذائي الذي يختلف بين الأفراد وفقاً لمعدل التمثيل الغذائي والعمر والجنس والنشاط.

من أجل تحقيق استهلاك الأسعار الحرارية للفرد، C_1 ، قد تكون هناك حاجة لدخل الأسرة من Y_1 إلى Y_2 ، متفاوتاً وفقاً للأرقام في الأسرة وأنماط استهلاك الأسرة والتخصيص. لاستهلاك الأسعار الحرارية، C_2 ، قد تكون هناك حاجة لدخل الأسرة بين Y_3 و Y_4 .

أقل من دخل الأسرة Y_1 ، سوء التغذية مؤكد، أعلى من دخل الأسرة Y_4 ، التغذية الكافية أمر مؤكد. من أهم الانتقادات التي وجهت للنهج النقدي نذكر¹:

✚ تتوقف صحة النهج على عدد من الافتراضات المسبقة غير المعروفة، وهي ما إذا كانت المنفعة كما تم التعبير عنها في الاستهلاك هي تعريف موثوق للرفاه، وما إذا كان الإنفاق المالي يجسد مستوى الاستهلاك بصورة مرضية وما إذا كان يشمل النقص في الموارد كل ما يمكن تعريفه بالفقر (Laderchi et al, 2003).

¹ Davis, E. P. (2014), *Op Cit*, p 24

تم حذف مجموعة متنوعة من العوامل من الدخل الحالي بما في ذلك المدخرات والديون والسلع المعمرة والمساكن التي يشغلها مالكوها، والمصاريف المرتبطة بالعمل مثل النقل ورعاية الأطفال والتباين الجغرافي في الأسعار.

النهج النقدي يعرّف الفقر بشكل عام باعتباره ظاهرة فردية وليست ظاهرة اجتماعية.

تشكل المتطلبات الغذائية أساس خط الفقر في إطار هذا النهج. ومع ذلك، فإن اختلاف معدلات التمثيل الغذائي، الأنشطة، الحجم، الجنس، والعمر بين الأفراد يعني أن كفاية الغذاء تختلف فيما بينها، مما يعني أن خط الفقر "المناسب للجميع" غير فعال. وبالمثل، تؤثر الأذواق المختلفة والأسعار على مقدار الدخل اللازم لتأمين أي مستوى من التغذية في سياقات مختلفة.

تركز النظرية على الأفراد ولكن البيانات عادة ما تكون على مستوى الأسرة، والتي قد يكون التوزيع فيها غير متساو للغاية (بين الرجال والنساء والكبار والأطفال على سبيل المثال).

يتجاهل هذا النهج الموارد الاجتماعية التي لها أهمية كبيرة في تحديد الإنجازات الفردية في بعض الأبعاد الأساسية لرفاهية الإنسان مثل الصحة والتغذية. كما فشل النهج القائم على الحقوق البديلة في تحقيق الإنجازات الفعالة فيما يتعلق بحياة الإنسان.

تم التأكيد أيضًا على أن هذا النهج موجه بشكل أساسي لتحقيق الإنجازات الفردية؛ لا يتم النظر في التفاعلات الاجتماعية والاعتماد المتبادل إلا من وجهة النظر الميكانيكية لتوسيع نطاق موارد الأسرة بشكل مناسب لمراعاة الهياكل المنزلية المختلفة.¹

باختصار، فإن النهج النقدي يعرّف الفقر بشكل ضيق من حيث الاستهلاك المشتق من الدخل الحالي، ويفترض أن الأفراد متطابقون من حيث الاحتياجات والأفضليات.²

المطلب الخامس: خطوط الفقر ومؤشرات قياسه

1-خطوط الفقر

يعبر خط الفقر عن الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية، ويحسب عن طريق تحديد سلة من الاحتياجات الأساسية تتضمن الغذاء، بالإضافة إلى تكلفة السلع غير الغذائية

¹ Laderchi, C. R., Saith, R., & Stewart, F. (2003), *Op Cit*, p 13.

² Davis, E. P. (2014), *Op Cit*, p24.

كالمسكن والملبس والخدمات الأساسية كالتعليم والخدمات الصحية والمواصلات... الخ¹، ويتم حساب خط الفقر الدولي بانفاق الفرد 1.90 دولارا في اليوم².
وتتمثل خطوط الفقر فيما يلي:

✚ **خط الفقر المطلق:** هو الخط الذي لا يتغير بتغير المكان والزمان، وإنما يستند الى معيار الحد الأدنى من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية، ويساوي اجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية، أي هو الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان في ظل دخله الوصول الى إشباع الحاجات الأساسية أو الانفاق على مجموع السلع الغذائية والسلع الغير غذائية الضرورية والمثثلة ب (الغذاء، المسكن، الملابس، التعليم، الصحة، النقل) وعلى أساس ذلك كل فرد يقل دخله عن ذلك يعتبر فقيرا.³

✚ **خط الفقر النسبي:** هو التواجد تحت نسبة معينة من الدخل المتوسط ويتغير بتغير نوع الدخل ومستواه أيضا اذ يعتبر الفقر ظاهرة نسبية يوجد في كل مجتمع حتى في أغنى المجتمعات.

✚ **خط الفقر الذاتي:** تركز هذه الطريقة على تحديد خط الفقر من خلال الفقراء ذاتهم وذلك بتحديد المكونات اللازمة لعيش حياة مقبولة في مجتمع ما وهي تركز على الإجابات التي يقدمها الأفراد على السؤال التالي: ما هو مستوى الدخل اللازم لمقابلة احتياجاتك الأساسية؟ وهذه الاحتياجات الأساسية تتمثل في الغذاء والملابس، السكن، التعليم، الصحة والمواصلات ويأخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال التوصل إلى خط الفقر⁴

2- مؤشرات قياس الفقر:

إن مسألة دراسة خط الفقر بالعمق الذي ينطوي على تحديد شامل للفقراء تكتنفه الصعوبة بسبب عوامل متداخلة تؤثر بشكل أو آخر على تحديد خط الفقر بدقة متناهية ومن ثم تحديد الأفراد الذين ينضون تحت هذا الخط وهذه العوامل تختلف من دولة لأخرى مما سبب تفاوتها ما بين مستويات الفقر وبالتالي

¹ سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده (2013)، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، جامعة الاسكندرية، ص 58.

² البنك الدولي.

³ عدنان داود محمد العادري، هدى زوير مخلف الدعيمي (2010)، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الأردن: دار جرير، ص 47.

⁴ طويطي مصطفى، لعرج مجاهد نسيم (2014)، ديسمبر، إشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية، بحث مقدم الى الملتقى الدولي بجامعة الجزائر، ص 21.

انعكاس ذلك على تحديد واضح لخط الفقر عالميا مما استدعى اللجوء الى مؤشرات أكثر عمقا وقوة في هذه المستويات الاجتماعية وهي كما يأتي:¹

2-1- مؤشر حدوث الفقر

هو واحد من أكثر المؤشرات شيوعا إذ يعتبر من أبسط المقاييس ويسمى أحيانا بمؤشر head count index، وينطوي هذا المؤشر على عدد الأفراد أو الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر. ويجتسب وفقا للصيغة الآتية:

$$H = \frac{g}{n * 100}$$

H=نسبة السكان الفقراء.

g=عدد السكان الفقراء.

n=حجم السكان.

ويعتبر هذا المؤشر جيدا لأغراض كثيرة منها المقارنة أو لتقييم آثار سياسات تقليل الفقر كما أنه سهل الفهم والشرح، إلا أنه يعاني من نواقص منها تحليل الآثار المحتملة لبعض السياسات على الفقراء مما يجعله غير حساس للفروقات في عمق الفقر. كما أنه غير حساس لتوزيع الدخل من الفئات الأكثر فقرا إلى الذين هم أحسن حالا فإن المؤشر قد لا يتغير، بل ربما يتحسن مما يظهر عكس النتائج.

2-2- مؤشر فجوة الفقر

وهذا المؤشر هو محاولة لقياس حجم الفجوة بين دخل الفقر وخط الفقر. أي هو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد. وبعبارة أخرى هو النسبة المئوية للفرق بين الدخل وخط الفقر الذي يمثل جميع الفقراء. ويأخذ الصيغة الآتية

$$PG = \frac{1}{n} \sum [Z - Y_i/Z] * 100$$

حيث:

PG=فجوة الفقر.

n=حجم السكان.

Z=خط الفقر.

¹ عدنان داود محمد العذارى، مرجع سبق ذكره ص ص 53-55.

Y_i = مستوى الدخل/الاستهلاك للفئات الصغيرة.

ويمكن صياغته أيضا كآتي:

$$PG=I.H$$

$$I=Z-Y_i/Z$$

ويعاب على هذا المؤشر أنه لا يعكس مقدار التفاوت في دخول الفقراء.

2-3- مؤشر شدة الفقر (Poverty Serenity index)

يقيس هذا المؤشر بالإضافة إلى فجوة الفقر التفاوت الموجود بين الفقراء أي الذين يعيشون تحت خط

الفقر. ويحتسب مؤشر شدة الفقر من خلال متوسط المربع النسبي لفجوة الفقر ويأخذ الصيغة الآتية

$$ps = \frac{1}{n} \sum (Z - Y_i)^2 * 100$$

بحيث:

Ps = شدة الفقر

N = حجم السكان

Z = خط الفقر

Y_i = دخل الفقراء الذين يكون دخلهم أقل من خط الفقر (مستويات المداحيل للفئات الصغيرة)

$i \dots m$ = من دخل الفئة الأشد فقرا إلى أن تصل إلى دخل الفئة الأقل فقرا. وكلما كان المؤشر عاليا كلما

كانت ظاهرة الفقر أشد قوة وازداد حجم التفاوت بين الفقراء والعكس صحيح.

2-4- مؤشر التنمية البشرية (The human development index)

يعتبر مؤشر التنمية البشرية أحدث مؤشر مركب وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990، ويتم

تحديده على النحو التالي¹:

$$HD = f(e_0' lit, Y)$$

حيث:

e_0 : العمر المتوقع عند الولادة

¹ Ajakaiye, D. O., & Adeyeye, V. A. (2001), *Op Cit*, P27.

lit: معدل معرفة القراءة والكتابة

Y: نصيب الفرد من الدخل

المبحث الرابع: اللامساواة في توزيع الدخل

تتطلب التنمية الاقتصادية أحداث زيادة كبيرة في الدخل القومي، وعندما تستطيع الدولة تحقيق ذلك تظهر مشكلة كيف يتم توزيع هذه الزيادة على أفراد المجتمع، ومن هنا تظهر أهمية الدراسات التي تحاول قياس العدالة في توزيع الدخل لمعرفة مدى مساهمة مشروعات التنمية الاقتصادية في القضاء على مشكلة الفقر وتحسين الأوضاع الاقتصادية لأفراد المجتمع.¹

المطلب الأول: مفهوم اللامساواة في توزيع الدخل

يتكون مصطلح اللامساواة في توزيع الدخل من كلمتين "توزيع الدخل"، و"اللامساواة"، وفي مايلي عرض لمفهوم كل منهما:

- **توزيع الدخل القومي**: يقصد بتوزيع الدخل القومي تحديد حصة كل عنصر انتاج ومساهمته في تكوين هذا الدخل، وأسلوب هذا التوزيع يكس طبيعة النظام الاقتصادي وآلية عمله، والتوزيع هو حصيلة عمل آلية النظام الاقتصادي لتوزيع ما تم انتاجه على العناصر التي ساهمت في خلقه، كل حسب وزن هذه المساهمة. ويتم التوزيع في كل نظام حسب مبدأ معين يقوم عليه النظام بالشكل الذي يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين عناصر الإنتاج وبعضها.²

- **عدم المساواة**: تمت مناقشة مفهوم وظاهرة عدم المساواة على نطاق واسع في علم الاجتماع وعلم النفس والسياسة والاقتصاد والفقه والفلسفة الأخلاقية. وتعتبر كلمة عدم المساواة عن مجموعة متنوعة من المشاعر الإنسانية، بحيث تنتج إحساسًا بالظلم، والحسد، والحرمان النسبي، والاستقطاب (*polarization*)، والعزلة، وفقدان الرفاهية، واحتمال حدوث اضطراب اجتماعي أو حتى حرب أهلية. ويمكن أن يكون كل متغير مستهدف لقرارات السياسة الاجتماعية.³

¹ سحر عبد الرؤوف سليم، مرجع سبق ذكره ص ص 63-64.

² سحر عبد الرؤوف سليم، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

³ Silber, J. (Ed.). (2012). *Handbook of income inequality measurement* (Vol. 71). Springer Science & Business Media.p5.

تتحقق المساواة في توزيع الدخل عندما تتلقى كل وحدة مستفيدة من الدخل حصتها النسبية من إجمالي الدخل. ويمكن أن تعبر وحدة تلقي الدخل على الأفراد أو رئيس أسرة أو وحدة استهلاك، وقد تشمل أشخاصًا في القانون مثل الشركات.¹

ومنه يمكن تعريف عدم المساواة على أنها أي انحراف عن المساواة، وبالتالي، إذا حصل أي شخص على أقل من حصته النسبية من الدخل الإجمالي، فسيكون التوزيع غير متساوٍ. ومنه سيتعين على شخص واحد أو أكثر تلقي أكثر من حصته (حصصهم) المتناسبة مع حصول الشخص الأول على أقل. تؤدي هذه المقترحات البسيطة إلى أول تنقيح أقترحه على أسلوب منحني لورنز لإظهار عدم المساواة. سوف نتذكر أن منحني لورنز يعتمد على التوزيع التراكمي المرتب في كلا الاتجاهين، أي الدخل وأعداد المستفيدين، مما أدى إلى ظهور الرسم التخطيطي المألوف المصاحب:²

المطلب الثاني: التوزيع الوظيفي والتوزيع الشخصي للدخل

في التحليل الاقتصادي، يتم تفسير توزيع الدخل بطريقتين رئيسيتين: التوزيع الوظيفي للدخل (توزيع الدخل بين العوامل) وحجم توزيع الدخل (أو توزيع الدخل بين الأشخاص)³. يميز توزيع الدخل الوظيفي بين حصص أنواع الدخل المستخدمة لأغراض الإنفاق المختلفة، في حين أن التوزيع الشخصي للدخل هو مقياس لعدم المساواة في نوع معين من الدخل. الأول هو مؤشر على مقدار دخل العمل المطلوب مشاركته، بينما يشير الأخير إلى كيفية توزيع دخل العمل بالتساوي بين الأفراد. كلاهما مرتبط بنفس المقياس، الدخل، وكلاهما مقياس "لتوزيع" هذا الدخل.⁴

1- التوزيع الوظيفي للدخل:

يفسر التوزيع الوظيفي أو (توزيع عوائد عوامل الإنتاج من الدخل). تقسيم الدخل القومي الإجمالي على كل عوامل الإنتاج (العمل-رأس المال-التنظيم-الطبيعة) بدلا من النظر الى الأفراد كوحدات منفصلة. إن توضيح نظرية التوزيع الوظيفي للدخل يتحقق من خلال مقارنة النسبة المئوية المتسلمة للعمل متمثلة في الأجور ومقارنتها بالنسبة المئوية لإجمالي توزيع الدخل من ربح وفائدة وريح(أي عوائد الأرض ورأس المال

¹ Schutz, R. R. (1951). On the measurement of income inequality. *The American Economic Review*, 41(1), 107.

² Schutz, R. R. (1951), *Op Cit*, p 108

³ Cowell, F. A. (2015). Income distribution and inequality. In *The Elgar Companion to Social Economics, Second Edition*. Edward Elgar Publishing, p2.

⁴ Giovannoni, O. (2010). Functional distribution of income, inequality and the incidence of poverty: stylized facts and the role of macroeconomic policy. *University of Texas Inequality Project Working Paper*, 58. p2.

والتنظيم). وعلى الرغم من أن بعض الأفراد قد يتسلموا الدخل من هذه المصادر مجتمعة، ولكن ذلك لا يهم في شرح المدخل الوظيفي للدخل.¹

يُميز التوزيع الوظيفي للدخل بين الحصص التي تمثلها أنواع الدخل المختلفة في إجمالي الدخل. والتمييز الأكثر شيوعاً هو بين حصة العمالة وحصة رأس المال. يمكن اشتقاق حصة رأس المال على الفور كواحد مطروحاً منها حصة العمالة، بحيث:

$$\frac{W}{Y} + \frac{\pi}{Y} = 1 \dots\dots\dots(1)$$

حيث $\frac{\pi}{Y}$ و $\frac{W}{Y}$ تمثل العمالة وحصة رأس المال. تقسيم حصة العمل من الدخل هو:

$$\frac{W}{Y} = \frac{w.N}{P.Q} = \frac{w}{P} / \frac{Q}{N} = \frac{W_R}{A_L} \dots\dots\dots(2)$$

حيث W هي فاتورة الأجور، Y هي الدخل القومي (القيمة المضافة)، w الأجر الاسمي (المتوسط)، N مستوى التوظيف، P مستوى السعر، Q هو الناتج، والنسب $\frac{w}{P}$ و $\frac{Q}{N}$ هي الأجر الحقيقي W_R وإنتاجية العمل A_L على التوالي. بالتساوي في معدلات التغيير:

$$\left(\frac{\dot{W}}{Y}\right) \simeq \dot{W}_R - \dot{A}_L \dots\dots\dots(3)$$

تنص المعادلة (3) على أن نصيب العمالة من الدخل يرتفع عندما تفوق الأجور الحقيقية إنتاجية العمل. على العكس من ذلك، عندما لا يتم تمرير مكاسب إنتاجية العمل إلى العمال، تنخفض حصة الأجور وترتفع حصة رأس المال. يشار أيضاً إلى حصة العمالة أحياناً على أنها تكلفة وحدة العمل الحقيقية (تكلفة وحدة العمالة) w/A_L ؛ وبالمثل، ترتفع تكلفة ممارسة الأعمال عندما تفوق الأجور الحقيقية إنتاجية العمال.

إن هذا التحليل ليس الوحيد الممكن؛ على وجه الخصوص، لا تعتمد حصة العمالة بشكل فريد على الأجور والإنتاجية الحقيقية. قد تؤثر عوامل أخرى على حصة العمالة بشكل غير مباشر، من خلال التأثير على الأجور الحقيقية أو على الإنتاجية. والأهم من ذلك أن الخط البسيط الذي يقسم العمالة ودخل رأس المال لا يتعلق فقط بالعمل. من الممكن بالفعل وجود ظروف غير متغيرة في سوق العمل وملاحظة

¹ ميشيل ب. تودارو، محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق (2009)، التنمية الاقتصادية، الرياض: دار المريخ، ص 208-209.

انخفاض في حصة العمالة مجرد أن نصيب الربح آخذ في الارتفاع. وبالتالي، فإن حصة العمالة من الدخل مرتبطة أيضًا بالأرباح - وهي ميزة يتم التغاضي عنها بشكل شائع. نظرًا لأن تعريف الحصة النسبية يتضمن مجاميع الاقتصاد الكلي، فإن معظم الاقتصاديين يعتبرون التوزيع الوظيفي للدخل كمؤشر للاقتصاد الكلي. طورت كل مدرسة فكرية رئيسية نظريتها الخاصة في توزيع الدخل.¹

2- التوزيع الشخصي للدخل:

يهتم التوزيع الشخصي بتوزيع العائد بين الأفراد، فقد يتحصل الفرد على دخل من مساهمته برأسمال أو تقديم عمل فني ويدوي، أو كذا تأجير لقطعة أرض أو عقار، وبالتالي فإن دخله يكون مكونا من عدة عناصر وعليه، تعد مسألة توزيع الدخل الشخصي من المسائل الأساسية في علم الاقتصاد، كما أن لها أهمية حيوية في أي بحث يتعلق بالدخل والنواتج القوميين، وتوزيع الموارد الاقتصادية، فهو إذن يتعلق بالأفراد والدخول التي يحصلون عليها، لأنه في العادة لا تهتم دراسات توزيع الدخل بالخلفية التاريخية لحصول الأفراد على الثروة، بقدر اهتمامها بحجم الدخل الذي يملكه، وفي بعض الأحيان بمصدر الدخل.² ويلاحظ أن طريقة حصول الأفراد على الدخل غير مهمة، فلا يهم إذا كان دخل الفرد مصدره التوظيف، أو من مصادر أخرى مثل الحصول على فائدة، أو ربح أو ريع أو إرث. كذلك مكان تحقيق الدخل (مناطق ريفية أو حضرية)، والمصادر المهنية للدخل (مثل قطاع الزراعة، الصناعة، التجارة، الخدمات...) فكل ذلك نتجاهله عند الحديث عن التوزيع الشخصي للدخل.³

المطلب الثالث: نظريات توزيع الدخل الوظيفي وتوزيع الدخل الشخصي

1- نظريات توزيع الدخل الوظيفي

يمكن تلخيص نظريات توزيع الدخل الوظيفي فيما يلي:

1-1- النظريات الكلاسيكية

ارتبطت نظرية التوزيع الوظيفي بالمدرسة التقليدية (الكلاسيكية) لأنها كانت تعكس توزيع الدخل بين طبقات المجتمع الثلاثة؛ العمال، وأصحاب رؤوس الأموال وملاك الأراضي، وكانت اهتمامات كل من آدم

¹ Giovannoni, O. (2010), Op. Cit, p5.

² كبداني سيدي أحمد (2014)، بريكسي رقيق رشيد، تحليل مؤشرات عدالة توزيع الدخل في الجزائر للفترة (1988-2000)، مجلة الباحث الاقتصادي (العدد 02)، ص55.

³ ميشيل ب.تودارو، مرجع سبق ذكره، ص208-209.

سميث وريكاردو ثم ماركس تصب في تحديد أسباب التفاوت في توزيع الدخل بين هذه الطبقات محللين مسألتين رئيسيتين؛ الأولى تخص العوامل المحددة لدخل كل طبقة، والثانية تتبع آثار النمو الاقتصادي على طريقة توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج. غير أنهم اختلفوا في تحليلاتهم، فبينما اعتبر آدم سميث وريكاردو أن إعادة توزيع الدخل المرافقة لعملية النمو يستفيد منها ملاك الأراضي ثم الرأسماليون، اعتبر ماركس أن عملية النمو الاقتصادي يصاحبها زيادة غنى الطبقة الرأسمالية على حساب الطبقة العاملة.¹ ويمكن تلخيص أهم النظريات الكلاسيكية التي تناولت التوزيع الوظيفي للدخل فيما يلي:

1-1-1- نظرية David Ricardo

من منظور تاريخي، يمكن العثور على أقرب شكل لنظرية توزيع الدخل الوظيفي في أكثر أشكالها رسمية وتقدمًا - في أعمال David Ricardo. حيث يرى هذا الأخير أن تحديد القوانين التي تنظم هذا التوزيع بين الربح والأجور، هي المشكلة الرئيسية في الاقتصاد السياسي²، وحاول Ricardo اشتقاق قانون للقوى التي تحكم توزيع الدخل بين مالكي الأراضي والرأسماليين والعمال.³ ويمكننا تلخيص أهم الأفكار التي توصل إليها David Ricardo في النقاط التالية:

- يرى Ricardo أن "إنتاج الأرض كله مقسم بدفع الإيجار أولاً، واتباع مبدأ تناقص الإنتاجية الحدية (الأرض). يتم استخدام أكثر الأقدنة إنتاجية من الأراضي أولاً، بحيث لا يتبقى سوى عدد أقل من الأقدنة إنتاجية بمرور الوقت، وتكون أفضل الأقدنة هي الأعلى، ثم يتم التوزيع بين الأجور والأرباح المتبقية.

- قام Ricardo بإعادة صياغة مبدأ السكان لصديقه Malthus: حيث يرى أن العمال سوف يتضاعفون كثيراً، بحيث تزيد فاتورة الأجور بشكل أسرع من الأرباح، وكنتيحة لذلك، فإن حصة الربح لا بد أن تنخفض بمرور الوقت، مما يؤدي في النهاية إلى وضع أطلق عليه Ricardo "الحالة الثابتة"، حيث مع تقليص الأرباح خارج النظام، لن يكون لدى الرأسماليين أي حوافز لتوسيع نشاطهم وسيصل النمو الاقتصادي إلى نهايته.⁴

¹ كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 55.

² Kaldor, N. (1955), *Op Cit*, p 84.

³ بريرة المنجم (2010)، *الاقتصاد والتنمية*، دمشق: دار كيوان للنشر والتوزيع، ص 75.

⁴ Giovannoni, O. (2010), *Op.cit*, p4.

- استهل Ricardo بيانه بالإشارة إلى الحقيقة التاريخية التي مفادها أنه "في مراحل مختلفة من المجتمع، ستكون نسب الإنتاج الكلي للأرض التي ستخصص لكل فئة من هذه الفئات (الثلاثة) تحت أسماء الربيع والربح والأجور مختلفة جوهريا".

- استندت نظرية Ricardo إلى مبدئين منفصلين يمكن أن نطلق عليهما "المبدأ الهامشي" و "مبدأ الفائض" على التوالي. يعمل "المبدأ الهامشي" على تفسير حصة الربيع، و "مبدأ الفائض" تقسيم المتبقي بين الأجور والأرباح.¹

1-1-2- النظرية الماركسية

وتتمثل أهم افتراضات النظرية الماركسية في النقاط التالية:

- ماركس لم يؤمن بقانون تناقص الغلة، وبالتالي لم يقيم بأي تمييز تحليلي بين الربيع والأرباح.
- ماركس اعتبر أن سعر عرض العمالة ("تكلفة إعادة إنتاج" العمالة) ثابت، من حيث من السلع بشكل عام. ومن ثم فقد اعتبر أن حصة الأرباح (بما في ذلك الإيجار) في الإنتاج محددة ببساطة بفائض المنتج لكل وحدة عمل على سعر العرض (أو تكلفة) العمالة - أو فائض الإنتاج إلى الاستهلاك الضروري للإنتاج.

- فيما يتعلق بأسباب ربط الأجور بمستوى الكفاف، يعتقد ماركس، أنه يتم ضمان ذلك من خلال حقيقة أنه في أي وقت من الأوقات، يميل عرض العمالة (عدد العمال الذين يبحثون عن عمل بأجر) إلى تجاوز الطلب على العمالة. هذا ما يؤدي إلى تشكيل "الجيش الاحتياطي" للعمالة، الذي يمنع الأجور من الارتفاع فوق الحد الأدنى الذي يجب دفعه لتمكين العمال من أداء عملهم.

- يوجد في النظام الماركسي مجال للأزمات الاقتصادية، ليس بسبب الزيادة المفرطة في الطلب على العمالة بعد التراكم ولكن بسبب عدم كفاية الطلب الفعال، أي فشل الأسواق الناتج عن عدم قدرة الرأسماليين على إنفاق أو استثمار كامل مبلغ الأرباح (مشكلة تحقيق فائض القيمة).

- فكرة انخفاض معدل الربح مع التراكم التدريجي لرأس المال.²

1-2- النظرية الكينزية

¹ Kaldor, N. (1955), Op. Cit, p 84.

² Kaldor, N. (1955), Op. Cit, pp 87-88.

لم يكن كينز مهتمًا أبدًا بمشكلة التوزيع، ومع ذلك يمكن القول أن أي نظرية خاصة بالتوزيع على أنها "كينزية" إذا كان من الممكن إثبات أنها تطبيق لجهاز الفكر الكينزي على وجه التحديد.

يمكن تطبيق مبدأ المضاعف لتحديد العلاقة بين الأسعار والأجور، إذا تم أخذ مستوى الإنتاج والعمالة على النحو المحدد، أو تحديد مستوى التوظيف، وإذا تم اعتبار التوزيع (أي العلاقة بين الأسعار والأجور) على أنه معطى.

السبب وراء عدم تطوير التحليل المضاعف كنظرية توزيع هو بالتحديد لأنه تم اختراعه لغرض نظرية التوظيف، ولشرح سبب بقاء النظام الاقتصادي في حالة توازن في حالة نقص العمالة (أو نقص عام في استخدام الموارد)، حيث تكون الخصائص الكلاسيكية لندرة الاقتصاد غير قابلة للتطبيق. ويبدو أن استخدامه لأحدهما يستبعد استخدامه للآخر.¹

افتراض كينز أن الأجر الحقيقي يساوي الناتج الهامشي للعمل، وبأن المساواة قد تتعرض للاضطراب، وفقًا لمبادئ معينة، إذا كانت المنافسة والأسواق غير كاملة. وأن التوزيع غير العادل للثروة والدخل هو أحد العيوب البارزة للمجتمع الاقتصادي الذي نعيش فيه، يفترض كينز أن توزيع الدخل ثابت من خلال الكثير من أعماله.²

1-3- نظرية Kaleckian

مكونات هذه النظرية هي علاقات الفترة القصيرة، بمجرد إعطاء القدرة الإنتاجية وتحديد الاستثمار بقرارات الفترات السابقة، يتم تحديد العمالة ومستوى الأرباح من خلال إنفاق الرأسماليين. يمكن أخذ توفير العمال في الاعتبار دون تغيير التوجه العام للنموذج، طالما أن النسبة المحفوظة من الأرباح أكبر من النسبة المحفوظة للأجور، كما يمكن للتغيرات في الطلب الفعال أن تؤثر على حصة الأرباح، حتى مع وجود هامش ربح معين، بسبب وجود كمية ثابتة من العمالة.

تحتوي كتابات Kalecki على نظرية التوزيع التي تجمع بين جوانب الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، حيث تتأثر حصص الدخل بكل من الشركات الناشئة القادرة على التأسيس في أسواق احتكار القلة ومستوى الطلب الفعال. قد يؤدي المستوى الأعلى من الطلب الفعال إلى حصة أعلى من الأرباح حتى مع عدم تغيير هامش الربح، إذا كان هناك عمالة عامة (overhead labour) في النموذج.

¹ Kaldor, N. (1955), *Op cit*, p94

² Giovannoni, O. (2010). *Op cit*. p7.

ركزت مناقشات نظرية Kalecki في التوزيع على `` درجة الاحتكار " وتجاهلت دور العمالة العامة في توفير وسيلة يمكن من خلالها للتغييرات في الطلب الفعال أن تؤثر على حصص الدخل حتى عندما تكون المكاسب ثابتة.¹

2- نظريات التوزيع الشخصي للدخل

تم تطوير عدد من نظريات التوزيع الشخصي للدخل، والتي يمكن تجميعهم في فئتين أساسيتين:

2-1- نظريات الاختيار

تستند إلى الاعتقاد بأن الناس يمكن أن يصنعوا مصيرهم ويمكن للمجتمعات أن تشكل بشكل كبير مواقف الدخل النسبية لأعضائها، وتتراوح هذه المجموعة من لاقتصاديين المحافظين الذين يعتقدون أن عدم المساواة في الدخل هي إلى حد كبير نتيجة للاختيار الطوعي إلى الميراث والنظريات المؤسسية للاقتصاديين الليبراليين والراديكاليين الذين يعتقدون أنه يمكن الحد من عدم المساواة، فقط من خلال تغيير نظام اجتماعي ووفقاً لهذه المجموعة من النظريات، فإن التخفيض الكبير في التفاوتات السائدة ليس ممكناً فقط ولكن في ظل تطورات معينة يحدث بشكل تلقائي. يتم تقليل عدم المساواة تلقائياً عندما تتجاوز مستويات الدخل مستويات عتبة معينة (Kuznets, 1955)، أو عندما يتزامن تكوين المهارات (التعليم) مع التطور التكنولوجي [Tinbergen, 1975] أو عندما يتم الحفاظ على العمالة الكاملة [James Tobin, 1970]، وهكذا.

2-2- النظريات التي توضح أن التفاوتات مقدرّة إلى حد كبير

في هذه المجموعة يمكن للمرء أن يميز ثلاث مدارس:

- ✓ النظريات التي تركز على فرضية أن القدرات، باعتبارها المحدد الرئيسي للاختلافات في المكاسب، محددة وراثياً؛
- ✓ النظريات التي تفترض أن عدم المساواة ناتج إلى حد كبير عن عوامل الصدفة والحظ والعوامل العشوائية التي لا يمكن السيطرة عليها؛

¹ Asimakopulos, A. (1975). A Kaleckian theory of income distribution. *Canadian Journal of Economics*, 313-333.

✓ نظريات دورة الحياة، التي بموجبها لا مفر من وجود درجة كبيرة من عدم المساواة في الدخل في أي وقت بسبب تأثير العمر الهائل على قدرات الكسب (مهما كانت محددة). ومنه ووفقاً لهذه المجموعة، فإن أي خفض مستقل في عدم المساواة سيكون قصير الأجل.

2-3- نظرية القدرات

تعتبر نظرية القدرة من بين أقدم النظريات حول توزيع الدخل الشخصي. يمكن إرجاع أصل هذه النظرية إلى عقيدة (John E. Cairne) حول "المجموعات غير المتنافسة"، التي تم إنشاؤها من خلال العوائق الاجتماعية والقانونية والموروثة والقدرات وغيرها من العوائق أمام تنقل العمالة، وأهم فرضيات هذه النظرية: - الاختلافات في إنتاجية العمال وبالتالي أرباحهم بسبب الاختلافات في القدرات.

- القدرات (العقلية والجسدية) موزعة بشكل طبيعي، تمامًا كما توزعت السمات الجسدية المختلفة، مثل الوزن والطول، بشكل طبيعي. ومع ذلك، لم يدعم الدليل الإحصائي مثل هذا الاستدلال، وجاءت الضربة القاضية لهذا الاعتقاد من نتائج (Pareto, 1897) التجريبية، التي أسفرت على أن توزيع الدخل لا يكون بشكل طبيعي وإنما بشكل غير طبيعي.

- تتمثل أهم محددات القدرة في الوراثة والبيئة (خاصة أثناء نمو الطفولة المبكرة).

من أهم الانتقادات التي واجهت وجهة نظر (Jensen) هي أن بعض المجموعات العرقية أقل شأنًا وراثيًا، كما توجد هناك أيضًا اعتراضات جدية على الطبيعة والمقاييس ودور اختبارات الذكاء ونسبة الذكاء، إضافة إلى أن رأي الأغلبية بين علماء الاجتماع هو أن التنشئة (البيئة وتعليم الوالدين وما إلى ذلك) وليس الطبيعة هي التأثير الرئيسي وراء مختلف مكونات القدرة، مثل معدل الذكاء، وجوانب أخرى من الكفاءة العامة.

2-4- النظرية العشوائية (The Stochastic Theory)

تعتبر النظريات المختلفة القوى النظامية هي الأسباب الأساسية لاختلافات الدخل والأحداث غير المنتظمة، ومن الناحية النظرية، تعتمد النظرية العشوائية، وهي واحدة من أقدم نظريات التوزيع (ولا تزال شائعة)، على الشكل المنحرف لتوزيع الدخل بشكل أساسي أو فقط على الصدفة، والحظ، والأحداث العشوائية. بالنسبة لعالم الاقتصاد القياسي، فإن النظرية المبنية على أخطاء عشوائية دون وجود قوى منهجية وقابلة للإملاء مسبقًا تبدو سخيفة. ومع ذلك، فإن النظرية تستند إلى قانون الاحتمال الإحصائي. جوهر هذه النظرية هو أنه حتى لو بدأ جيل من حالة المساواة الصارمة في الدخل والثروة، فإن عدم المساواة في

درجة توزيع Pareto يمكن أن يظهر بسبب القوى العشوائية. أبناء العائلات الفقيرة لهم نفس فرصة النجاح كأبي شخص آخر.

قبل عقدين من اكتشاف Pareto لقانون التوزيع الخاص به، اشتق (D. McAlister, 1879) التوزيع اللوغاريتمي الطبيعي من قانون مضاعف للأخطاء. ومع ذلك، يُنسب المؤلف الرئيسي لهذه النظرية إلى (Robert Gibrat, 1931)، الذي صاغ النظرية العشوائية على أساس "قانون التأثير المتناسب"، والنموذج الذي طوره Gibrat، والذي استمر في تشكيل الهيكل الأساسي لهذا النهج مع بعض التعديلات، هو نموذج سلسلة Markov من الدرجة الأولى.

التعبير عن المتغيرات في اللوغاريتمات الخاصة بهم موضح في المعادلة التالية:

$$y_t = y_{t-1} + u_t = y_0 + \sum_{j=1}^t u_{t-j}$$

حيث يخضع لوغاريتم الدخل y_t ، لأحداث عشوائية u_t ، غير مرتبطة بالتسلسل ومع y_{t-1} . لا ينكر أصحاب النظريات العشوائية أنه في الفترة الأولية يمكن تحديد مستوى الدخل من خلال القدرة والمهارة، ولكن مع زيادة حجم t ، تصبح أقل أهمية، ويقترَب توزيع y من u_{t-j} ، أي،

$$y \sim N(u, \sigma^2 t)$$

يتمثل أحد نقاط الضعف الرئيسية في هذا النموذج في أنه، نظرًا لأن الوقت (t) يدخل بشكل مضاعف، فإن التباين المشار إليه سيزداد بثبات، وهو ما لا يُجتمَل ملاحظته في الممارسة.

2-5- نظرية الاختيار الفردي (The Individual Choice Theory)

هو نموذج المرجع الزمني لفروق الدخل. بهذا المعنى، يمكن اعتبار النظرية كما كتبها (Friedman, 1953) مقدمة لنظرية رأس المال البشري الحديثة. ووفقًا لهذه النظرية، فإن توزيع الدخل المقاس في نقطة زمنية معينة، على حد تعبير (Harry Johnson, 1965)، "يتم تحديده إلى حد كبير من خلال الاختيار الفردي بين الفرص التي ينتج عنها مجموعات مختلفة من الدخل النقدي والمزايا غير المالية، وملامح مختلفة للدخل النقدي بمرور الوقت، ومنه فالفقر المقدر إلى حد ما هو أيضًا نتيجة للاختيار الطوعي من حيث أن بعض الناس قد يبدو أسوأ من حيث قياس الدخل، بينما وفقًا لتقديراتهم قد تكون الخيارات أفضل من حيث المنفعة.

2-6- نظرية رأس المال البشري (The Human Capital Theory)

نُحج رأس المال البشري يحلل عملية تكوين المهارات من منظورين مختلفين:
-الأحد في الاعتبار الخيارات التعليمية الفردية.

-يستثمر الأفراد في سنوات التعليم لسنوات عديدة بحيث يكون العائد على هذا الاستثمار أكبر من أي استثمار مالي بديل.

يعتمد ملف الكسب للعامل على مقدار هذا الاستثمار، الذي يتأثر مستواه بشكل كبير بعاملين: القدرة الفردية وخصائص الخلفية مثل الجنس والخلفية الأبوية والدخل. من ناحية أخرى، بافتراض وجود سوق عمل تنافسي تمامًا.

أظهرت التطورات الحديثة في نظرية رأس المال البشري (Acemoglu, 1998)، (Pischke, 1999) أن التخلي عن افتراض المنافسة الكاملة، سواء في سوق العمل أو المنتج، يمكن أن يخلق الظروف لتمويل الاستثمارات في التدريب العام من قبل أرباب العمل.

هذا يجعل التدريب أقل قابلية للقياس الكمي وأقل من شأن فردي. من كلا المنظورين، ينبع عدم المساواة من عملية تكوين المهارات. في تحليل الخيارات التعليمية الفردية، يعتمد عدم المساواة على مستوى الاستثمار في سنوات الدراسة، والذي يعتمد بدوره على كل من الخلفية والخصائص الفردية، في تحليل نشاط التدريب في الشركات، ينتج عدم المساواة من القرارات التي يتخذها كل من أرباب العمل والموظفين. ويهدف التعليم إلى تفضيل إعادة إنتاج النظام الاجتماعي القائم، على أساس التوزيع غير المتكافئ للموارد (رأس المال).

إن الحد من عدم المساواة ليس مجرد نتيجة لمقدار الاستثمار في التعليم أو التدريب. "لا يمكن فهم العلاقة بين التعليم المدرسي وتوزيع الدخل بنموذج يفترض إلى نظرية التكاثر، لأن أحد الجوانب المركزية لهذه العلاقة هو الدور الذي يلعبه النظام المدرسي في إضفاء الشرعية على عدم المساواة الاقتصادية. وبالتالي، فمن غير المنطقي أن نفترض أن الحد من التفاوتات في توزيع التعليم قد يؤدي إلى تغييرات في عدم المساواة في الدخل في أي اتجاه معين. من المتوقع أن ترتبط التغييرات الرئيسية في توزيع الموارد البشرية بالتغيرات في العلاقات الهيكلية (وظائف الدخل) المتعلقة بالتعليم المدرسي بالدخل الفردي.¹

المطلب الرابع: محددات اللامساواة في توزيع الدخل

يمكن تلخيص أهم محددات توزيع الدخل فيما يلي:

¹ Guidetti, G., & Rehbein, B. (2017). Theoretical approaches to inequality in economics and sociology. In *Inequality in Economics and Sociology* (pp. 7-29). Routledge. pp 8-9.

1- الدخل القومي:

من الناحية النظرية، يؤدي ارتفاع الدخل القومي إلى خفض مستوى عدم المساواة في الدخل في الدولة على المدى الطويل، حيث يستطيع العمال العثور على وظائف صناعية ذات رواتب أعلى والانتقال من الزراعة إلى الصناعة. بحيث حسب (Kuznet, 1955) أنه في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية، الأثرياء هم القادرون فقط على الادخار، وبالتالي زيادة دخلهم، فتتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ومع تزايد ثراء الدولة، تعمل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مواجهة هذه العملية وتقليل مستوى عدم المساواة داخل البلد، وهذه العملية قد لا تنطبق في البلدان الأقل نمواً، بحيث تؤدي الهجرة من الريف إلى الحضر، إلى زيادة تركيز الثروة وبالتالي زيادة عدم المساواة في الدخل. إضافة إلى أن هذه البلدان تعاني من انخفاض نصيب الفرد من الدخل وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي لا الطبقة الوسطى لا تقوم بعملية الادخار، التي تقلل من عدم المساواة كما يحدث في العالم المتقدم.¹

3- الانفتاح الاقتصادي

يرى بعض الاقتصاديون أن زيادة انفتاح اقتصاد الدولة على العالم الخارجي يقلل من عدم المساواة في الدخل، وبرروا ذلك بأنها نتيجة طبيعية لـ نظرية the Heckscher-Ohlin للتجارة الدولية، والتي تنص على أنه إذا زادت التجارة من عائد العامل الوفير للبلد، فسيحصل العمال في بلد وفير العمالة على أجر أكبر بسبب معادلة سعر العامل "factor price equalization" وستقلص الفجوة بينهم وبين الأثرياء.

كما أن الانفتاح يزيد من القدرة على توفير المنتجات في الدولة، وبالتالي زيادة الطلب على صادراتها، ومنه إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الكلي. إضافة إلى أن التخفيضات في الحواجز التجارية تقلل التفاوتات في الدخل. وضح (Corden, 1997) أن التعريفات تعمل على تحويل الإيرادات من المستهلكين إلى الحكومة وبالتالي يتم إعادة توزيعها.

كما قدم اقتصاديون آخرون تفسيرات معاكسة لكيفية تأثير الانفتاح الاقتصادي على اللامساواة في توزيع الدخل، أمثال (Pissarides, 1997) الذي أشار إلى أن الانفتاح يسمح للتكنولوجيا بزيادة عوائد

¹ Bahmani-Oskooee, M., Hegerty, S. W., & Wilmeth, H. (2008). Short-run and long-run determinants of income inequality: evidence from 16 countries. *Journal of Post Keynesian Economics*, 30(3), p464.

العمالة الماهرة في أقل البلدان نمواً، مما يوسع الفجوة بين العمالة الماهرة وغير الماهرة. كما أشار (Diwan and Walton, 1997) أن الانفتاح يؤدي إلى زيادة عدم المساواة ما لم يتم اتخاذ تدابير فعالة للحصول على المكاسب الناتجة. وبالتالي، على الرغم من أن الانفتاح قد يقلل من عدم المساواة من خلال زيادة الدخل، إلا أنه قد يؤدي إلى تفاقم المشكلة أيضاً.¹

4- الانفاق الحكومي

يكون تأثير الانفاق الحكومي على اللامساواة في الدخل إما إيجابياً أو سلبياً، بحيث إذا كانت معظم عمليات إعادة التوزيع تتم من خلال نظام الضرائب والتحويل نحو الفقراء، فقد يؤدي الاستهلاك الحكومي إلى زيادة عدم المساواة. أما إذا كان الاستهلاك الحكومي لا يأخذ في عين الاعتبار مصلحة الفقراء، فيمكن أن يؤدي إلى انخفاض اللامساواة.²

5- النمو السكاني

الاختلاف في النمو السكاني عامل آخر يفسر التباين بين البلدان في عدم المساواة في الدخل. على الرغم من انخفاض النمو السكاني عمومًا مع ارتفاع نصيب الفرد من الدخل، إلا أن هناك تباينًا كبيرًا في معدل النمو السكاني بين الدول ذات مستوى الدخل المماثل. يُعتقد أن النمو السكاني الأسرع يرتبط بزيادة عدم المساواة في الدخل. أحد الأسباب هو أن عبء التبعية قد يكون أعلى بالنسبة للمجموعة الفقيرة.³

6- التعليم

أحد أهم العوامل الكامنة وراء عدم المساواة في الدخل هو مستوى الوصول إلى التعليم. هناك رابط ثنائي الاتجاه من ناحية، تؤدي فرصة التعليم غير المتكافئة إلى زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل من خلال توسيع الفجوة الماهرة والإنتاجية بين السكان العاملين. من ناحية أخرى، يميل التوزيع غير المتكافئ للدخل إلى منع الفقراء من الاستثمار في التعليم واكتساب المهارات.⁴

المطلب الخامس: مقاييس اللامساواة في توزيع الدخل

أوجدت الأدبيات الاقتصادية عدة مقاييس لتوزيع الدخل، نذكر أهمها فيما يلي:

1- المدى (Range)

¹ Bahmani-Oskooee, M., Hegerty, S. W., & Wilmeth, H. (2008). *Op Cit*, p 466.

² Rehman, H. U., Khan, S., & Ahmed, I. (2008). Income distribution, growth and financial development: A cross countries analysis. *Pakistan Economic and Social Review*, p4.

³ Rehman, H. U., Khan, S., & Ahmed, I. (2008), *Op Cit*. p 4.

⁴ Rehman, H. U., Khan, S., & Ahmed, I. (2008), *Op Cit*. p4.

يعتبر المدى من أبسط مقياس اللامساواة في توزيع الدخل، فهو يعتمد على المقارنة بين أعلى قيمة للدخل وأدنى قيمة لها بحيث إذا اعتبرنا توزيع الدخل لـ n شخص بحيث أن: $i=1,2,\dots,(n)$ و y_i هو دخل الفرد (i).

ومتوسط مستوى الدخل هو μ ، ومنه:

$$\sum_{i=1}^n y_i = nu$$

حصة الدخل النسبية للشخص i هي X_i حيث: $y_i = nuX_i$

يعرف المدى بأنه الفجوة بين هذين المستويين كنسبة من متوسط الدخل. وهكذا يتم تحديد المدى من خلال:

$$E = (Max y_i - Min y_i)/u$$

إذا تم تقسيم الدخل بالتساوي تماماً يكون $E = 0$ وإذا حصل شخص واحد على كل الدخل نجد: $E = n$ ومنه فإن قيمة E تقع بين 0 و n .¹

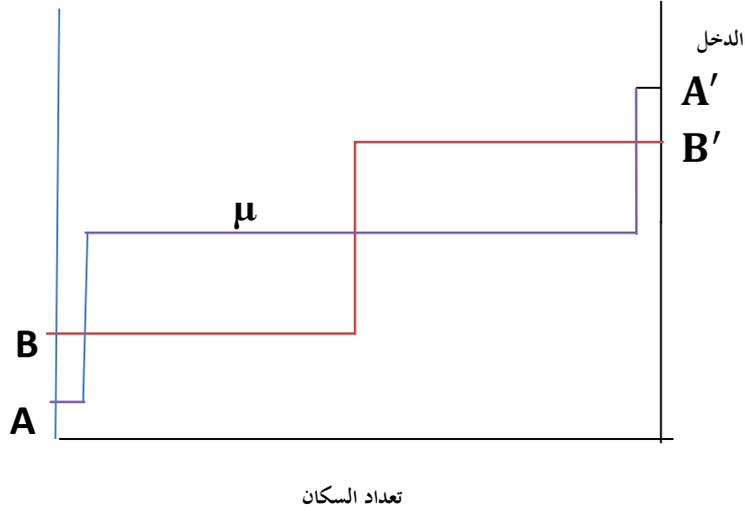
في الشكل رقم (1-1) توزيع AA' له مدى E أوسع من BB' ، لكن معظم الأشخاص تحت AA' يتمتعون بمتوسط الدخل مع القليل من الانحرافات، من ناحية أخرى تتضمن BB' تقسيم السكان إلى فئتين متميزتين من الأغنياء والفقراء. من خلال التركيز على القيم القصوى فقد، يفقد النطاق ميزات مهمة للتباين.²

¹ الفارس عبد الرزاق (2001)، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 100. على الموقع:

<http://search.emarefa.net/detail/BIM-693169>

² Sen, A., Sen, M. A., Amartya, S., Foster, J. E., & Foster, J. E. (1997). *On economic inequality*. Oxford university press. p 25.

الشكل رقم (1-12): مقياس اللامساواة في الدخل-المدى-



Source: Sen, M. A., Amartya, S., Foster, J. E, (1997), p26

2- متوسط الإنحراف النسبي:

ينظر هذا المقياس إلى التوزيع بالكامل وليس فقط مقارنة القيم المتطرفة بمتوسط الدخل، لتجميع القيم المطلقة لجميع الفروقات، ثم النظر إلى هذا المجموع كنسبة من الدخل الإجمالي، ينتج عن هذا ما يسمى بالانحراف النسبي المتوسط M .

$$M = \sum_{i=1}^n |\mu - y_i| n\mu$$

3- التباين ومعامل التباين (Variance and Coefficient of Variation)

يشبه هذا المقياس مقياس متوسط الانحراف النسبي، إلا أنه يلجأ إلى تربيع الفروق بين كل فئة من فئات الدخل والوسط، ثم إضافة ذلك للحصول على المجموع، ومن مزايا ذلك أنه يعزز الفروق بعيداً عن الوسط، ومن ثم فإن عملية تحويل الدخل من الفقير إلى الغني ستؤدي إلى انخفاض مقاييس التباين، ويتم احتساب هذا المؤشر وفق الصيغة التالية:

$$V = \sum (\mu - y_i)^2 / n$$

ولكن التباين يعتمد على مستوى متوسط الدخل. وقد يظهر أحد التوزيعات تباينا نسبيا أعظم من الآخر، ولكن مع ذلك يظهر تباينا أقل إذا كان مستوى متوسط الدخل الذي تؤخذ حوله التباينات أصغر من مستواه في التوزيع الآخر .

4-معامل جيني

يقيس المعامل درجة المساواة في توزيع الدخل ويشتهق معامل جيني من منحنى لورنز المعروف اقتصاديا ويعبر عنه بنسبة المنطقة المظللة، أي المساحة بين منحنى لورنز وخط المساواة إلى اجمالي المنطقة تحت خط التساوي. وقيم المعامل تتراوح بين قيمة عظمى هي الواحد الصحيح والتي تعبر عن عدم المساواة الكاملة والصفر وهي نقطة المساواة الكاملة. ويقاس كالاتي:¹

$$G = 1 - \frac{1}{1000} \sum \frac{(Y_i - Y_{i-1})F_i}{n}$$

إذ أن:

G=معامل جيني.

Y_i =التجمع التراكمي للنسبة المئوية للدخل المقابل للفئة (i).

Y_{i-1} =التجمع التراكمي للنسب المئوية للدخل المقابل للفئة السابقة.

F_i =النسبة المئوية لعدد الأسر في الفئة السابقة.

n= عدد الفئات.

$$0 < G < 1$$

كما يقاس بالصيغة الآتية

$$G = [1 - \sum Spi(Y_i + Y_{i-1})] * 100$$

إذ أن:

Spi =نسبة السكان الفقراء في الفئة (i) .

Y_i = التوزيع التصاعدي للمداخيل في الفئة (i) .

Y_{i-1} التوزيع التصاعدي للمداخيل للفئة السابقة.

¹ عدنان داود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره، ص55.

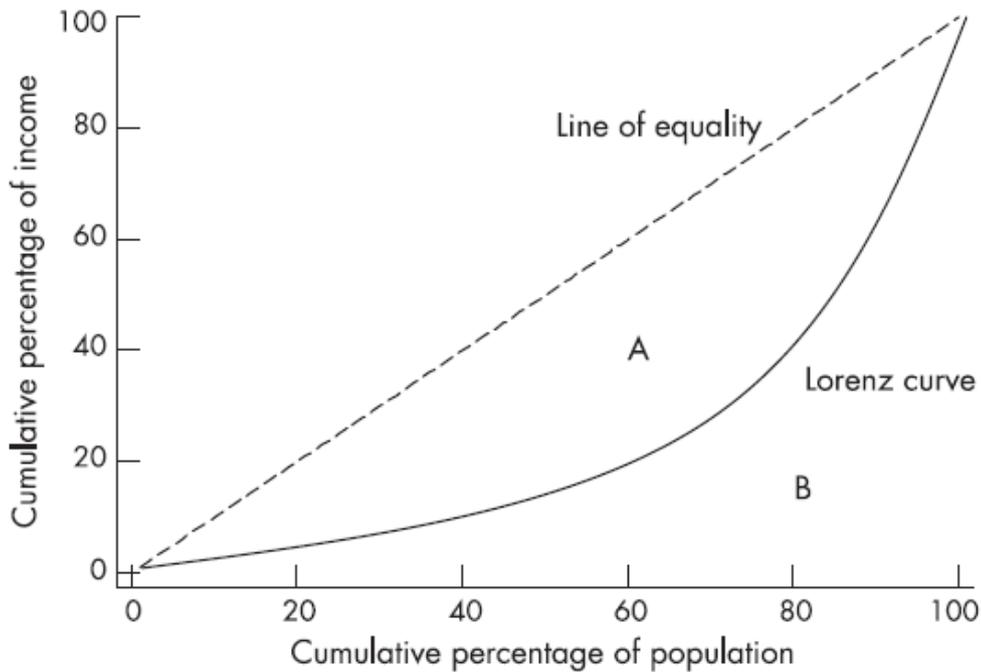
5-منحنى لورنز

يوضح منحنى **Lorenz** النسبة المئوية لإجمالي الدخل المكتسب حسب النسبة المئوية التراكمية للسكان. حيث يتم تمثيل النسب المئوية للسكان الذين يتم ترتيبهم من أفقرهم إلى أغناهم على المحور الأفقي والنسب التراكمية للدخل على المحور العمودي، ومنه في مجتمع متساوٍ تمامًا، سيكسب 25% "الأفقر" من السكان 25% من إجمالي الدخل، بينما يكسب "الأفقر" 50% من السكان 50% من إجمالي الدخل، وسيتبع منحنى **Lorenz** مسار خط المساواة بزاوية 45 درجة.

مع زيادة عدم المساواة، ينحرف منحنى **Lorenz** عن خط المساواة؛ قد يكسب "الأفقر" 25% من السكان 10% من إجمالي الدخل؛ قد يكسب "أفقر" 50% من السكان 20% من إجمالي الدخل وما إلى ذلك.

يُعادل معامل جيني حجم المنطقة الواقعة بين منحنى **Lorenz** وخط المساواة بزاوية 45 درجة مقسومًا على المساحة الإجمالية تحت خط المساواة.

الشكل (1-13): منحنى لورنز



Source : De Maio, F. G. (2007)

في الشكل 1، تم تصويرها على أنها المنطقة A مقسومة على المنطقة A+B. يمكن تقديم معامل جيني كقيمة بين 0 و 1 أو كنسبة مئوية. المعامل 0 يعكس مجتمعًا متساويًا تمامًا حيث يتم تقاسم جميع الدخل بالتساوي؛ في هذه الحالة سيتبع منحنى Lorenz خط المساواة. كلما زاد انحراف منحنى Lorenz عن خط المساواة، زادت القيمة الناتجة لمعامل جيني. يمثل المعامل 1 (أو 100٪) مجتمعًا غير متكافئ تمامًا حيث يحصل فرد واحد على كل الدخل¹.

6- مؤشر أتكينسون Atkinson

وتعبير الأدق في مقاييس عدم المساواة في الدخل، يسمح مؤشر Atkinson بتفاوت الحساسية لعدم المساواة في أجزاء مختلفة من توزيع الدخل. كان هذا مهمًا لأتكينسون، الذي كان مهتمًا بعدم قدرة إطار جيني على إعطاء أجزاء مختلفة من طيف الدخل أوزانًا متفاوتة، أشار أتكينسون إلى أن عدم المساواة لا يمكن قياسها دون إدخال أحكام اجتماعية.

إن مقاييس مثل معامل جيني ليست "إحصائية" بحتة وهي تتضمن أحكامًا ضمنية حول الوزن الذي يجب ربطه بعدم المساواة في نقاط مختلفة على مقياس الدخل.

لذلك، يتضمن فهرسه معامل حساسية (μ)؛ والتي يمكن أن تتراوح من 0 (بمعنى أن الباحث غير مبال بطبيعة توزيع الدخل)، إلى اللانهاية (حيث يهتم الباحث فقط بوضع الدخل للفئة الأقل دخلاً). جادل أتكينسون بأن هذا المؤشر كان وسيلة لدمج مفهوم Rawls للعدالة الاجتماعية في قياس عدم المساواة في الدخل. في الممارسة العملية، يتم استخدام قيم 0.5μ أو 1 أو 1.5 أو 2؛ فكلما ارتفعت القيمة، كلما أصبح مؤشر أتكينسون أكثر حساسية للتفاوتات في أسفل توزيع الدخل.

يمكن تفسير هذا المؤشر بديهيًا: يمكن استخدام قيم Atkinson لحساب نسبة إجمالي الدخل المطلوبة لتحقيق مستوى متساوٍ من الرفاهية الاجتماعية كما هو الحال حاليًا إذا تم توزيع الدخل بشكل مثالي.

على سبيل المثال، تشير قيمة مؤشر أتكينسون البالغة 0.20 إلى أنه يمكننا تحقيق نفس المستوى من الرفاهية الاجتماعية مع $1-0.20 = 0.80$ ٪ فقط من الدخل. النطاق النظري لقيم أتكينسون هو من 0

إلى 1، مع كون الصفر حالة من التوزيع المتساوي.²

¹ De Maio, F. G. (2007). Income inequality measures. *Journal of Epidemiology & Community Health*, 61(10), pp 849-850.

² De Maio, F. G. (2007), *Op Cit*, p 850.

7- مؤشر ثايل (Theil):

قدم هذا المؤشر من طرف ثايل سنة 1967، والذي يعتمد على قانون الأنتروبيا للديناميكا الحرارية، والذي يقصد بها المعلومة في توزيع ما قائمة على الاحتمالات، حيث كمية المعلومات المتعلقة بحدث ما i باحتمال P_i تقاس بـ $\ln(1/P_i)$ ، حيث تقاس الأنتروبيا في حالة اللاتأكد على النحو التالي:¹

$$H(p) = \sum_{i=1}^n P_i \ln\left(\frac{1}{P_i}\right)$$

حيث يوجد n حدث $(1, \dots, n)$ ،

احتمالات (P_1, \dots, P_n)

بالتالي يمكن كتابة مؤشر تايل على النحو التالي:

$$T(P) = \ln(n) - H(P)$$

¹ عباد هشام (2017)، أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 1970-2013 (أطروحة دكتوراه)، جامعة تلمسان، ص 124.

خاتمة الفصل الأول

من خلال عرض التأسيس النظري لختلف جوانب التطور المالي نستنتج أنه رغم اختلاف وتعدد مفاهيم ومقاربات التطور المالي الا أنها تتفق في فكرة أن التطور المالي يتمثل في التحسن في الطريقة التي يقوم بها النظام المالي بوظائفه، والتي أهمها تعبئة المدخرات المحلية من أصحاب الفائض، وتوجيهها نحو القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأكثر كفاءة وربحية، وبالتالي زيادة مستويات الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي، إضافة الى تقليص المخاطر، وجمع المعلومات.

فيما يخص الفقر واللامساواة في توزيع الدخل فلقد تم التطرق الى هذين المصطلحين بكثرة في الأدبيات الاقتصادية، بحيث تنوعت واختلف الآراء في إيجاد تعريف موحد لكلا المفهومين، كما اختلفت مؤشرات قياس كل منها، ولكن يبقى الهدف النهائي المشترك في مجمل كل هذا هو البحث المستمر للقضاء على هاتين الظاهرتين اللتا أنهكتا الشعوب واستنزفت طاقتها.

الفصل الثاني:

الدراسات التجريبية السابقة

تمهيد الفصل الثاني

اتفقت أغلبية الدراسات الاقتصادية بأن التطور المالي يؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ولكن لم تبين إن كان التطور المالي يعود بالفائدة على جميع الفقراء، وإذا كانت الزيادة في معدلات النمو تعود بالفائدة على الأغنياء والفقراء على حد سواء.

توفر الأدبيات الاقتصادية تنبؤات متضاربة حول العلاقة بين التطور المالي والتغيرات في الفقر وتوزيع الدخل. بعض النماذج وجدت أن التطور المالي يعزز النمو ويقلل من عدم المساواة. كما ترى نماذج أخرى أن عيوب السوق المالية، مثل عدم التناسق المعلوماتي، وتكاليف المعاملات، وتكاليف إنفاذ العقود، ملزمة بشكل خاص لرجال الأعمال الفقراء الذين يفتقرون إلى الضمانات وتاريخ الائتمان والصلات، ستؤدي هذه القيود الائتمانية إلى إعاقه تدفق رأس المال إلى الأفراد الفقراء الذين لديهم مشروعات ذات عائد مرتفع (Galor and Zeira, 1993)، مما يقلل من كفاءة تخصيص رأس المال وزيادة عدم مساواة المداحيل. من هذا المنظور، يعمل التطور المالي على الحد من الفقر عن طريق تخفيف قيود الائتمان بشكل غير متناسب على الفقراء والحد من عدم المساواة في الدخل، إضافة إلى تحسين تخصيص رأس المال وتسريع النمو.

كما تشير بعض الأبحاث إلى أن الفقراء يعتمدون بشكل أساسي على الروابط العائلية غير الرسمية لرأس المال، بحيث تساعد التحسينات في القطاع المالي الرسمي الأغنياء بشكل أساسي، وعلى هذا المنوال، قام كل من (Greenwood and Jovanovic, 1990)، بتطوير نموذج يتوقع وجود علاقة غير خطية بين التطور المالي وعدم المساواة في الدخل أثناء عملية التنمية الاقتصادية، بحيث في المراحل المبكرة من التنمية الأثرياء فقط هم الذين يستطيعون الوصول إلى الأسواق المالية والربح منها، بحيث تزيد التطور المالي من عدم المساواة في الدخل، وفي المستويات الأعلى من التنمية الاقتصادية، يساعد التطور المالي على تخفيض اللامساواة. علاوة على ذلك، تشير بعض النماذج إلى أنه إذا قلل التطور المالي من عدم المساواة في الدخل، فقد يؤدي ذلك إلى إبطاء النمو الكلي وزيادة الفقر. على وجه التحديد، إذا كان الأثرياء يدخرون أكثر من الفقراء، وكانت التطور المالي يقلل من عدم المساواة في الدخل، فقد يؤدي ذلك إلى تقليل المدخرات الإجمالية والنمو البطيء مع تداعيات سلبية على الفقر (Bourguignon, 2001).

في ظل هذه الآراء المتضاربة يحاول هذا الفصل عرض بعض الدراسات التجريبية التي تطرقت الى دور التطور المالي في الحد من الفقر واللامساواة في توزيع الدخل، وذلك بتقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول الدراسات التي بحثت دور التطور المالي في الحد من الفقر، أما المبحث الثاني فيتطرق الى العلاقة تطور مالي-لامساواة في توزيع الدخل، أما آخر مبحث فيتطرق الى العلاقة الثلاثية تطور مالي، فقر، لامساواة في توزيع الدخل

المبحث الأول: الدراسات التجريبية السابقة التي بحثت دور للتطور المالي في الحد من الفقر في الأدبيات الاقتصادية، كان النقاش حول تمويل التنمية مرتبطاً منذ وقت طويل بالعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، وكان الافتراض الأكثر شيوعاً هو أن تطور النظام المالي الرسمي ليس له تأثير مباشر على دخل الفقراء بخلاف النمو، بسبب حقيقة أن الفقراء ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية، بسبب ارتفاع التكاليف المرتبطة بهذه الخدمات.

وفي وقت لاحق جاءت بعض الدراسات التجريبية لتثبت أن التطور المالي يمكن أن يؤثر مباشرة على مستوى معيشة الفقراء من خلال تسهيل وصولهم إلى الخدمات المالية والمتمثلة في الوصول إلى التمويل الرسمي، خدمات الإيداع، وتوفير الائتمان.

يتطرق هذا المبحث إلى كيفية انتقال منافع التطور المالي للفقراء بشكل مباشر عن طريق الوصول إلى الخدمات المالية، وبشكل غير مباشر عن طريق النمو الاقتصادي، مع عرض بعض الدراسات التجريبية التي تناولت كل طريقة.

المطلب الأول: الطريقة المباشرة لانتقال منافع التطور المالي إلى الفقراء

يعتقد الكثيرون أن تطوير القطاع المالي يمكن أن يسهم بشكل مباشر في الحد من الفقر من خلال توفير أو توسيع وصول الفقراء إلى الخدمات المالية، بحيث توجد عوامل كثيرة تحد من وصول الفقراء إلى الأسواق المالية الرسمية، من بينها الافتقار إلى الضمانات، وارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض، وغياب مؤسسات مالية رسمية متخصصة في الخدمات المالية للفقراء¹، ويتمثل دور النظام المالي المتطور في القضاء على هذه العيوب.

1- كيفية انتقال منافع التطور المالي إلى الفقراء:

يمكننا التمييز بين عدة طرق يمكن من خلالها أن يؤثر التعميق المالي بشكل مباشر على رفاهية الأسر الفقيرة، والتي يمكننا ذكرها فيما يلي:

1-1- تسهيل حصول الفقراء على التمويل الرسمي

¹ Keho, Yaya. (2017). Financial development and poverty reduction: evidence from selected African Countries. International Journal of Financial Research, 8(4), p91.

يعمل القطاع المالي المتطور على تحسين الفرص المتاحة للفقراء للحصول على التمويل الرسمي من خلال:

• معالجة أسباب فشل الأسواق المالية:

مثل عدم تناسق المعلومات والتكلفة العالية للإقراض (Jalilian Kirkpatrick, 2001; Stiglitz, 1998)¹، بحيث يؤدي تطوير النظام المالي إلى تقليل تكاليف الحصول على المعلومات وبالتالي تشجيع تمويل المشروعات التي لم يكن لدى رواد الأعمال ضمانات كافية للحصول عليها. بالإضافة إلى ذلك، توفير الائتمان للفقراء يعد مكلفًا نسبيًا مقارنة بحجم الائتمان. لذلك يجب أن تكون البنوك مطورة بما يكفي لتكون قادرة على خفض تكاليفها، بحيث يمكن للهامش الناتج عن المشروعات الممولة أن يغطي تكاليف تقييم هذه المشروعات ومراقبتها.

• توفير الودائع تحت الطلب للأسر الفقيرة:

تقدم البنوك على الأقل فرصة للودائع تحت الطلب أو الودائع الادخارية التي لها أجر حقيقي غير سلبي أو أجر إيجابي حقيقي صغير للأسر الفقيرة والشركات الصغيرة حيث أشار (Tressel, 2003) إلى أن البنوك تتمتع بقدرة فائقة على تعبئة المدخرات وتتمتع الجهات المقرضة غير الرسمية بمعلومات فائقة عن المقترضين². ومنه يمكن التطور المالي للفقراء من سحب المدخرات المتراكمة أو اقتراض الأموال لبدء مشاريع صغيرة، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى وصول أكبر إلى الخدمات المالية، وتوليد المزيد من فرص العمل والدخل الأعلى وبالتالي الحد من الفقر (وزارة التنمية الدولية، 2004).³

✚ توفير الائتمان:

غالبًا ما يكون الاقتراض ضروريًا للاستثمار في رأس المال المادي أو الموارد البشرية، بحيث يمكن أن توفر تعبئة المدخرات فرصًا للاقتراض، إضافة إلى أن توافر الائتمان يؤدي إلى زيادة إنتاجية الفقراء العاملين، وتمكينهم من الاستثمار في "التكنولوجيا" الجديدة، أو الاستثمار في التعليم والصحة. كما يعتبر الائتمان

¹ Uddin, G. S., Shahbaz, M., Arouri, M., & Teulon, F. (2014). Financial development and poverty reduction nexus: A cointegration and causality analysis in Bangladesh. *Economic Modelling*, 36, pp405-412.

² DHRIFI, A., (2010, mai). *Développement financier et réduction de la pauvreté*, paper presented to the 12èmes Rencontres Euro Méditerranéennes. Sousse-Tunisie. pp4-5.

³ Uddin, G. S., Shahbaz, M., Arouri, M., & Teulon, F. (2014). *OP Cit*. pp 405-412

عاملاً مهماً في إنشاء أو توسيع الأعمال التجارية الصغيرة، وبالتالي توليد العمالة الذاتية والأجور والدخل المتزايد¹.

1-2- تأثير القيادة لـ McKinnon (the conduct effect)

العنصر الرئيسي في تحليل (McKinnon, 1973) هو المدخرات المالية، حيث أن تعبئة المدخرات المالية هي شرط أساسي لأي استثمار. لذلك يركز McKinnon على عمل سوق رأس المال المحلي، بحيث يشير (McKinnon, 1973) إلى أنه حتى لو لم تقدم المؤسسات المالية الائتمان للفقراء، فإنها تقدم لهم خدمات المعاملات وتوفر لهم فرصاً مالية مريحة للادخار يمكن أن تحسن دخلهم²، ويتميز تحليل (McKinnon, 1973) بالميزات التالية:

- غياب التمييز بين المدخرين والمستثمرين: يعتبر تحليل McKinnon اقتصاداً يفتقر إلى الأسواق المالية المنظمة والعميقة والوساطة واسعة النطاق، وغياب التمييز بين المدخرين والمستثمرين. تتوافق هذه الخصائص مع اقتصاديات معظم البلدان النامية حيث يكون المستثمرون هم أنفسهم مدخرين³.

- الاقتصار على التمويل الذاتي: يعد الادخار المالي العنصر الأساسي في تحليل McKinnon (1973). نقطة البداية هي سوق رأس المال المحلي حيث تكون البنية التحتية والمعلومات الخاصة بالسوق ضعيفة. بسبب نقص الوصول إلى التمويل الخارجي وعدم قابلية الاستثمار للتجزئة، فإن الوكلاء، على غرار الشركات الصغيرة الحجم، لديهم القليل من الحوافز لتجميع رأس مال إضافي، في هذا السياق الذي تكون فيه استثمارات التمويل الذاتي ذات أهمية كبيرة، يكون الفقراء في وضع يكون فيه أكثر ملاءمة لتجميع الأموال في الأصول النقدية حتى يكون لديهم موارد كافية للاستثمار في الأصول المادية ذات العوائد المرتفعة. نظراً لعدم إمكانية الوصول إلى الادخار المالي، فإن هذه الأصول النقدية تتقاضى أجوراً ضعيفة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية على ثروة واستثمار الوكلاء⁴.

¹ DHRIFI, A., (2010, mai). *OP Cit.* pp4-5.

² Kiendrebeogo, Y. (2010). Développement financier et pauvreté dans l'UEMOA. *Université Bordeaux IV-Larefi, Working Paper.* p 10.

³ Boukhatem, J. (2016). Assessing the direct effect of financial development on poverty reduction in a panel of low-and middle-income countries. *Research in International Business and Finance*, 37.p7.

⁴ Kiendrebeogo, Y., & Minea, A. (2016). Financial development and poverty: evidence from the CFA Franc Zone. *Applied Economics*, 48(56).p 6.

وبالتالي، تختلف المدخرات السائلة وتراكم رأس المال في نفس الاتجاه. لذلك تبرز أهمية وجود نظام مالي متطور في توفير فرص الودائع والخدمات المالية لجميع الوكلاء الاقتصاديين، وخاصة للفقراء من أجل تنويع إمكانيات التمويل الذاتي. إذا وجد الفقراء أن الاحتفاظ بالمال أمر أكثر حاذية، فإن تكلفة الفرصة البديلة للادخار يتم تخفيضها تلقائيًا وبالتالي يتم تضخيم قيادة رأس مال McKinnon ولا تساهم التطور المالي في الحد من الفقر.¹

-الفرضية التكميلية: وفقًا لـ (McKinnon (1973)، عندما تقتصر الوحدات الاقتصادية على التمويل الذاتي يصبح هناك تكامل بين المال والأصول الحقيقية، بحيث إذا زاد العائد الحقيقي على الاحتفاظ بالأموال، فستزداد الاستثمارات ذات التمويل الذاتي على مجموعة كبيرة من فرص الاستثمار. وتزداد رغبة الفقراء بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية، مما يقلل من تكلفة الفرصة البديلة للادخار داخليًا لشراء السلع الرأسمالية في نهاية المطاف من خارج الشركة المنزلية. وبذلك يتم توسيع "القيادة" المالية لتراكم رأس المال.

وحسب هذه الفرضية التكميلية فإن الطلب على أرصدة النقود الحقيقية يعتمد بشكل إيجابي على الدخل الحقيقي، ومعدل الفائدة الحقيقي على الودائع المصرفية، والعائد الحقيقي على رأس المال، وفي الوقت نفسه، ترتبط نسبة الاستثمار بشكل إيجابي بالعائد الحقيقي على أرصدة النقود (Fry, 1978؛ Melo and Tybout, 1988). إن تأثير قناة أرصدة النقود الحقيقية هو السبب الرئيسي وراء قيام McKinnon في بداية السبعينيات بتحرير النظم المالية في البلدان النامية من القيود التي تعيق تطويرها، مثل السقوف على أسعار الفائدة، ومتطلبات الاحتياطي العالية، وتخصيص الائتمان الإداري والتشوهات الأخرى التي تسببها الحكومة.²

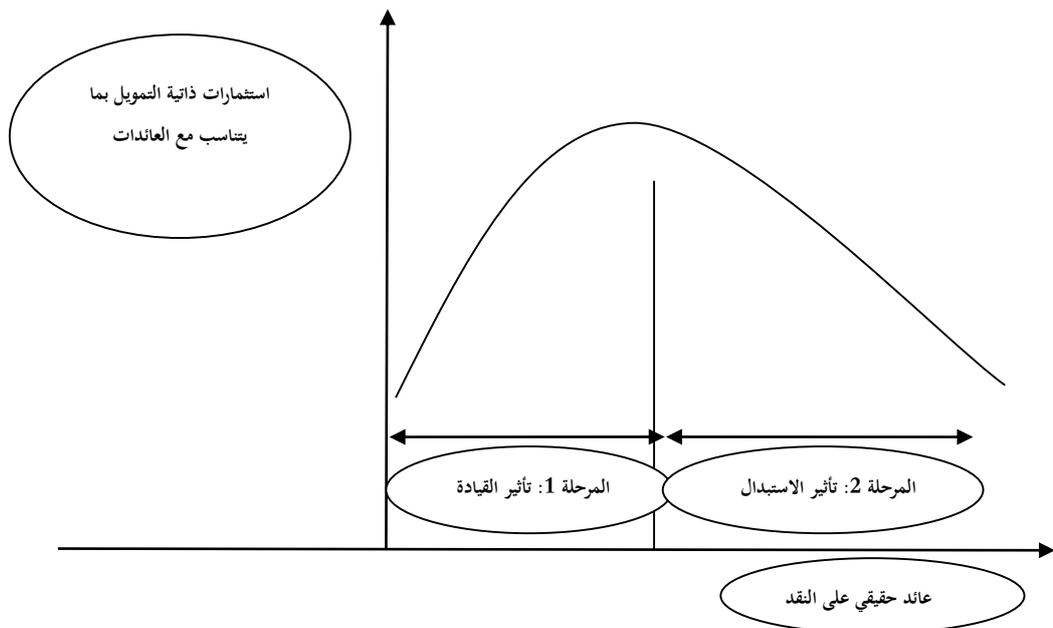
-عدم قابلية الاستثمارات للتجزئة: التجزئة تتوافق مع حالة لا يوجد فيها تكامل جغرافي للأسواق، ولا سيما أسواق رأس المال المحلي، فحسب نهج McKinnon يتم تطوير البنية التحتية التجارية والاتصالات بشكل سيء ولهذا فهي تعتبر "مجزأة"، وينتج عن ذلك تخصيص سيء لرأس المال، وحوافز أقل للوكلاء لتجميع رأس مال إضافي بسبب عدم الحصول على التمويل الخارجي وعدم قابلية الاستثمارات للتجزئة.

¹ Boukhatem, J. (2016), *Op Cit.* p6.

² Jeanneney, S. G., & Kpodar, K. (2011). Financial development and poverty reduction: can there be a benefit without a cost? *The Journal of development studies*, 47(1), pp4-5.

إن افتراض عدم قابلية الاستثمارات للتجزئة له ما يبرره لأنه في تحليل McKinnon، يكون الوكلاء الممثلون "فلاحون صغار أو حرفيون فقراء"، ومنه فإن تجزئة الاستثمارات وصعوبات الوصول إلى التمويل الخارجي تضع السكان الفقراء في موقف معين حيث يتعرض تراكم رأس المال للخطر. ومنه تصبح العملة والمكافآت المرتبطة باحتجازه أساسية. ومنه يكون هناك تكامل بين المال والأصول المادية بدلاً من التحكيم في المنطق التقليدي لاستبدال الأموال مع الأصول الحقيقية. بحيث تصبح أي زيادة في سعر الفائدة الحقيقي تتوافق مع تقييم المحفظة السائلة على المدى القصير، وبالتالي إلى المزيد من إمكانيات التمويل الذاتي (المرحلة الأولى، الشكل رقم (1-2)). وبالتالي، فإن وضع هياكل مالية كافية لتسهيل إنشاء مدخرات مالية سيفيد الفقراء.

الشكل (1-2): تأثير القيادة لماكينون



source :Kiendrebeogo, Y. (2010). Op, Cit.pp 10

ومع ذلك، فإن حجة تأثير القناة لها حدودها لأنها مع ارتفاع سعر الفائدة، فإنها تميل إلى التفوق على العائد المتوقع للاستثمار في رأس المال المادي. في هذه الحالة، يجب على المستثمر مقارنة معدل العائد الداخلي لهذا المشروع بمعدل عائد حقيقي على الأصول النقدية التي تشكل مدخرات سائلة. إذا كان العائد الحقيقي على السيولة النقدية أعلى من المتوقع في المشروع، فمن الأفضل للمستثمر بناء محفظة

سائلة. ومن ثم، فإن البديل التقليدي للأصول المالية - الأصول المادية هو الذي يسود تأثير التكامل (المرحلة الثانية، الشكل (1-2))¹

1-3- تأثير الوساطة لشو The Shaw's intermediation effect

على عكس McKinnon، الذي يركز على تأثير القطاع المالي على توفير الموارد، أي الادخار المالي، ينظر Shaw (1973) في تأثير القطاع المالي على توزيع الموارد، أي الأنشطة الائتمانية. ووفقاً لـ Shaw (1973)، تتخذ حالة القمع المالي شكل ضبط إداري لمعدلات الفائدة الاسمية التي تقل عن قيمتها التوازنية التنافسية، وعادة ما تكون مصحوبة بمعدلات تضخم عالية، بسبب رغبة السلطات في تحصيل ضريبة الدخل، وأسعار فائدة حقيقية ضعيفة (أو حتى سلبية).

ونظراً لأن المدخرات تعتبر دالة متزايدة في معدل الفائدة الحقيقي، فإن معدلات الفائدة المنخفضة هذه تولد نقصاً في المدخرات، علاوة على الاستثمار، لأن الاستثمار مشروط بمقدار المدخرات التي يجمعها القطاع المالي. ونتيجة لذلك، تتعدد الآثار السلبية من حيث تدهور الظروف المعيشية للأفراد كما يلي:

✚ التدفقات الخارجية من رأس المال المحلي، بحثاً عن مكافآت أعلى، مما يحد من المعروض من الأموال القابلة للقرض للمستثمرين الأقل ثراءً؛

✚ معدلات فائدة حقيقية منخفضة بشكل مصطنع مما يجعل التمويل الذاتي ظاهرة سائدة؛

✚ تقنين الائتمان المصرفي بسبب نقص الموارد؛

✚ إحلال رأس المال (البطالة) محل العمل بسبب انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية؛

✚ يضطر الوكلاء لتمويل أنفسهم في الأسواق المالية غير الرسمية التي لا تعد سوى بدائل غير كاملة

للأسواق المالية الرسمية.²

ومنه فحسب (Shaw, 1973) في الاقتصاديات المتخلفة، يتقلص القطاع المالي إلى الحد الأدنى بسبب القمع المالي، ووفقاً لنظرية وساطة الديون لـ Shaw فإن التعميق المالي يسهل الوصول إلى الائتمان ويمكن للفقراء الاستفادة منه، ومنه يمكن استبدال النقود ورأس المال (المرحلة الثانية من الشكل (2-2))

¹ Kiendrebeogo, Y. (2010). *Op Cit*, pp 10-13.

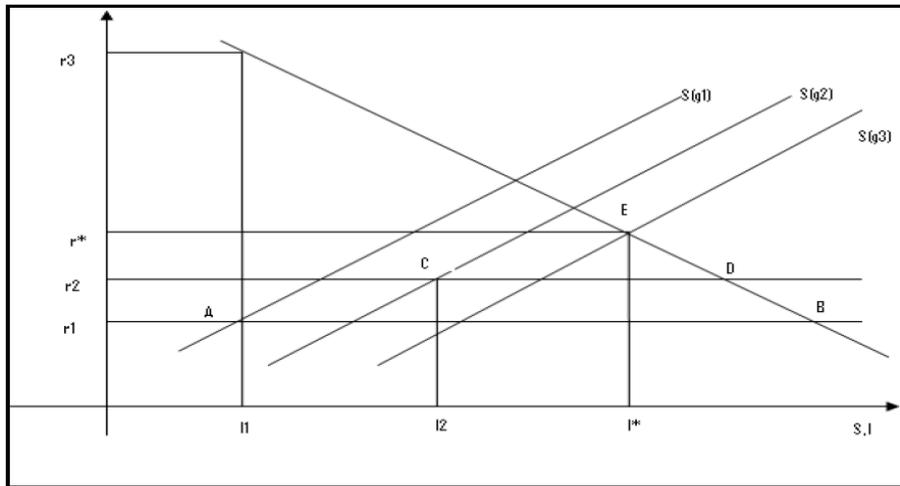
² Kiendrebeogo, Y., & Minea, A. (2016). *Op Cit*, pp

فحسب نظرية المحفظة، يمكن تفسير هذا التناقض الواضح بين تحليل McKinnon و Shaw بالدور المفترض للنظام المالي، حيث أنه في إطار الاقتصاد الجزأ، يفترض McKinnon أن الائتمان المصرفي بالكاد موجود لأن الوكلاء يتم تحويلهم إلى تمويل ذاتي، أي لا توجد وساطة، ويتطلب الاستثمار تراكمًا مسبقًا للحيازات النقدية. من ناحية أخرى في نموذج Shaw، حتى لو كان التمويل الذاتي موجودًا، فلا يعتبر قاعدة في الاقتصاد، ومنه لم يعد المال ورأس المال مكملين ولكنهما بديلان.

حسب الشكل (2-1) يركز Shaw على تأثير تراكم الودائع على قدرة المؤسسات المالية على تقديم الائتمان، حيث يعتبر Shaw أن الاستثمار (I) دالة متناقصة لسعر الفائدة الحقيقي (r) وأن الادخار هو دالة متزايدة لمعدل النمو (c) وسعر الفائدة الحقيقي.

تتوافق معدلات الفائدة r_1 و r_2 مع المواقف حيث تكون مثبتة إدارياً أقل من قيمة توازن السوق (r^*). تتوافق معدلات الفائدة هذه مع مستويات استثمار منخفضة I_1 et I_2 وهوامش مربحة للنظام المصرفي ($r_3 - r_1$)، الفرق بين سعر الفائدة الدائن وسعر الفائدة المدين عالية.

الشكل (2-2): آثار الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي



Source : Kiendrebeogo, Y. (2010). Op, Cit.pp 11

يعكس الانتقال من r_1 إلى r_2 تخفيف القيود التي تفرضها الدولة على القطاع المصرفي. هذه الزيادة في سعر الفائدة تسهل تحقيق مدخرات مالية، $(S(c1) - S(c2))$ وتزيد من حجم وجودة الاستثمار $(I(c1) - I(c2))$ ، ومن جهة أخرى ارتفاع سعر الفائدة يقلل هوامش الربح للبنوك.

كما هو الحال في (McKinnon, 1973)، يتخذ القمع المالي بشكل أساسي شكل تثبيت إداري لأسعار الفائدة الاسمية دون قيمتها المتوازنة التنافسية، مصحوبة عمومًا بمعدل تضخم مرتفع بسبب تحصيل الرسوم (أو ضريبة التضخم). أسعار الفائدة الحقيقية الناتجة هي إيجابية ضعيفة، بل سلبية، وبالتالي لا تعكس بدقة ندرة المدخرات.

طريقة أخرى يمكن من خلالها للتطور المالي أن تؤثر بشكل مباشر على الفقر تم تطويرها بواسطة Rajan (2001) and Zingales وهي مرتبطة بقدرات الوسطاء الماليين الأكبر والأقوى على تحمل تكاليف القروض الصغيرة. وفقًا لـ Chigumira and Masiyandima (2003)، فإن التكلفة الحدية لإقراض الفقراء والشركات الصغيرة والمتوسطة أعلى من تكلفة إقراض الشركات الغنية والكبيرة.¹

1-4-1- فرضية آثار العتبة

تنص هذه الفرضية على أنه مع تطور النظام المالي، قد تمتد خدماته إلى الفقراء". وبمعنى آخر من أجل تسهيل وصول الفقراء إلى الخدمات المالية، من الضروري أن يصل النظام المالي إلى مستوى معين من الكفاءة والقدرة التنافسية في تقديم الخدمات للفقراء. في حالة البلدان النامية، يواجه الفقراء العديد من القيود التي تمنع وصولهم إلى أسواق الائتمان الرسمية أو تحد من وصولهم إلى الخدمات المالية². وتتعلق هذه القيود بما يلي:³

✚ البنوك ليس لديها إجراءات فعالة لتقييم طلبات الائتمان ونقص الخبرة لمراقبة أداء المقترض؛

✚ هناك قيود مادية، مثل عدم كفاية التغطية الجغرافية للوكالات والخدمات المصرفية، التي تمنع الفقراء

من الوصول إلى النظام المالي الرسمي؛

✚ لا توجد مؤسسات مالية متخصصة في تقديم الخدمات المالية للفقراء.

نتيجةً لذلك، تُطرد الأسر الفقيرة من القطاع المالي الرسمي وتوجه إلى القطاع المالي غير الرسمي. في هذه الحالة، فإن تطور النظام المالي لا يخدم الفقراء. والأسوأ من ذلك أنه يقلل متوسط دخل الفقراء بسبب التفاوت المتزايد الذي يسببه.

¹ Boukhatem, J. (2016). *Op Cit*, p7.

² Boukhatem, J. (2016). *Op Cit*, pp214-230.

³ Kiendrebeogo, Y. *Op Cit*.p 12.

ومع ذلك، فإن التطوير المالي والابتكار المالي، عن طريق خفض تكاليف المعاملات في سوق الائتمان وتمكين إنشاء خدمات مالية تتكيف مع الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة جداً، تجعل النظام المصرفي الرسمي الأكثر قدرة على توفير خدمات الادخار والائتمان الفعالة من حيث التكلفة للفقراء. لذلك فإن تطور النظام المالي له تأثير إيجابي على متوسط دخل الفقراء.

يمكن أن تكون آلية العتبة محكومة بمستوى التنمية الاقتصادية. في هذه الحالة، يختلف تأثير التطور المالي على دخل الفقراء وفقاً لمستوى التنمية الاقتصادية للبلد المعني. يمكن توضيح هذا الموقف من خلال:

- آثار وفورات الحجم في عملية توجيه المدخرات المالية إلى المشاريع الأكثر إنتاجية؛

- آثار "التعلم عن طريق العمل"، لأن التأثير الإيجابي للتطور المالي على دخل الفقراء يصبح فعالاً فقط خارج حالة مصيدة الفقر، بحيث يتيح التعلم بالممارسة للمؤسسات المالية زيادة كفاءتها؛

- انخفاض آثار الغلة التي تعني أن تأثير التعمق المالي على دخل الفقراء أعلى في البلدان النامية منه في البلدان الغنية.

ومنه بالنسبة لمستويات الدخل القومي المنخفضة، قد يجد تطور النظام المالي نفسه في فخ التخلف الإنمائي مما يعني أن التطور المالي لا يؤدي إلى الحد من الفقر. وبالنسبة لعتبة معينة من الدخل القومي، تتيح وفورات الحجم والتعلم يمكن للنظام المالي أن يستجيب لاحتياجات الفقراء.¹

المطلب الثاني: الدراسات التجريبية السابقة التي تناولت العلاقة المباشرة بين التطور المالي والفقر
فيما يلي عرض للدراسات السابقة التي تطرقت إلى العلاقة المباشرة بين التطور المالي والفقر كما يلي:

1-دراسة (2004) Jeanneney, S. G., & Kpodar, K. R.²

بحثت هذه الدراسة في كيفية تعزيز التطور المالي الحد من الفقر، من ناحية بشكل غير مباشر من خلال تأثيره على النمو، ومن ناحية أخرى مباشرة من خلال "تأثير القناة" "l'effet de conduit" " ل

¹ Kiendrebeogo, Y. (2010). *Op Cit*.pp 10-13.

² Guillaumont Jeanneney, S., & Kpodar, K. (2004). *Développement financier, instabilité financière et réduction de la pauvreté* (No. 200429). CERDI.

MacKinnon. وذلك بتقديم نموذجٍ لتحديد المستوى العام للفقر الذي يراعي التطور المالي وعدم الاستقرار المالي. ويقدر هذا النموذج على عينة من البلدان النامية، خلال الفترة 1966-2000.

الجدول (1-2) متغيرات الدراسة لـ Jeanneney, S. G., & Kpodar, K. R.

المؤشر	اسم المؤشر	تعريف المؤشر
مؤشرات الفقر	متوسط الدخل	بالقيمة الثابتة لعام 1985 لأفقر 20٪ من السكان (بالواريتم) محسوبًا Dollar et Kraay, (2002)
	نصيب الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم في إجمالي السكان	باستخدام سعر صرف تعادل القوة الشرائية لعام (1993)
مؤشرات التطور المالي	- الأصول السائلة للنظام المالي أو M3 (الأموال والديون المالية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى)،	والذي يعكس قدرة النظام المالي على توفير نظام الدفع كما يلتقط "تأثير القناة" MacKinnon
	- الاعتمادات للقطاع الخاص الممنوحة من قبل الوسطاء الماليين، وكلاهما مرتبط بالنتائج المحلي الإجمالي.	يتميز بقياس دور الوسطاء الماليين في تخصيص الائتمان القطاع الإنتاجي الأكثر كفاءة من حيث أنه يستبعد الاعتمادات المخصصة للقطاع العام.
النمو الاقتصادي	لوغاريتم متوسط دخل الفرد	تم قياسه في نفس السنة التي تم فيها مؤشر الفقر
متغيرات أخرى	لمراعاة الصدمات الخارجية، سواء تلك المرتبطة بالتجارة الخارجية وتحركات رأس المال، أدخلت الدراسة في معادلة عدم الاستقرار المالي ما يلي:	-عدم استقرار معدل نمو الصادرات (بالدولار)، -متغير يمثل الانفتاح المالي، مجموع الديون الخاصة القصيرة والطويلة الأجل مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي، - متغير عدم الاستقرار الاجتماعي السياسي. -الحريات المدنية.

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على ماسبق

اعتبرت الدراسة في البداية أن التطور المالي مصحوبة بأزمات مالية قد تؤثر بشكل خاص على الفقراء، وقد تبين أن التوسع الائتماني مؤشر جيد للتنبؤ بالأزمات المالية (Kaminsky and Reinhart, 1999). وبالتالي، فإن دراسة العلاقة بين التطور المالي والحد من الفقر تنطوي على التوفيق بين اتجاهين متناقضين في الأدبيات، أحدهما يسلط الضوء على التأثير الإيجابي للتطور المالي على النمو، والآخر يظهر أن نمو الائتمان هو أحد أفضل مؤشرات الأزمات المصرفية والنقدية (Loayza and Ranciere, 2001).

ومن أجل قياس مؤشر عدم الاستقرار المالي، استعملت الدراسة طريقة متوسط القيم المطلقة لبواقي تقدير اتجاهه على المدى أو متوسط البواقي مربع (أو الجذر التربيعي)، والتي هي على التوالي متوسط الانحراف

والتباين (أو الانحراف المعياري) للبواقي عندما يتم قياس عدم الاستقرار خلال كامل فترة تقدير الاتجاه حيث يكون متوسط البواقي عندئذٍ بحكم التعريف صفر.

- إذا كان V^x هو مقياس عدم استقرار المتغير X و g^x معدل نموه:

ليكن متوسط فرق البواقي:

$$V_2^x = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n |\varepsilon_t|$$

وانحرافه المعياري:

$$V_2^x = \sqrt{\sum_{t=1}^n \frac{1}{n} \varepsilon_t^2}$$

ε_t هي البواقي المقدرة للمعادلة:

$$x_t = a + b * x_{t-1} + c * t + \varepsilon_t$$

واختارت الدراسة هذه الطريقة لأنها لديها ميزة في عدم فرض فرضية مسبقة على طبيعة الميل العشوائي أو الحتمية (the stochastic trend).

ومن أجل تسليط الضوء على قنوات الانتقال التي يؤثر من خلالها التطور المالي على الفقر، قامت الدراسة بعمل تقديرين إضافيين يتعلقان بمحددات عدم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. تم إجراء تقديرين آخرين على نفس العينة من البلدان مثل دخل 20% من السكان فقراً، خلال الفترة 1966-2000 مقسمة إلى سبع فترات فرعية كل منها خمس سنوات.

اعتمدت الدراسة على افتراضين أساسيين هما:

➤ عدم الاستقرار المالي هو دالة متزايدة لمستوى التطور المالي.

➤ عدم الاستقرار المالي أقوى من بيئة الاقتصاد الكلي، والتي يمكن قياسها بمتوسط معدل التضخم،

غير مستقرة.

وبناء على ما سبق كونت الدراسة ثلاثة معادلات كما يلي:

المعادلة الرئيسية لنموذج الفقر هي كما يلي:

$$Pv_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 * \log(y_{i,t}) + \alpha_2 * Fd_{i,T} + \alpha_3 * Fi_{i,T} + \alpha_4 * \log(1 + Infl_{i,T}) + \mu_i + \varepsilon_{i,t}.$$

حيث:

Pv هو لوغاريتم متوسط الدخل لأفقر 20٪، أو معدل الفقر، y مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد، Fd هو أحد المؤشرين للتطور المالي، Fi يمثل مؤشر عدم الاستقرار المالي المقابل، Inf معدل التضخم، μ التأثير الخاص بكل بلد، ε مصطلح الخطأ، i هو مؤشر البلد، تمثل t و T على التوالي سنة قياس معدل الفقر وفترة الخمس سنوات.

-معادلة عدم الاستقرار المالي هي كما يلي:

$$Fi_{i,T} = \beta_0 + \beta_1 * Fd_{i,T} + \beta_2 * \log(y_{i,T}) + BX_{i,T} + \eta_i + \theta_t + v_{i,T}$$

حيث يمثل X سلسلة من المتغيرات بما في ذلك مؤشر البيئة القانونية، ومؤشر لدرجة الانفتاح المالي، وقياس عدم الاستقرار الاجتماعي السياسي، ومعدل التضخم والانحراف المعياري لمعدل نمو الصادرات؛ η هو التأثير الخاص بالبلد، θ التأثير المحدد للوقت و η مصطلح الخطأ.

معادلة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد هي كما يلي:

$$\begin{aligned} & \log(y_{i,T}) - \log(y_{i,T-1}) \\ & = y_0 + y_1 * \log(y_{i,T-1}) + y_2 * Fd_{i,T} + y_3 * Fi_{i,T} \\ & + \Gamma Z_{i,T} + \mu_i + \lambda_T + \varpi_{i,T} \end{aligned}$$

حيث Z هي مجموعة من المتغيرات التي تمثل مستوى الاستهلاك العام، ومعدل التضخم، والتعليم الابتدائي، والانفتاح التجاري مقاسة كمجموع الصادرات والواردات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، علاوة

الصرف في السوق الموازية، البيئة القانونية التي يقاسها مؤشر الحريات المدنية وعدم الاستقرار الاجتماعي السياسي، μ هو تأثير البلد المحدد، λ هو التأثير الزمني المحدد و ω يمثل مصطلح الخطأ.

قامت الدراسة بعمل التقديرات باستخدام المربعات الصغرى العادية (OLS)، ثم استخدمت أسلوب تقدير لوحة نظام GMM (طريقة العزوم المعممة)، وذلك من أجل توفير حل لمشاكل التجانس المحتملة للمتغيرات التفسيرية، وخطأ القياس والتحيز للمتغيرات المحذوفة، والتي تظهر في معادلات الاقتصاد الكلي، ومن أجل اختبار صحة المتغيرات المتخلفة كأدوات، استخدمت الدراسة اختبار *Hansen*.

وأُسفرت نتائج الدراسة على ما يلي:

قيمت الدراسة الأثر الكلي للتطور المالي على الحد من الفقر، بجمع كل من الأثر المباشر والأثر غير المباشر كما يلي:

الأثر غير المباشر: من خلال تأثير التطور المالي على متوسط الدخل القومي، ولكن يتم تقليله بسبب عدم الاستقرار المالي. ويقدر هذا التأثير غير المباشر بزيادة الدخل المتوسط للفقرى بنسبة 1.69%، وبالتالي فإن التأثير الإجمالي للزيادة بمقدار 10 نقاط مئوية من M3 / يعادل زيادة بنسبة 8.64 % في متوسط دخل الفقراء. في ظل غياب عدم الاستقرار المالي الناجم عن زيادة مستوى التطور المالي، ستكون هذه الزيادة 11.29% ونتيجة لذلك، قلل عدم الاستقرار المالي من التأثير الإيجابي للتطور المالي بنسبة 2.65%.

الأثر المباشر: بالنسبة للزيادة في نسبة GDP / M3 بمقدار 10% (حوالي نصف الانحراف المعياري للعينه)، فإن التأثير المباشر سيكون زيادة في متوسط دخل أفقر 20% من السكان بـ 8.79%، وانخفاض بنسبة 1.84% بسبب عدم الاستقرار المالي الناجم عن زيادة مستوى التطور المالي، بحيث يكون التأثير المباشر في نهاية المطاف زيادة في متوسط دخل الفقراء بمقدار 6.95%.

بتطبيق نفس نوع الحساب على النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم كمؤشر للفقر وجد أن التأثير المباشر وغير المباشر (من خلال النمو) للزيادة بمقدار 10% من M3 / GDP، دون مراعاة تأثير عدم الاستقرار المالي الناجم عن التطور المالي هو انخفاض في معدل الفقر 5.11 % 30. ويقلل عدم الاستقرار المالي الناتج عن الأثر الإيجابي للتطور المالي على معدل الفقر بنسبة

1.67%. لذا فإن التأثير الكلي هو تخفيض معدل الفقر بنسبة 3.44%، بما في ذلك 3.21% للتأثير المباشر. لذلك يبدو أن التطور المالي تقلل من الفقر بشكل رئيسي من خلال التأثير المباشر الذي نفترض أنه "تأثير قناة ماكينون".

2-دراسة (Kiendrebeogo, Y, 2010):¹

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الآثار المترتبة على تطوير النظام المالي للحد من الفقر وتعزيز الأنشطة المدرة للدخل للفقراء في 7 بلدان من دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (دول WAEMU) وتبسيط الضوء على آليات العتبة (**the threshold effects**) المحتملة في هذه العلاقة.

النموذج الاقتصادي القياسي المقدر في هذه الدراسة هو تكيف معادلة الفقر لـ (Kpodar, 2006) بحيث كتبت المعادلة الرئيسية للدراسة كما يلي:

$$Poor_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 * Finance_{it} + A * X_{it} + \mu_i + v_t + \varepsilon_{it}$$

$Poor_{it}$ هو مؤشر الفقر و $Finance_{it}$ هو مؤشر مستوى التطور المالي، X_{it} عبارة عن مجموعة من متغيرات التحكم التي يُفترض أن يكون لها تأثير على مؤشر الفقر ($LPibr$ لوغارتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، $Gini$ معامل جيني، $Aide$ المساعدات العامة للتنمية (المعونات)، التضخم $Inflation$ ، $Va_{agricole}$ مؤشرات فلاحية، الانفتاح التجاري Ouv_{com} ، والانفتاح المالي Ouv_{Fin} الحريات المدنية $Liberte$ ، شروط مؤشر التجارة Te ، و A وهو متجه المعاملات.

$$X = [LPibr, Gini, Aide, Inflation, Va_{agricole}, Te, Liberte, Ouv_{com}, Ouv_{Fin}]$$

ε_{it} و v_t و μ_i هي التأثيرات الخاصة بكل بلد، إذا كان المعامل α_1 أ سالبًا ومعنويًا، فإن البيانات لا ترفض فرضية التأثير التخفيضي للتطور المالي على الفقر.

ونلخص المتغيرات المستخدمة في الدراسة في الجدول التالي:

¹ Kiendrebeogo, Y. Op Cit.p

الجدول رقم (2-2): متغيرات الدراسة لـ (Kiendrebeogo, Y, 2010)

المؤشر	اسم المؤشر	تعريف المؤشر
مؤشرات الفقر	معدل انتشار الفقر	النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر
	عمق الفقر	الفجوة المتوسطة التي تفصل دخل الفقراء عن خط الفقر
مؤشرات التطور المالي	M3/GDP	هذه النسبة يتم تفضيلها على نسبة M2/GDP لأنها تلتقط درجة سيولة النظام المالي بشكل أفضل
	Credit/GD	تعكس درجة وصول القطاع الخاص إلى التسهيلات الائتمانية للنظام المصرفي
	معدل الخدمات المصرفية	تجسد مستوى الوصول إلى الخدمات المالية بشكل عام، وخاصة خدمات الإيداع.

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على ما سبق

استخدمت الدراسة طريقتين للتقدير:

1- طريقة المتغيرات الآلية في التأثيرات العشوائية ونماذج الآثار الثابتة، وقيست جودة الانحدارات بمعامل التحديد R2 وإحصاء والد (WALD) كما تم تصحيح المقدرات في جميع الانحدارات، عن طريق التغاير heteroskedasticity باستخدام طريقة White.

2- طريقة اللحظات المعممة (GMM) في بانل ديناميكي يكون فيها مؤشر الفقر المتأخر عن فترة ما أحد المتغيرات التوضيحية.

فيما يتعلق بتحليل آليات العتبة، افترضت الدراسة أن هناك انقطاع في العلاقة بين التطور المالي والفقر بحيث تأخذ المعادلة 1 الشكل:

$$Poor_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 * Finance_{it} + \alpha_2 * M * Finance_{it} + C * X_{it} + \mu_i + v_t + \varepsilon_{it}$$

بحيث: C هي مصفوفة المعاملات، M: هو المتغير الصامت.

يتم الكشف عن أي انقطاع (rupture) محتمل للعلاقة بين التعميق المالي والفقر على النحو التالي: نقدم متغير عرضي للمؤشر المالي ومتغير صامت $M * Finance_{it}$ يتبع متغير العتبة.

$$M = \begin{cases} 0 & \text{si le pays est en dessous d'un seuil déterminé,} \\ 1 & \text{au delà} \end{cases}$$

- إذا كان α_2 مختلفًا تمامًا عن 0، فعندئذ لا يمكننا رفض فرضية وجود تأثيرات عتبة في العلاقة بين التطور المالي والفقير.

أسفرت الدراسة على النتائج التالية:

- عند استخدام مؤشر حدوث الفقر تؤدي زيادة نقطة واحدة في معدل الخدمات المصرفية إلى انخفاض معدل انتشار الفقر بمقدار 0.20 و 0.180 نقطة على التوالي بالنسبة إلى طريقة التأثيرات الثابتة MEF ونظام GMM. هذا يشير إلى أن التطور المالي مناسب للحد من الفقر النقدي في دول الاتحاد.

- عند استخدام مؤشر عمق الفقر، فإنه بالنسبة لمؤشر الخدمات المصرفية، فإن زيادة نقطة واحدة في هذا المؤشر تجعل من الممكن تقليل عمق الفقر بحوالي 0.05 و 0.03 نقطة على التوالي بالنسبة إلى MEF ونظام GMM.

ومنه فالتطور المالي، المقاس بمعدل الخدمات المصرفية، يمكن أن تسهم، وذلك بفضل التأثير الذي يؤديه رأس مال McKinnon وتأثير الوساطة لـ Shaw، ليس فقط تقليل نسبة الفقراء في السكان، ولكن أيضًا تقليص الفجوة بين دخلهم وخط الفقر.

- كل من النسبتين M3/PIB ونسب Crédit/PIB لها تأثير كبير فقط على انتشار الفقر.

- توجد آليات عتبة في العلاقة بين التطور المالي والفقير، ويفسر ذلك من خلال العملية التي توجه الموارد المالية للاستثمار، والتعلم بالممارسة، وتأثير العوائد المتناقصة.

3-دراسة (2011) Jeanneney, S. G., & Kpodar, K.¹

حاولت الدراسة التحقق تجريبيا من فرضية أن التطور المالي يساعد في الحد من الفقر بشكل غير مباشر من خلال تحفيز النمو الاقتصادي وبشكل مباشر من خلال تأثير القناة لـ McKinnon، أي تسهيل

¹ Jeanneney, S. G., & Kpodar, K. (2011). Financial development and poverty reduction: can there be a benefit without a cost?. *The Journal of development studies*, 47(1), 143-163.

المعاملات والسماح للفقراء بالاستفادة من الخدمات المالية ويشكل خاص الوصول الأفضل إلى المدخرات أو فرص الائتمان (مع عائد حقيقي غير سلبي)، والتي تزيد من دخلهم من خلال الفوائد المكتسبة، وتعزز قدرتهم على القيام باستثمارات مربحة. إضافة إلى فرضية أن عدم الاستقرار في المراحل المختلفة من عملية التطور المالي، يقوض عملية الحد من الفقر لأن الفقراء هم بشكل عام أكثر عرضة من الأغنياء للمؤسسات المالية غير المستقرة والمعطلة (مثل أنظمة الدفع).

ركزت الدراسة على قناة (الائتمان أو المال) التي يستفيد الفقراء من خلالها من الوساطة المالية الرسمية، وأيضا على "دافع التمويل" للطلب على النقود الذي اقترحه Keynes (1937) وأعيد تأهيله بواسطة (McKinnon, 1973) عندما قدم "تأثير القناة". والذي ينص على أنه حتى لو لم تقدم المؤسسات المالية الائتمان للفقراء الذين يتعين عليهم تمويل الاستثمار بأنفسهم، فإنها مفيدة لأنها توفر فرصاً مالية مربحة للدخار.

يستمد النموذج التجريبي للدراسة من (Dollar and Kraay, 2002)، اللذين يقيسان الفقر الكلي بمتوسط دخل الفرد لأفقر السكان ويظهرون أنه يعتمد على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد ومتغيرات أخرى، واستعملت الدراسة عينة كبيرة من البلدان النامية خلال الفترة 1966-2000.

حيث قامت الدراسة بإجراء عمليات الانحدار باستخدام OLS، ومن أجل مراعاة التأثيرات الخاصة بالبلد ومعالجة قضايا التجانس وأخطاء القياس والمتغيرات المحذوفة، استخدمت مقدر النظام GMM والذي تتمثل فكرته الأساسية في "أخذ الاختلافات الأولى لإزالة التأثيرات الخاصة بالبلد غير المرصودة)،

كما استخدمت اختبار Hansen لاختبار صحة المتغيرات المتأخرة.

وقامت الدراسة بصياغة معادلة النموذج كالتالي:

$$Pv_{i,t} = \alpha_0 + \alpha_1 * \log(y_{i,t}) + \alpha_2 * Fd_{i,T} + \alpha_3 * Fi_{i,T} + \alpha_4 * Infl_{i,T} + \mu_i + \varepsilon_{i,t} \dots (1)$$

حيث Pv هو مؤشر للفقر، y هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، Fd هو مستوى التطور المالي، Fi يمثل مستوى عدم الاستقرار المالي، تضخم معدل التضخم، u تأثير غير ملحوظ خاص بالبلد، ε

مصطلح الخطأ، i البلد، t سنة الفقر ومقاييس الدخل، و T فترة قياس المتغيرات الأخرى (المتوسط على مدى خمس سنوات - سنة مقياس الفقر والسنوات الأربع السابقة).

اختبرت المعادلة السابقة ما إذا كان التأثير الإيجابي للسيولة ومستويات الائتمان على الفقراء مشروطاً بمستوى التنمية الاقتصادية أو الوصول إلى النظام المصرفي (الذي تم تسجيله من خلال التغطية الجغرافية لفروع البنوك). تتيح هذه المواصفات تحديد الظروف التي يكون فيها تأثير قناة McKinnon هو الأكثر صلة.

لتقدير تأثير التطور المالي على الفقر استخدمت الدراسة المؤشرات الملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): متغيرات دراسة (Jeanneney, S. G., & Kpodar, K. (2011))

المؤشر	تعريف المؤشر
مؤشرات الفقر	متوسط دخل الفرد
	نسبة السكان الذين يكسبون أقل من دولار واحد في اليوم
	فجوة الفقر
مؤشرات التطور المالي	نسبة الأصول السائلة للنظام المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
	نسبة السيولة
	نسبة الائتمانات الممنوحة من قبل الوسطاء الماليين للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.
النمو الاقتصادي	متوسط دخل الفرد

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على ما سبق

تم استخدام القيمة المطلقة للبواقي كمقياس لعدم الاستقرار المالي؛ حيث أنه في كل نقطة من بيانات الفقر، يتم حساب عدم الاستقرار المالي كمتوسط للقيمة المطلقة للبواقي على مدى خمس سنوات (سنة قياس الفقر والسنوات الأربع السابقة).

يلخص الجدول (2-4) المعاملات المقدرة للروابط بين التطور المالي وعدم الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي والفقر، ويمكن توضيح أن تأثير التطور المالي على الفقر (مقاساً بـ $GDP/M3$) ليس فقط ذو دلالة إحصائية ولكن أيضاً ذات صلة اقتصادية، بحيث:

- تؤدي الزيادة بمقدار 10 % في (M3/GDP) إلى زيادة بنسبة 4.5 % في متوسط دخل أفقر 20 %.

- التطور المالي يزيد النمو الاقتصادي بنسبة 2.5 %، مع ارتفاع مماثل في متوسط دخل الفقراء.

- إن التغيير في مستوى التطور المالي من شأنه أن يولد عدم استقرار مالي إضافي بنحو 0.49، وهو ما يترجم إلى انخفاض بنسبة 0.76 % في كل من النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفقراء.

- سيؤدي المزيد من عدم الاستقرار المالي إلى انخفاض دخل الفقراء بنسبة 2.26 % . وبالتالي، فإن زيادة 10 % في M3/GDP ستصل صافيها إلى حوالي 4٪ زيادة في متوسط دخل الفقراء.

ومما سبق يمكننا حصر نتائج الدراسة فيما يلي:

✓ التطور المالي هو لصالح الفقراء، مع تأثير مباشر أقوى من تأثيره الغير مباشر (من خلال النمو الاقتصادي).

✓ إن عدم الاستقرار المالي يضر بالفقراء ويقوض جزئياً فوائد التطور المالي.

✓ إن تأثير قناة McKinnon هو على الأرجح القناة الرئيسية التي من خلالها يستفيد الفقراء من التطور المالي، حيث أن الفقراء يستفيدون من قدرة النظام المصرفي على تسهيل المعاملات وتوفير فرص الادخار.

✓ نظرًا لأن استثمارات الفقراء في رأس المال المادي والبشري تخضع لقيود السيولة، فإن التحسين في الوساطة المالية مفيد للفقراء لأنه يوفر لهم عائداً أعلى على مدخراتهم. في وقت لاحق، قد يبدوون في الاستفادة من كون الائتمان متاحًا بشكل أكبر. ومع ذلك، فإن الجانب السلبي هو أن الأزمات المصرفية تضر بشكل خاص بالفقراء، الذين لديهم فرص قليلة للغاية لتنويع أصولهم.

الجدول رقم (2-4): ملخص للمعاملات المقدرة للقنوات بين التطور المالي والفقر

Explanatory Variable	Dependent Variable	Coefficient
Impact of :	On :	
Financial development (M3/GDP)	Economic growth	0.250 ***
	Financial instability	4.897 ***
	Poverty	
	Income of the poor	0.447 *
	Headcount poverty	-0.326 ***
	Poverty gap	-0.148 **
Financial instability (Instability of M3/GDP)	Economic growth	-1.557 **
	Poverty	
	Income of the poor	-4.627 **
	Headcount poverty	1.590 *
Economic growth (GDP per capita growth)	Poverty	
	Income of the poor	1.023 ***
	Headcount poverty	-0.175 ***
	Poverty gap	-0.086 ***

Source : Jeanneney, S. G., & Kpodar, K. (2011), p18

4-دراسة (2016) Boukhatem, J.¹

قيمت هذه الدراسة بشكل تجريبي المساهمة المباشرة للتطور المالي في الحد من الفقر في 67 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل خلال الفترة 1986-2012. إضافة الى تحديد وتقدير القنوات التي من خلالها تؤثر التطور المالي على الفقر، وذلك باستخدام المعادلة التالية كما يلي:

$$Pov_{it} = \beta_0 + \beta_1 Pov_{it-1} + \beta_2 \log GDP_{it} + \beta_3 FD_{it} + \beta_3 FI_{it} + \Delta X_{it} + \mu_t + \vartheta_t + \varepsilon_{it}$$

Pov هو مؤشر الفقر، GDP هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، هو FD مستوى التطور المالي، ويمثل FI مستوى عدم الاستقرار المالي، وهو X_{it} ناقل لمتغيرات التحكم وهي: معدل التضخم،

¹ Boukhatem, J. (2016). *Op Cit*, pp214-230.

والانفتاح التجاري، والانفتاح المالي، وما إلى ذلك. μ_t تأثير خاص بالبلد غير ملحوظ، θ_t التأثير المحدد بالوقت، مصطلح الخطأ، i البعد الفردي للوحة (الدولة)، t البعد الزمني.

وحسب هذه المعادلة فإن متوسط الدخل الفردي لأفقر البلدان يفسر بمستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، ومستوى التطور المالي وعدم استقراره، وناقل المتغيرات الضابطة.

استخدمت الدراسة المقدر الديناميكي (a dynamic panel generalized-methods) المقترح من طرف (Arellano and Bond, 1991) و (Arellano and Bover, 1995) لأخذ التأثيرات الخاصة بالبلد في الاعتبار والتحكم في التجانس وأخطاء القياس والمتغيرات المخدوفة في انحدار طريقة المربعات الصغرى العادية OLS . ويمكن تلخيص متغيرات الدراسة في الجدول (2-5).

يتكون النهج القياسي من تقدير المعادلة (1) في الفروق الأولى، باستخدام التباطيء السابق في المتغيرات التوضيحية كأدوات.

ولاختبار صلاحية المتغير المختار كأداة، تم حساب تشخيصين لاختبار الارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى والثانية في الاضطرابات. بحيث استخدمت الدراسة اختبار Hansen القياسي لقيود التعريف المفرط (over-identifying restrictions (OIR).

أسفرت نتائج الدراسة على ما يلي:

1- عند قياس الفقر بلوغاريتم دخل الخمس الأدنى

- كما يوضح الجدول (2-6) توجد علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومستوى التطور المالي $M3/GDP$ ومتوسط دخل الفقراء. ومنه تم تأكيد فرضية وجود تأثير مباشر وإيجابي للتطور المالي على مستوى معيشة الفقراء.

- في العمودين الأولين من الجدول (2-6)، يؤدي تحسين 1% واحدة من نصيب الفرد من GDP (باللوغاريتم) إلى زيادة متوسط دخل الفقراء بمقدار 1.17%.

الجدول رقم (2-5): متغيرات الدراسة لـ (Boukhatem, 2016)

المؤشر	اسم المؤشر	تعريف المؤشر	
مؤشرات الفقر	دخل الخمس الأدنى	(لوغاريتم الدخل المتوسط لـ 20% الأفقر).	
	فجوة الفقر	متوسط عجز الفقراء بالنسبة لخط الفقر، مضروباً في نسبة عدد الفقراء the headcount ratio .	
	لوغاريتم عدد الفقراء لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	على أساس تعادل القوة الشرائية (PPP)، ثابت 2000 دولار أمريكي.	
مؤشرات التطور المالي	العميق المالي	الائتمان الخاص عن طريق إيداع أموال البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي.	
	العميق المالي	الخضوم السائلة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: GDP / M3 .	
	تركيز البنوك	إجمالي أصول أكبر ثلاثة بنوك في كل دولة إلى إجمالي أصول القطاع المصرفي.	
	الاستقرار المالي	الانحراف المعياري للمتغير المدروس.	
	متغيرات التحكم (الاقتصاد الكلي والإطار المؤسسي)	معدل التضخم	نمو الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
		الاستهلاك الحكومي / GDP .	
	الانفتاح التجاري	(الصادرات + الواردات) / GDP	
	الانفتاح المالي	مجموع الديون الخاصة قصيرة وطويلة الأجل، العامة أو غير المضمونة / GDP .	
	مؤشر الحريات المدنية.		

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على ما سبق

-فيما يتعلق بمؤشر التطور المالي، أدت زيادة 1% في نسبة السيولة M3/GDP إلى تحسن بنسبة 0.65% من المستوى المعيشي لأفقر 20% من السكان.

-وجود تأثير سلبي لعدم الاستقرار المالي على المستوى المعيشي للفقراء، فكلما زاد اضطراب التطور المالي، انخفض دخل الفقراء. بحيث تؤدي زيادة 1% واحدة في عدم الاستقرار المالي إلى انخفاض قدره 4.62% في متوسط دخل أفقر 20%.

-التغطية الجغرافية للبنوك تساعد على تحسين مستوى التطور المالي مما يكون له أثر إيجابي على دخل الفقراء.

الجدول (2-6): نتائج دراسة (Boukhatem, 2016)

	OLS regressions				System GMM regressions				
	1	2	3	4	5	6	7	8	9
Log of GDP per capita	1,17 (21,15)***	1,17 (24,25)***	1,38 (11,25)***	1,26 (14,25)***	0,84 (7,24)***	1,31 (9,12)***	1,26 (13,33)***	1,26 (13,12)***	1,55 (10,25)***
M3/GDP	0,41 (3,27)***	0,65 (2,97)***	0,09 (0,45)	0,55 (2,01)*	0,43 (2,01)*	0,47 (2,00)*	0,44 (1,81)*	0,55 (1,89)*	0,54 (1,92)*
Instability of M3/GDP		-4,62 (-1,81)*		-5,70 (-2,22)**	-5,10 (-1,98)*	-5,05 (-1,79)*	-4,96 (-1,92)*	-5,77 (-2,00)**	-6,11 (-1,88)*
Inflation	-0,15 (-0,87)	0,01 (0,10)	-0,31 (-0,79)	-0,01 (-0,06)	-0,05 (-0,33)	0,05 (0,32)	0,04 (0,24)	-0,13 (-0,29)	0,05 (0,37)
Log of the initial income of the poorest 20%					0,43 (3,42)***				
GDP per capita growth						0,01 (1,83)*			
Growth instability							-1,85 (-0,62)		
Inflation instability								0,27 (0,60)	
(M3/GDP)*(Bank concentration)									0,02 (2,28)**
Constant	-1,31 (-2,51)***	-1,30 (-3,24)***	-2,79 (-2,79)***	-1,95 (-2,97)**	-1,31 (-1,99)*	-2,39 (-3,12)***	-1,84 (-2,75)**	-1,94 (-2,58)**	-2,27 (-0,80)
R ²	0,59	0,67							
Number of countries			67	67	67	67	67	67	67
Hansen test (p-value)			0,42	0,96	0,71	0,75	0,98	0,96	0,95
AR(2) (p-value)			0,47	0,83	0,18	0,87	0,78	0,50	0,70

Source : Boukhatem.J, (2016), p20

2- عند استخدام مؤشر فجوة الفقر كمقياس للفقر

- إن أي زيادة في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو في نسبة السيولة تؤدي إلى تقليص فجوة الفقر مما يؤدي إلى الحد من الفقر.

- فيما يتعلق بعدم استقرار التطور المالي، فقد أظهرت النتائج أن اضطراب التطور المالي يؤدي إلى زيادة فجوة الفقر.

- إن زيادة عدد المؤسسات المالية المصرفية وتطور وتنوع المنتجات المالية تسمح بالحد من الفقر.

ومما سبق استنتجت الدراسة أنه بغض النظر عن مؤشرات الفقر والتطور المالي المستخدمة، التطور المالي ساهم بشكل مباشر في الحد من الفقر. وذلك من خلال زيادة وصولهم إلى مصادر مختلفة لتمويل.

5-دراسة (Donou-Adonsou, F., & Sylwester, K. (2016)¹

اهتمت هذه الدراسة، الى أي مدى البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر الموجودة تساهم في الحد من الفقر، وذلك بتطبيق نهج المتغيرات الآلية (the instrumental variables approach)، أي المربعات الصغرى ذات التأثيرات الثابتة ذات المرحلتين، على مجموعة من 71 دولة نامية خلال الفترة 2002-2011، استخدمت الدراسة نموذج النمو والفقر الذي اقترحه كل من (Ravallion and Chen, 1997) (Ravallion, 1997)، بحيث تمت صياغة المعادلة كما يلي:

$$\log pov_{it} = \alpha_i + \beta_1 \log \mu_{it} + \beta_2 \log g_{it} + \beta_3 \log x_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث pov هو مقياس الفقر في البلد i في الوقت t ؛ μ يمثل متوسط دخل الفرد المقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية بالدولار)؛ g هو عدم المساواة في الدخل الذي يقاس بمعامل جيني؛ x تشير إلى مؤشر التطور المالي كما تم قياسه من خلال تطوير البنك (الائتمان المصرفي) وتطور التمويل المصغر (ائتمان مؤسسة التمويل الأصغر)؛ α_i تشير إلى الآثار الثابتة للبلد؛ ε هو مصطلح الخطأ. المعاملات β_i هي المرونات. ويبين الجدول رقم (2-7) مختلف المتغيرات التي استعملتها الدراسة. قامت الدراسة بتقدير المعادلة السابقة باستخدام تقنية التأثير الثابت، والتي تفترض أن المتغيرات المستقلة خارجية. ولمعالجة مشاكل التجانس قامت الدراسة بتقدير واستخدام الأدوات عبر طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (SLS2) وذلك باستخدام متغيرين هما:

- ✓ التوترات العرقية (ethnic tensions): بحيث أن التنوع العرقي الأكبر يعني تبني سياسات ومؤسسات موجهة نحو القوة والسيطرة وليس نحو إنشاء نظام مالي مفتوح وقادر على المنافسة.
- ✓ القواعد القانونية: بحيث من المرجح أن تعزز الدولة التي لديها تقليد في إرساء القانون والنظام تطوير قطاعها المالي. بالإضافة إلى هاتين الأدوات، قامت الدراسة بإدراج التأخر الأول والثاني في

¹ Donou-Adonsou, F., & Sylwester, K. (2016). Financial development and poverty reduction in developing countries: New evidence from banks and microfinance institutions. *Review of Development Finance*, 6(1), 82-90.

مؤشر التطور المالي كأدوات، ومن أجل قياس صحة هذه الأدوات الدراسة اختبار Sargan- Hansen لتحديد القيود المفروطة. خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

الجدول رقم (2-7): متغيرات الدراسة لـ Donou-Adonsou, F., & Sylwester, K.

Variable	Description
Poverty headcount	Poverty headcount ratio at \$1.25 a day 2005 \$PPP. It is the percentage of the population living on less than \$1.25 a day at 2005 international prices
Poverty gap	Poverty gap at \$1.25 a day 2005 \$PPP. It is the mean shortfall from the poverty line expressed as a percentage of the poverty line
Squared poverty gap	Squared poverty gap at \$1.25 a day 2005 \$PPP, defined as a % of poverty line. It is an indicator of poverty severity.
Per capita GDP	PPP (constant 2011 international \$)
Gini index	Measures income inequality. An index of 0 represents perfect equality, while an index of 100 implies perfect inequality
Credit bank	Deposit money banks credit, defined as a % of GDP
Credit MFI	Measured by the gross loan portfolio, defined as a % of GDP
Asset bank	Deposit money banks assets, defined as a % of GDP
Asset MFI	Defined as a % of GDP
Rule of law	Measures law and order tradition of the country. It ranges from 0 (weak tradition) to 6 (strong tradition)
Ethnic tensions	Measures the degree of tension within a country attributable to racial, nationality, or language divisions. It ranges from 0 (high tensions) to 6 (minimal tensions)

Source : Donou-Adonsou, F., & Sylwester, K. (2016), p85

- البنوك تقلل من الفقر عندما يتم قياس الفقر من خلال نسبة عدد الفقراء (the headcount ratio) وفجوة الفقر، بحيث بالنسبة للمقياس الأول فإن زيادة الائتمان المصرفي بنسبة 10 % تقلل من الفقر بنحو 6.5-6.9 %. أما بالنسبة لفجوة الفقر فإن زيادة بنسبة 10 % من الائتمان الداخلي يقلص الفقر بنسبة 5.5-5.9 % مقاسة بفجوة الفقر.

- بالنسبة لمربع فجوة الفقر، فلا يوجد تأثير كبير للبنوك على تقليص معدلات الفقر.

- مؤسسات التمويل الأصغر ليس لها أي تأثير على الفقر بغض النظر عن مقياس الفقر المستخدم.

الجدول رقم (2-8): نتائج طريقة (SLS) لتقدير تأثير التطور المالي (يقاس بالائتمان الخاص / الناتج المحلي الإجمالي) على الفقر

	Poverty headcount			Poverty gap			Squared poverty gap		
	1	2	3	1	2	3	1	2	3
Per capita GDP	-2.052*** (-4.13)	-2.842*** (-5.03)	-2.265*** (-3.94)	-2.327*** (-5.07)	-2.971*** (-5.68)	-2.547*** (-4.81)	-0.987 (-1.60)	-1.410** (-2.10)	-1.155* (-1.68)
Gini index	3.398*** (4.04)	3.809*** (4.41)	3.472*** (4.07)	4.112*** (5.19)	4.508*** (5.56)	4.193*** (5.22)	3.74*** (4.18)	3.966*** (4.30)	3.860*** (4.16)
Credit bank ⁽¹⁾	-0.648*** (-3.30)	-	-0.685*** (-3.31)	-0.552*** (-2.88)	-	-0.585*** (-2.91)	-0.256 (-1.08)	-	-0.312 (-1.13)
Credit MFI ⁽²⁾	-	-0.003 (-0.05)	0.053 (0.73)	-	0.007 (0.10)	0.054 (0.80)	-	0.019 (0.14)	0.075 (0.51)
Constant	8.775 (1.51)	12.038* (1.87)	10.559* (1.67)	7.014 (1.29)	9.360 (1.56)	8.806 (1.49)	-4.648 (-0.68)	-2.558 (-0.35)	-3.341 (-0.46)
Within R ²	0.42	0.39	0.41	0.50	0.47	0.50	0.26	0.26	0.25
# of countries	58	58	58	58	58	58	57	57	57
# of obs.	214	214	214	206	206	206	185	185	185
Sargan-Hansen p-value	0.178	0.703	0.271	0.061	0.721	0.177	0.386	0.623	0.503

Source :Donou-Adonsou, F., & Sylwester, K. (2016)

6-دراسة (2017) ,Johan Rewilak¹

تبحث هذه الدراسة فيما إذا كانت التطور المالي يؤدي إلى الحد من الفقر، بحيث قسمت الدراسة التطور المالي إلى أربع فئات فرعية والمتمثلة في:

العمق المالي: استخدمت الدراسة مقياسين شائعي الاستخدام في الأدبيات، الأول هو الائتمان للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي قد يجسد قدرة الوساطة للقطاع المالي على أفضل وجه. بحيث يعتبر هذا المتغير هو أفضل قياس لقناة الائتمان، أما المتغير الثاني هو النقد الواسع للناتج المحلي الإجمالي والذي قد يلتقط تأثير قناة McKinnon.

الوصول المالي: يتم قياسه باستخدام متغيرين، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع وعدد فروع البنوك لكل 1000 كيلومتر مربع. بحيث تعتبر الدراسة أن فروع البنوك تقدم خدمات إضافية مقارنة بماكينات الصراف الآلي التي تقدم فقط للقراء طريقة لسحب الأموال.

¹ Rewilak, J. (2017). The role of financial development in poverty reduction. *Review of development finance*, 7(2), 169-176.

الاستقرار المالي هو مقياس لعدم الاستقرار المالي (المهشاشة). بحيث تستخدم الدراسة نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المستخدمة، بحيث تشير القيمة الأعلى لنسبة القروض المتعثرة إلى تخلف مالي لأن القطاع المالي لا يفحص أو يراقب بشكل كاف العملاء الذين يقدم لهم الائتمان أيضاً.

الكفاءة المالية: استخدمت الدراسة المؤشر الذي اقترحه (Cihak et al.2013) لقياس الكفاءة المالية، والذي هو نسبة التكلفة إلى الدخل، بحيث قد تمثل نسبة التكلفة إلى الدخل المرتفعة تخلفاً مالياً.

بالإضافة إلى ما سبق استخدمت الدراسة نسبة عدد الفقراء (the poverty headcount ratio) لقياس الفقر، إضافة إلى مصفوفة من المتغيرات التي من المرجح أنها تؤثر على الفقر، وتشمل: الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للفرد، والانفتاح التجاري، ومعدل التضخم، والإنفاق الحكومي، الأموال المتنقلة (mobile money).

تمتد البيانات من عام 2004 إلى عام 2015، استخدمت الدراسة نموذج المتغيرات الألية (instrumental variable) كما هو موضح في المعادلة (1) لمعالجة مشكلة عدم التجانس.

$$\gamma_i = \alpha + \beta_1 FDI_i + \beta_2 GDP_i + \beta_3 X_i + \epsilon_i \quad (1)$$

في المعادلة (1) يشير i إلى الدولة. معدل γ المعتمد هو معدل الفقر، تمثل FDI مختلف مقاييس التطور المالي، GDP الناتج المحلي الإجمالي للدخل، و X هو مصفوفة المتغيرات المشتركة المستخدمة، ϵ مصطلح الخطأ، استخدمت الدراسة نوعين من التشخيصات التي يجب التحقق منها عند استخدام مواصفات (IV) كما يلي:

الأول هو Hansen p -value.

التشخيص الثاني هو المرحلة الأولى من إحصاء F الذي يستخدم لاختبار الأدوات الضعيفة

في الجدول رقم (2-9) يمثل كل عمود انحداراً مختلفاً، حيث أول عمودين يمثلان الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي كمتغير للتعميق المالي. أما العمودين الثالث والرابع فيمثلان النقود الواسعة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

أسفرت الدراسة على النتائج التالية:

-التعميق المالي له أكبر تأثير على تقليص الفقر يليه زيادة في الوصول المالي الفعلي، حيث أن زيادة الائتمان الخاص بنسبة 1% تؤدي إلى تقليل الفقر بنسبة 0.24%.

-عدم الاستقرار المالي والفعالية المصرفية في القطاع ليس لها أي آثار ضارة على الحد من الفقر.

-عدم الاستقرار المالي وعدم الكفاءة ليس لهما تأثير ضار مباشر على الفقر على عكس (GuillaumontJeanneney and Kpodar (2011)، فقد يكون لهما آثار غير مباشرة على معدل الفقر.

-زيادة 1% في النقد بمفهومه الواسع قد تقلل من الفقر بنسبة 0.5%.

-النمو الاقتصادي قد يقلل من الفقر، حيث زيادة الوحدة في معدل النمو قد تقلل من الفقر بنسبة 3.8%.

-فيما يخص الأموال المتنقلة عبر الهاتف المحمول، والتي قد تحل محل الفروع المادية، فإن النتائج تظهر أن زيادة الوصول المادي لا يزال يخفف من الفقر.

المطلب الثالث: الآثار غير المباشرة لتنشيط المال على الحد من الفقر من خلال قناة النمو
إلى جانب التأثير المباشر للتعميق المالي على الحد من الفقر، يمكن أن يساعد تطوير القطاع المالي أيضاً على الحد من الفقر بشكل غير مباشر عن طريق تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على تراكم رأس المال ومعدل التقدم التكنولوجي (De Gregorio, 1996). بحيث أظهرت العديد من الدراسات التجريبية أن النمو الاقتصادي جيد للفقراء وأن البلدان ذات الدخل الفردي الأعلى لديها فقر أقل (Datt & Ravallion, 1992 and Dollar & Kraay, 2002).¹

¹ Keho, Yaya. (2017). Financial development and poverty reduction: evidence from selected African Countries. *International Journal of Financial Research*, 8(4),p 91.

- حشد الأموال من الاستخدامات غير الفعالة إلى الاستخدامات الفعالة. الوسطاء الماليون الذين يعملون في ظل ظروف أفضل قادرون على توجيه الأموال بكفاءة من المدخرين إلى المستثمرين بطريقة رخيصة وفعالة.

- يسهل القطاع المالي المتطور أيضًا التجارة والتحوط والتجميع وتنويع المخاطر، مما يسمح بإنشاء مشاريع كبيرة قد تكون مستحيلة في غيابها.

- خلال خلق السيولة من خلال إجراءات الاقتراض من المدخرين على أساس قصير الأجل وإقراض المستثمرين على أساس طويل الأجل. من خلال الجمع بين المدخرين والمستثمرين معًا، يكون الوسطاء الماليون قادرين على تقليل تكاليف المعاملات والمعلومات.¹

تدعم هذه العلاقة الإيجابية بين النمو الاقتصادي والتطور المالي الكثير من الدراسات التجريبية أمثال (King and Levine، 1993، Arestis and Demetriades، 1997، De Gregorio and Guidotti، 1995، Levine، Loayza and Beck، 2000، Beck، Levine)، بحيث حسب هذه الأخيرة فإنه إذا أدى التطور المالي إلى تحسين النمو الاقتصادي، فإنه يترتب على ذلك الحد من الفقر، كما يلي:

- إن ارتفاع معدل النمو يمكن أن يقلل من الفوارق في الأجور بين القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة (Galor and Tsiddon، 1996).

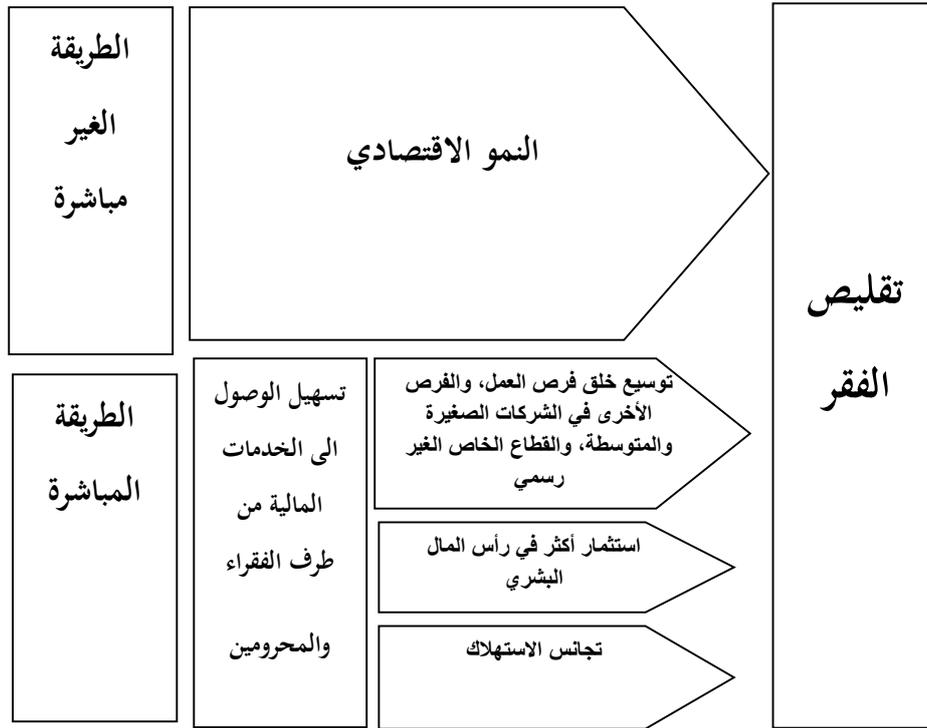
- إن ارتفاع معدل النمو قد يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل، مما يسمح للحكومة بتخصيص المزيد من الموارد الضريبية للنفقات مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، والتي تستفيد الفقراء الذين سيكونون قادرين على الاستثمار أكثر في رأس المال البشري (Perroti، 1993).²

- إن واحدا من أهم مسلمات الليبرالية، هو ما يسمى بمفعول التساقط (Trickling down theory)، وهو ثراء الأغنياء الذي سيصفي تلقائيا وتدرجيا ظاهرة الفقر، لأن الغنى سيؤدي الى زيادة

¹ Fowowe, B., & Abidoye, B. (2012). A quantitative assessment of the effect of financial development on poverty in African countries. *Department of Economics, University of Ibadan, Nigeria*, pp5-6.

² DHRIFI, A(2010).Op.cit.p4.

الشكل رقم (2-3): التطور المالي وتقليص الفقر



Source: Zhuang, J., Gunatilake, H. M., Niimi, Y., Khan, M. E., Jiang, Y., Hasan, R., ... & Huang, B. (2009), p10.

الاستثمارات وخلق فرص عمل كبيرة وبالتالي إلى تدني نسبة البطالة وما يترتب عليها من فقر لدى الذين لا يرغبون في العمل والمعوقين والذي سيعالج من خلال الجمعيات الخيرية بتبرعات الأغنياء، والدولة هنا ليست راعية لكل ما سبق وإنما دورها ينحصر في حفظ النظام، ومن الملاحظ في هذا إن مستوى معيشة الفقراء لا يمكن أن يرتفع إلا من خلال رفع مستوى معيشة الأغنياء.¹

3-2-الدراسات التجريبية التي عالجت العلاقة الغير مباشرة بين التطور المالي والفقر

على الصعيد التجريبي، فحصت مجموعة متنامية من الأدبيات التفاعل بين التطور المالي والحد من الفقر، عن طريق قناة النمو، ومع ذلك، فإن الأدلة التجريبية من هذا الأدب مختلطة ومثيرة للجدل عبر البلدان والبيانات والمنهجيات، ومن أهم هذه الدراسات نذكر:

¹ عدنان داود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره ص 89.

1-دراسة Nicholas M. Odhiambo, 2009¹

اهتمت هذه الدراسة بدراسة العلاقة السببية الديناميكية بين التطور المالي، النمو الاقتصادية والفقير في شمال افريقيا، ومحاولة معرفة أي من القطاعين المالي أو الحقيقي هو المهيمن في عملية تقليص الفقر، وذلك باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الأخطاء ECM، وتم استخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية، والتي تغطي الفترة 1960-2006.

صاغت الدراسة المعادلات التالية:

$$\frac{Y}{N_t} = \lambda_0 + \sum_{i=1}^m \frac{\lambda_{1i}Y}{N_{t-i}} + \sum_{i=1}^n \lambda_{2i}FD_{t-i} + \sum_{i=1}^n \lambda_{3i}Pov_{t-i} + \lambda_4 ECT_{t-1} + \mu_t \quad (1)$$

$$FD_t = \varphi_0 + \sum_{i=1}^m \frac{\varphi_{1i}Y}{N_{t-i}} + \sum_{i=1}^n \varphi_{2i}FD_{t-i} + \sum_{i=1}^n \varphi_{3i}Pov_{t-i} + \varphi_4 ECT_{t-1} + \varepsilon_t \quad (2)$$

$$Pov_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^m \frac{\delta_{1i}Y}{N_{t-i}} + \sum_{i=1}^n \delta_{2i}FD_{t-i} + \sum_{i=1}^n \delta_{3i}Pov_{t-i} + \delta_4 ECT_{t-1} + v_t \quad (3)$$

بحيث: ECT_{t-1} معامل تصحيح الخطأ متباطئ زمنيا بفترة واحدة؛ هو الدخل الحقيقي بالنسبة

للفرد $(\frac{Y}{N_t})$ ؛ FD_{t-i} يمثل العمق المالي (M2/GDP)؛ Pov_{t-i} تمثل تقليص الفقر، μ ، v ، ε

تمثل حدود الخطأ.

على الرغم من أن التكامل أشار الى وجود سببية جرانجر على الأقل في اتجاه واحد، فإنه لم يشر الى اتجاه

السببية بين المتغيرات، والذي يمكن التقاطه في هذه الحالة من خلال نموذج تصحيح الخطأ ECM المشتق

من شعاع التكامل طويل الأجل.

¹ Odhiambo, N. M. (2009). Finance-growth-poverty nexus in South Africa: A dynamic causality linkage. *The Journal of Socio-Economics*, 38(2), pp320-325.

على أساس المعادلات السالفة الذكر اشتقت الدراسة العلاقات السببية التالية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والحد من الفقر:

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- جميع المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، بحيث يتم عرض نتائج اختبارات Johansen–Juselius للتكامل المشترك بين العمق المالي والنمو الاقتصادي والحد من الفقر في الجدول (10-2).

الجدول رقم (10-2): العلاقات السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والحد من الفقر

Causal flow	Conditions
(1) Financial development (FD) → poverty reduction (Pov)	$\delta_{2i} \neq 0; \delta_4 \neq 0$
(2) Poverty reduction (Pov) → financial development (FD)	$\varphi_{3i} \neq 0; \varphi_4 \neq 0$
(3) Economic growth (y/N) → poverty reduction (Pov)	$\delta_{1i} \neq 0; \delta_4 \neq 0$
(4) Poverty reduction (Pov) → economic growth (y/N)	$\lambda_{3i} \neq 0; \lambda_4 \neq 0$
(5) Financial development (FD) → economic growth (y/N)	$\lambda_{2i} \neq 0; \lambda_4 \neq 0$
(6) Economic growth (y/N) → financial development (FD)	$\varphi_{1i} \neq 0; \varphi_4 \neq 0$

Source: Odhiambo, N. M. (2009), p323

الجدول رقم (11-2): اختبارات Johansen–Juselius الاحتمالية القصوى للتكامل المشترك

Null hypothesis	Alternative hypothesis	Statistic	5% critical value	1% critical value
Trace test				
$r=0$	$r \geq 1$	65.17181	42.44	48.45
$r \leq 1$	$r \geq 2$	23.68141	25.32	30.45
$r \leq 2$	$r \geq 3$	8.229330	12.25	16.26
Maximum eigenvalue test				
$r=0$	$r=1$	41.49039	25.54	30.34
$r \leq 1$	$r=2$	15.45208	18.96	23.65
$r \leq 2$	$r=3$	8.229330	12.25	16.26

Source: Odhiambo, N. M. (2009), p323

وحسب الجدول (2-11)، توصلت الدراسة الى وجود علاقة مستقرة طويلة المدى بين العمق المالي والنمو الاقتصادي والحد من الفقر في جنوب إفريقيا.

- إن زيادة 1% في النمو الاقتصادي تولد حوالي 0.83% زيادة في التطور المالي.

- كلاً من التطور المالي والنمو الاقتصادي يتسببان في الحد من الفقر في جنوب إفريقيا. يتم دعم العلاقة السببية من التطور المالي إلى الحد من الفقر.

- زيادة التطور المالي بنسبة 1% تقلل الفقر بنسبة 0.38%.

- زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1% تقلل الفقر بنسبة تتراوح بين 0.60 و 0.87%.

- توصلت الدراسة أيضاً إلى أن النمو الاقتصادي يتسبب في التطور المالي، وبالتالي يقود عملية الحد من الفقر في جنوب إفريقيا. ينطبق هذا بغض النظر عما إذا كان اختبار السببية قد تم إجراؤه على المدى القصير أو على المدى الطويل.

3-دراسة (Perez-Moreno, S. (2011):¹

تناولت هذه الدراسة تجريبياً الروابط السببية المحتملة بين التطور المالي والفقر في البلدان النامية، وذلك بتطبيق نموذجاً من اختبارات السببية التقليدية الخاصة بـ Granger، وذلك على عينة من 35 بلد نامي.

استخدمت الدراسة مؤشرين مختلفين للفقر، يعكسان معدل انتشار الفقر: نسبة عدد الفقراء الحاليين عند 1 دولار يومياً (الفقر المدقع) ونسبة عدد الفقراء الحاليين عند 2 دولار يومياً (الفقر المعتدل)، وذلك استناداً إلى سعر صرف تعادل القوة الشرائية لعام 1985.

وبالنسبة لمؤشر التطور المالي تم استخدام:

1- الأصول السائلة للنظام المالي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي M3/GDP (العملة بالإضافة إلى الطلب والخصوم التي تتحملها البنوك وغيرها من البنوك)، إن استخدام نسبة السيولة هو

¹ Perez-Moreno, S. (2011). Financial development and poverty in developing countries: a causal analysis. *Empirical Economics*, 41(1), pp57-80.

أساسي، لأنه يسمح لنا بتقييم ما إذا كان الوسطاء الماليون يساعدون الفقراء فعليًا في توفير أرصدة الأموال أو الاعتمادات (Guillaumont and Kpodar, 2008)

2- الائتمان الخاص / الناتج المحلي الإجمالي $Private\ credit/GDP$: قيمة الائتمانات الممنوحة من قبل الوسطاء الماليين للقطاع الخاص كحصة في GDP.

ومن أجل تقييم مدى قوة النتائج التي تم الحصول عليها من استخدمت الدراسة مقياس واسع (the money stock) كمؤشر على التطور المالي، حيث أن نسبة النقود وشبه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن ارتفاع نسبة (M2/GDP) يعني وجود قطاع مالي أكبر وبالتالي تطوير وسيط مالي أكبر، استخدمت الدراسة النماذج الأربعة التالية:

$$V_{povit} = \alpha + \beta_1 V_{povit-1} + \beta_2 L_{povit-1} + \beta_3 V_{fdit-1} + \beta_4 L_{fdit-1} + \beta_5 V_{gdpit-1} + \beta_6 L_{gdpit-1} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

$$V_{povit} = \alpha + \beta_1 V_{povit-1} + \beta_2 L_{povit-1} + \beta_3 V_{gdpit-1} + \beta_4 L_{gdpit-1} + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

$$V_{fdit} = \alpha + \beta_1 V_{fdit-1} + \beta_2 L_{fdit-1} + \beta_3 V_{povit-1} + \beta_4 L_{povit-1} + \beta_5 V_{gdpit-1} + \beta_6 L_{gdpit-1} + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

$$V_{fdit} = \alpha + \beta_1 V_{fdit-1} + \beta_2 L_{fdit-1} + \beta_3 V_{gdpit-1} + \beta_4 L_{gdpit-1} + \varepsilon_{it} \quad (4)$$

حيث V_{pov} و L_{pov} هما معدل التباين و مستوى لوغاريتم لمؤشرات الفقر التالية (نسبة عدد الفقراء عند 1 دولار و 2 دولار في اليوم، V_{fd} و L_{fd} هما معدل التباين ومستوى لوغاريتم لمقاييس التطور المالي (نسبة الأصول السائلة إلى الناتج المحلي الإجمالي - M3 / الناتج المحلي الإجمالي)، نسبة قيمة الاعتمادات الممنوحة من قبل الوسطاء الماليين إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الائتمان الخاص / الناتج المحلي الإجمالي - ونسبة المال وأشبه النقود money quas إلى الناتج المحلي الإجمالي - M2 / الناتج المحلي الإجمالي)،

بينما $Vgdp$ و $Lgdp$ هي معدل التباين والمستوى اللوغاريتمي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. باتباع الإجراء القياسي، أخذت الدراسة لوغاريتم المتغيرات وفسرت اختلافاتهم الأولى على أنها معدلات تباين.

النماذج (1) و (2) هي نماذج لتغيرات الفقر، والنماذج (3) و (4) هي نماذج لمتغيرات التطور المالي، والنماذج (2) و (4) تشمل فقط المتغيرات الداخلية المتأخرة.

وجاءت نتائج الدراسة كما يلي:

-الأدلة تدعم الفرضية القائلة بأن التطور المالي في فترة السبعينيات والثمانينيات، والتي تقاس بالأصول السائلة للنظام المالي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي أو بالمال وشبه النقود كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، يؤدي إلى الحد من الفقر المعتدل، وليس الفقر المدقع، ولا تظهر هذه النتائج في فترة الثمانينيات والتسعينيات أو عندما تقاس التطور المالي بنسبة قيمة الائتمانات الممنوحة من الوسطاء الماليين للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي،

-لا يوجد أي دليل على علاقة جرانجر السببية من الفقر إلى التطور المالي.

-العنصر الأساسي الذي يشرح التأثير المفيد للتطور المالي على الفقراء إلى حد ما هو تحسين فرص الادخار، والتي يمكن أن تساعدهم على مواجهة قيود السيولة وزيادة استثماراتهم المادية والبشرية. علاوة على ذلك، يمكن للفقراء أن يبدؤوا تدريجياً في تحسين وصولهم إلى الائتمان، بسبب تراكم المدخرات وزيادة توافر الائتمان في النظام المالي.

Uddin, G. S., Shahbaz, M., Arouri, M., & Teulon, F. دراسة 3-

(2014):¹

¹ Uddin, G. S., Shahbaz, M., Arouri, M., & Teulon, F. (2014). Financial development and poverty reduction nexus: A cointegration and causality analysis in Bangladesh. *Economic Modelling*, 36, 405-412.

قامت هذه الدراسة بالتحقيق في العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والحد من الفقر في بنغلاديش باستخدام بيانات فصلية خلال الفترة 1975-2011، وباستخدام نموذج ARDL مع فواصل هيكلية (structural breaks).

تم التحقق من ترتيب تكامل المتغيرات من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة للفواصل الهيكلية (structural break unit root test). كما تم فحص العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات من خلال تطبيق اختبار حدود ARDL.

أسفرت نتائج الدراسة على ما يلي:

- يكشف تحليل السببية أن صانعي السياسة البنغلاديشيين يمكنهم التأثير على الحد من الفقر من خلال تشجيع تطوير القطاع المالي، بحيث ستعمل القطاعات المالية السليمة على تعزيز الوصول الأفضل والأكثر للائتمانات المؤسسية المتاحة للأشخاص الذين يعيشون في فقر.

- النمو الاقتصادي يتسارع بشكل ضعيف من خلال التطور المالي والحد من الفقر. من ناحية أخرى، فإن اتخاذ تدابير للحد من الفقر من شأنه أن يضع الاقتصاد على مسار نمو أعلى مما سيسهل المزيد من الإصلاح في تطوير القطاع المالي.

- كان لمعدل النمو الاقتصادي المتصاعد في التسعينيات تأثير إيجابي على الحد من الفقر، لكن النمو المتزايد وتراجع الفقر لم يفضيا إلى توزيع أكثر إنصافاً للدخل.

4-دراسة (Keho, Yaya, 2017)¹

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والحد من الفقر في تسعة بلدان أفريقية للفترة 1970-2013. وذلك باستخدام نهج اختبار حدود ARDL،

النموذج المستخدم في هذه الورقة مبني على العلاقة التالية:

$$P_t = f(F_t, Y_t) \dots \dots \dots (1)$$

¹ Keho, Yaya. (2017). Op, Cit,

حيث P هو مؤشر الفقر، و F هو مؤشر التطور المالي و Y هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد. لغرض التقدير، يتم تمثيل المعادلة (1) بالمعادلة اللوغاريتمية التالية:

$$P_t = \beta_0 + \beta_1 F_t + \beta_2 Y_t + \mu_t \dots \dots \dots (2)$$

وتوقعت الدراسة أن يستفيد الفقراء من النمو الاقتصادي (Y) والتطور المالي (F) من خلال منحهم إمكانية أفضل للوصول إلى السلع والخدمات وتعزيز رفاهتهم.

استخدمت الدراسة المتغيرات التالية:

لقياس الفقر: بالنظر إلى أن بيانات السلاسل الزمنية عن الفقر في البلدان الأفريقية محدودة للغاية، فإننا نستخدم الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية للفرد كبديل للفقر household final consumption per capita

لقياس التطور المالي: يتم استخدام نسبة الائتمان المحلي إلى القطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على التطور المالي The ratio of domestic credit to private sector by banks as share of GDP. يقيس هذا المؤشر دور الوسطاء الماليين في توجيه الأموال إلى وكلاء القطاع الخاص.

متغير تحكم: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تحكم. الفقر ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار الأمريكي الثابت لعام 2005.

تغطي الدراسة الفترة الزمنية من 1970 إلى 2013 باستثناء نيجيريا التي تبدأ البيانات من عام 1980، وفي التحليل التجريبي، تم استخدام جميع المتغيرات في اللوغاريتمات الطبيعية الخاصة بهم.

لدراسة العلاقة طويلة المدى بين التعميق المالي والنمو الاقتصادي والحد من الفقر، تستخدم هذه الدراسة اختبار حدود التأخر الموزع على الانحدار الذاتي (ARDL)، ولتنفيذ إجراء اختبار الحدود، تم تصميم المعادل (2) كمعادلة مشروطة (conditional ARDL-ECM) على النحو التالي:

$$\Delta P_t = \theta_0 + \theta_1 P_{t-1} + \theta_2 F_{t-1} + \theta_3 Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p y_{1i} \Delta P_{t-1} + \sum_{i=0}^p y_{2i} \Delta F_{t-1} + \sum_{i=0}^p y_{3i} \Delta Y_{t-1} + \mu_t \dots \dots (3)$$

1- الخطوة الأولى في نهج ARDL هي تقدير المعادلة (3) باستخدام المربعات الصغرى العادية (OLS).

2- الخطوة الثانية هي تتبع وجود التكامل المشترك من خلال تقييد جميع المعاملات المقدرة لمتغيرات المستوى المتأخر التي تساوي الصفر.

أي أن الفرضية الصفرية بعدم التكامل المشترك $\theta_{21} = \theta_2 = \theta_3 = 0$ يتم اختبارها عن طريق اختبار F، الذي يشير إليه F_p .

بحث الدراسة كذلك في اتجاه السببية بين المتغيرات باستخدام تحليل **Granger Causality**.

في وجود علاقة طويلة المدى، يتطلب اختبار Granger إدراج مصطلح تصحيح الخطأ المتأخر of a lagged error correction term في نموذج تصحيح خطأ المتجه (VECM). وفقاً لذلك، يتضمن تحليل Granger- السببية تقدير نظام المعادلات التالي:

$$(1-L) \begin{bmatrix} P_t \\ F_t \\ Y_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \phi_1 \\ \phi_2 \\ \phi_3 \end{bmatrix} + \sum_{i=1}^p (1-L) \begin{bmatrix} \beta_{1i} & \gamma_{1i} & \phi_{1i} \\ \beta_{2i} & \gamma_{2i} & \phi_{2i} \\ \beta_{3i} & \gamma_{3i} & \phi_{3i} \end{bmatrix} \times \begin{bmatrix} P_{t-i} \\ F_{t-i} \\ Y_{t-i} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \lambda_1 \\ \lambda_2 \\ \lambda_3 \end{bmatrix} ECT_{t-1} + \begin{bmatrix} e_{1t} \\ e_{2t} \\ e_{3t} \end{bmatrix} \quad (4)$$

حيث يشير $(1-L)$ إلى عامل الاختلاف (the difference operator) و ECT_{t-1} إلى البواقي المتأخرة للعلاقة طويلة المدى.

تلتقط المعاملات على E_{t-1} سرعة تعديل المتغيرات استجابة للانحراف عن مسار التوازن على المدى الطويل. تشير معنوية المتغيرات التفسيرية المختلفة المستندة إلى إحصائيات F أو إحصائيات Wald إلى وجود السببية على المدى القصير، في حين تشير معنوية ECT_{t-1} استناداً إلى إحصائيات t إلى وجود

السببية على المدى الطويل (Granger et al. 2000). على سبيل المثال، يُظهر $y_{1i} \neq 0$ أن التطور المالي حسب Granger يتسبب في الحد من الفقر في حين أن السببية العكسية يُشار إليها بـ $\beta_{2i} \neq 0$.

أسفرت الدراسة على النتائج التالية:

- وجود سببية ثنائية الاتجاه على المدى الطويل بين التمويل والحد من الفقر في بنين والكاميرون وجنوب أفريقيا، والسببية ثنائية الاتجاه على المدى الطويل بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر في ساحل العاج والجابون وجنوب إفريقيا.

- النمو الاقتصادي يسبب التطور المالي في الكاميرون وغانا والسنغال. تتوافق هذه النتيجة مع فرضية متابعة الطلب. وكلما زاد النمو الاقتصادي، زاد الطلب على الأموال من قبل وكلاء القطاع الخاص، مما أدى إلى مزيد من التطور المالي، في حين تتسبب التطور المالي في نمو اقتصادي في الغابون وغانا ونيجيريا.

-فيما يتعلق بالسببية على المدى القصير، أشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية تمتد من التمويل إلى الحد من الفقر فقط في جنوب أفريقيا وسببية تمتد من النمو الاقتصادي إلى الحد من الفقر في كينيا وجنوب أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، ويؤدي الحد من الفقر إلى نمو اقتصادي في الغابون وغانا وجنوب إفريقيا. على العكس من ذلك، لا توجد علاقة سببية قصيرة المدى بين المتغيرات الثلاثة لبنين وكوت ديفوار.

-أظهر التحليل التجريبي أدلة على وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات في البلدان المرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، والتمويل له تأثير إيجابي طويل المدى على الحد من الفقر في خمسة بلدان (بنين، الكاميرون، كوت ديفوار، الغابون وجنوب إفريقيا).

تشير هذه النتائج إلى أن السياسات التي تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي والحصول على الائتمان ستساعد في الحد من الفقر ولكن أيضاً أن تدابير الحد من الفقر -ستؤدي إلى النمو الاقتصادي وتعميق التمويل في هذه البلدان.

5-دراسة (2019) Hicham, A., Mostefa, B., & Eddin, S. H. S.¹

حاولت هذه الدراسة استكشاف العلاقة السببية بين الحد من الفقر والنمو الاقتصادي والتطور المالي في الجزائر خلال فترة (1970-2017)، بالإضافة الى اكتشاف ما هو القطاع الذي يتسبب في الحد من الفقر: القطاع الحقيقي أم القطاع المالي، وذلك باستخدام السببية الحديثة (the modern frequency domain causality) مجال التردد التي قدمها Breitung and Can delon (2006) بمقارنة السببية مع المجال الزمني بموجب إجراء (2006) Lutkepohl. استخدمت الدراسة نصيب الفرد من الاستهلاك كبديل لمعدلات الفقر بسبب عدم توفر البيانات في المقاييس الأخرى، واستخدمت لقياس التطور المالي مؤشر Line Milesi-Ferreti الذي قدمه Philip Lane و Maria Milesi-Ferreti في عام 2006 كمجموع إجمالي المطلوبات وإجمالي الأصول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كمؤشر للنمو الاقتصادي. -بالنسبة لاختبار جذر الوحدة تم إجراء ثلاثة اختبارات: اختبار (2001) NG-Perron بدون فواصل هيكلية، اختبار (1992) Zivot-Andrews مع الفواصل الهيكلية، واختبار (1998) Clemente-Montanes-Reyes لاكتشاف أي نوع من الفواصل الهيكلية في السلسلة.

ولإختبار العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات، اعتمدت الدراسة على طريقة Gregory Hansen (1996).

-توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

توجد سببية أحادية الاتجاه unidirectional تعمل من القطاع الحقيقي (النمو الاقتصادي) لمعدلات الفقر على المدى القصير والطويل، مما يعني أن النمو الاقتصادي في الجزائر هو نمو لصالح الفقراء. -لا يوجد دليل على أي علاقة سببية بين معدلات الفقر والتطور المالي على جميع التكرارات مما يعني الاستقلال بين المتغيرين على الرغم من العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين حسب اختبار Gregory-

¹ Hicham, A., Mostefa, B., & Eddin, S. H. S. (2019). Frequency Domain Causality Relationship Analysis Between Poverty, Economic Growth and Financial Development in Algeria. *Review of Economic and Business Studies*, 12(2), 93-111

Hansen، وهذه النتائج المتضاربة قد يكون بسبب الاختلاف بين النهجين الا انه تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لمصطلح تصحيح الخطأ (ECT) بموجب إجراء Lutkepohl للسببية على المدى الطويل والتي تعتبر سلبية وذات أهمية عند مستوى أهمية بنسبة 5 %، لذلك هناك علاقة سببية طويلة المدى تمتد من التطور المالي إلى الحد من الفقر في المجال الزمني.

7-دراسة (Ho, S. Y., & Iyke, B. N. (2018)¹

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تقييم تجريبي للروابط السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والحد من الفقر في الصين من خلال التحكم في الانقطاعات الهيكلية. كما تهدف إلى تقييم فرضية "the trickle-down".

واستخدمت مقياسين للتطوير المالي هما: الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والنقود وأشباه النقود (M2) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (المتوسط المرجح)؛ والتغير السنوي في النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد مقابل نمو اقتصادي بديل؛ ومؤشر معياري للحد من الفقر وهو: نمو نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسرة (النسبة المئوية السنوية).

استخدمت الدراسة طريقة (ADF) Augmented Dickey-Fuller، وطريقة المربعات الصغرى المعممة (DF-GLS) Fuller Dickey، واختبارات the Perron لفحص the unit root أو خصائص الاستقرارية للتطور المالي والنمو الاقتصادي والفقر.

إضافة إلى نهج اختبار حدود الانحدار الذاتي الموزع المعدل (ARDL) لاختبار علاقات التكامل المشترك. والذي يعامل جميع المتغيرات على أنها داخلية، من خلال السماح باختيار مرن لهيكل التأخر الديناميكي والتغذية المرتدة قصيرة المدى (Pesaran et al, 2001).

كما استخدمت الدراسة نموذج تصحيح خطأ غير مقيد (UECM) لاختبار العلاقات السببية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي والفقر.

¹ Ho, S. Y., & Iyke, B. N. (2018). Finance-growth-poverty nexus: a re-assessment of the trickle-down hypothesis in China. *Economic Change and Restructuring*, 51(3), 221-247.

تفترض الأساليب التقليدية لاختبار علاقات التكامل المشترك أن العلاقة بين المتغيرات مستقرة بمرور الوقت. ولكن في الواقع قد لا يكون هذا الافتراض معقولاً لأن الصدمات الخارجية يمكن أن تنتج تحولات في معظم متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المالية. ومن ثم فإن متابعة تحليل التكامل المشترك باستخدام الأساليب التقليدية قد يكون غير مناسب. في هذا البحث حاول الباحثون تجنب هذه المشكلة عن طريق تعديل نهج اختبار حدود ARDL لمراعاة الفواصل الهيكلية واستخدام هذا النهج لاختبار علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات.

وجدت الدراسة دعمًا ساحقًا لفرضية *the trickle-down*. أي أن التطور المالي يؤدي إلى النمو الاقتصادي، والذي بدوره يؤدي إلى الحد من الفقر في الصين على المستوى الوطني.

بناء على الدراسات السابقة نجد أن تأثيرات التطور المالي على الحد من الفقر رغم أنها كانت مختلطة إلا أنها اتفقت في مجملها أن التطور المالي يؤدي إلى تقليص الفقر بطريقتين، طريقة مباشرة وطريقة غير مباشرة. بحيث يمكن للتطور المالي أن يساهم بشكل مباشر في الحد من الفقر في البلدان النامية كما يلي:

- ✓ من خلال معالجة أسباب فشل الأسواق المالية مثل عدم تناسق المعلومات والتكلفة الثابتة العالية للإقراض لصغار المقترضين، وتحسين فرص الفقراء للوصول إلى التمويل الرسمي.
- ✓ يمكن القطاع المالي الفقراء من سحب المدخرات المتراكمة أو اقتراض الأموال لبدء مشاريع صغيرة، مما يؤدي في النهاية إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، ويولد المزيد من فرص العمل والدخل الأعلى وبالتالي يقلل من الفقر.

أما الطريقة الغير مباشرة التي من خلالها يؤثر التطور المالي على الفقر فتتمثل في النمو الاقتصادي، بحيث اتفقت أغلبية الدراسات أن إلى زيادة النمو الاقتصادي والحصول على الائتمان ستساعد في الحد من الفقر، أما نظرية التساقط فنجد دراسات قليلة فقط اختبرتها مثل دراسة Ho, S. Y., & Iyke, (2018). B. N.، بحيث أكدت هذه الأخيرة صحة هذه الفرضية.

الجدول رقم (2-12): ملخص للدراسات التي درست العلاقة المباشرة بين التطور المالي والفقير

الدراسة	النموذج	العينة والفترة	النتائج
Boukhatem, (2016)	GMM	67 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل خلال الفترة 1986-2012	-زيادة 1% في نسبة السيولة M3/GDP تؤدي إلى تحسن بنسبة 0.65% من المستوى المعيشي لأفقر 20% من السكان. -زيادة 1% وحدة من عدم الاستقرار المالي يؤدي إلى انخفاض قدره 4.62% في متوسط دخل أفقر 20% بالنسبة إلى MEF ونظام GMM.
Kiendrebeogo, Y, (2010)	التأثيرات الثابتة GMM	7 بلدان من دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا	-عند استخدام مؤشر حدوث الفقر تؤدي زيادة نقطة واحدة في معدل الخدمات المصرفية إلى انخفاض معدل انتشار الفقر بمقدار 0.20 و0.180 نقطة على التوالي. -عند استخدام مؤشر عمق الفقر، فإنه بالنسبة لمؤشر الخدمات المصرفية، فإن زيادة نقطة واحدة في هذا المؤشر تجعل من الممكن تقليل عمق الفقر بحوالي 0.05 و0.03 نقطة على التوالي بالنسبة إلى MEF ونظام GMM.
Johan Rewilak, (2017)	OLS GMM	عينة من الدول النامية خلال الفترة 2004-2015	-زيادة الائتمان الخاص بنسبة 1% تؤدي إلى تقليل الفقر بنسبة 0.24%. -زيادة 1% في النقد بمفهومه الواسع تقلل من الفقر بنسبة 0.5%.
Jeanneney, S. G., & Kpodar, K. R. (2004)	OLS GMM	عينة من البلدان النامية، خلال الفترة 1966-2000	-التأثير غير المباشر يكون بزيادة الدخل المتوسط للفقراء بنسبة 1.69%،
Donou-Adonsou, F., & Sylwester, K. (2016)	طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين	71 دولة نامية خلال الفترة 2002-2011	-زيادة الائتمان المصرفي بنسبة 10% تقلل من الفقر بنحو 6.5-6.9%. أما بالنسبة لفجوة الفقر فإن زيادة بنسبة 10% من الائتمان الداخلي يقلص الفقر بنسبة 5.5-5.9% مقاسة بفجوة الفقر.
Jeanneney, S. G., & Kpodar, K. (2011)	عينة من الدول النامية	GMM	-تؤدي الزيادة بمقدار 10% في (M3/GDP) إلى زيادة بنسبة 4.5% في متوسط دخل أفقر 20%.

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على ما سبق

الجدول رقم (2-13): ملخص للدراسات السابقة التي تخص العلاقة الغير مباشرة بين التطور المالي والفقير

الدراسة	النموذج	العينة والفترة	النتائج
Nicholas M. Odhiambo, (2009)	نموذج التكامل المشترك وتصحيح الأخطاء ECM	1960-2006	- إن زيادة 1% في النمو الاقتصادي تولد حوالي 0.83% زيادة في التطور المالي. - زيادة التطور المالي بنسبة 1% تقلل الفقر بنسبة 0.38%. - زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 1% تقلل الفقر بنسبة تتراوح بين 0.60 و0.87%.
Perez-Moreno, S. (2011)	سببية Granger	35 دولة نامية خلال الفترة 1970-1998	وجدت الدراسة أدلة تدعم الفرضية القائلة بأن التطور المالي في فترة السبعينيات والثمانينيات، والتي تقاس بالأصول السائلة للنظام المالي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي أو بالمال وشبه النقود كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، يؤدي إلى الحد من الفقر المعتدل، وليس الفقر المدقع، ولا تظهر هذه النتائج في فترة الثمانينيات والتسعينيات أو عندما تقاس التطور المالي بنسبة قيمة الائتمانات الممنوحة من الوسطاء الماليين للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.
Uddin, G. S., Shahbaz, M., Arouri, M., & Teulon, F. (2014)	ARDL	بنغلاديش خلال الفترة 1975-2011	كان لمعدل النمو الاقتصادي المتصاعد في التسعينيات تأثير إيجابي على الحد من الفقر، لكن النمو المتزايد وتراجع الفقر لم يفضيا إلى توزيع أكثر إنصافاً للدخل.
Keho, Yaya, (2017)	تسعة بلدان أفريقية للفترة 1970-2013	ARDL	تشير هذه النتائج إلى أن السياسات التي تهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي والحصول على الائتمان ستساعد في الحد من الفقر ولكن أيضاً أن تدابير الحد من الفقر -ستؤدي إلى النمو الاقتصادي وتعميق التمويل في هذه البلدان.
Hicham, A., Mostefa, B., & Eddin, S. H. S. (2019)	الجزائر خلال فترة (1970-2017)	the modern frequency domain causality	النمو الاقتصادي في الجزائر هو نمو لصالح الفقراء
Ho, S. Y., & Iyke, B. N. (2018)	الصين	ARDL	التطور المالي يؤدي إلى النمو the trickle-down دعماً ساحقاً لفرضية الاقتصادي، والذي بدوره يؤدي إلى الحد من الفقر في الصين على المستوى الوطني.

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على ماسبق

✓ يمكن النظام المالي السليم الفقراء من الوصول إلى الخدمات المالية، ولا سيما خدمات الائتمان والتأمين، وبالتالي تعزيز الأصول الإنتاجية للفقراء، وتعزيز إنتاجيتهم وزيادة إمكانات تحقيق سبل العيش المستدامة.

أما فيما يتعلق بفرضية العتبة لم تختبر في الدراسات التي اختبرت العلاقة المباشرة بين التطور المالي والفقير ماعدا دراسة (Kiendrebeogo, Y, 2010)، والذي أكدت صحة هذه الفرضية.

استخدمت أغلبية الدراسات السالفة الذكر مقاييس موحدة لقياس التطور المالي من أجل قياس أثر التطور المالي على الفقر والتي تتمثل في:

✓ الائتمان للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي يجسد قدرة الوساطة للقطاع المالي على أفضل وجه. بحيث يعتبر هذا المتغير هو أفضل قياس لقناة الائتمان.

✓ النقد الواسع للناتج المحلي الإجمالي، والذي يعكس قدرة النظام المالي على توفير نظام الدفع، كما يلتقط "تأثير القناة" MacKinnon.

✓ الالتزامات السائلة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي $GDP / M3$.

أما المقاييس التي تقيس مدى وصول الخدمات المالية إلى الفقراء، فتمثل في معدل الخدمات المصرفية، أو عدد ماكينات الصرف الآلي.

المبحث الثاني: الدراسات التجريبية التي اختبرت العلاقة بين التطور المالي واللامساواة في توزيع الدخل

تعتبر عدم المساواة في الدخل من بين المشاكل التي واجهتها معظم البلدان النامية منذ فترة طويلة، بحيث يعد هدف النمو الاقتصادي المرتفع مع التوزيع المتساوي للدخل من الأمور المثيرة للقلق بالنسبة لجميع هذه الاقتصاديات، وخاصة أولئك الذين يحاولون اللحاق بركب النمو الاقتصادي.

تشير مجموعة كبيرة من الأدبيات الاقتصادية إلى أن التطور المالي يمكن أن يؤثر على توزيع الدخل من خلال قنوات متعددة الأوجه، وهذا ما أدى إلى ظهور مدرستين من الفكر مع فرضيتين نظريتين متناقضتين، وهما الفرضية المقلوبة على شكل حرف U بقيادة (Greenwood and Jovanovic, 1990)، والفرضية الخطية بقيادة كل من (Banerjee and Newman, 1993)؛ و (Galor and

(Zeira, 1993)، بحيث قام أنصار العلاقة الخطية ببناء فرضيتين هامتين هما فرضية توسيع عدم المساواة، وفرضية تضيق عدم المساواة.

يتطرق هذا المبحث في مطلبه الأول الى عرض الفرضية الخطية، والفرضية المقلوبة على شكل حرف U في ما يخص علاقة التطور المالي واللامساواة في توزيع الدخل، أما المطلب الثاني والثالث فيتطرق فيقوم بعرض الدراسات التجريبية السابقة التي تخص كل فرضية من الفرضيات السالفة الذكر.

المطلب الأول: العلاقة الخطية بين التطور المالي وعدم المساواة في الدخل وفرضية المنحنى المقلوب

1-1-1- فرضية توسيع اللامساواة في توزيع الدخل (علاقة إيجابية)

يمكن إرجاع فرضية توسيع عدم المساواة (inequality widening hypothesis) إلى كل من (Lamoreaux, 1995, and Haber, 2004)، حيث يفترضون أنه بسبب ضعف المؤسسات المالية أو غياب التنظيم المالي، يعمل التطور المالي على توفير الخدمات المالية فقط لأولئك الذين يستخدمونها بالفعل، بدلاً من توجيه الموارد للمستخدمين الجدد، وبالتالي يستفيد الأغنياء والسياسيون فقط بالدرجة الأولى من التطور المالي، وهذا ما يفاقم من عدم المساواة في الدخل، وهذا يحدث أيضاً عند الانتقال من قطاع تقليدي بتكنولوجيا بسيطة إلى قطاع حديث بتكنولوجيا متقدمة (Clarke et al, 2006).

بحيث إذا كانت اللامساواة في الدخل أعلى في القطاع الحديث منه في القطاع التقليدي، وإذا كان الانتقال إلى القطاع الحديث يتطلب مزيداً من التمويل، فإن التطور المالي، من خلال تعزيز الانتقال إلى القطاع الحديث، يزيد أيضاً من عدم المساواة في الدخل.

كما قد تؤدي سياسات التحرير المالي أيضاً إلى زيادة عدم المساواة في الدخل. حيث يفترض (Cragg and Epelbaum, 1996) أن فتح حساب رأس المال قد يؤدي إلى ارتفاع عدم المساواة في الأجور من خلال زيادة الطلب على العمالة المهرة، أكثر من العمالة غير المهرة.¹

كما يرى (Rajan and Zingales, 2003) أن الأغنياء فقط هم من يمكنهم تقديم ضمان للحصول على التمويل حيث يمكنهم سداد قروضهم، على عكس الفقراء، وبالتالي يستبعد المصرفيون أو

¹ Donatella Baiardi, & Claudio Morana. (2018). Financial development and income distribution inequality in the euro area. *Economic Modelling*, 70. p44-p46.

المقرضون الفقراء من السوق، ومنه مع تطور الأسواق، يصبح من الصعب على الفقراء الحصول على التمويل.¹

1-2- فرضية تضيق عدم المساواة (علاقة سلبية)

دعم كل من (Banerjee and Newman (1993) و Galor and Zeira (1993) و Mookherjee and Ray (2003) فرضية تضيق عدم المساواة (the inequality-narrowing) بحجة أنه مع نمو القطاع المالي وتطوره، فإن الفقراء الذين استبعدوا سابقاً من السوق، ومن الحصول على القروض بسبب افتقارهم للضمانات، يمكنهم الوصول إليها لاحقاً². بحيث يعمل النظام المالي المتطور على تحسين كفاءة تخصيص رأس المال وتقليل قيود التمويل من السوق المالية، مما يؤدي إلى الحد من عدم المساواة في الدخل.³

كما افترض كل من (Galor and Zeira, 1993) و (Galor and Moav, 2004) إن التعميق المالي يخفف القيود الائتمانية، والتي تعود بالفائدة على الفئات ذات الدخل المنخفض من خلال قنوات رأس المال البشري وتراكم رأس المال.⁴ وذلك لأن قيود أسواق الائتمان الغير كاملة تحد من الوصول إلى التعليم وتراكم رأس المال للأطفال من الأسر الفقيرة. وبالتالي إدامة الاختلافات بين السلالات المتداخلة في تراكم رأس المال البشري، وبالتالي إدامة الفروق بين السلالات المتداخلة في توزيع الدخل والثروة (Becker and Tomes, 1979).⁵

طور (Galor and Zeira, 1993) نموذج نمو نظري يعتمد بالكامل على استثمار رأس المال البشري، والذي يتم تحديده بدوره من خلال طبيعة أسواق رأس المال. في الوضع الذي يكون فيه الافتراض صعباً، فإن أولئك الذين يرثون كميات كبيرة من الثروة سيكون لديهم وصول أفضل إلى رأس المال البشري من أولئك الذين لا يرثونه، مما يؤدي إلى استمرار عدم المساواة بين الأجيال. في نموذجهم، سيحافظ

¹ Selim, P. M., & Güngör, H. (2020). Inequality and financial development: Evidence from selected MENA region countries. *International Journal of Finance & Economics*.p3.

² Selim, P. M., & Güngör, H. (2020). OP, Cit.pp 4.

³ Ahmed, A. R., & Masih, M. (2017). What is the link between financial development and income inequality? evidence from Malaysia.pp4

⁴ Ben Naceur, S., & Zhang, R. (2016). OP, Cit.pp 4.

⁵ Donatella Baiardi, & Claudio Morana. (2018). Op, Cit.pp44-p46.

الاقتصاد ذو عدم المساواة الأعلى في الدخل والعيوب في سوق رأس المال على عدم المساواة وسوف ينمو أقل من اقتصاد مماثل مع توزيع عادل للدخل.¹

بنى (Banerjee and Newman (1993) نموذجًا ثلاثي القطاعات يتطلب فيه اثنان من التقنيات استثمارًا غير قابل للتجزئة. وبسبب عيوب سوق رأس المال، لا يمكن إلا للعملاء الأغنياء الافتراض بما يكفي لتشغيل هذه التقنيات غير القابلة للتجزئة وذات العائد المرتفع. وعلى غرار حالة (Galor and Zeira, 1993)، فإن التوزيع الأولي للدخل في حالة وجود عيوب في سوق رأس المال له آثار على تطور توزيع الدخل وإمكانات النمو في البلد.

كما أكد (Aghion and Bolton, 1997) و (Bardhan, 2000) على أهمية تطوير القطاع المالي في تمويل أنشطة ريادة الأعمال.² حيث يرى (Banerjee and Newman (1993) أنه حسب الحد الأدنى من متطلبات الاستثمار أو التكاليف الثابتة المرتبطة بالاستثمار المريح، فقط الأغنياء يمكنهم تحمل نفقات ريادة الأعمال والحصول على عوائد عالية من استثماراتهم؛ فيختار الفقراء بدلاً من ذلك العمل لدى رجال الأعمال وكسب راتب. وبالتالي، فإن التوزيع الأولي للثروات يؤثر على إمكانية أن يصبح رجال أعمال وقيود الائتمانية تركز عوائد السلالات عبر الاستثمار وعدم المساواة في الدخل. ومن خلال تخفيف القيود الائتمانية، يقلل التطور المالي من الاعتماد على الثروة الأبوية ويعزز تراكم رأس المال البشري والمادي والنمو الاقتصادي والمساواة في الدخل.³

1-3- العلاقة بين التطور المالي واللامساواة في توزيع الدخل على شكل حرف U:

تنص هذه النظرية على وجود علاقة غير خطية بين التمويل وعدم المساواة، حيث يعتمد التأثير التوزيعي للتطور المالي على مستوى التنمية الاقتصادية⁴، بحيث يفترض كل من (Greenwood and Jovanovic, 1990) وجود علاقة منحنى U مقلوب بين القطاع المالي وعدم المساواة، بحيث في المراحل الأولى من التطور، تكون الأسواق المالية غير موجودة وينمو الاقتصاد ببطء، ومع مرور الوقت،

¹ Galor, O., & Zeira, J. (1993). Income distribution and macroeconomics. *The review of economic studies*, 60(1), 35-52.

² Nikoloski, Z. (2013). Financial sector development and inequality: is there a financial Kuznets curve? *Journal of International Development*, 25(7), 897-911.

³ Banerjee, A. V., & Newman, A. F. (1993). Occupational choice and the process of development. *Journal of political economy*, 101(2), 274-298.

⁴ Ben Naceur, S., & Zhang, R. (2016). Op, Cit.pp4-5.

تبدأ البنية الفوقية المالية في التشكل، ولكن بالنظر إلى التكاليف الثابتة المرتفعة للانضمام إلى الوسطاء الماليين، يمكن للأثرياء فقط الوصول إلى الخدمات المالية بسبب التكلفة الثابتة للانضمام إلى التحالف المالي، مما يؤدي إلى تفاوت أكبر في الدخل، وعندما يصل الاقتصاد إلى المرحلة المتوسطة من دورة النمو، تزداد معدلات الادخار وعدم المساواة في الدخل. ومع تحول الاقتصاد نحو النضج، ينضم المزيد من الناس إلى الوسطاء الماليين، ويصبح النظام المالي في متناول الفقراء ويكون في متناولهم لأن رأس المال البشري يحل محل رأس المال المادي باعتباره المحرك الرئيسي للنمو وبالتالي زيادة النمو وتقليل عدم المساواة. في المرحلة الأخيرة من التطوير، يستقر توزيع الدخل عبر الوكلاء، وينخفض معدل المدخرات ويتقارب معدل النمو الاقتصادي.

ومن ثم، فإن الحد الأدنى لحجم القطاع المالي مطلوب من أجل أن يساهم التطور المالي في توزيع دخل أكثر مساواة، تحت التنمية، يعمل التطور المالي فقط على الهامش المكثف، من خلال توجيه المزيد من الموارد إلى أولئك الذين لديهم بإمكاناتهم الوصول إلى الأسواق المالية؛ ومع ارتفاع مستوى التطور المالي والاقتصادي وتجاوز عتبة حرجة، يعمل التطور المالي بعد ذلك أيضاً على هامش واسع، مما يوفر الموارد لأولئك المستبعدين سابقاً من الخدمات المالية.

بالإضافة إلى التكاليف الثابتة في تقديم الخدمات المالية، كما هو الحال في Greenwood and Jovanovich (1990) وتبني التقنيات الجديدة التي تحول الاقتصاد من نظام مالي غير معقد إلى نظام مالي حديث (Barro, 2000; Aghion and Howitt, 1997)، توجد دوافع نظرية أخرى لوجود عتبة للتطور المالي قد تم ربط متطلبات الحد الأدنى لحجم الأموال الكافية (Acemoglu and Zilibotti, 1997)، التعقيد المالي (Lee, 2006)، عدم المساواة في الوصول إلى التأثير السياسي، مما يخلق حواجز دخول تنظيمية لحماية الإيجارات القائمة (Rajan and Zinagales, 2003؛ Perotti and Volpin, 2007)، والانفتاح المالي، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل وتأثيرات إعادة التوزيع (Lim and McNelis, 2016).¹

¹ Donatella Baiardi, & Claudio Morana. (2018). Financial development and income distribution inequality in the euro area. *Economic Modelling*, 70, p41.42.

المطلب الثاني: الدراسات التجريبية التي اختبرت فرضية توسيع اللامساواة، وفرضية المنحنى المقلوب

ومن أهم الدراسات التجريبية التي أيدت فرضية توسيع اللامساواة في توزيع الدخل نذكر:

1-2-دراسة (Law, Siong Hook., & Tan, Hui Boon, 2009):¹

تبحث هذه الدراسة في دور التطور المالي في التأثير على عدم المساواة في الدخل في ماليزيا، حيث العينة المستخدمة تتكون من بيانات (Galbraith and Kum, 2005) حول توزيع الدخل، وهي ربع سنوية تغطي الفترة 1980-2000، وذلك استنادًا إلى بيانات أجور التصنيع، حيث ترتبط مجموعة البيانات ارتباطًا وثيقًا بمعامل جيني الفعلي في ماليزيا.

واستخدمت هذه الدراسة اختبار الحدود الذي اقترحه (Pesaran et al,2001)، ومن أجل اختبار تأثير التطور المالي على عدم المساواة في الدخل، حددت الدراسة المعادلة اللوغاريتمية الخطية التالية لعدم المساواة في الدخل:

$$\ln G_t = \alpha_0 + \beta_1 \ln FD_t + \beta_2 \ln INS_t + \beta_3 \ln Y_t + \beta_4 INF_t + \varepsilon_t \dots\dots(1)$$

حيث G هو مؤشر على عدم المساواة في الدخل، و FD هو التطور المالي، و INS هو الجودة المؤسسية، و Y هو نصيب الفرد من الدخل، و INF هو معدل التضخم، و ε_t هو مصطلح الخطأ، ويمثل الرمز t الفترة الزمنية.

تم تضمين متغير وهمي واحد لمراعاة تأثير السياسة الاقتصادية الجديدة (1971-1990) على تفاوت الدخل. نظرًا لأن بيانات الدراسة تغطي من 1980 إلى 2000، وتم تحديد المتغير الوهمي بواسطة:

$$D8090_t = 1 \text{ خلال الأرباع 44 من 1980-90 وصفر في أي مكان آخر.}$$

¹ Law, S. H., & Tan, H. B. (2009). The role of financial development on income inequality in Malaysia. *Journal of Economic Development*, 34(2), 153.

لذلك، تم تمديد المعادلة (1) لتشمل المتغير الوهمي. وبالتالي، فإن معادلة عدم المساواة الأساسية في الدخل أصبحت كما يلي:

$$\ln G_t = \alpha_0 + \beta_0 D8090_t + \beta_1 \ln FD_t + \beta_2 \ln INS_t + \beta_3 \ln Y_t + \beta_4 INF_t + \varepsilon_t \dots (2)$$

تقدم المعادلة (2) اختباراً لفرضية توسيع عدم المساواة وفرضية تضيق عدم المساواة للتطور المالي، بحيث إذا كانت β_1 إيجابية ومعنوية، فإن التطور المالي سيزيد من عدم المساواة في الدخل. وإذا كانت β_1 سلبية ومعنوية، فإن التطور المالي سيضيق اللامساواة في الدخل.

وجاءت نتائج الدراسة كما يلي:

- تشير النتائج التجريبية المستندة إلى اختبار حدود ARDL إلى أن تأثير تطوير الأسواق المالية، ضعيف جداً وغير معنوي إحصائياً في الحد من عدم المساواة في الدخل في ماليزيا. وهذه النتيجة صالحة لمجموعة متنوعة من المؤشرات المالية، بما في ذلك القطاع المصرفي وسوق الأوراق المالية والمتغيرات المالية الإجمالية.

-بالإضافة إلى برامج التنمية الحكومية المختلفة، يجب أن تركز الجهود أيضاً على تحسين الجودة المؤسسية والتنمية الاقتصادية والحفاظ على معدل تضخم منخفض في محاولتها لمكافحة عدم المساواة في الدخل.

-ومنه فالنتيجة الرئيسية تبين أن التطور المالي غير ذات أهمية في الحد من عدم المساواة في الدخل، كما أنه غير مفيد للفقراء، ومنه فرضية تضيق عدم المساواة غير مدعومة في حالة ماليزيا.

(Wahid, A. N., Shahbaz, M., Shah, M., & 2-2-دراسة

Salahuddin, M, 2012)¹

تطرق هذا البحث الى دراسة فرضية توسيع المساواة بين التطور المالي وعدم المساواة في الدخل، وللقيام بذلك تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي (ARDL) من أجل التكامل المشترك، إضافة الى تحليل الحساسية (sensitivity analysis) واختبارات الاستقرار في البنجلاديش للفترة 1985-2006.

¹ Wahid, A. N., Shahbaz, M., Shah, M., & Salahuddin, M. (2012). Does financial sector development increase income inequality? Some econometric evidence from Bangladesh. *Indian Economic Review*, 89-107.

ومن أجل دراسة العلاقة بين التطور المالي واللامساواة في توزيع الدخل اعتمدت الدراسة المعادلة التالية:

$$Gini = \alpha_0 + \alpha_1 FD + \alpha_2 CV + \varepsilon_t$$

حيث أن الطلب على الائتمان الخاص من قبل المؤسسات المالية كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي (نسبة الائتمان الخاص) هو مقياس التطور المالي، معامل جيني *Gini* هو مقياس عدم المساواة في الدخل، *CV* تشير إلى متغيرات التحكم (الناتج المحلي الإجمالي *GDP*، والتضخم *INF*، وإنفاق القطاع الاجتماعي *SS* كحصة من الناتج المحلي الإجمالي).

يشير الجدول (2-15) إلى الارتباط على المدى الطويل بين تطوير القطاع المالي وعدم المساواة في الدخل في بنغلاداش، ومنه يمكننا تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

- في حالة بنغلاديش، يشير معامل التطور المالي (سهولة وصول القطاع الخاص إلى الائتمان) إلى أنه يزيد من عدم المساواة في الدخل، وبالتالي دعم حجة توسيع عدم المساواة ورفض فرضية تضيق عدم المساواة، بحيث أن عدم المساواة في الدخل وتطوير القطاع المالي يتحركان في نفس الاتجاه. بحيث يزداد توزيع الدخل سوءًا بنسبة 0.17% لكل زيادة قدرها 1% في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

- التطور المالي يزيد من عدم المساواة في الدخل؛

- يعمل النمو الاقتصادي على تحسين توزيع الدخل، بحيث أن 9% معدل نمو سوف يقلص اللامساواة في توزيع الدخل بـ 2.5%؛

- يؤدي التضخم والانفتاح التجاري إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل؛

- يؤثر إنفاق القطاع الاجتماعي أيضا على توزيع الدخل بشكل سلبي، على الرغم أنه من المفترض عادة أن يستفيد الفقراء في الاقتصاد من برامج الحد من عدم المساواة في الدخل؛

-زيادة الانفتاح التجاري بنسبة 1% يؤدي إلى تفاقم توزيع الدخل بنسبة 0.20%؛

الجدول رقم (2-14): المرونات طويلة الأجل في إنحدار ARDL

Dependent Variable: GINI				
Variable	Coefficient	t-Statistics	Coefficient	t-Statistics
Constant	3.7488	6.254 ^a	3.5326	2.250 ^b
GDP	-0.2778	-2.040	-0.2455	-0.953
FD	0.1710	3.271 ^a	0.2107	0.779
FD ²	-0.0087	-0.149
INF	0.0161	1.933 ^c	0.0166	1.774 ^c
SS	0.1062	2.602 ^b	0.1065	2.520 ^b
TR	0.2019	2.915 ^b	0.1980	2.601 ^b
R-squared = 0.9780		R-squared = 0.9781		
Adj-R-squared = 0.9707		Adj-R-squared = 0.9687		
F-statistic = 133.926		F-statistic = 104.336		
Prob(F-statistic) = 0.000		Prob(F-statistic) = 0.000		
Durbin-Watson = 2.287		Durbin-Watson = 2.281		
Sensitivity Analysis		Sensitivity Analysis		
Serial Correlation LM, F = 0.6349 (0.4388)		Serial Correlation LM, F = 0.4493 (0.3225)		
ARCH Test = 0.2033 (0.6574)		ARCH Test = 0.6828 (0.6630)		
Normality J-B Value = 0.9531(0.6209)		Normality J-B Value = 0.9201(0.6312)		
Heteroscedasticity Test, F = 1.3561 (0.3195)		Heteroscedasticity Test, F = 0.3282 (0.2865)		
Ramsey RESET Test, F = 1.0697 (0.3185)		Ramsey RESET Test, F = 1.6545 (0.2207)		

Note: a (b) c shows significance at 1% (5%) 10%.

Source: Wahid, A. N., Shahbaz, M., Shah, M., & Salahuddin, M. (2012), p100.

1:Sehrawat, M., & Giri, A. K, 2015 دراسة 3-2

تطرت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التطور المالي وعدم المساواة في الدخل في الهند خلال الفترة 1982-2012، بحيث تم التحقق من خصائص الاستقرار Stationarity properties للسلسلة باستخدام اختبار (ADF و DF-GLS و KPSS) واختبار جذر الوحدة (Ng-Peron)، كما استخدمت الدراسة نهج الاختبار المرتبط بالتأخر الموزع للانحدار الذاتي (ARDL) للتكامل المشترك لفحص وجود علاقة طويلة المدى والذي طوره (Pesaran et al, 2001)، والذي يسمح بتقدير علاقة التكامل المشترك بواسطة OLS بمجرد تحديد ترتيب التأخر؛ وآلية تصحيح الخطأ (ECM) لديناميكيات المدى القصير.

¹ Sehrawat, M., & Giri, A. K. (2015). Financial development and income inequality in India: an application of ARDL approach. *International Journal of Social Economics*.

ومن أجل دراسة للعلاقة طويلة المدى بين التطور المالي وعدم المساواة في الدخل تجريبيا استخدمت الدراسة المعادلة التالية:

$$LGINI = \alpha_0 + \alpha_1 LFD + \alpha_2 LPRGDP + \alpha_3 CPI + \alpha_4 TRADE + \varepsilon_t$$

بحيث:

- FD تمثل التطور المالي، والذي يقاس بالائتمان المحلي الموجه إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ورسملة السوق على أنها حصة من الناتج المحلي الإجمالي.

- GINI يقيس عدم المساواة في توزيع الدخل؛

-PRGDP: يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويمثل حجم النشاط الاقتصادي وكوكيل لزخم نمو الاقتصاد (the growth momentum)؛

-CPI: مؤشر أسعار المستهلك؛

-TRADE وكيل لأسعار المستهلك (الصادرات + الواردات / الناتج المحلي الإجمالي)، والذي يجسد تأثير الانفتاح التجاري على عدم المساواة في الدخل؛

باتباع منهجية (Clarke et al (2003, 2007) اختبرت الدراسة فرضية المنحنى المقلوب باستخدام معادلات غير خطية كما يلي:

$$LGINI = \alpha_1 + \alpha_{11}FD + \alpha_{12}FD^2 + \alpha_{13}PRGDP + \alpha_{14}CPI + \alpha_{15}TRADE + \varepsilon_t$$

حيث:

-إذا كانت $\alpha_{11} < 0$ و $\alpha_{12} = 0$ نتحصل على نظرية تنضيق اللامساواة؛

-وإذا كانت $\alpha_{11} > 0$ و $\alpha_{12} = 0$ نتحصل على نظرية توسيع اللامساواة؛

-فرضية المنحنى المقلوب (the inverted U-shaped) تتطلب أن يكون $\alpha_{11} > 0$ و $\alpha_{12} < 0$.

-إذا كان $\alpha_{11} < 0$ و $\alpha_{12} > 0$ نستنتج أن العلاقة هي على شكل حرف U

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أسفرت نتائج اختبار التكامل المشترك عن وجود علاقة طويلة الأمد بين التطور المالي وعدم المساواة في الدخل في الهند، كما أظهرت نتائج اختبار السببية لـ (Granger, 1969)، أن السببية أحادية الاتجاه تمتد من CREDIT و FD و CPI و PGDP و TRADE إلى GINI، مما يشير إلى أن مؤشرات التعميق المالي والتضخم والتجارة والنمو الاقتصادي المستندة إلى البنوك تؤدي إلى عدم المساواة في الدخل، وليس العكس.

- لم يتم العثور على أي دليل على السببية بين التعميق المالي القائم على السوق وعدم المساواة. وذلك بسبب أن قياس التعميق المالي القائم على السوق جزئي في طبيعته وبسبب توفر بيانات الرملة السوقية لبورصة بومباي فقط، وعدم توفر البيانات لبورصات الأسهم الأخرى.

- نمو القطاع المالي لم يساهم في الحد من التفاوت في الدخل بين الناس، وقد يرجع ذلك إلى حقيقة أن نمو الأدوات المالية غير متاح للفقراء والأغنياء الذين يستفيدون من النمو المالي للبلاد.

-تؤدي زيادة 1% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد إلى تدهور توزيع الدخل بنسبة 20% في المتوسط، ويرجع ذلك إلى أن ثمار التطور المالي والنمو تميل إلى التركيز فقط على الأغنياء.

-يؤدي ارتفاع الانفتاح التجاري بنسبة 1% إلى تقليل التفاوت في الدخل بنسبة 12%. تدعم هذه النتيجة الرأي القائل بأن الانفتاح التجاري يقلل من التفاوت في الدخل في الاقتصاد النامي، الذي يتمتع بدرجة أكبر نسبياً من التعليم الابتدائي، والموارد البشرية مقارنة بالدول المتقدمة (Topalova, 2007). ويفسر هذا أيضاً ويدعم التنبؤ النظري الذي ينص على أن التفاوت يزداد في البلدان الوفيرة لرأس المال بينما ينخفض في بلدان وفرة العمالة عندما تواجه الانفتاح التجاري (Wood, 2003). ومن ثم، فإن التجارة لا تزيد حدة، ولا تقلل من حدة الفقر ولا تعمقه في البلدان ذات الدخل المتوسط مثل الهند.

-التضخم في الاقتصاد يزيد من عدم المساواة في الدخل في الهند، بحيث أن ارتفاع الأسعار بنسبة 1 في المائة يزيد من عدم المساواة بنسبة 4 في المائة، كما أن المعامل معنوي عند مستوى 10 بالمائة، وهذه النتيجة تدعم فرضية (Clarke et al).

-الاستقرار النقدي يؤدي الفقراء والطبقة الوسطى أكثر من الأغنياء نسبياً، لأن هؤلاء لديهم وصول أفضل إلى الأدوات المالية التي تسمح لهم بالتحوط من تعرضهم للتضخم. تدعم النتائج أيضاً وجهة نظر (Easterly and Fischer, 2001) القائلة بأن الدخل المرتفع يميل إلى خفض حصة القاع الأدنى والحد الأدنى الحقيقي للأجور بينما يميل إلى زيادة الفقر.

-فيما يخص اختبار فرضية العلاقة المقلوبة على شكل حرف U في الهند، كل من معامل التعميق المالي (FD) ومربعه (FD^2) لهم علامات إيجابية ولكنهما غير معنويين إحصائياً، وبالتالي فرضية المنحنى المقلوب غير محققة في الهند، وأرجعت الدراسة سبب ذلك إلى تخلف الأسواق المالية التي لم تصل حتى الآن إلى مرحلة النضج.

2-4-دراسة (Jauch, S., & Watzka, S. (2016)¹

تقوم هذه الدراسة بدراسة العلاقة بين التطور المالي وعدم المساواة في الدخل لمجموعة كبيرة من الدول تصل إلى 138 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة 1960 إلى 2008. كما تختبر كل من فرضيات Galor (1993) and Zeira (1993) و Banerjee and Newman (1993) والتي تنص على أن التطور المالي له تأثير سلبي على اللامساواة في توزيع الدخل، وفرضية المنحنى المقلوب ل Greenwood and Jovanovic (1990).

قامت الدراسة ببناء المعادلة التالية:

$$Geni_{i,t} = \alpha + \beta_1 FD_{i,t} + \beta_2 FD_{i,t}^2 + \beta_3 GDP p. c_{i,t}^2 + \beta_j X_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

¹ Jauch, S., & Watzka, S. (2016). Financial development and income inequality: a panel data approach. *Empirical Economics*, 51(1), 291-314

بحيث يمثل FD التطور المالي مقاسا بالائتمان للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، والودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي، $Geni$ معامل جيني للدخل الإجمالي والصافي، GDP الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، X تمثل متغيرات تحكم كما يلي:

الجدول رقم (2-15): شروط تحقق فرضيات علاقة التطور المالي واللامساواة في توزيع الدخل

الفرضية	شروط تحقق الفرضية	
العلاقة الخطية السلبية محققة	β_1 سلبية ومعنوية	β_2 غير معنوية.
الفرضية المقلوبة U-shape	β_1 معنوية وموجبة	β_2 معنوية وسالبة.
فرضية Kuznets	β_3 تكون موجبة ومعنوية	β_4 سالبة ومعنوية.

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على ماسبق

الأصل القانوني، تضخم، قطاع الزراعة (القيمة المضافة للقطاع الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، الوصول إلى التمويل (مقاييس مختلفة للوصول إلى التمويل، على سبيل المثال، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 نسمة)، تجزئة إثنية لغوية (درجة تجزئة السكان في عام 1985 بقيم أقل تشير إلى تجزئة أقل)، وتمت إضافة مربع الناتج المحلي الإجمالي إلى المعادلة للتحقق من منحنى **Kuznets**.

الجدول رقم (2-15) يبين شروط تحقق كل من الفرضية الخطية، وفرضية المنحنى المقلوب، وفرضية كورنتس.

تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، للتأكد من أن السببية العكسية لا تشكل مشكلة، فلقد استخدمت الدراسة تقديرات بمتغيرات تفسيرية متأخرة، وتقديرات للمربع الصغرى على مرحلتين (two-stage least square estimations) وتقدير GMM للتأكد من مثانة النموذج. قد تحدث مشكلة التجانس أيضاً بسبب المتغيرات المحذوفة. عاجت الدراسة هذه المشكلة باستخدام انحدار التأثيرات الثابتة.

أسفرت نتائج الدراسة على ما يلي:

➤ علاقة إيجابية بين التطور المالي وعدم المساواة في الدخل داخل البلدان، بحيث تؤدي الأسواق المالية المتطورة بشكل أفضل إلى زيادة التفاوت في الدخل الإجمالي.

➤ كما تؤدي الزيادة في توفير الائتمان بنسبة 10 بالمائة إلى زيادة معامل جيني بمقدار 0.23.

المطلب الثالث: الدراسات التجريبية التي اختبرت فرضية تضيق عدم المساواة وفرضية المنحنى المقلوب

من أهم الدراسات التجريبية التي أيدت فرضية تضيق اللامساواة في توزيع الدخل نذكر:

3-1- دراسة (Rehman, H. U., Khan, S., & Ahmed, I, 2008)¹:

حاولت هذه الدراسة تحليل العوامل المسؤولة عن عدم المساواة في الدخل بين مجموعات مختلفة من البلدان في مراحل مختلفة من النمو الاقتصادي واختبار فرضية Kuznet عن طريق تقسيم البلدان إلى أربع مجموعات فرعية؛ الدخل المنخفض، الدخل المتوسط الأدنى، الدخل الأعلى والبلدان ذات الدخل المرتفع، كما أن الدراسة استخدمت مجموعة كبيرة من المتغيرات لدراسة الفروق بين الدول في عدم المساواة في الدخل مستخدمة طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary least square)، خلال لفترة من 1975 إلى 2002، وشملت 51 دولة. وتم أخذ متوسط المتغيرات في السنوات التي معامل جيني فيها متاح لبلدان محددة.

قامت الدراسة باستعمال المعادلة التالية:

$$Gini_{i,t} = \alpha_i + \beta_0 PGDP_{IT} + \beta_1 FIN_{IT} + \beta_2 INF + \beta_3 UNEMP_{IT} + \beta_4 CG_{IT} + \beta_5 EDU_{IT} + \beta_6 POPG_{IT} + \beta_7 OPP_{IT} + \epsilon_{IT}$$

بحيث:

GINI هو معامل Gini لعدم المساواة في الدخل، PGDP هو نمو دخل الفرد، FIN هو التطور المالي، INF هو معدل التضخم، UNEMP هو معدل البطالة، CG هو الاستهلاك الحكومي، EDU هو معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين، POPG هو النمو السكاني و OPP هو الانفتاح، و ϵ هو مصطلح خطأ.

¹ Rehman, H. U., Khan, S., & Ahmed, I. (2008). Income distribution, growth and financial development: A cross countries analysis. *Pakistan Economic and Social Review*, 1-16.

ويمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها الدراسة في النقاط التالية:

- ✚ -التطور المالي يقلل من عدم المساواة في توزيع الدخل بغض النظر عن مرحلة التطوير، وبالتالي يلغي العلاقة المقلوبة على شكل حرف U بين عدم المساواة في الدخل والتطور المالي.
- ✚ -النمو بالنسبة للفرد يزيد من عدم المساواة في الدخل في جميع البلدان باستثناء البلدان ذات الدخل المرتفع.
- ✚ وجود علاقة معكوسة على شكل حرف U بين نمو دخل الفرد وعدم المساواة في الدخل، ولكن لا توجد مثل هذه العلاقة بين التطور المالي وعدم المساواة في الدخل.
- ✚ الاستهلاك الحكومي والانفتاح ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة، هي المتغيرات الرئيسية التي يمكن أن تكون مفيدة في الحد من عدم المساواة في الدخل في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، والمتوسطة وعالية الدخل.

3-2-دراسة (Liang, ZHICHENG, 2006)¹:

تطرقت هذه الدراسة إلى العلاقة بين عدم المساواة والتمويل في المناطق الحضرية في الصين، واختبرت الفرضية الخطية التي اقترحها (Banerjee & Newman, 1993) و (Galor and Zeira, 1993) باستخدام بيانات تغطي 29 مقاطعة صينية خلال الفترة 1986-2000، وبتطبيق طريقة الأسلوب المعمم للحظات (the Generalized Method of Moment).

ومن أجل بناء نموذج حول العلاقة بين التطور المالي وعدم المساواة في الدخل، استخدمت الدراسة معاملات جيني الحضرية الصينية (GINI) كمتغير تابع. ومن أجل قياس مستوى التطور المالي، تم بناء ثلاثة مؤشرات مالية وإدراجها في نموذج الاقتصاد القياسي، كما يلي:

FGDP: حصة القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي.

FDEPTH: نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

FPRIVATE، حصة الأرصد المخصصة للقطاع الخاص.

¹ Liang, ZHICHENG. (2006). Financial development and income distribution: a system GMM panel analysis with application to urban China. *Journal of economic development*, 31(2), 1.

1- اختبار الفرضية الخطية بين اللامساواة في الدخل وبين التطور المالي:

من أجل اختبار الفرضية الخطية تم اعتماد المعادلة التالية:

$$Gini_{i,t} = \alpha + \beta_0 GINI_{i,t-1} + \beta_1 FINANCE_{i,t} + \beta_2 Y_{i,t} + \beta_3 Y_{i,t}^2 + \beta_4 EDU_{i,t} + \beta_5 RSOE_{i,t} + \beta_6 OPEN_{i,t} + \beta_7 UNEM_{i,t} + \mu_i + \varepsilon_{i,t}$$

بحيث:

GINI: معامل Gini الحضري؛

FINANCE: متجه للمتغيرات المالية؛

Y: لوغاريتم الدخل الحقيقي المتاح للفرد في الحضرة؛

EDU: مؤشر تطوير التعليم، ويقاس بحصة السكان مع التحصيل العلمي من الكلية والمستوى العالي؛

RSOE: نسبة العمالة في الوحدات الحضرية المملوكة للدولة إلى إجمالي العمالة الحضرية؛

OPEN: مؤشر الانفتاح، ويتم حسابه كنسبة من مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي

الإجمالي؛ UNEM: معدل البطالة المسجل في المناطق الحضرية؛

μ : هو معامل الخطأ؛

2- اختبار فرضية Greenwood-Jovanovic:

ولاختبار فرضية (Greenwood-Jovanovic)، والتي تعبر عن وجود علاقة معكوسة على شكل

حرف U بين التمويل وعدم المساواة، تتم إضافة المصطلحات التربيعية للمتغيرات المالية وإدراجها في

المعادلة السابقة، وتم إعادة كتابة نموذج الانحدار على النحو التالي:

$$Gini_{i,t} = \alpha + \beta_0 GINI_{i,t-1} + \beta_1 FINANCE_{i,t} + \beta_2 FINANCE_{i,t}^2 + \beta_3 Y_{i,t} + \beta_4 Y_{i,t}^2 + \beta_5 EDU_{i,t} + \beta_6 RSOE_{i,t} + \beta_7 OPEN_{i,t} + \beta_8 UNEM_{i,t} + \mu_i + \varepsilon_{i,t}$$

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- بالنسبة للاختبار التجريبي للفرضية الخطية، جميع المتغيرات المالية معنوية مع العلامات المتوقعة بحيث:
- معاملات FGDP سالبة ومعنوية عند مستوى 5% في الانحدار الأول، وفي مستوى 10% للانحدار الثاني، مما يشير إلى أن عدم المساواة في الدخل الحضري أقل في المحافظات ذات القطاع المالي المتطور.
- FDEPTH يرتبط بشكل كبير وسلي بعدم المساواة في الدخل الحضري، مما يشير إلى أن تطوير القطاع المالي سوف يقلل من عدم المساواة في المناطق الحضرية في الصين.
- معامل FPRIVATE سالب وذات معنوية كبيرة عند مستوى 1% في الانحدار الثاني، وفي مستوى 10% للانحدار الأول، مما يشير إلى أن الزيادة في حصة القروض المخصصة للقطاع الخاص سوف تسهم بشكل كبير في الحد من عدم المساواة في المناطق الحضرية في الصين.
- وبناء على ما سبق وجدت الدراسة على أن التطور المالي يمكن أن يقلل بشكل كبير من عدم المساواة في الدخل في المناطق الحضرية في الصين، وهذا ما يوفر دعماً قوياً للفرضية الخطية.
- بالنسبة لإختبار فرضية Greenwood-Jovanovic تم التوصل الى ما يلي:
- معاملات كل من المتغيرات المالية وشروطها التربيعية ليست ذات دلالة إحصائية، ومنه يوجد دعم ضعيف للفرضية المقلوبة على شكل حرف U.
- ومنه فالتطور المالي في الصين يساعد بشكل كبير على الحد من عدم المساواة في الدخل في المناطق الحضرية ومع ذلك، فإن هذه المكاسب التوزيعية الإيجابية من تنمية القطاع المالي قد تم تقويضها بشدة من جراء زيادة البطالة في المدن وتسريح العمال على نطاق واسع بسبب تنفيذ الإصلاحات الحضرية الجذرية وإعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة.

3-3-دراسة 2011، Shahbaz, M., & Islam, F.¹

¹ Shahbaz, M., & Islam, F. (2011). Financial development and income inequality in Pakistan: an application of ARDL approach. COMSATS Institute of Information Technology, Utah Valley University.

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين التطور المالي وعدم المساواة في الدخل؛ وما إذا كانت فرضية Jovianvich و Greenwood تنطبق على باكستان، وذلك باستخدام البيانات من عام 1971 إلى عام 2005، واستعمال أسلوب اختبار الارتداد التلقائي الموزع (ARDL) لتحديد نهج التكامل المشترك لفحص وجود المدى الطويل؛ ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لعلاقات المدى القصير. وتم فحص خصائص الاستقرار للسلسلة بواسطة طريقة ADF.

استخدمت الدراسة المعادلات التالية في النموذج التجريبي لدراسة العلاقة بين التطور المالي وعدم المساواة في الدخل كما يلي:

$$Gini = f(FD, FINS, CV) \dots\dots\dots(1)$$

$$LGini = \alpha_0 + \alpha_1 LFD + \alpha_3 FINS + \alpha_2 CV + \varepsilon_t \dots\dots\dots(2)$$

بحيث:

FD: يمثل التطور المالي، والذي يتم حسابه بواسطة الائتمان المحلي الموزع على القطاع الخاص كحصة من الناتج المحلي الإجمالي.

GINI: معامل جيني، ويقاس عدم المساواة في توزيع الدخل.

FINS: عدم الاستقرار المالي.

CV : متغيرات التحكم، والتي تمثلت في التضخم؛ الناتج المحلي الإجمالي المبدئي للفرد، وكييل زخم النمو (الناتج المحلي الإجمالي)؛ الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (حجم الحكومة)؛ القيمة المضافة للصناعة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي؛ والانفتاح على التجارة (الصادرات + الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي.

ومن أجل اختبار فرضية GJ تم استخدام منهجية (Clarke وآخرون، 2003-2007)، باستخدام المعادلات غير الخطية التالية:

$$LGini = \alpha_1 + \alpha_{11} LFD + \alpha_{12} LFD^2 + \alpha_{13} FINS + \beta_s CV + \varepsilon_t \dots\dots\dots(3)$$

وجاءت نتائج الدراسة كما يلي:

-وجود علاقة طويلة الأمد بين التطور المالي وعدم المساواة في الدخل في باكستان، حيث أن التطور المالي يقلل من عدم المساواة في الدخل بينما يؤدي عدم الاستقرار المالي إلى تفاقمه، بحيث أن معامل التطور المالي هو سلبى، مما يعني أن زيادة 1٪ في التطور المالي يحسن توزيع الدخل بنسبة 0.122٪. وهذا يشير إلى أنه من خلال منح سهولة الوصول إلى التمويل للفقراء، فإن التطور المالي يعيد توزيع الدخل.

- يرتبط قطاع الصناعات التحويلية والانفتاح التجارة أيضاً بشكل إيجابي بعدم المساواة في الدخل، ولكنه غير معنوي، كما يرتبط عدم الاستقرار المالي والتضخم عكسياً بتطوير القطاع المالي. ويرتبط النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي بشكل إيجابي بالتطور المالي.

-يرتبط قطاع الصناعات التحويلية والانفتاح التجاري بشكل إيجابي بالتطور المالي، ولكن غير معنوي. يرتبط قطاع الصناعات التحويلية والانفتاح التجاري بشكل إيجابي ولكن غير معنوي.

-النمو في الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي على عدم المساواة في الدخل بحيث تؤدي الزيادة بنسبة 1٪ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد إلى تدهور توزيع الدخل بنسبة 0.073٪.

- الزيادة في الإنفاق الحكومي بنسبة 1٪ تزيد من تفاوت الدخل بنسبة 0.173٪، وهذا ما يرجح أن تكون النفقات الحكومية مدفوعة باعتبارات سياسية بدلاً من أن تكون قائمة على الاحتياجات.

-العلاقة بين الانفتاح التجاري وعدم المساواة في الدخل إيجابية وكبيرة، زيادة 1٪ في الانفتاح التجاري يزيد من تفاوت الدخل بنسبة 0.091٪.

- لا يجد البحث دعماً لعلاقة GJ، ولقد فسرت الدراسة ذلك على أنه فشل في تحقيق الاستحقاق المطلوب في السوق المالية لتحريك بداية العلاقة.

Michael Enowbi Batuo, Francesco Guidi, & دراسة 4-3

Mlambo Kupukile (2010):¹

¹ Michael Enowbi Batuo, Francesco Guidi, & Kupukile Mlambo. (2010). Financial development and income inequality: Evidence from African Countries. *African Development Bank*, 1-28.

بحثت هذه الدراسة كيفية ارتباط التطور المالي بتوزيع الدخل في مجموعة بيانات تغطي 22 دولة أفريقية للفترة من 1990 إلى 2004، وذلك باستخدام تقنية تقدير بانل ديناميكي (GMM)، كما تم بناء مؤشر إجمالي للتطور المالي، والذي يجمع المتغيرات التالية:

-نسب المطلوبات السائلة إلى إجمالي الناتج المحلي (liquid of liabilities to GDP)

-النقد الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي (Broad Money To GDP (M2)

-إقراض القطاع الخاص المحلي من قبل البنوك كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (domestic private sector lending by banks as a share of GDP).

أ-اختبار الفرضية الخطية:

من أجل اختبار الفرضية الخطية، تم التعبير عن معادلة الاقتصاد القياسي على النحو التالي:

$$Gini_{it} = \alpha + \beta_0 Gini_{i,t-1} + \beta_1 Fin. Dev_{i,t} + \beta_2 Y_{i,t} + \beta_3 Y^2 + \sum_k \gamma_k X_{i,tk} + \mu_i + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots (1)$$

بحيث:

-حيث i و t تشير إلى البلد والفترة الزمنية، على التوالي؛

- $Gini$ هو معامل جيني؛

- $Fin. Dev$ هو المؤشر الكلي للتطور المالي؛

- Y هي لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للفرد، و Y^2 هو مصطلحها التربيعي.

- X هي مجموعة من متغيرات التحكم التي تشمل: الالتحاق بالمدارس الابتدائية كوكيل لرأس المال البشري، وقيمة التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة كوكيل للقطاع الحديث، والتضخم كوكيل لسياسات الاقتصاد الكلي.

- تشير المصطلحات i و t على التوالي إلى خصائص البلد التي لا يمكن ملاحظتها وفترة الخطأ.

ب-اختبار الفرضية المقلوبة على شكل حرف u :

من أجل التحقق من فرضية العلاقة المقلوبة على شكل حرف U بين التمويل وعدم المساواة (Greenwood Jovanovic، 1993)، تمت إضافة المصطلح التربيعي (Fin.dev.SQ)،

لمؤشر التطور المالي، في المعادلة (1)، وبالتالي أصبحت معادلة النموذج الجديد للاقتصاد القياسي كما يلي:

$$Gini_{it} = \alpha + \beta_0 Gini_{i,t-1} + \beta_1 Fin. Dev_{i,t} + \beta_2 Fin. Dev^2 + \beta_3 Y_{i,t} + \beta_4 Y^2 + \sum_k \gamma_k X_{i,tk} + \mu_i + \varepsilon_{i,t} \dots \dots \dots (4)$$

بحيث أن الهدف من استخدام مربع المتغير هو دراسة ما إذا كانت العلاقة بين التمويل والتطور المالي خطية أم لا، كما يلي:

- إذا كان معامل $Fin. Dev. SQt$ هو سلمي ومعنوي في حين أن معامل $Fin. Dev.$ هو أيضًا إيجابي ومعنوي، ففرضية العلاقة المقلوبة على شكل حرف U هي صحيحة،

- من ناحية أخرى، فإن الإشارة الإيجابية لكلا المتغيرين قد تشير إلى زيادة العوائد، بينما إذا كانت العلامات عكسية، (معامل $Fin. Dev. SQt$ موجبًا ومعامل $Fin. Dev.$ هو سلمي)، فهذا يدعم نظرية الكتلة الحرجة (the critical mass theory). وهذا معناه أن تطوير القطاع المالي لن يؤثر بشكل كبير على عدم المساواة في الدخل، حتى يتم تحقيق مرحلة متقدمة من التطور المالي.

يتم التغلب على مشاكل التحيز الداخلي المحتمل بسبب التفاعل بين التطور المالي وعدم المساواة في الدخل، والترابط الذاتي، والتغيرات المتغيرة الفردي المحدد، والتحيز المتغير المحذوف عن طريق استخدام مقدر النظام GMM الذي طوره (1998, Blundell and Bond)، والذي يعتمد على استخدام المتغيرات الآلية instrumental variables.

اتبعت هذه الدراسة نمط المؤلفين مثل (Beck, Levine and Loayza, 2000)، (Calderon and Serven, 2004)، الذين استفادوا من هذه الطريقة في حل مشكلة الذاتية endogeneity من خلال استغلال تباين السلاسل الزمنية في البيانات، حساب التأثيرات الفردية غير الملحوظة، والسماح بإدراج المتغير التابع المتأخر كإندثار.

وخلصت الدراسة الى النتائج التالية:

❖ عدم المساواة في الدخل يتناقض تبعاً لزيادة الاقتصاديات تطوير قطاعها المالي، وأن التحصيل

العلمي يلعب دورًا مهمًا في جعل توزيع الدخل أكثر مساواة، كما لم تجد الدراسة أيضًا أي دليل

يدعم فرضية Greenwood-Jovanovic المتمثلة في وجود علاقة معكوسة على شكل

حرف U بين تطوير القطاع المالي وعدم المساواة

- ✚ تتوافق نتائج الانحدار للنموذج الأساسي مع الفرضية الخطية التي اقترحها (Zeira و Galor، 1993) و (Newman و Banerjee، 1993)، بحيث:
- ✚ بالنظر إلى المتغيرات الرئيسية، تعتبر معاملات Gini ومؤشر التطور المالي سلبية بشكل كبير في كل من البيانات السنوية ومجموعة البيانات التي يبلغ متوسطها خمس سنوات.
- ✚ المتغيرات المالية الفردية، كل منهم لديهم علامات سلبية وذات معنوية إحصائية.
- ✚ أيا كان مقياس متغير التطور المالي المستخدم، فإن التأثير الهامشي للتطور المالي على عدم المساواة في الدخل يحدث عندما يكون مستوى التطور المالي مرتفعًا، بحيث ميل مستوى عدم المساواة في الدخل إلى الانخفاض، مما يؤكد وجود علاقة سلبية وخطية مثلما اقترح (Galor and Zeira، 1993) و (Newman and Banerjee، 1993).
- ✚ زيادة 1 في المائة في التطور المالي مرتبطة بتقليل عدم المساواة في الدخل بين يتراوح من 0.02 إلى 0.05 في المائة.

– أما بالنسبة للفرضية المقلوبة:

- لم نجد أي دليل يدعم الفرضيات المقلوبة على شكل حرف U كما يجادل (Greenwood و Jovanovic، 1993)، مما يوحي بأن البلدان التي تمر بمرحلة مبكرة من التنمية ولديها قطاع مالي متطور نسبيًا يمكن أن تتمتع بميزة الحد من عدم المساواة في الدخل، بينما بالنسبة للبلدان الذين لديهم قطاعات مالية متخلفة، تميل عدم المساواة في الدخل يميل إلى الارتفاع.

الجدول رقم (2-16): ملخص الدراسات التي اختبرت العلاقة بين التطور المالي واللامساواة في توزيع

الدخل

النتائج	النموذج	الفترة والعينة	الدراسة
تأثير تطوير الأسواق المالية ضعيف جدًا وغير معنوي إحصائيًا في الحد من عدم المساواة في الدخل في ماليزيا	ARDL	ماليزيا 2000-1980	Law, Siong Hook., & Tan, Hui Boon, (2009)
يزداد الدخل سوءًا بنسبة 0.17% لكل زيادة قدرها 1% في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.	ARDL	البنجلاديش 1985-2006	Wahid, A. N., Shahbaz, M., Shah, M., & Salahuddin, M., (2012)
القطاع المالي لم يساهم في الحد من التفاوت في الدخل بين الناس	ARDL	الهند خلال الفترة 2012-1982	Sehrawat, M., & Giri, A. K, 2015
تؤدي الزيادة في توفير الائتمان بنسبة 10 بالمائة إلى زيادة معامل جيني بمقدار 0.23	GMM	138 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة 1960 إلى 2008	Jauch, S., & Watzka, S. (2016)
التطور المالي يقلل من عدم المساواة في توزيع الدخل بغض النظر عن مرحلة التطوير	OLS	1975 إلى 2002، وشملت 51 دولة	Rehman, H. U., Khan, S., & Ahmed, I., (2008)
التطور المالي يمكن أن يقلل بشكل كبير من عدم المساواة في الدخل في المناطق الحضرية في الصين، وهذا ما يوفر دعمًا قويًا للفرضية الخطية.	GMM	29 مقاطعة صينية خلال الفترة 2000-1986	Liang, ZHICHENG, (2006)
زيادة 1% في التطور المالي يحسن توزيع الدخل بنسبة 0.122%.	ARDL	باكستان 1971-2005	Shahbaz, M., & Islam, (2011)
عدم المساواة في الدخل يتناقص تبعًا لزيادة الاقتصاديات تطوير قطاعها المالي، وأن التحصيل العلمي يلعب دورًا مهمًا في جعل توزيع الدخل أكثر مساواة	GMM	22 دولة أفريقية للفترة من 1990 إلى 2004،	Michael Enowbi Batuo, Francesco Guidi, & Kupukile Mlambo, (2010)

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على ماسبق

نستنتج مما سبق أن أغلب الدراسات التجريبية التي درست العلاقة تطور مالي-لامساواة في توزيع الدخل أيدت فرضية تضيق اللامساواة في توزيع الدخل، أي أن التطور المالي يؤدي الى تقليص اللامساواة في توزيع الدخل.

ويمكن تلخيص حجتها في ذلك في النقاط التالية:

➤ التطور المالي قد يؤثر على تفاوت الدخل من خلال قنوات مختلفة، على سبيل المثال، يحفز التطور المالي الرملة التي تؤثر على النشاط الاقتصادي وبالتالي النمو الاقتصادي، والذي يخفض بدوره عدم المساواة في الدخل.

- يوفر القطاع المالي وصولاً سهلاً للشرائح الفقيرة من السكان إلى الموارد المالية. والذي يمكنها من بدء مشاريع تجارية صغيرة أو المساعدة في إدارة المشاريع الصغيرة القائمة (المؤسسات). وهذا يخلق فرص عمل ويقلل من التفاوت في الدخل.
- سهولة الوصول إلى الموارد المالية تمكن الفقراء من إطعام أطفالهم وتعليمهم لمستقبل أفضل مما يؤدي إلى تحسين توزيع الدخل.

كما أثبتت فقط القليل من الدراسات فرضية توسيع اللامساواة، والتي ترى أن التطور المالي يفيد الأغنياء فقط، وبالتالي تفاقم توزيع الدخل. أما فيما يخص فرضية Greenwood and (Jovanovic, 1990)، لم يتم التحقق منها في أغلبية الدراسات التي أسلفنا ذكرها، ويرجع ذلك سبب ذلك إلى تخلف الأسواق المالية التي لم تصل حتى الآن إلى مرحلة النضج.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة التي اختبرت العلاقة بين التطور المالي، تقليص الفقر، اللامساواة في توزيع الدخل

1-دراسة (DHRIFI, A , 2010):¹

اهتمت هذه الدراسة بآثار التطور المالي على الحد من الفقر المدقع مع مراعاة آثاره على النمو وتوزيع الدخل، وذلك باستخدام نموذج معادلات مترامنة على عينة مكونة من 9 دول من دول العينة خلال الفترة 1995-2007، وذلك باعتماد نموذج مبني على علاقة ثلاثية تربط بين النمو وعدم المساواة والفقر، وأخذ متغير قياس التطور المالي شكل صدمة خارجية، وذلك بافتراض أن آثار التطور المالي على الحد من الفقر يمكن تقسيمها إلى اثنين من الآثار المتعارضة: تأثير النمو وتأثير عدم المساواة في توزيع الدخل.

لذلك، لمعرفة التأثير الكلي للتطور المالي على مثلث النمو وعدم المساواة والفقر تم بناء المعادلات التالية:

$$C_{it} = B_1 I_{it} + E_1 DF_{it} + D_1 X_{it} + \mu_{it} \dots \dots \dots (1)$$

$$I_{it} = A_2 C_{it} + E_2 FD_{it} + D_2 W_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (2)$$

$$P_{it} = A_3 C_{it} + B_3 I_{it} + E_3 FD_{it} + D_3 Z_{it} + e_{it} \dots \dots \dots (3)$$

¹ DHRIFI (2010), OP. Cit.

بحيث:

- تمثل C_{it} ، I_{it} ، P_{it} على التوالي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وعدم المساواة في الدخل ومعدل الفقر.

- X : يمثل متجه المتغيرات الخاصة بمعادلة النمو، فهو يجمع بين الناتج المحلي الإجمالي الأولي للفرد، ومعدل التضخم، ورأس المال البشري، والاستثمار المحلي والانفتاح التجاري.

- W : يمثل متجه المتغيرات الخاصة بمعادلة عدم المساواة في الدخل، وهي تشمل بشكل أساسي متغيرات مؤسسية مثل الفساد والنظام السياسي المعتمد والاستقرار وسيادة القانون، وتم إدخالها في معادلة عدم المساواة لأنها تعكس الطريقة التي يتم بها التوزيع.

- Z : يمثل متجه المتغيرات الخاصة بمعادلة الفقر، ويتضمن متغيراً ديموغرافياً، أي معدل النمو السكاني، بالإضافة إلى مؤشر البنية التحتية الذي يقاس بعدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة.

بالإضافة إلى المتغيرات السالفة الذكر، تم ادراج مؤشر التطور المالي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، ولوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي للفرد مربع، للكشف عن تأثير معدل النمو على المدى الطويل، والذي يسمح باختبار فرضية Kuznets لاحقاً. كما تم استخدام اختبار Durbin-Watson لاختبار الارتباط بين هذين المتغيرين.

لقياس عدم المساواة استخدم مؤشر Theil، أما مؤشر الفقر المستخدم، يتوافق مع معدل السكان الذين يعيشون تحت دولار واحد في اليوم. وهو يتوافق مع نهج الفقر المدقع.

استخدمت الدراسة مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المختلفة، عند اختيار المتغيرات التفسيرية الخاصة بكل معادلة، وذلك من أجل تقليل مخاطر الارتباط مع المتغيرات الداخلية في المعادلات الأخرى وتقليل خطر عدم التجانس.

سمح النموذج الهيكلي للدراسة باختبار التأثير المباشر لكل مؤشر على المتغير الداخلي، ومراقبة تأثيرات التغذية المرتدة (feed-back) التي تعمل بين المتغيرات الداخلية، تم تحويل هذا النموذج إلى نموذج

"مختصر" حيث تم استبدال معادلة النمو ومعادلة عدم المساواة في معادلة الفقر والذي سمح باشتقاق التأثير النهائي لجميع المتغيرات المقدره في المعادلات الثلاث على الفقر.

سمح التحول من النموذج الهيكلي إلى النموذج المختصر بمعرفة الأثر النهائي للتطور المالي على الحد من الفقر. الشكل المختصر لمعادلة الفقر مكتوب كما يلي:

$$P_{it} = FD_{it}(\beta A_3 + \alpha B_3 + E_3) \dots \dots \dots (4)$$

- تشير β إلى التأثير النهائي للتطور المالي على النمو، والذي هو ممثل في النموذج التالي:

$$\beta = \frac{E_2 B_1 + E_1}{1 - B_1 A_2} \dots \dots \dots (5)$$

- تشير α إلى الأثر النهائي للتطور المالي على عدم المساواة. إنها دالة β ومكتوب على النحو التالي:

$$\alpha = \beta A_2 + E_2 \dots \dots \dots (6)$$

خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

بالنسبة لمعادلة النمو:

- يؤثر المستوى الأولي للنتائج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم بشكل سلبي على معدل النمو، أما كل من رأس المال البشري والاستثمار والانفتاح التجاري لهم تأثير إيجابي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.

- فيما يتعلق بتأثير عدم المساواة في الدخل على النمو، أظهر التقدير ارتباط سلبي ومعنوي بمؤشر عدم المساواة المستخدم. يؤكد هذا التأثير السلبي الأثر المعاكس الذي تم الجدل فيه عليه على نطاق واسع في النماذج النظرية التي تم تطويرها في منتصف التسعينات (Persson et Alesina et Rodrik، وAghion وTabellini وآخرون) الذين أظهروا أن عدم المساواة يمكن أن يؤثر سلبًا الأداء الاقتصادي - المحدد من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي - من خلال القيود السياسية والحد من قرارات الاستثمار (Forbes، 2000).

- معامل مؤشر التطور المالي المقاس بالاعتمادات الممنوحة للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إيجابي ومعنوي. وهكذا، فإن الزيادة في التطور المالي بمقدار نقطة واحدة تزيد نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بنحو 0.07 نقطة. تؤكد هذه النتيجة التنبؤات النظرية التي طرحها Gurley et Shaw (1955)، و (McKinnon, 1973). والتي تظهر أن التطور المالي له دور أساسي في نظرية النمو الداخلي، من خلال تأثيرها الإيجابي على مستويات تراكم رأس المال أو المدخرات أو الابتكار التكنولوجي، وهذا التأثير الإيجابي للتطور المالي على النمو في دول دول العينة راجع الى أولاً، الى تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة، زيادة المساعدة الخارجية في شكل تخفيف الديون أو زيادة التدفقات، ووجود ظروف مواتية ساهم بشكل كبير في هذا التطور.

بالنسبة لمعادلة عدم المساواة:

تتناول معادلة عدم المساواة ثلاثة أنواع من الآثار: آثار المتغيرات المؤسسية أو الحوكمة، وآثار التطور المالي، وآثار النمو على عدم المساواة في الدخل التي يقاسها مؤشر Theil.

متغير "السيطرة على الفساد" هو الأكثر أهمية من الناحية الإحصائية، ويمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن المتغيرات المؤسسية التي تعكس جودة الحوكمة تؤثر بشكل مباشر على التفاعلات بين العوامل الاقتصادية مثل حقوق الملكية والإجراءات وأداء القطاع العام، وبالتالي، فإن ارتفاع معدل مكافحة الفساد هو مرادف لمزيد من المساواة، فيما يتعلق بتأثير النمو الاقتصادي على مؤشر عدم المساواة، فهو سلبي ومعنوي. إن زيادة معدل النمو مرادف لتفاقم عدم المساواة.

- بالنسبة لمعادلة الفقر:

-زيادة مؤشر عدم المساواة تؤدي إلى تفاقم الفقر في بلدان دول العينة.

- آثار النمو الاقتصادي على الحد من الفقر إيجابية.

-التطور المالي لها تأثير إيجابي على الحد من الفقر ولكن هذا التأثير ضعيف ويبدو أنه هش، ويمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أنه مقارنة بالدول النامية الأخرى، فإن الأنظمة المصرفية في دول دول العينة في أزمة دائمة، وتدخل عام ملحوظ في عمل النظام المالي، وتركيز مرتفع للبنوك، وبيئة مالية وقانونية ضعيفة.

بالإضافة إلى ذلك، أثبتت مؤسسات مثل حقوق الملكية والنظام المساحي أو تنفيذ العقود أنها تعاني من النقص في العديد من دول المنطقة.

وبالتالي فإن الزيادة في مؤشر التطور المالي المستخدمة بـ 1% يقلل من معدل الفقر بمقدار 0.006. لذلك يبدو أن التأثير الإيجابي للتطور المالي على النمو سينخفض بمقدار التفاوت الذي يقلل إلى حد كبير من احتمالات الحد من الفقر من خلال النمو.

التطور المالي يؤثر على معدل الفقر بعدة عوامل:

أولاً، يؤثر التطور المالي تأثيراً مباشراً على رفاه الفقراء من خلال قناة الائتمان.

ثانياً، تعزز التطور المالي الرفاهية العامة من خلال تعزيز النمو. يوضح النموذج أن هذا التأثير قوي.

ثالثاً، أظهر تقدير معادلة عدم المساواة أن التطور المالي تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل. ويترتب على ذلك أن التطور المالي، عن طريق خفض تكاليف المعاملات وتحسين جودة المعلومات تسهل حصول الفقراء على الائتمان، وتعزز النمو، وتؤدي في الوقت نفسه إلى تفاقم عدم المساواة. يتم تحديد التأثير النهائي على الفقر بتقدير معادلة الفقر. وأظهرت النتائج أن التطور المالي لها تأثير إيجابي على الحد من الفقر، ولكن هذا التأثير ضعيف ويمكن أن يكون هشاً.

2-دراسة (Dhrifi, A (2013)¹

بحثت هذه الدراسة في تأثير التطور المالي على الحد من الفقر، وذلك بناءً نموذج من المعادلات المتزامنة يتضمن علاقة ثلاثية تربط بين النمو وعدم المساواة والفقر، وذلك على عينة مكونة من 89 دولة خلال الفترة 1990-2011. وبافتراض أن تأثيرات التطور المالي على الحد من الفقر يمكن أن تتحلل إلى تأثيرين متعارضين: تأثير النمو والآخر التفاوت، كما يأخذ متغير قياس التطور المالي شكل صدمة خارجية.

العلاقة العامة لهذا النموذج موضحة في الرسم البياني التالي:

¹ Dhrifi, A. (2013). Financial development and poverty: what role for growth and Inequality. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 3(4), 119-129

$$P_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 GDPG_{it} + \alpha_2 INQ_{it} + \alpha_3 FD_{it} + \alpha_4 POP_{it} + \alpha_5 TELE_{it} + \xi_{1it} \quad (E1)$$

$$GDPG_{it} = \beta_0 + \beta_1 INQ_{it} + \beta_2 FD_{it} + \beta_3 OPEN_{it} + \beta_4 GS_{it} + \beta_5 SCH_{it} + \beta_6 INF_{it} + \xi_{2it} \quad (E2)$$

$$INQ_{it} = \lambda_0 + \lambda_1 GDPG_{it} + \lambda_2 (GDPG_{it})^2 + \lambda_3 FD_{it} + \lambda_4 INST_{it} + \xi_{it} \quad (E3)$$

حيث P هو مؤشر الفقر، يتم قياسه من خلال الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسرة؛ $GDPG$ يمثل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ INQ هو عدم المساواة في الدخل الذي يقاس بمؤشر Theil؛ FD هو مؤشر يقيس التطور المالي تم بناء مؤشر كلي لثلاثة مقاييس للتطور المالي والتي تتمثل في نسبة M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، والائتمان المحلي الذي يقدمه القطاع المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ $TELE$ هو مؤشر للبنية التحتية والذي يقاس ب عدد الخطوط الهاتفية للمشاركين لكل 100 نسمة.

POP هي النمو السكاني؛ $OPEN$ الانفتاح التجاري؛ INF هو مؤشر على التضخم؛ GS هو الإنفاق الحكومي؛ SCH هو متوسط سنوات التعليم الثانوي في إجمالي السكان الذي يقاس رأس المال البشري؛ وأخيراً $INST$ هو مؤشر يقيس الجودة المؤسسية. يتميز نموذج الدراسة بوجود مشكلة تجانس من الدرجة الثانية، لذلك تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى على ثلاث مراحل "3 SLS".

أسفرت نتائج الدراسة على ما يلي:

- هناك علاقة موجبة وذات دلالة عالية بين معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية للفرد. بحيث يؤدي معدل النمو المتزايد بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى زيادة مستوى استهلاك الأسرة بمقدار 0.1 نقطة (انظر الجدول رقم 2-17).

الجدول رقم (2-17): نتائج تحليل المتانة لنموذج الانحدار على آثار التطور المالي على النمو وعدم المساواة والفقير: (حالة البلدان ذات الدخل المرتفع)

Variables	Poverty	Growth	Inequality
GDPG	0.123 (2.43)***	--	-0.075 (-2.8)***
THEIL	-0.225 (-3.69)***	-0.246 (-4.04)**	--
FD	0.015 (4.4)***	-0.007 (-1.92)**	0.026 (4.4)***
POP	-1.38 (-6.74)***	--	--
TEL	0.010 (0.58)	--	--
INF	--	-0.006 (-2.59)***	--
H	--	0.010 (0.45)	--
GS	--	0.04 (1.78)*	--
OPEN	--	0.037 (4.72)***	--
INST	--	--	-0.001 (-1.90)**
GDPG2	--	--	-0.011 (-2.03)**
Constante	0.025 (9.81)***	0.042 (2.22)**	0.026 (22.44)***
Observations	660	660	660
R2	0.18	0.18	0.11

Source : Dhrifi, A (2013)

- فيما يتعلق بتأثير عدم المساواة على حدوث الفقر، زيادة مؤشر Theil بمقدار نقطة مئوية واحدة تخفض الإنفاق الاستهلاكي للأسر بمقدار 0.12 نقطة، مما يضر بالفقر.
- زيادة مستوى التطور المالي بنقطة واحدة تؤدي إلى زيادة مستوى استهلاك الأسرة بمقدار 0،016 نقطة. وهذا يعني أن ارتفاع مستوى التطور المالي يمكن أن يفسر على أنه إشارة جيدة لزيادة الاستهلاك وبالتالي الحد من الفقر.
- بالنسبة للآثار غير المباشرة للتطور المالي على الفقر من خلال قناة النمو، تبين أن زيادة مؤشر التطور المالي بمقدار نقطة مئوية واحدة يقلل من نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 0.005 نقطة، وهو ما يتعارض مع الأدبيات الاقتصادية.

- الآثار غير المباشرة للتطور المالي على الفقر من خلال قناة عدم المساواة تبين أن التطور المالي له تأثير سلبي على معدل الفقر من خلال عدم المساواة في الدخل. وبالتالي، فإن زيادة مؤشر التطور المالي لوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة مؤشر Theil لعدم المساواة بمقدار 0.16 نقطة مئوية.

- التأثير الغير المباشر للتطور المالي على الفقر ليس قويًا وغامض، ولكن التأثيرات المباشرة للتطور المالي، من خلال قنوات التأمين والوصول إلى خدمات الائتمان والمدخرات، هي قوية للحد من الفقر.

- أن التأثير الإيجابي المباشر للتطور المالي على الحد من الفقر من خلال الادخار وخدمات التأمين والحصول على الائتمانات يفوق الآثار السلبية غير المباشرة من خلال النمو وعدم المساواة.

- تعتبر الجودة المؤسسية محددًا مهمًا للعلاقة بين التطور المالي والفقر.

3-دراسة (Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2004):¹

درست العلاقة بين التطور المالي والتغيرات في توزيع الدخل والتغيرات في مستوى الفقر، وإذا ما كان التطور المالي يزيد بشكل غير متناسب من دخل الفقراء، ويخفف الفقر. وذلك باعتماد منهجية broad cross country خلال الفترة من 1980 إلى 2000. استخدمت الدراسة اثنين من المعادلات لدراسة العلاقة بين التمويل وتوزيع الدخل واثنين من المعادلات الإضافية لدراسة العلاقة بين التخفيف من حدة الفقر، والتطور المالي، وذلك بالاعتماد على المتغيرات التالية:

أولاً، تم دراسة تأثير التطور المالي على معدل نمو دخل أفقر 20 في المائة من كل اقتصاد.

أ- الائتمان الخاص: لقياس التطور المالي الائتمان الصادر عن الوسطاء الماليين للقطاع الخاص كحصة من الناتج المحلي الإجمالي.

ب- التغيرات في توزيع الدخل وتخفيف حدة الفقر: لتقييم تأثير التطور المالي على الفقراء، استعملت المتغيرات التالية:

¹ Beck, T., Demirguc-Kunt, A., & Levine, R. (2004). Finance, inequality, and poverty: Cross-country evidence.

ج- نمو دخل أفقر خمس في كل اقتصاد: يساوي معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في الخمس الأدنى للدخل، المحسوب خلال الفترة 1960-1999 (Dollar and Kraay، 2002).

د- نمو معامل جيني: يساوي نمو Gini معدل النمو السنوي لمعامل Gini في كل بلد، والذي تم حسابه خلال الفترة 1960-1999.

هـ- نمو النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد (و2 دولار) في اليوم (**Growth of Headcount**): يساوي "نمو عدد السكان" معدل النمو في النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون دولار واحد في اليوم (أو دولارين في اليوم). استندت هذه البيانات إلى الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية (Chenand Ravallion، 2001). واستخدمت بيانات 58 دولة نامية.

و- التغيرات في مؤشر فجوة الفقر **Growth of Poverty Gap**: والتي لا تقيس فقط نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، ولكن أيضا إلى أي مدى تقع تحت هذا الدخل.

ثانيا: نمو الدخل للفقراء

لتقييم تأثير التطور المالي على نمو دخل أفقر الخمس الأدنى، استخدمت الدراسة البيانات التي تم حساب متوسطها خلال الفترة 1960-99 عن طريق المعادلة التالية:

$$\frac{(Y_{i,p,t} - Y_{i,p,t-1})}{N} = \alpha Y_{i,p,t-1} + \beta FDi + \gamma X_i + \varepsilon_i, \dots \dots \dots (1)$$

$Y_{i,p,t}$ هي لوغاريتم متوسط دخل الفرد لأفقر خمس الأدنى في البلد الأول في السنة t،

$Y_{i,t}$ هو لوغاريتم متوسط إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للفرد،

FDi هو مقياس الائتمان الخاص للتطور المالي للبلد i،

X_i هي مجموعة من معلومات التكيف للبلد i.

لفهم التأثير التوزيعي للتطور المالي بشكل أفضل، اتبعت الدراسة (Dollar and Kraay, 2002) وتنحكم في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الانحدار. على وجه التحديد، ثم قامت بتعديل المعادلة (1) من خلال تضمين متوسط النمو كمرجع.

$$\frac{(Y_{i,p,t} - Y_{i,p,t-1})}{N} = \frac{\alpha(Y_{i,t} - Y_{i,t-1})}{n} + \beta FD_i + \gamma X_i + \lambda Y_{i,p,t-1} + \varepsilon_i, \dots \dots \dots (2)$$

يشير المعامل α إلى العلاقة بين معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل ونمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. إذا كان متوسط دخل الخمس الأشد فقراً ينمو بمعدل أسرع من متوسط نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، فستكون α أكبر من واحد. إذا زاد دخل الخمس الأشد فقراً بشكل أبطأ من المتوسط، فستكون α أقل من واحد.

يشير المعامل β إلى ما إذا كان هناك أي تأثير تفاضلي للتطور المالي على نمو دخل أفقر خمس يتجاوز أي تأثير على نمو إجمالي الناتج المحلي للفرد.

ثالثاً: نمو جيني

لتقييم الآثار التوزيعية التطور المالي، نمو جيني كما يلي:

$$(G_{it} - G_{it-1})/n = \alpha(y_{it} - y_{it-1})/n + \beta FD_i + \gamma X_i + \lambda G_{it-1} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (3)$$

حيث G_{it} ، هي سجل معامل Gini في البلد i في الفترة t ، كما كان من قبل، فإن الفترة الزمنية n لا تقل عن 20 سنة.

رابعاً: نمو عدد الفقراء وتزايد فجوة الفقر

قدمت الدراسة معادلة فجوة نمو عدد الفقراء ونمو الفقر في التطور المالي، مع التحكم في معدل النمو الإجمالي للناتج المحلي الإجمالي للفرد ومستوى الفقر الأولي لكل بلد كما يلي:

$$\frac{P_{it}-P_{it-1}}{n} = \alpha (y_{it} - y_{it-1})/n + \beta FDi + \gamma X_i + \lambda P_{it-1} + \varepsilon_i$$

في هذه المعادلة، P_{it} هي لوغاريتم فجوة رأس المال أو الفقر في البلد i في السنة t . مرة أخرى،

وجاءت النتائج الدراسة كم يلي:

- التطور المالي يقلص اللامساواة في توزيع الدخل عن طريق زيادة دخل الفقراء بشكل غير متناسب، وأن البلدان ذات الوسطاء الماليين الأفضل تطوراً تشهد انخفاضات أسرع في تدابير الفقر وعدم المساواة في الدخل، إضافة إلى أن التطور المالي يخفف الفقر من خلال تعزيز النمو والحد من عدم المساواة في الدخل، بشكل أكثر تحديداً، هناك ثلاث نتائج رئيسية:

أولاً، حتى عند التحكم في نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، فإن التطور المالي يعزز معدل نمو دخل أفقر الخمس، هذا يشير إلى أن التطور المالي تقلل من عدم المساواة في الدخل.

ثانياً، يؤدي التطور المالي إلى انخفاض في قياس معامل جيني لعدم المساواة في الدخل. مرة أخرى، فإن العلاقة السلبية بين التطور المالي ومعدل نمو معامل جيني تظل قائمة عند التحكم في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد. تؤكد هذه النتيجة كذلك على أن التطور المالي تقلل من عدم المساواة في الدخل بما يتجاوز العلاقة بين التمويل والنمو الكلي.

ثالثاً: يعمل التطور المالي على تقليل نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم (أو دولارين في اليوم)، كما يعمل التطور المالي على تقليل الفجوة في الفقر. وباختصار وجدت الدراسة أن التطور المالي يقلل من الفقر ويقلل من عدم المساواة في الدخل من خلال ممارسة تأثير إيجابي غير متناسب على الفقراء.

4-دراسة (2016) Ben Naceur, S., & Zhang, R.¹

قامت هذه الدراسة ببحث طبيعة العلاقة بين التطور المالي وتوزيع الدخل، وذلك باستخدام عدة أبعاد للتطور المالي: الوصول المالي، والكفاءة، والاستقرار، والتحرير. يتم تمثيل كل جانب بمؤشرين: أحدهما يتعلق

¹ Ben Naceur, S., & Zhang, R. (2016). OP, Cit.

بالمؤسسات المالية والآخر بالأسواق المالية. باستخدام عينة من 143 دولة نامية ومتقدمة في الفترة من 1961 إلى 2011،

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

عدم المساواة في الدخل: يتم قياس وكيل عدم المساواة في الدخل بمعامل **Gini** شائع الاستخدام، والذي يمثل نسبة نسبية للمناطق في مخطط منحني Lorenz. يتم تحجيمها من 0 إلى المئة المئوية في مجموعة البيانات الخاصة بنا.

مؤشر الفقر: لفهم دور التطور المالي في مكافحة الفقر، يتم استخدام مؤشر فجوة الفقر، بحيث تقيس متوسط العجز في دخل الفرد الفقير من خط الفقر (1.25 دولار في اليوم).

لتغطية الأبعاد الخمسة لتطوير القطاع المالي (الوصول، العمق، الكفاءة، الاستقرار، والتحرير)، يتم استخدام 10 متغيرات من قاعدة بيانات التطور المالي العالمية (GFDD). يقاس كل بُعد بمتغيرين، أحدهما يتعلق بتطوير المؤسسات المالية والآخر بتطوير الأسواق المالية للوصول إلى الخدمات المالية، كما يلي: الحسابات المصرفية لكل 1000 بالغ والقيمة المتداولة من أفضل 10 شركات تجارية لإجمالي القيمة المتداولة. المقياس الأول يقيس وصول البنوك، في حين المقياس الثاني يعكس الوصول إلى الأسواق المالية.

أ-العمق المالي: يتم قياس العمق المالي بمؤشرين:

1- **الائتمان الخاص:** للبنوك في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة الإجمالية لسوق الأوراق المالية المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والتي تعد أكثر المؤشرات استخدامًا للتعميق المالي. تشير القيم الأعلى إلى وجود مؤسسات مالية وأسواق مالية أعمق.

2- **الفعالية المالية:** هامش صافي الفائدة ونسبة دوران سوق الأسهم كمقاييس للفعالية المالية، تشير هوامش الفائدة الصافية العالية إلى انخفاض كفاءة تشغيل البنوك، في حين أن نسبة دوران رأس المال المرتفعة (المتداولة في الأسهم / القيمة السوقية) تعكس وجود سوق مالي فعال.

ب- **الاستقرار:** يتم قياس استقرار النظام المالي بنسبة نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول ذات المخاطر المرتفعة وتقلب مؤشر سعر السهم، يشير المستوى المرتفع من رأس المال التنظيمي إلى أن البنوك لديها

احتمال أقل للتخلف عن السداد، في حين أن التقلب العالي في أسعار الأسهم يدل على وجود سوق مالي أكثر استقراراً.

ج-التحرير المالي: يتم استخدام وكيلين: التحرير المحلي والتحرير الخارجي، بحيث:

- لقياس التحرير المالي الداخلي: قامت الدراسة بتجميع مؤشر مراقبة الائتمان ومراقبة أسعار الفائدة وحواجز الدخل وخصخصة الوكيل للإصلاح المالي المحلي.

- لقياس التحرر المالي الخارجي: نسبة المطالبات الأجنبية الموحدة للبنوك التي تقدم تقارير عن بنك التسويات الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشير القيم الأكبر إلى نظام مالي أكثر تحراً.

تتمثل المتغيرات الأخرى التي تم استخدامها سابقاً كمحددات للفقر وعدم المساواة في ما يلي: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد، والنفقات الحكومية على إجمالي الناتج المحلي، والانفتاح التجاري، ومعدل التضخم. يتم تضمين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد للسيطرة على تأثير النمو الاقتصادي، حيث

اتبعت الدراسة مواصفات الانحدار الأساسية من أدوات توزيع الدخل والتطور المالي:

$$Gini_{i,t} = \alpha + \beta FD_{i,t} + y_1 Y_{i,t} + y_2 Infl_{i,t} + y_3 Trade_{i,t} + y_4 Gov_{i,t} + \epsilon_{i,t}$$

$$Povgap_{i,t} = \alpha + \beta FD_{i,t} + y_1 Y_{i,t} + y_2 Infl_{i,t} + y_3 Trade_{i,t} + y_4 Gov_{i,t} + \epsilon_{i,t}$$

$Gini_{i,t}$: معامل جيني، $Povgap$: فجوة الدخل.

$FD_{i,t}$: المتجه التفسيري الرئيسي، وهو يغطي مؤشرات التطور المالي العشرة التي سبق وصفها.

β : من المتوقع أن يكون سالبا، مما يعني أن مستوى التطور المالي الأعلى يمكن أن يقلل من عدم المساواة والفقر.

$Y_{i,t}$: هو لوغاريتم GDP بالنسبة للفرد، يستخدم للتحكم في أثر الثروة، ويتوقع أن يكون y_1 سالبا.

Trade، *Infl_{i,t}*، *Gov_{i,t}*: تمثل مجموعة من متغيرات التحكم الانفتاح التجاري، التضخم، حجم الحكومة على التوالي.

Y_2 : يتوقع أن يكون سالبا وفقا للدراسات السابقة.

قد تكون العلاقة بين التطور المالي وعدم المساواة في الدخل والفقير حالة (reverse causation) عكس السببية. على سبيل المثال، يشير انخفاض مستوى الفقر إلى أن الخدمات المالية أصبحت بالفعل ميسورة التكلفة ومتاحة للفقراء، وبالتالي تحفيز تطوير القطاع المالي.

وبالمثل، قد تؤدي الفجوة الأضيق في الفقر أو انخفاض عدم المساواة في الدخل إلى تعزيز النمو الاقتصادي وفقاً لنمط معكوس U لتأثير توزيع الدخل على النمو الاقتصادي. لذلك، تعتبر السيطرة على السببية العكسية المحتملة والتحيز المتزامن أمراً ضرورياً لدراسة تأثير التمويل على عدم المساواة والفقير، استخدمت الدراسة المتغير الفعال (IV)، بحيث تم استخدام نوعين من الأدوات: تتضمن المجموعة الأولى القيم المتأخرة (the lagged values) للمتغيرات الداخلية (يتم استخدام التباطؤ الثاني والأعلى لتجنب الارتباط التلقائي بمصطلح الخطأ الحالي). في المجموعة الثانية، الأدوات القائمة على التمويل النظري والتجريبي وأدبيات النمو، مثل التحيز العرقي واللغويات والتكوين الديني والأنظمة القانونية.

للتحقق من صحة هذه الأدوات، استخدمت الدراسة اختبار Hansen J للقيود المفرطة التحديد.

علاوة على ذلك، تبحث هذه الدراسة في آثار التطور المالي مع مراعاة مستويات الدخل في كل بلد. تم تقسيم البلدان إلى ثلاث مجموعات: الدخل المنخفض، الدخل المتوسط، والدخل المرتفع. بعد المعادلتين (3) و (4)، يمكن لتناجج الانحدار معرفة مدى اختلاف الآثار المالية في المجموعات الثلاث.

$$Gini_{i,t} = \alpha + \beta_1 FD_{i,t} + \beta_2 FD_{i,t} * D_{low} + \beta_3 FD_{i,t} * D_{mid} + D_{low} + D_{mid} + y_1 Y_{i,t} + y_2 Infl_{i,t} + y_3 Trade_{i,t} + y_4 Gov_{i,t} + \epsilon_{i,t} \dots \dots \dots (3)$$

$$Povgap_{i,t} = \alpha + \beta_1 FD_{i,t} + \beta_2 FD_{i,t} * D_{low} + \beta_3 FD_{i,t} * D_{mid} + D_{low} + D_{mid} + y_1 Y_{i,t} + y_2 Infl_{i,t} + y_3 Trade_{i,t} + y_4 Gov_{i,t} + \epsilon_{i,t} \dots \dots \dots (4)$$

D_{low} و D_{mid} هي وهمية بالنسبة للفئة ذات الدخل المنخفض والفئة ذات الدخل المتوسط. إذا كان كلاهما يساوي الصفر، β_1 هي معاملات التمويل على توزيع الدخل في البلدان ذات الدخل المرتفع. على نحو مماثل، يوضح $\beta_1 + \beta_2$ التأثير المالي للبلدان المنخفضة الدخل، في حين أن $\beta_2 + \beta_3$ هي التأثير في البلدان متوسطة الدخل.

لدراسة كيف يمكن أن تؤثر جودة المؤسسات على العلاقة بين عدم المساواة المالية والفقير، استخدمت الدراسة *the rule of law* كمؤشر، باستخدام نفس الطريقة، يتم إنشاء المعادلتين (5) و (6) لاختبار آثار الحوكمة على التمويل وتوزيع الدخل.

$$Gini_{i,t} = \alpha + \beta_1 FD_{i,t} + \beta_2 FD_{i,t} * Rule + Rule + y_1 Y_{i,t} + y_2 Infl_{i,t} + y_3 Trade_{i,t} + y_4 Gov_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \dots (5)$$

$$Povgap_{i,t} = \alpha + \beta_1 FD_{i,t} + \beta_2 FD_{i,t} * Rule + Rule + y_1 Y_{i,t} + y_2 Infl_{i,t} + y_3 Trade_{i,t} + y_4 Gov_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \dots (6)$$

أشارت نتائج الدراسة الى ما يلي:

- معظم أبعاد التطور المالي يمكن أن تساعد في الحد من عدم المساواة في الدخل والفقير. ومع ذلك، فإن التحرير المالي الخارجي يميل إلى أن يكون له تأثير معاكس على المتوسط العالمي. بالإضافة إلى ذلك إن تطوير القطاع المصرفي له تأثير إيجابي أقوى على توزيع الدخل من تطوير سوق الأوراق المالية. تدعم النتائج أيضاً الأدوار الإيجابية التي يلعبها دخل الفرد والإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري في الحد من عدم المساواة والفقير. لكن التضخم وجد أنه يضر بدخل الفقراء.

5-دراسة (Unal Seven, Yener Coskun(2016):¹

تم التطرق في هذه الدراسة ما إذا كان تطور البنوك وسوق الأوراق المالية يسهم في الحد من عدم المساواة في الدخل والفقير في 45 دولة ناشئة. وذلك باستخدام أساليب بانل ديناميكي مع مجموعة بيانات للفترة

¹ Unal Seven, Yener Coskun (2016), Does financial development reduce income inequality and poverty? Evidence from emerging countries, *Emerging Markets Review*.

1987-2011، وعلى الرغم من أن التطور المالي قد تؤثر على عدم المساواة والفقر بطريقتين بشكل مباشر وغير مباشر، ركزت هذه الدراسة على الطريقة المباشرة، بحيث اختبرت بشكل تجريبي ما إذا كان تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية أو فرص البورصة هو القناة الرئيسية التي تساهم من خلالها التطور المالي في الحد من عدم المساواة في الدخل والفقر، وذلك من خلال مراعاة التأثيرات المنفصلة والمتزامنة للبنوك وأسواق الأوراق المالية.

وضعت الدراسة ثلاثة مقاييس مجمعة من مؤشرات التطور المالي لأخذ الأبعاد المختلفة للقطاع المالي بعين الاعتبار، واحد لكل من تنمية البنوك (إجمالي البنك)، وتطوير سوق الأوراق المالية (إجمالي السوق)، والتطور المالي الشامل (إجمالي التمويل) من أجل التحقق مما إذا كان تطوير القطاع المالي يخلق ظروفًا أفضل للفقراء.

وأُسفرت نتائج الدراسة على ما يلي:

- فيما يتعلق بالانحدار بين تطور البنوك وعدم المساواة والفقر، نجد أن تطور البنوك، المقاس حسب مجموع البنوك، له تأثير إيجابي ودلالة إحصائية على نمو معامل جيني، في حين أن التأثير سلبي بالنسبة لنمو متوسط الدخل. من أفقر شريحة، وغير ذات أهمية لنمو نسبة عدد الفقراء.

- وجود تأثير إيجابي وذات دلالة إحصائية لتطور سوق الأوراق المالية على نمو متوسط الدخل لأفقر شريحة، وتأثيرات غير مهمة على نمو معامل جيني ونمو نسبة عدد الفقراء.

- تطوير سوق الأوراق المالية قد يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الخمس الأفقر في البلدان الناشئة. يتم توفير بعض الدعم لهذه النتيجة من خلال بعض المؤشرات المحددة، مثل معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية، والانفتاح التجاري، ونمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والاستهلاك الحكومي.

- فيما يتعلق بالتأثير على عدم المساواة والفقر لمقياس التطور المالي الشامل، المقاس بمجموع التمويل، تشير النتائج إلى أنه يمارس عمومًا تأثيرًا إيجابيًا ولكنه غير مهم من الناحية الإحصائية، مما يشير إلى أن النظر في الآثار المتزامنة للبنوك وأسواق الأوراق المالية فقط قد لا يستوعب التأثير بالكامل للتطور المالي على عدم المساواة في الدخل والفقر. تبرر هذه النتائج المتضاربة الحاجة إلى التحقيق في الآثار المتزامنة والمنفصلة لتطورات البنوك وأسواق الأوراق المالية.

- فيما يتعلق بالمتغيرات التفسيرية الأخرى، تشير النتائج إلى أن البلدان ذات معدلات التضخم المرتفعة من المرجح أن تواجه مزيداً من الصعوبات في الحد من عدم المساواة في الدخل، مما يشير إلى أهمية استقرار الاقتصاد الكلي للحد من الفقر في البلدان الناشئة.
- تشير نتائج الانحدار أيضاً إلى أن معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية والاستهلاك الحكومي لهما أيضاً تأثيرات سلبية وذات دلالة إحصائية على نمو نسبة عدد الموظفين.
- م تظهر النتائج أي دليل على علاقة Ushaped المقلوبة بين معامل جيني ومؤشرات التطور المالي، بينما لوحظ وجود علاقة مقلوبة على شكل حرف U بين معامل جيني ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- التطور المالي في البنوك وأسواق الأسهم فشلت في الوصول إلى أفقر شرائح المجتمع في الدول الناشئة، على الرغم من التأثير الإيجابي والضعيف إحصائياً لأسواق الأوراق المالية على مؤشرات الفقر.
- على الرغم من أن الأنظمة المالية قد تطورت على مدى العقدين الماضيين، لا سيما من حيث الحجم والسيولة، إلا أن الفقراء لم يتمكنوا من الاستفادة من هذه التحسينات. يمكن إظهار الوصول الأقل ديمقراطية إلى أسواق الائتمان، والعقبات المؤسسية، والقوة السياسية أو الاقتصادية المركزة للمجموعات ذات الدخل المرتفع، والسياسات الحكومية، والافتقار إلى استخدام الضمانات الكافية كأسباب رئيسية للوصول المحدود إلى التمويل للفقراء في البلدان الناشئة.
- على الرغم من أن التطور المالي يشجع النمو الاقتصادي، فإن هذا لا يستفيد بالضرورة من ذوي الدخل المنخفض في البلدان الناشئة، كما وجدت الدراسة أن لا البنوك ولا أسواق الأوراق المالية تلعب دوراً مهماً في الحد من الفقر.

6-دراسة (2010)، Vivien Kappel¹

تناولت هذه الدراسة آثار التطور المالي على عدم المساواة في الدخل والفقر على عينة من 78 دولة نامية ومتقدمة للفترة 1960-2006.

¹ Vivien Kappel (2010), The Effects of Financial Development on Income Inequality and Poverty, Working Paper 10/127, Economics Working Paper Series.

الجدول رقم (2-18): متغيرات التطور المالي لدراسة (Vivien Kappel, 2010)

المتغير	مؤشر البنوك	مؤشر الأسواق المالية
الوصول إلى الخدمات المالية	حسابات بنكية لكل 1000 بالغ الذي يقيس الوصول إلى البنوك	قيمة تداول أكبر 10 شركات تجارية إلى إجمالي القيمة المتداولة، والذي يعكس الوصول إلى الأسواق المالية
العمق المالي	الائتمان الخاص للبنوك مقابل الناتج المحلي الإجمالي	القيمة الإجمالية لسوق الأوراق المالية المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي
الكفاءة المالية	صافي هامش الفائدة، بحيث تشير هوامش صافي الفائدة المرتفعة إلى كفاءة تشغيلية منخفضة للبنك،	نسبة دوران سوق الأسهم، بحيث تعكس نسبة دوران عالية (الأسهم المتداولة / رأس المال) سوقًا ماليًا فعالاً.
استقرار النظام المالي	نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر. بحيث يشير المستوى المرتفع لرأس المال التنظيمي إلى أن البنوك لديها احتمالية أقل للتخلف عن السداد،	تقلب مؤشر أسعار الأسهم، بحيث أن التقلب العالي في أسعار الأسهم يشير إلى وجود سوق مالي أكثر استقرارًا.
التحرير المالي	يتم استخدام بديلين: التحرير المحلي والتحرير الخارجي. باستخدام قاعدة بيانات الإصلاح المالي من (Abiad, Detragiache, and Tressel, 2008)، قامت الدراسة بتجميع مؤشر التحكم في الائتمان، والتحكم في أسعار الفائدة، وحواجز الدخول، والخصخصة للتوكيل عن الإصلاح المالي المحلي. لقياس التحرير المالي الخارجي، استخدمت نسبة المطالبات الأجنبية الموحدة للبنوك التي تقدم تقارير بنك التسويات الدولية إلى الناتج المحلي الإجمالي .	

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على ما سبق

تم تضمين عدم المساواة في الدخل ومؤشرات الفقر كمتغيرات تابعة، بحيث استخدمت الدراسة معامل جيني لقياس اللامساواة في الدخل، ومؤشر فجوة الفقر لقياس معدل الفقر، ومن أجل تغطية الأبعاد الخمسة لتطوير القطاع المالي (الوصول والعمق والكفاءة والاستقرار والتحرير)، تم استخدام 10 متغيرات للتطور المالي بحيث يتم قياس كل بُعد من خلال متغيرين، أحدهما يتعلق بتطوير المؤسسات المالية والآخر بتطوير الأسواق المالية كما في الجدول (2-18).

وتتمثل متغيرات التحكم فيما يلي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، والنفقات الحكومية على الناتج المحلي الإجمالي، والانفتاح التجاري، ومعدل التضخم.

$$Povgap_{i,t} = \alpha + \beta FD_{i,t} + \gamma_1 Y_{i,t} + \gamma_2 Infl_{i,t} + \gamma_3 Trade_{i,t} + \gamma_4 Gov_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

$$Gini_{i,t} = \alpha + \beta FD_{i,t} + \gamma_1 Y_{i,t} + \gamma_2 Infl_{i,t} + \gamma_3 Trade_{i,t} + \gamma_4 Gov_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

للتحكم في التجانس والسببية العكسية، استخدمت الدراسة انحدارات المتغير الفعال (instrumental variable). بحيث تم استخدام نوعين من الأدوات، تتضمن المجموعة الأولى القيم المتأخرة للمتغيرات الداخلية (باستخدام الفواصل الزمنية الثانية والأعلى لتجنب الارتباط التلقائي بمصطلح الخطأ الحالي). وفي المجموعة الثانية، باستخدام الأدوات القائمة على التمويل النظري والتجريبي وأدب النمو، مثل التجزئة العرقية، واللغويات، والتكوين الديني، والأنظمة القانونية.

للتحقق من صحة هذه الأدوات، استخدمت الدراسة اختبار Hansen's J لقيود التعريف المفرد.

استخلصت الدراسة النتائج التالية:

- ❖ إن معظم أبعاد التطور المالي يمكن أن تساعد في الحد من عدم المساواة في الدخل والفقير، ومع ذلك، يميل التحرير المالي الخارجي إلى إحداث تأثير معاكس على المتوسط العالمي. كما أن تطوير القطاع المصرفي له تأثير إيجابي أقوى على توزيع الدخل مقارنة بتطور سوق الأوراق المالية.
- ❖ تدعم النتائج أيضاً الأدوار الإيجابية التي يلعبها دخل الفرد والإنفاق الحكومي والانفتاح التجاري في الحد من عدم المساواة والفقير. ومع ذلك، وجد أن التضخم يضر بدخل الفقراء.
- ❖ إن التنوع العرقي وتوزيع الأراضي عاملان مهمان وقويان لكل من عدم المساواة في الدخل والفقير.

7-دراسة (2015) Madhu Sehrawat · A. K. Giri¹

تطرق هذه الدراسة الى العلاقة بين التطور المالي، وعدم المساواة في الدخل بين الريف والحضر والحد من الفقر في اقتصادات جنوب آسيا باستخدام بيانات البنابل من 1990 إلى 2013. وتم فحص الخصائص الثابتة للمتغيرات من خلال اختبارات الجذر لوحدة LLC و IPS. كما تم استخدام اختبار التكامل المشترك للبنابل في لفحص العلاقة طويلة المدى، وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية الديناميكية للبنابل (PDOLS) لتقدير معاملات التكامل المشترك.

أسفرت نتائج الدراسة على ما يلي:

¹ Madhu Sehrawat · A. K. Giri (2015), Financial development, poverty and rural-urban income inequality: evidence from South Asian countries.

- وجود علاقة توازن طويلة المدى بين المتغيرات، كما تشير نتائج PDOLS إلى أن التطور المالي والنمو الاقتصادي يقللان الفقر في بلدان جنوب آسيا، في حين أن عدم المساواة في الدخل بين الريف والحضر يزيد من حدة الفقر.
- تشير النتائج التجريبية التي توصلت إليها بانل السببية في Granger إلى وجود السببية على المدى القصير التي تمتد من عدم المساواة في الدخل بين الريف والحضر والتطور المالي إلى متغير الحد من الفقر ومن النمو الاقتصادي إلى عدم المساواة.
- أوصت الدراسة بضرورة اعتماد سياسات تهدف إلى زيادة التطور المالي والنمو الاقتصادي من أجل الحد من ارتفاع مستوى الفقر السائد حالياً في اقتصادات جنوب آسيا.

الجدول رقم (2-19): ملخص للدراسات التي اختبرت علاقة التطور المالي بالفقر واللامساواة في توزيع الدخل

النتائج	النموذج	الفترة والعينة	الدراسة
يؤثر التطور المالي تأثيراً مباشراً على رفاه الفقراء من خلال قناة الائتمان. التطور المالي تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل	نموذج معادلات متزامنة	9 دول من دول العينة خلال الفترة 1995-2007،	DHRIFI, A , (2010)
-زيادة مستوى التطور المالي بنقطة واحدة تؤدي إلى زيادة مستوى استهلاك الأسرة بمقدار 0,016 نقطة	3 SLS	89 دولة خلال الفترة 1990-2011	Dhrifi, A, (2013)
التطور المالي يقلل من الفقر ويقلل من عدم المساواة في الدخل من خلال ممارسة تأثير إيجابي غير متناسب على الفقراء	broad cross country	2000-1980	Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2004)
معظم أبعاد التطور المالي يمكن أن تساعد في الحد من عدم المساواة في الدخل والفقر.	IV	143 دولة نامية و متقدمة في الفترة من 1961 إلى 2011	Ben Naceur, S., & Zhang, R. (2016)
وجود تأثير إيجابي وذات دلالة إحصائية لتطور سوق الأوراق المالية على نمو متوسط الدخل لأفقر شريحة، وتأثيرات غير مهمة على نمو معامل جيني ونمو نسبة عدد الفقراء.		45 دولة ناشئة للفترة 1987-2011	Unal Seven, Yener Coskun(2016)
إن معظم أبعاد التطور المالي يمكن أن تساعد في الحد من عدم المساواة في الدخل والفقر		78 دولة نامية و متقدمة للفترة 1960-2006.	Vivien Kappel , (2010)
التطور المالي والنمو الاقتصادي يقللان الفقر في بلدان جنوب آسيا، في حين أن عدم المساواة في الدخل بين الريف والحضر يزيد من حدة الفقر.	PDOLS	اقتصادات جنوب آسيا من 1990 إلى 2013	Madhu Sehrawat · A. K. Giri (2015)

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على ماسبق

خاتمة الفصل الثاني

تم توثيق التأثير الإيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي بشكل جيد في الأدبيات باستخدام مناهج وعينات الاقتصاد القياسي المختلفة، ولكن قلة هم الذين درسوا تجريبياً تأثير التطور المالي على اللامساواة في توزيع الدخل وتقليص الفقر، رغم أن النظرية الاقتصادية تقدم أسباباً وجيهة لماذا يقلل التمويل من عدم المساواة والفقر.

تم التطرق في هذا الفصل الى مختلف الدراسات التجريبية التي اهتمت بالعلاقة التطور المالي، الفقر، واللامساواة في توزيع الدخل، بحيث جادلت هذه الدراسات ذلك بطرق مختلفة. أولاً، يعمل التطور المالي على تحسين الفرص المتاحة للفقراء للحصول على التمويل الرسمي من خلال معالجة أسباب فشل الأسواق المالية مثل عدم تناسق المعلومات والتكلفة الثابتة العالية للإقراض الصغير، ثانياً، يمكن التطور المالي الفقراء من الوصول إلى الخدمات المالية مثل خدمات الائتمان، وتمكين أصولهم الإنتاجية، وتعزيز إنتاجيتهم، وبالتالي تمكين الفقراء من تحقيق سبل عيش مستدامة، ثالثاً، قد يحد التطور المالي من الفقر من خلال تعزيز النمو الاقتصادي. وهذا يتماشى مع نظرية Trickle Down.

أما فيما يخص تأثير التطور المالي على اللامساواة في توزيع الدخل، فلقد اتفقت أغلبية الدراسات التجريبية التي عرضناها في هذا الفصل الى أن هناك علاقة خطية سالبة بين التطور المالي واللامساواة في توزيع الدخل، أما فرضية المنحنى المقلوب لـ (Greenwood and Jovanovic, 1990)، فيمكن القول أن مجمل الدراسات لم تتوصل الى صحة هذه الفرضية.

الفصل الثالث:

الدراسة القياسية

تمهيد الفصل الثالث

تزايدت خلال العقدين الماضيين الدراسات التجريبية التي اختبرت العلاقة بين التطور المالي، الفقر واللامساواة في توزيع الدخل، باستخدام مختلف مؤشرات التطور المالي (البنوك والأسواق المالية)، إضافة الى مختلف أساليب الاقتصاد القياسي المتوفرة. اتفقت هذه الدراسات في مجملها على الدور الإيجابي الذي يلعبه التطور المالي في تقليص الفقر وتخفيض اللامساواة في توزيع الدخل.

انطلاقاً من الأدبيات النظرية التي تم عرضها في الفصل الأول، إضافة الى الدراسات التجريبية السابقة في الفصل الثاني سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة علاقة التطور المالي بالحد من الفقر باستخدام الطرق القياسية الحديثة كاستعمال منهجية $Panel\ ARDL$ في عينة من الدول مرتفعة ومتوسطة الدخل خلال الفترة 1980-2020، وذلك بهدف التعرف على العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وكذا الآثار في المدى القصير للتطور المالي على الفقر، ثم كمرحلة ثانية ندرس تأثير التطور المالي على اللامساواة في الدخل في نفس العينة للفترة 1980-2015، وذلك باستخدام طريقة OLS ، ونقوم باختبار الفرضيات كل من الفرضية الخطية وفرضية (Greenwood and Jovaonvivo, 1990).

المبحث الأول: نبذة عن الخصائص الاقتصادية والتطور المالي في دول العينة

يتطرق هذا المبحث الى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لدول عينة الدراسة، إضافة الى لمحة عن بعض مؤشرات الفقر واللامساواة في توزيع الدخل في مطلبه الأول، أما المطلب الثاني فيتطرق الى نبذة عن الأنظمة المالية في المنطقة، ومستوى التطور المالي فيها.

المطلب الأول: الخصائص الاقتصادية والاجتماعية

تشكل دول العينة مجموعة غير متجانسة من البلدان فيما يتعلق بالدخل والأمن الغذائي واندماجها في الاقتصاد العالمي، حيث تعد جميع هذه البلدان تقريباً مستوردة صافية للغذاء، لذا فهي عرضة للتقلبات في أسعار المواد الغذائية، مثل الارتفاع الكبير في أسعار السلع الأساسية في (2007-2008). كما أن دول العينة غير المصدرة للنفط أكثر عرضة لصدمات أسعار السلع الأولية لأنها لا تزيد من عائداتها النفطية لتعويض ارتفاع تكلفة استيراد المواد الغذائية، وفيما يلي أهم الخصائص الاقتصادية والديمقراطية لدول العينة:

1- التضخم

في الثمانينيات حققت البلدان المصدرة للنفط معدلات تضخم أقل في دول العينة بسبب السياسات النقدية المتبعة آنذاك، ولكن مع مطلع بداية التسعينيات، بدأ معدل التضخم في البلدان المصدرة للنفط في التزايد، عكس البلدان غير المصدرة للنفط والذي أخذ في الانخفاض، وانتهى به الأمر مع أداء تضخم أفضل نسبياً. خلال الأزمة المالية لعام 2008، ارتفع التضخم في المنطقة، ثم أصبح تحت السيطرة بحلول عام 2009.

على مستوى كل دولة على حدة، حققت معظم بلدان دول العينة تضخماً ملحوظاً منذ الثمانينيات، بحيث كان أداء التضخم في الكويت أفضل من متوسط الدول الصناعية، حيث ترواح بين 6,92 بالمئة سنة 1980، و3.34 بالمئة سنة 1989. كما نجحت مصر بتخفيض التضخم بشكل كبير في التسعينيات من خلال تعزيز السياسات المالية والنقدية. كما سجلت تركيا أعلى معدلات التضخم في دول المنطقة ابتداءً من فترة الثمانينات حتى سنة 2003، حيث بدأ في الانخفاض التدريجي ابتداءً من سنة 2004 حيث بلغ 8,59 بالمئة، الى غاية سنة 2013، ليبدأ في الارتفاع مرة أخرى ليصل الى أعلى

الجدول رقم (3-1): نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وفقا لتعديل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي)

الدولة	1990	2000	2010	2020
الجزائر	6912,09	8446,59	13095,45	11324,24
مصر	3711,12	5794,13	9522,51	12607,00
إيران	7197,19	10300,53	17388,90	13338,01
فلسطين	-	24951,22	28840,05	39489,28
الأردن	4386,13	5937,21	9460,29	10355,01
الكويت	-	56179,30	73965,97	47306,99
المغرب	2547,45	3579,35	6332,13	7369,49
تونس	3784,02	6264,56	10640,61	10822,85
تركيا	8531,08	9628,91	17542,20	27235,43

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات التنمية العالمية

سجلت كل من دول تونس، الأردن والمغرب، أدنى مستويات لنصيب الفرد من الناتج المحلي في العقود الثلاثة الماضية، بحيث عرفت هذه الدول ارتفاعا طفيفا في نصيب الفرد من الناتج المحلي، يتكون الناتج المحلي الإجمالي للدول بشكل أساسي من صادرات النفط والغاز مع تصنيع محدود للمنتجات الأخرى. وبالتالي، فإن الاندماج القائم على التجارة في الاقتصاد العالمي يعتمد بشكل أساسي على واردات السلع الصناعية والخدمات ذات الصلة.

3-البطالة

سوق العمل في المنطقة غير متجانس إلى حد ما. من وجهة نظر النوع الاجتماعي، تبلغ معدلات البطالة بين النساء ضعف معدلات الرجال تقريبا، وذلك بسبب تزايد معدلات المشاركة في العمل بين النساء، مع ارتفاع استيعاب النساء للقوى العاملة في القطاع العام.

4-الخصائص الديمغرافية والاجتماعية

من أهم الخصائص الديمغرافية والاجتماعية لدول العينة نذكر:

-تمتلك منطقة العينة موارد بشرية وطبيعية وفيرة، وتمثل حصة كبيرة من إنتاج وتصدير البترول العالمي، وتمتتع في المتوسط بمستوى معيشي معقول. ورغم ذلك فهي تختلف بشكل كبير في الموارد، والحجم الاقتصادي والجغرافي، والسكان، ومستويات المعيشة. وفي الوقت نفسه، فإن التفاعل داخل الإقليم ضعيف، حيث يقتصر بشكل أساسي على تدفقات العمالة، مع محدودية التجارة في السلع والخدمات.

-من منظور تاريخي، حققت المنطقة تقدماً في التنمية البشرية. ارتفع متوسط العمر المتوقع، وانخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنحو الثلثين، وزاد الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين بشكل حاد، وخاصة معرفة القراءة والكتابة لدى النساء مما يعكس زيادات كبيرة جداً في إجمالي الالتحاق بالتعليم، بما في ذلك الفتيات.

-تشهد بلدان منطقة العينة نمواً سكانياً سريعاً ولديها نسب إعالة عالية، كان متوسط المعدل السنوي للزيادة السكانية خلال الفترة 1989-1994 حوالي 3 في المائة، وهو نفس المعدل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما يركز النمو السكاني على معدلات الخصوبة أعلى بكثير من تلك الموجودة في الاقتصادات الأخرى ذات الدخل الفردي الحقيقي المماثل.

-تمتلك إيران أكبر احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، حوالي 15 في المائة من الإجمالي العالمي، كما تمتلك المنطقة أيضاً العديد من الموارد المعدنية وغير المعدنية غير الوقودية. تمثل الجزائر والمغرب وتونس والأردن حوالي ثلث إنتاج العالم من الفوسفات، والمغرب وحده لديه أكثر من 30 في المائة من صخور الفوسفات في العالم و 40 في المائة من تجارة حامض الفوسفوريك. تشمل الموارد الطبيعية الأخرى في المنطقة البوتاس (جمهورية إيران، فلسطين والأردن) وخام الحديد (إيران) والفحم (جمهورية إيران الإسلامية) والأمونيا واليوريا (إيران). والقطن (مصر)، كما تمتلك جميع دول العينة تقريباً سواحل ومناطق صيد.¹

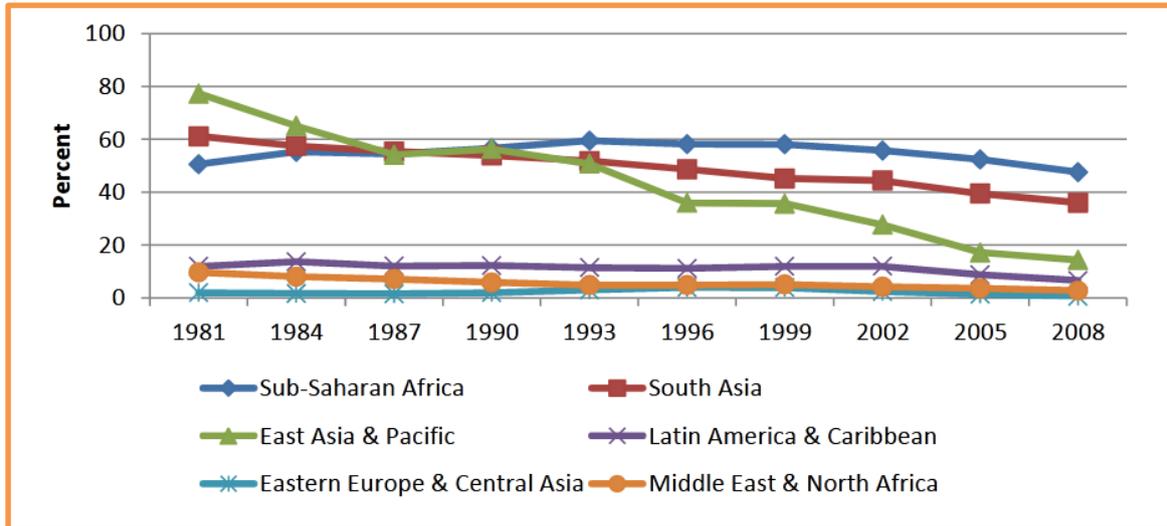
¹ صندوق النقد الدولي، على الموقع

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/mena/04econ.htm>

5-الفقر في المنطقة

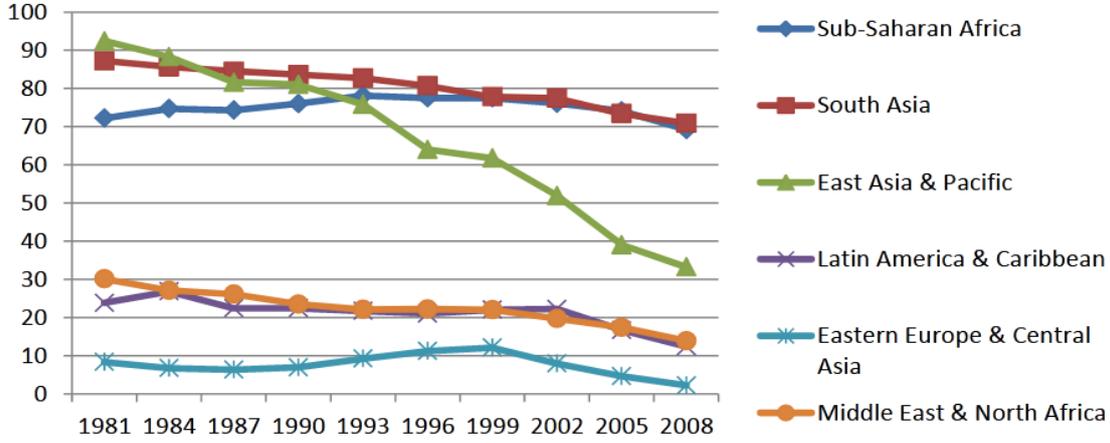
من الشكل رقم (3-2) و (3-3) يعد الفقر الناتج في دول العينة والتي تتركز معظمها في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ماعدا دولة تركيا التي تقع في وسط آسيا من بين أدنى المعدلات في العالم، فهو منخفض (ومتراجع) مقارنة بمناطق أخرى من العالم على سبيل المثال، في عام 2008، كان مؤشر عدد الفقراء لخط الفقر الدولي 1.25 دولار أمريكي في اليوم (PPP, 2005) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 2.7٪ فقط مقابل 47.5٪ في أفريقيا جنوب الصحراء. عند خط الفقر الدولي البالغ 2.00 دولار أمريكي يومياً، استقرت أرقام منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عند 13.9٪ مقابل 69.2٪ في إفريقيا جنوب الصحراء.

الشكل رقم (3-2): التقسيم الإقليمي لمؤشر عدد الفقراء لخط الفقر الدولي بمقدار 1.25 دولار أمريكي في اليوم (PPP 2005) في مختلف مناطق العالم



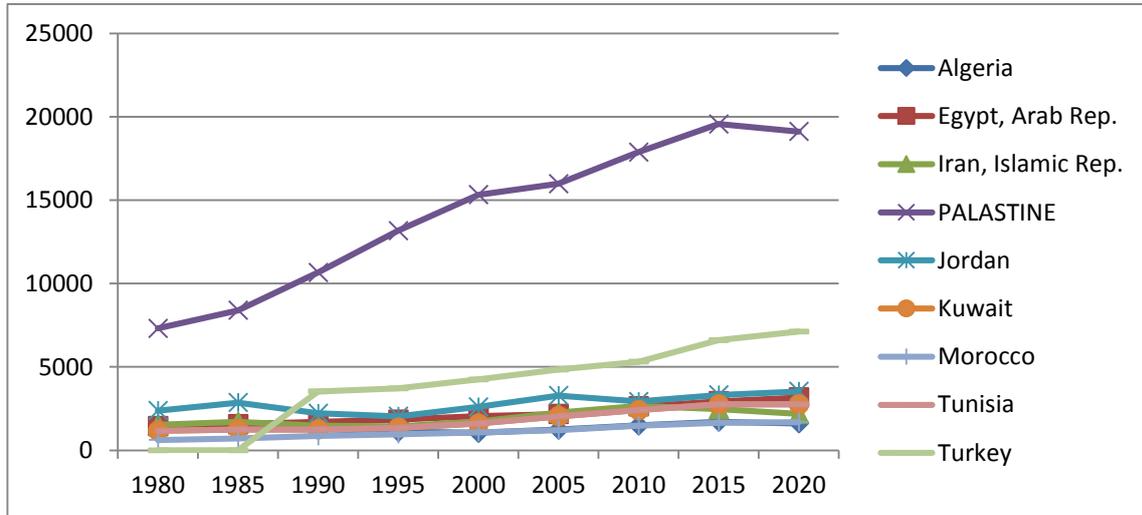
المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (3-3): التقسيم الإقليمي لمؤشر عدد الفقراء لخط الفقر الدولي بمقدار 2.00 دولار أمريكي في اليوم (PPP 2005) في مختلف مناطق العالم



Source: Ncube, M., Anyanwu, J. C., & Hausken, K. (2014). Inequality, economic growth and poverty in the Middle East and North Africa (MENA). *African Development Review*, 26(3), p13.

الشكل رقم (3-4): متوسط الاستهلاك الفردي النهائي في دول العينة للفترة 1980-2020

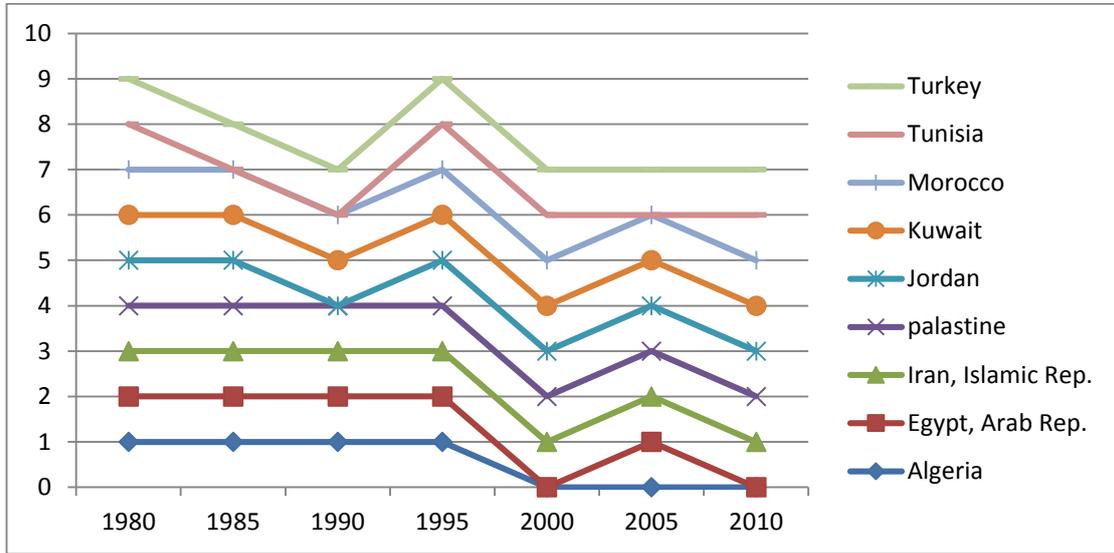


المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك العالمي

من الشكل (3-4) يتضح لنا أن متوسط الاستهلاك الفردي متقارب في كل من الجزائر، مصر، تونس، إيران، والتي تسجل أدنى المستويات في المنطقة، أما كل من فلسطين، تركيا، الأردن فتسجل أعلى المستويات، وهذا يدل أن المستوى المعيشي لهذه الدول الأخيرة أحسن من المنطقة مجموعة الدول الأولى.

6- اللامساواة في توزيع الدخل

الشكل رقم (3-5): تطور مؤشر Theil خلال الفترة 1980-2015



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات مشروع جامعة تكساس للامساواة في توزيع الدخل.

تعد دول عينتنا من أسوأ مناطق اللامساواة في توزيع الدخل في العالم، ويرجع ذلك الى الأوضاع الأمنية والاضطرابات السياسية في دول المنطقة خاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، ونلاحظ من الشكل (3-5) أن كل من تركيا، تونس، المغرب، هم الدول الأكثر لامساواة في توزيع الدخل في المنطقة، وتأتي في المرتبة الأخيرة الجزائر بتوزيع دخل أكثر مساواة مقارنة مع باقي الدول.

المطلب الثاني: نبذة عن الأنظمة المالية في دول العينة

الأسواق المالية في دول المنطقة غير متطورة وتعتمد بشكل أساسي على البنوك، فالقطاع المصرفي هو المصدر الرئيسي للتمويل في هذه المنطقة بحيث يختلف تطور سوق الأوراق المالية بشكل كبير. فبعض البلدان لديها أسواق أسهم متطورة للغاية في حين أن البعض الآخر تخلف عن الركب. خلال السنوات الأخيرة، لوحظ تطور سريع وغير متجانس للنظام المصرفي في المنطقة. وفي الوقت نفسه، حجم المؤسسات المالية الأخرى مثل صناديق التقاعد ومؤسسات الرهن العقاري؛ لا يزال صغيرا.

الجدول رقم (3-2): تطور مؤشرات العمق المالي في دول العينة خلال الفترة 1980-2020

الدول	أصول البنك المركزي الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	الأصول السائلة الى الناتج المحلي الاجمالي	الائتمان الخاص من قبل بنوك الأموال المودعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
الجزائر	10.93	60.69	29.19
مصر	31.58	79.42	31.26
ايران	13.42	52.96	33.21
الأردن	10.57	111.99	67.56
الكويت	-	72.78	58.11
المغرب	5.95	68.44	40.77
تونس	1.74	55.53	55.88
تركيا	5.14	36.01	31.08

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات البنك العالمي

من خلال الجدول (3-2) نلاحظ ارتفاع مؤشرات التطور المالي في الدول المرتفعة الدخل أو الدول ذات الدخل المتوسط شريحة أعلى مثل الكويت، الأردن، وانخفاضها في الدول ذات الدخل المنخفض شريحة أدنى.

المبحث الثاني: دراسة العلاقة بين التطور المالي وتقليص الفقر

يتطرق هذا المبحث الى الدراسة التجريبية لأثر التطور المالي على الفقر باستخدام منهجية ARDL، بحيث يتم عرض نموذج الدراسة في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فيتم عرض النتائج التطبيقية المتوصل اليها.

المطلب الأول: منهجية الدراسة والنموذج المستخدم

1- منهجية ARDL للتكامل المشترك

نستخدم في دراستنا من أجل اختبار العلاقة بين التطور المالي والفقر نموذج (Auto regressive Lagged model) المطور من طرف (Pesaran, Shin and Smith, 2001)، والذي يعتبر كبديل لنماذج (Engel and Granger, 1987) و (Johansen)، حيث جاء نموذج ARDL من أجل معالجة المشاكل التي تعرضت لها استخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ،

حيث يشترط هذا الأخيرة أن تكون السلاسل الزمنية من رتبة الاستقرار الذاتي إما بالفرق الأول أو الفرق الثاني، وهذا غير متوفر في جميع الحالات، إضافة الى أن هذه النماذج ينتج عنها نماذج غير دقيقة في حالة استخدام العينات الصغيرة.

حيث يسمح نموذج ARDL يسمح باستعمال متغيرات تختلف في درجة تكاملها $I(0)$ أو $I(1)$ ، بشرط عدم وجود متغيرات مستقرة من الدرجة $I(2)$ ، إضافة الى أنه يسمح بالفصل بين التأثيرات في الأجل الطويل، والتأثيرات في الأجل القصير.

تكتب معادلة نموذج تأثير التطور المالي على الفقر كما يلي:

$$\begin{aligned} \Delta pov_t = & \alpha_0 + \beta_1 pov_{t-i} + \beta_2 fd_{t-i} + \beta_3 gdp_p_c_{t-i} + \\ & \beta_4 gov_{t-i} + \beta_5 Fin - Open_{t-i} + \beta_6 inf_{t-i} + \sum_{i=1}^{q1} \theta_i \Delta pov_{t-i} + \\ & \sum_{i=1}^{q2} \sigma_i \Delta fd_{t-i} + \sum_{i=1}^{q3} \gamma_i \Delta gdp_{t-i} + \sum_{i=1}^{q4} \delta_i \Delta gov_{t-i} + \\ & \sum_{i=1}^{q5} \omega_i \Delta fin_open_{t-i} + \sum_{i=1}^{q6} \tau_i \Delta inf_{t-1} + \varepsilon_i \end{aligned}$$

بحيث:

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$: تمثل معاملات الأجل الطويل.

$\tau_i, \omega_i, \delta_i, \gamma_i, \sigma_i, \theta_i$: تمثل معاملات الأجل القصير.

pov : مؤشر الفقر والذي يعبر عنه بمتوسط الاستهلاك الفردي النهائي.

fd : مؤشر إجمالي للتطور المالي.

gdp_p_c : مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

gov : مؤشر الانفاق الحكومي.

$Fin - Open$: مؤشر الانفتاح المالي

inf : مؤشر التضخم.

$q_1, q_2, q_3, q_4, q_5, q_6$: تعبر عن عدد الابطاءات للمتغيرات الخارجية.

α : الحد الثابت.

ε_i : حد الخطأ.

ندرس إمكانية وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات من خلال قيمة اختبار **Fisher** من خلال نهج (Pesaran et al, 2001) لنموذجنا وذلك عن طريق اختبار **Wald**، بحيث يعتمد الاختبار على فرضيتين:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6$$

$$H_0: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6$$

بحيث:

➤ إذا تجاوزت إحصائية **Fisher** قيم الحد الأعلى فإننا نرفض الفرضية H_0 ، وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك.

➤ إذا كانت قيمة إحصائية **Fisher** تقع داخل قيمتي الحدود الأعلى والحدود الدنيا، فلا يمكننا الاستنتاج.

➤ إذا كانت إحصائية **Fisher** أقل من القيم الدنيا، فإننا نرفض الفرضية H_1 ، ونقبل فرضية عدم وجود علاقة تكامل مشترك.

2-متغيرات الدراسة

استعملنا في دراستنا المتغيرات التالية:

2-1-مؤشر التطور المالي:

إن قياس التطور المالي بشكل مثالي يستوجب ادراج مؤشرات تعبر عن الدرجة التي يحسن فيها النظام المالي من تكاليف المعلومات والمعاملات ويسهل تعبئة رأس المال وتخصيصه بكفاءة، وعلى وجه التحديد، المؤشرات التي تعبر عن مدى جودة بحث كل نظام مالي عن الشركات وتحديد المشاريع المرغبة، وممارسة الرقابة على الشركة، وتسهيل إدارة المخاطر، وتعبئة المدخرات، وتسهيل المعاملات.

لتغطية الأبعاد الأربعة لتطوير القطاع المالي (الوصول والعمق والكفاءة والاستقرار)، تم استخدام مؤشر كلي للتطور المالي يتضمن 8 متغيرات من قاعدة بيانات التطور المالي العالمي (the Global Financial Development Database)، بحيث يتم قياس كل بُعد من خلال متغيرين، أحدهما يتعلق بتطوير المؤسسات المالية والآخر بتطوير الأسواق المالية كما يلي:

✚ الوصول إلى الخدمات المالية: نستعمل مقياس الحسابات البنكية لكل 1000 بالغ، والذي يقيس الوصول إلى البنوك، ومقياس القيمة المتداولة لأكثر 10 شركات تجارية إلى إجمالي القيمة المتداولة، والذي يعكس الوصول إلى الأسواق المالية.

✚ العمق المالي: يقاس بمؤشرين الائتمان الخاص المقدم للبنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي والقيمة الإجمالية لسوق الأوراق المالية المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهما أكثر المؤشرات استخدامًا للتعقيم المالي.

✚ الكفاءة المالية: مقياس صافي هامش الفائدة ومقياس نسبة دوران سوق الأسهم. بحيث تشير هوامش صافي الفائدة المرتفعة إلى كفاءة تشغيلية منخفضة للبنك، بينما تعكس نسبة دوران عالية (الأسهم المتداولة / رأس المال) سوقًا ماليًا فعالاً.

✚ استقرار النظام المالي: يقاس بنسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر وتقلب مؤشر أسعار الأسهم. بحيث يشير المستوى المرتفع لرأس المال التنظيمي إلى أن البنوك لديها احتمالية أقل للتخلف عن السداد، في حين أن التقلب العالي في أسعار الأسهم يشير إلى وجود سوق مالي أكثر استقرارًا.

2-2- مؤشر الفقر:

تم اقتراح العديد من المؤشرات لقياس الفقر في الأدبيات التحريية مثل معامل جيني، ودخل الفرد السنوي، ومعدل السكان الذين يعيشون في حدود 1.90 أو 3.10 دولار في اليوم. ولكن في العديد من البلدان النامية، يتمثل أحد أوجه القصور الرئيسية في تحليلات الفقر في أن بيانات السلاسل الزمنية محدودة للغاية وتغطي فترات قصيرة، وذلك بسبب أنظمة المعلومات الاقتصادية والإحصائية الغير متطورة بما فيه الكفاية، كما أن العديد من البلدان النامية بدأت في تسجيل بيانات عن الفقر فقط في أواخر التسعينيات.

استخدمت بعض الدراسات السابقة قاعدة بيانات (Deininder and Squire 1996) و (Lundberg and Squire 1998) و (Dollar and Kraay 2002) ، والتي توفر بيانات عن دخول الفقراء، معامل جيني، وفجوة الفقر، أمثال دراسة (Kiendrebeogo, 2010) و (Unal seven Yener Coskun, 2016) ،

كما استخدم آخرون متوسط الدخل الفردي للخمس الأدنى كمقياس للفقر أمثال (Jeanneney, 2004) و (Boukhatem, 2016), S. G., & Kpodar, K. R., 2004) وما يعاب على هذا المؤشر هو عدم أخذه في عين الاعتبار الأبعاد الأخرى للفقر.

لذلك تم استبدال هذا المؤشر بمتوسط الاستهلاك الفردي (household final consumption expenditure) من خلال دراستي (Woolard and Leibbrandt, 1999 and Ravallion, 1992)، واللذان اعتبرا أن متوسط الإستهلاك أكثر ثباتا من الدخل.

وبناء على ما سبق سوف نعتمد على متوسط الاستهلاك الفردي كمؤشر للفقر على غرار دراسات مثل (Dhrifi, 2013 ; Madhu Sehwat . A. K. Giri, 2015).

وهذا المؤشر متوفر على قاعدة بيانات البنك الدولي.

2-3- مؤشر اللامساواة في توزيع الدخل

في الأدب التجريبي، عادة ما يتم قياس عدم المساواة في الدخل ومؤشر جيني، ولكن ما يعاب على هذا المؤشر هو عدم توفره لفترات طويلة في قواعد البيانات الدولية، ولذلك استبدلناه بمؤشر Theil الذي توفره قاعدة بيانات جامعة تكساس (University of Texas Inequality Project).

2-4- المتغيرات التفسيرية الأخرى

أدرجنا في دراستنا العديد من المتغيرات الأخرى التي تم استخدامها سابقاً في الدراسات التجريبية كمحددات للفقر وعدم المساواة كما يلي:

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (real GDP per capita)

من أجل اختبار تأثير النمو الاقتصادي على عدم المساواة و الفقر، نستخدم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (النمو)، كما في (Dollar and Kraay 2002 ; and Beck et al 2007)، حيث ترى عدد كبير من المؤلفات بأن الأنظمة المالية الفعالة يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر عن طريق تحسين المعلومات وتكاليف المعاملات (Bencivenga et al., 1995;

(King and Levine, 1993; Beck and Levine, 2004) لذلك، من الضروري معرفة فيما إذا كان التطور المالي يؤثر على ذوي الدخل المنخفض من خلال تأثيره على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

كما تشير الأدبيات إلى وجود علاقة قوية بين توزيع الدخل والتنمية الاقتصادية. ويُتوقع أن يكون معامل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سالبًا، لأن انخفاض عدم المساواة والفقر يرتبط بارتفاع مستوى الدخل.

✚ النفقات الحكومية على الناتج المحلي الإجمالي (Government expenditures to GDP)

يمكن أن يحدد توزيع الإيرادات الضريبية توزيع الدخل. وذلك اعتمادًا على جهود إعادة التوزيع الخاصة التي تبذلها الحكومة، بحيث يمكن أن يؤدي الإنفاق الحكومي الأعلى إما إلى الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل أو إلى زيادة التفاوتات في الدخل. تشير المقارنات بين البلدان لمعاملات جيني قبل الضرائب وبعدها إلى أن البلدان المتقدمة تحقق تحسنًا في توزيع الدخل. أما البلدان النامية والتي تفتقر إلى برامج إعادة التوزيع المناسبة للحد من عدم المساواة في الدخل، فيكون التأثير المتوقع للإنفاق الحكومي على عدم المساواة والفقر غامض.

✚ الانفتاح التجاري (Trade openness): والذي يعبر عنه بالفرق بين الصادرات والواردات، وذلك لقياس درجة الانفتاح التجاري في الدول.

✚ معدل التضخم (Inflation rate): وفقًا لـ (Datt and Ravallion (1999)، (Easterly and Fischer (2001) Dollar and Kraay (2002) فإن التضخم محدد مهم للفقر، ومن المتوقع أن يكون معامل معدل التضخم إيجابيًا، لأن التضخم يضر بالفقراء أكثر مما يؤدي للأغنياء،

✚ الانفتاح المالي: تم قياسه بقيمة الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الصافية إلى إجمالي الناتج المحلي كل من المؤشرات السالفة متوفرة على قاعدة بيانات البنك الدولي.

3- حدود الدراسة

من أجل دراسة العلاقة بين التطور المالي والفقير، استعملنا عينة لـ 9 دول، 8 منها تقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودولة واحدة تقع في أوروبا ووسط آسيا، وذلك خلال الفترة 1980-2020، ويتراوح مستوى دخل هذه الدول من دخل متوسط الى دخل مرتفع.

المطلب الثاني: النتائج التطبيقية لمقاربة تأثير التطور المالي على الفقر

1- اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية

قبل شروع في تقدير نموذجنا ينبغي أولاً دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية، وذلك من أجل الكشف عن خصائص المتغيرات المستعملة في الدراسة، والتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المفردة والمتغيرات التفسيرية. ويتم ذلك من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات التكامل المشترك المطورة، وسنستعين باختبار في دراستنا هذه بالاختبارات الأكثر استعمالاً والمتمثلة في:

(LLC) Levin, Lin and Chu-

(IPS) Im, Pasaran and Shin-

.Fisher ADF -

الجدول (3-3): ملخص لبيانات البائل في الفترة 1980-2019

Mean	3331.315	0.313707	7378.522	17.47349	1.828743	10.82720
Meduim	1988.545	0.290070	2893.541	16.74097	1.128664	5.735292
Maximum	21427.32	0.646114	55494.93	76.22213	23.53737	105.2150
Minimum	615.5903	0.107119	498.5591	7.612643	-0.598457	-0.876851
Std, Dev	4176.400	0.140316	10740.38	5.991201	2.543603	15.57592
Skewness	2.952897	0.342708	2.359286	3.226256	3.772395	3.211540
kurtosis	10.79589	1.987894	8.037621	30.02928	24.58495	14.64242
sum	1092671.	102.8959	2420155.	5731.306	599.8276	3551.321
sum SQ, Dev	5.70E+09	6.438157	3.77E+10	11737.50	2115.662	79333.19
Obsevation	328	328	328	328	328	328

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

مصفوفة معاملات الارتباط

قبل البدء في تقدير النموذج نعرض أولاً على مصفوفة الارتباطات لأخذ فكرة مسبقة على اتجاه وقوة العلاقات بين متغيرات الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-4): مصفوفة معاملات الارتباط

	POV	FD	GDP_P_C	GOV	INF	TRADE	INQ	Fin_Open
POV	1.000000							
FD	0.597156	1.000000						
GDP_P_C	0.522236	0.468773	1.000000					
GOV	0.236004	0.319157	0.190057	1.000000				
INF	-0.083459	-0.164582	-0.224378	-0.379113	1.000000			
TRADE	0.008663	0.426135	0.210348	0.579501	-0.440189	1.000000		
INQ	-0.112306	0.149528	0.653816	0.282925	-0.223534	0.386949	1.000000	
Fin_Open	0.209152	0.383181	-0.039222	0.088035	-0.214160	0.437011	-0.060086	1.000000

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

الجدول رقم (3-5): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية باستعمال اختبارات ADF،

LLC، IPS

عند الفرق الأول			عند المستوى			المتغيرات
ADF	IPS	LLC	ADF	IPS	LLC	
82.9918** (0.0000)	-6.60023** (0.0000)	-3.34329** (0.0004)	3.35968** (0.9999)	4.97647** (1.0000)	3.21302** (0.9993)	Pov
87.3713** (0.0000)	-6.29946** (0.0000)	-5.16512** (0.0000)	14.7441** (0.6795)	1.04946** (0.8530)	-1.07675** (0.1408)	Inq
132.422** (0.0000)	-10.3160** (0.0000)	-11.1285** (0.0000)	8.32597** (0.9734)	1.37769** (0.9159)	-0.19223** (0.4238)	FD
84.3454** (0.0000)	-7.10284** (0.0000)	-5.37737** (0.0000)	5.01351** (0.9988)	2.76532** (0.9972)	0.64310** (0.7399)	GDP-p-c
129.849** (0.0000)	-10.1204** (0.0000)	-7.61546** (0.0000)	36.8697** (0.0054)	-2.70368** (0.0034)	-2.96534** (0.0015)	GOV
120.191** (0.0000)	-9.41664** (0.0000)	-7.20758** (0.0000)	21.9104** (0.2360)	-1.08293** (0.1394)	0.12004** (0.5478)	Tr-Open
164.910 (0.0000)	-12.4347** (0.0000)	-11.0865** (0.0000)	40.6964** (0.0017)	-3.36184** (0.0004)	-3.25513** (0.0006)	Fin-Open
184.230** (0.0000)	-13.6281** (0.0000)	-12.8803** (0.0000)	54.3052 (0.0000)	-4.19473** (0.0000)	-3.74644** (0.0001)	INF

* معنوية عند 10 %، ** معنوية عند 5 %، *** معنوية عند 1 %.

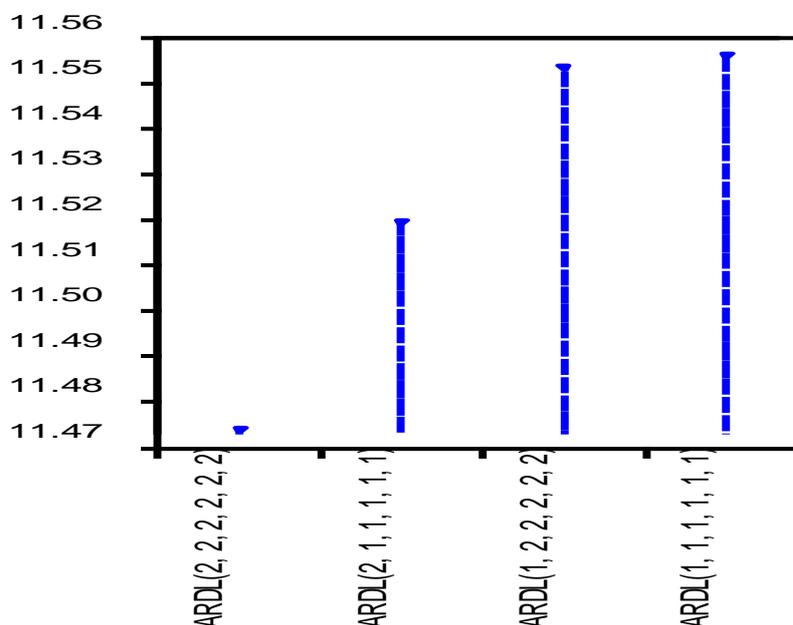
المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

حسب الجدول رقم (3-4) فإننا نلاحظ أن جميع معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة ضعيفة، ماعدا معامل ارتباط متغير التطور المالي مع معامل الفقر الذي يعتبر متوسطا (0.59)، ومعامل التطور المالي مع الفقر مع معامل نصيب الفرد من المحلي الإجمالي الذي يقدر بـ (0.52). كما نلاحظ أن ارتباط معامل التطور المالي باللامساواة في توزيع هو ضعيف كذلك حيث يقدر بـ (0.14).

من خلال نتائج جدول الاستقرارية (الجدول رقم 3-5) اتضح أن كل من متغيرات الفقر، اللامساواة في توزيع الدخل، التطور المالي، النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى مؤشر التعليم مستقرة عند الفارق الأول، بينما متغيرات كل من الانفاق الحكومي، الانفتاح المالي، التضخم مستقرة عند المستوى.

ولذلك لا يمكن تطبيق منهجية التكامل المشترك لكل لـ (Angel Granger)، ولا منهجية (Johansen) بين المتغيرات، بسبب غياب شرط التكامل من نفس الرتبة، ولذلك نستعمل نموذج الانحدار الذاتي للفيحات الزمنية المتباطئة ARDL، مع استعمال مؤشر Akaike (information criteria) من أجل تحديد أفضل نموذج من خلال النماذج الممكنة، والشكل التالي يوضح نتيجة التقدير.

الشكل رقم (3-6) اختيار النموذج الأمثل حسب Akaike information criteria



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

من خلال الشكل رقم (3-8) فإن النموذج المثالي الذي يدني من قيمة Akaike information criteria هو النموذج $ARDL(2,2,2,2,2,2)$ ، أي فجوتين لكل متغيرات الدراسة.

حسب نتائج الجدول (3-6) الذي يبين نتائج اختبار Wald، نجد أن الاحتمالية لإحصائية (F-statistic) أصغر من 5% وبالتالي رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (3-6): نتائج اختبار Wald

Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	91.78809	(5, 206)	0.0000
Chi-square	458.9404	5	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

-تحليل النتائج

الجدول رقم (3-7): نتائج تقدير تأثير التطور المالي على الفقر

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0002	3.845017	787.2678	3027.058	FD
0.0000	10.70442	0.028546	0.305571	GDP-p-c
0.0759	-1.783997	22.78576	-40.64973	GOV
0.9559	0.055336	5.811889	0.321604	Inf
0.0175	-2.394360	39.96550	-95.69180	Fin-Open
121.7903	S.E. of regression	0.115564	0.043016	Pov(-1)
3055574	Sum squared resid	505.1848	1.210318	FD(-1)
- 1633.537	Log likelihood	0.042290	0.33769	GDP-p-c(-1)
- 0.065526	COINTQ01	19.01487	-9.244814	GOV(-1)
0.0489	Prob(COINTQ01)	15.35470	12.28913	Fin-Open(-1)
306	observations	1.797857	2.499656	Inf(-1)

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على Eviews10

-ديناميكيات الأجل الطويل

من خلال الجدول رقم (3-7) يتضح لنا أن المعامل طويل الأجل لمتوسط الاستهلاك الفردي النهائي بالنسبة الى مؤشر التطور المالي معنوي وطردى، حيث أن زيادة 1% من مؤشر التطور المالي تؤدي الى زيادة متوسط الاستهلاك الفردي النهائي بـ 3027.058 وحدة في دول العينة. من الجدول أعلاه نستنتج وجود علاقة طردية بين مؤشر الفقر والتطور المالي، حيث أن زيادة معامل التطور المالي يؤدي الى زيادة متوسط الاستهلاك الفردي، وهذا ما يتسق مع عدة دراسات أهمها دراسة كل من (Kiendrebeogo, Y, 2017) (Johan Rewilak, 2017)

(2010), (Boukhatem.J, 2016), (Perez-Moreno, S, (2011)

ودراسات أخرى عديدة وجدت أن التطور المالي يؤدي الى تقليص الفقر.

فيما يخص مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يقيس أثر النمو الاقتصادي على الفقر، وجدنا إشارة موجبة ومعنوية، أي أن زيادة مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة متوسط الاستهلاك الفردي النهائي ب(0.305571) وحدة، هذه النتائج تكشف وجود تأثير إيجابي للنمو الاقتصادي على الفقر، وهذا ما يعني أن منافع التطور المالي تنتقل الى الفقراء بطريقة غير مباشرة عن طريق النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة متسقة مع العديد من الدراسات التجريبية أمثال (Guillaumont and Kpodar ,2004), (Akhter and Daly, 2010), (Odhiambo ,2009).

معامل التضخم موجب وغير معنوي إحصائياً، أما معامل الانفاق الحكومي فهو سالب وغير معنوي إحصائياً وهذا ما يتسق مع الأدبيات التجريبية التي ترى أن البلدان النامية تفتقر إلى برامج إعادة التوزيع المناسبة للحد من عدم المساواة في الدخل، وبالتالي يكون التأثير المتوقع للانفاق الحكومي على الفقر غامضاً.

معامل الانفتاح المالي سالب ومعنوي، وهذا ما يفسر أن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتدفقات الصافية إلى إجمالي الناتج المحلي بوحدة واحدة تؤدي الى تقليص الاستهلاك الفردي النهائي بـ95.69180 وحدة.

-ديناميكيات الأجل القصير

من خلال نتائج الجدول رقم (3-6) يتضح لنا أن معامل تصحيح الخطأ ECM سالب ومعنوي، ما يعني وجود تكامل وعلاقة طويلة الأجل بين مؤشر التطور المالي ومتوسط الاستهلاك الفردي. بحيث يعكس معامل تصحيح الخطأ التعديل القصير الأجل لمتغير الفقر بسبب التغيرات التي تطرأ على المتغيرات التفسيرية، كما يشير الى أن 6% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل العودة الى الوضع التوازني طويل الأجل.

المبحث الثالث: دراسة العلاقة بين التطور المالي واللامساواة في توزيع الدخل

المطلب الأول: تقدير علاقة التطور المالي باللامساواة في توزيع الدخل

نختبر فرضية (Galor and Zeira, 1993) و (Banerjee and Newman, 1993) والتي تنص على أن التطور المالي له تأثير سالب على اللامساواة في توزيع الدخل، وفرضية (Greenwood and Jovanovic, 1990) التي ترى بأن هذا التأثير يتبع شكل منحني مقلوب. لم تتمكن من تضمين جميع محددات عدم المساواة في الدخل في نموذجنا بسبب عدم توفر البيانات، لذلك، أدرجنا فقط المتغيرات الأكثر أهمية في الأدبيات الاقتصادية. فمن أجل دراسة للعلاقة طويلة المدى بين التطور المالي وعدم المساواة في الدخل تجريبيا لعينة من 9 دول من دول العينة، أوروبا ووسط آسيا للفترة 1980-2015، استخدمنا المعادلة التالية:

$$Inq_{it} = \alpha + \beta_1 FD_{i,t} + \beta_2 GDP\ p.\ c_{i,t} + \beta_j X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

Inq_{it} : مؤشر اللامساواة في توزيع الدخل المقاس بمؤشر **Theil**.

$FD_{i,t}$: مؤشر التطور المالي

$X_{i,t}$: متغيرات تفسيرية أخرى تفسر اللامساواة في توزيع الدخل، وتمثل كل من:

GDP_P_C : نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

$TRADE$: الانفتاح التجاري

GOV : الانفاق الحكومي

INF : معدل التضخم

α : الحد الثابت.

ε_{it} : حد الخطأ.

$\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_j$: تمثل معاملات المتغيرات التفسيرية

قدرنا نموذج الدراسة لجميع البلدان المشمولة في هذه الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS وكذلك عن طريق تقسيم هذه البلدان إلى 3 مجموعات حسب مستوى الدخل كما يلي:

-البلدان ذات الدخل المرتفع وتشمل كل من الكويت وفلسطين،

-البلدان ذات الدخل المتوسط الشريحة الأدنى، وتشمل كل من الجزائر، المغرب، تونس، مصر، إيران.

-البلدان ذات الدخل المتوسط الشريحة الأعلى وتشمل كل من تركيا والأردن.

بحيث قمنا بوضع معادلة واحدة لكل مجموعة بلدان، وقمنا بتقدير النموذج لكل مجموعة على حدة لاختبار فرضية U المقلوبة، والفرضية الخطية.

وباتباع منهجية (Clarke et al 2003, 2007) اختبرت الدراسة الفرضية الخطية، وفرضية المنحنى المقلوب باستخدام معادلات غير خطية كما يلي:

$$Inq_{it} = \alpha + \beta_{11}FD_{i,t} + \beta_{12}FD_{i,t}^2 + \beta_j X_{i,t} + \varepsilon_{it}$$

بحيث:

$FD_{i,t}^2$: مربع مؤشر التطور المالي.

حيث:

-إذا كانت $\beta_{11} < 0$ و $\beta_{12} = 0$ نتحصل على نظرية تنضييق اللامساواة في توزيع الدخل؛

-وإذا كانت $\beta_{11} > 0$ و $\beta_{12} = 0$ نتحصل على نظرية توسيع اللامساواة في توزيع الدخل؛

-فرضية المنحنى المقلوب (the inverted U-shaped) تتطلب أن يكون $\beta_{11} > 0$ و

$$\beta_{12} < 0$$

-إذا كان $\beta_{11} < 0$ و $\beta_{12} > 0$ نستنتج أن العلاقة هي على شكل حرف U.

المطلب الثاني: النتائج التطبيقية لعلاقة التطور المالي واللامساواة في توزيع الدخل
1- اختبار الفرضية الخطية: نتائج اختبار الفرضية الخطية موضحة في الجداول (3-8)، (3-9)،
و(3-10).

الجدول رقم (3-8): الدخل المتوسط شريحة أعلى

Probability	t-Statistic	Coefficient	Variable
0.2028	0.066824	0.086041	<i>FD</i>
0.7555	2.13E-06	6.65E-07	<i>GDP_P_C</i>
0.0084	0.022757	0.061960	<i>TRADE</i>
0.0048	0.001360	-0.003986	<i>GOV</i>
0.7993	0.000205	5.24E-05	<i>INF</i>
0.685517	Durbin- Watson stat	0.254052	R-squared
4.155019	F-statistic	0.192908	Adjusted R-squared
0.002589	Prob(F- statistic)	0.029419	S.E. of regression
67	observations	0.052796	Sum squared resid

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على Eviews10

الجدول رقم (3-9): شريحة الدخل المرتفع

Probability	t-Statistic	Coefficient	Variable
0.0041	-3.024471	-0.807079	<i>FD</i>
0.0000	6.552504	1.73E-05	<i>GDP_P_C</i>
0.0162	2.498038	0.417638	<i>TRADE</i>
0.0017	3.331737	0.009670	<i>GOV</i>
0.1246	-1.565141	-0.009624	<i>INF</i>
0.739944	Durbin-Watson	0.704844	R-squared
21.49236	F-statistic	0.672049	Adjusted R-squared
0.000000	Prob(F-statistic)	0.122265	S.E. of regression
51	observations	0.672691	Sum squared resid

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على Eviews10

الجدول رقم (3-10): الدخل المتوسط شريحة أدنى

Probability	t-Statistic	Coefficient	Variable
0.0065	2.763373	0.153825	FD
0.0366	-2.109058	-4.47E-06	GDP_P_C
0.0000	6.772187	0.161795	TRADE
0.3977	-0.848244	-0.001220	GOV
0.5564	-0.589523	-0.000122	INF
0.174433	Durbin-Watson	0.301674	R-squared
12.61428	F-statistic	0.277759	Adjusted R-squared
0.000000	Prob(F-statistic)	0.044725	S.E. of regression
152	observations	0.292049	Sum squared resid

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على Eviews10

بينت النتائج الموضحة في الجداول الثلاثة أعلاه ما يلي:

-عدم معنوية معامل التطور المالي في مجموعة الدخل المتوسط الشريحة الأعلى، هذا يدل على عدم وجود علاقة بين التطور المالي واللامساواة في توزيع الدخل، إضافة الى أن أغلب معاملات المتغيرات التفسيرية الأخرى أيضا غير معنوية ماعدا الانفتاح التجاري بمعامل موجب، وأيضا الانفاق الحكومي بمعامل سالب ومعنوي.

-في مجموعة الدخل المرتفع نجد أن معامل التطور المالي معنوي وسالب، وهذا يدل على أن زيادة التطور المالي بوحدة واحدة تؤدي الى تقليص اللامساواة في توزيع الدخل بنسبة 80 بالمئة، وهذا يعني قبول فرضية تضيق اللامساواة في توزيع الدخل.

-معامل الانفتاح التجاري موجب ومعنوي، وهذا يعني أن زيادة 1 بالمئة من الانفتاح التجاري تؤدي الى زيادة اللامساواة بـ 0.417638 بالمئة وهذا ما يتعارض مع الأدبيات الاقتصادية.

- في مجموعة الدخل المتوسط شريحة أدنى، نجد أن جميع المعاملات معنوية ماعدا التضخم بحيث: معامل التطور المالي موجب وهذا يعني أن زيادة التطور المالي بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة معامل تايل بـ 0.153825 بالمائة.

2- اختبار فرضية المنحنى المقلوب: نتائج اختبار فرضية المنحنى المقلوب موضحة في الجداول (11-3)، (12-3)، (13-3) كما يلي:

المجموعة الأولى: الدخل المتوسط الشريحة الأعلى

الجدول رقم (11-3): نتائج اختبار تأثير التطور المالي على اللامساواة في الدخل لشريحة الدول ذات الدخل المتوسط الشريحة الأعلى.

Probability	t-Statistic	Coefficient	Variable
0.0000	4.883884	0.879990	FD
0.0000	-4.651877	1.161158-	FD²
0.4615	-0.741162	-1.40E-06	GDP_P_C
0.0105	2.642756	0.052277	TRADE
0.0009	-3.477703	-0.004090	GOV
0.1799	-1.356912	-0.000257	INF
154.6397	Log likelihood	0.451777	R-squared
8.240752	F-statistic	0.396955	Adjusted R-squared
0.000002	Prob(F-statistic)	0.025430	S.E. of regression
0.068562	Mean dependent var	0.038802	Sum squared resid
67			Observations

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

من خلال نتائج الجدول (11-3) توصلنا الى النتائج التالية:

-الفرضية الخطية غير محققة في المجموعة الأولى من الدول والتي تتضمن كل من تركيا، وفلسطين.

-فرضية المنحنى المقلوب (the inverted U-shaped) تتطلب أن يكون $\beta_{11} > 0$ و

$\beta_{12} < 0$ ، وحسب نتائج الجدول فإن $\beta_{11} = 0.879990$ و $\beta_{12} =$

-1.161158 ، وبالتالي تحقق هذه الفرضية في دول العينة المتوسطة الدخل الشريحة الأعلى.

المجموعة الثانية: الدخل المتوسط الشريحة الأدنى

الجدول رقم (3-12): نتائج اختبار تأثير التطور المالي على اللامساواة في الدخل لشريحة الدول ذات الدخل المتوسط، شريحة أدنى.

Prob.	t-Statistic	Coefficient	Variable
0.6132	-0.507411	-0.245659	<i>FD</i>
0.4527	0.754588	0.762051	<i>FD²</i>
0.2381	-1.188454	-4.55E-06	<i>GDP_P_C</i>
0.0002	3.897682	0.129959	<i>TRADE</i>
0.1030	-1.649255	-0.003636	<i>GOV</i>
0.0011	-3.388767	-0.002336	<i>INF</i>
140.0091	Log likelihood	0.383831	R-squared
8.409581	F-statistic	0.338189	Adjusted R-squared
0.000000	Prob(F-statistic)	0.051380	S.E. of regression
0.055254	Mean dependent var	0.213832	Sum squared resid
0.277412	Durbin-Watson	88	observations

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

من خلال الجدول رقم (3-12) يتبين لنا أن معامل التطور المالي سالب وغير معنوي، كما أن معامل مربع التطور المالي موجب وغي معنوي كذلك، ومنه عدم تحقق فرضية المنحنى المقلوب، ولا الفرضية الخطية.

المجموعة الثالثة: الدخل المرتفع

الجدول رقم (3-13): نتائج اختبار تأثير التطور المالي على اللامساواة في الدخل لشريحة الدول ذات الدخل المرتفع.

Prob.	t-Statistic	Coefficient	Variable
0.0001	4.403214	3.220834	<i>FD</i>
0.0000	-5.734446	-4.656442	<i>FD²</i>
0.0000	5.925703	1.28E-05	<i>GDP_P_C</i>
0.0000	4.702827	0.625123	<i>TRADE</i>
0.0428	2.086415	0.004942	<i>GOV</i>
0.0783	-1.802737	-0.008488	<i>INF</i>
52.23738	Log likelihood	0.831085	R-squared

36.08094	F-statistic	0.808051	Adjusted R-squared
0.000000	Prob(F-statistic)	0.093538	S.E. of regression
0.2550010	Mean dependent var	0.384975	Sum squared resid
1.175501	Durbin-Watson		Observations
	5.435333		Jarque-Bera
	0.066029		Probability

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مخرجات Eviews10

من خلال الجدول (3-13) نجد أن معامل مربع التطور المالي سالب، ومعامل التطور المالي موجب، هذا يعني تحقق فرضية المنحنى المقلوب.

خاتمة الفصل الثالث

تطرق هذا الفصل الى دراسة العلاقة بين التطور المالي والفقير واللامساواة في توزيع الدخل تجريبيا حيث تم عرض ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول نبذة عن الأوضاع الاقتصادية والأوضاع المالية في دول المنطقة، إضافة الى بعض مؤشرات الفقر واللامساواة في توزيع الدخل، أما المبحث الثاني فتضمن دراسة علاقة التطور المالي بالفقر باستعمال نموذج Panal ARDL، أما المبحث الثالث فتضمن اختبارا لكل من الفرضية الخطية وفرضية المنحنى المقلوب فيما يخص علاقة التطور المالي واللامساواة في توزيع الدخل، وجاءت النتائج كما يلي:

-التطور المالي يؤدي الى تحسين متوسط الاستهلاك الفردي النهائي، مما يعني أنه يساعد في تقليص الفقر، وذلك عن طريق قناة النمو الاقتصادي.

-فيما يخص علاقة التطور المالي واللامساواة في توزيع الدخل، وجدنا نتائج مختلفة بين شرائح الدخل المختلفة كما يلي:

- مجموعة الدخل المتوسط شريحة أعلى: عدم تحقق الفرضية الخطية وتحقق فرضية المنحنى المقلوب.
- مجموعة الدخل المرتفع: تحقق الفرضية الخطية وعدم تحقق فرضية المنحنى المقلوب
- مجموعة الدخل المتوسط شريحة أدنى: تحقق الفرضية الخطية وعدم تحقق فرضية المنحنى المقلوب.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

تعتبر مكافحة الفقر واللامساواة في توزيع الدخل أحد الأهداف الرئيسية لسياسات واستراتيجيات التنمية. ولذلك تسعى المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتوجيه سياساتها وجهودها نحو الحد من الفقر.

اتفقت الكثير من الدراسات على أن النمو الاقتصادي هو أحد المحركات التي تتدخل في الحد من الفقر. ولكن ينبغي التأكيد على أنه في بعض البلدان تقل فوائد النمو أو تتدهور بسبب زيادة التفاوتات في توزيع الدخل. بحيث حتى لو عزز معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للفرد، فإن هذا لا يعني بالضرورة أنه يساعد الفقراء. لا يمكن للتطور المالي أن يزيد متوسط النمو إلا من خلال زيادة دخول الأغنياء، وبالتالي من خلال زيادة التفاوت في الدخل، فإن التطور المالي لن يساعد ذوي الدخل المنخفض.

الهدف من المجتمع الدولي هو جعل النمو الاقتصادي أكثر ملاءمة للفقراء (النمو لصالح الفقراء)، وذلك عن طريق التدخلات العامة المحددة، في مجالات الصحة والتعليم والإنتاجية خاصة في المناطق الريفية، بحيث يحتل توفير الخدمات المالية الملائمة للفقراء مكانة مهيمنة في هذه الإستراتيجية.

تمثل هدف هذه الدراسة أولاً في تقييم دور التطور المالي في الحد من الفقر في عينة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودولة واحدة من وسط آسيا وأوروبا، وذلك باستعمال منهج Panal ARDL خلال الفترة 1980-2020، أما الهدف الثاني فكان دراسة دور التطور المالي في تقليص اللامساواة في توزيع الدخل وذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية OLS، على نفس العينة خلال الفترة 1980-2015.

تضمن الفصل الأول لدراستنا الاطار النظري لمتغيرات الدراسة الثلاثة، التطور المالي، الفقر واللامساواة في توزيع الدخل. بحيث اختلفت وجهات النظر في تعريف التطور المالي فوفقاً للمدرسة الهيكلية فالتطور المالي يتمثل في توسيع الهيكل المالي وزيادة الخدمات المالية المقدمة للجمهور، وحسب هذه المقاربة فإن وضع السياسات الاقتصادية يجب أن يوجه نحو توسيع النظم المالية، أما مقاربة التحرير المالي بزعماء (Shaw, 1973), (Mckinnon, 1973)، فهي ترى أن التطور المالي هو مرادف للتحرير المالي،

بحيث أن إزالة القيود على الأنظمة المالية من شأنه أن يدفع عجلة النمو الاقتصادي،

الخلاصة العامة

والمقاربة الأخيرة هي بزعامة (Rosse levine)، الذي يعتبر أن التطور المالي يتمثل في التحسن في الطريقة التي يقوم بها النظام المالي بوظائفه، والمتمثلة في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو استثمارات منتجة، التخفيف من المخاطر، وجمع المعلومات حول الاستثمارات.

ثم قمنا بعرض أهم محددات التطور المالي، بحيث تعتبر كل من العوامل المؤسسية وحالة المؤسسات التنظيمية سواء من ناحية الإطار القانوني، حماية حقوق الملكية، والاستقرار الساسي أهم هذه المحددات، لأن النظام المالي قبل كل شيء هو مسألة عقود، ونتيجة لذلك، فإن شروط تنفيذ العقود وكذلك تنظيم الوسطاء والأسواق من العوامل الرئيسية المحددة للتطور المالي.

وحسب نظرية القانون والتمويل، (La Porta, Lopez-de-Silanes and Vishny, 1997, 1998)، فإن البلدان التي تطبق فيها الأنظمة القانونية حقوق الملكية الخاصة، وتدعم الترتيبات التعاقدية الخاصة، وتحمي الحق القانوني للمستثمرين، يكون المدخرون أكثر استعدادًا لتمويل الشركات وتزدهر الأسواق المالية.

وتخضع الأنظمة المالية أيضا الى عوامل اقتصادية عديدة تحدد مستوى تطورها، أهمها النمو الاقتصادي بحيث يتطلب التوسع الاقتصادي المستمر المزيد من الخدمات المالية والأدوات الجديدة. ويتكيف النظام المالي مع الاحتياجات التمويلية للقطاع الحقيقي ويتناسب مع تطوره المستقل.

كما أن الانفتاح التجاري والمالي، يزيد من حجم التجارة، ويخفض تكلفة رأس المال مما يجعلها متاحة أكثر للمقترضين. وهذا ينعكس إيجابيا على القطاع المالي، فمن خلال توفر تكنولوجيا أكثر كفاءة، يمكن لنظام تجاري مفتوح أن يزيد العوائد لتمويل أصحاب المشاريع ويعزز تشكيل أسواق رأس المال النشطة. كما ذكرنا عدة عوامل أخرى تحدد التطور المالي أهمها التضخم، الاستقرار المالي.

ثم انتقلنا في الفصل الأول الى مختلف مقاييس التطور المالي، حيث اتفقت الدراسات على أن مؤشر العمق المالي هو يعتبر من أحسن مؤشرات قياس التطور المالي في الاقتصاديات.

بعد تعرضنا للإطار النظري للتطور المالي في مبحثه الأول والثاني، مررنا في المبحث الثالث والرابع الى عرض إطار مفاهيمي للفقير واللامساواة في توزيع الدخل. حيث تطور مفهوم الفقر من "فقر الدخل فقط" في الستينيات الى فكرة الرفاهية التي تتضمن جوانب عديدة منها، العجز والعزلة، قابلية التأثر، الأمن، تأثير الصدمات، سبل العيش، الحق في الحصول على الطعام... الخ.

الخلاصة العامة

وذكرنا ملخصاً لأنواع الفقر وأسبابه الاقتصادية، والاجتماعية والساسية، حيث توصلنا الى أن فشل السياسات الاقتصادية وسياسات الانفتاح التجاري، إضافة الى سوء استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة هو من أهم أسباب الفقر الاقتصادية، كما انتشر أن الفساد وعدم المساواة الاجتماعية يزيد من فجوة الدخل بين الفقراء والأغنياء.

تعددت المدارس الاقتصادية التي اهتمت بموضوع الفقر من المدرسة الكلاسيكية التي ترى أن الفقر هو نتيجة لخيارات فردية خاطئة يقوم بها الأشخاص حتى يجدوا أنفسهم في براتن الفقر. الى المدرسة السلوكية التي تعتقد أن الفقر ضروري لأن العمال لن يكونوا مدفوعين للعمل (Townsend, 1979).

أما النظرية الماركسية فتقوم على حقيقة أن الفقر ينشأ كنتيجة للوضع الذي يجد الشخص الفقير نفسه فيه، فالفقير هو ضحية لظروف ناتجة عن عدد من العوامل، من أهمها نظام الإنتاج. بحيث يشير (Karl Marx) إلى أن الممارسات الريادية لأصحاب وسائل الإنتاج (الرأسماليين) بتقليل العمال، واستبدالها بوسائل الإنتاج كثيفة رأس المال من أجل زيادة الأرباح تؤدي إلى بطالة هائلة.

ويعتبر النهج النقدي الأكثر استخداماً لتحديد وقياس الفقر، وينظر إليه على أنه متوافق مع سلوك تعظيم المنفعة، مما يعني أنه يمكن قياس الرفاهية عن طريق إجمالي الاستهلاك الذي يتم التمتع به، ويتم تعريف الفقر وفقاً لهذا النهج على أنه نقص أقل من حد أدنى من مستوى الموارد.

للفقر عدة مقاييس، والأكثر استعمالاً في الأدبيات هي مؤشر عدد الفقراء، فجوة الفقر، وخطوط الفقر.

فيما يتعلق بالمساواة في الدخل، توصلت دراستنا الى أن التنمية الاقتصادية تتطلب أحداث زيادات كبيرة في الدخل القومي، وعندما تستطيع الدولة تحقيق ذلك تظهر مشكلة كيف يتم توزيع هذه الزيادة على أفراد المجتمع، ومنه حسب ذلك فعدم المساواة في الدخل تتحقق عندما لا تتلقى كل وحدة مستفيدة من الدخل حصتها النسبية من إجمالي الدخل، ووجدنا أن الدخل ينقسم الى نوعين دخل وظيفي ودخل شخصي، يتعلق الأول بتقسيم الدخل القومي الاجمالي على كل عوامل الإنتاج (العمل-رأس المال- التنظيم-الطبيعة) بدلا من النظر الى الأفراد كوحدات منفصلة، أما التوزيع الشخصي فيهتم بتوزيع العائد بين الأفراد.

وتتمثل أهم محددات توزيع الدخل في الدخل القومي، حيث يرى (Kuznet, 1955) أنه في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية، الأثرياء هم القادرون فقط على الادخار، وبالتالي زيادة دخلهم، فتتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ومع تزايد ثراء الدولة، تعمل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مواجهة هذه العملية وتقليل مستوى عدم المساواة داخل البلد، وهذه العملية قد لا تنطبق في البلدان الأقل نمواً، بحيث تؤدي الهجرة من الريف إلى الحضر، إلى زيادة تركيز الثروة وبالتالي زيادة عدم المساواة في الدخل.

إضافة إلى ماسبق يعتبر تأثير الانفاق الحكومي على اللامساواة في الدخل إما إيجابياً أو سلبياً، بحيث إذا كانت معظم عمليات إعادة التوزيع تتم من خلال نظام الضرائب والتحويل نحو الفقراء، فقد يؤدي الاستهلاك الحكومي إلى زيادة عدم المساواة في الدخل.

في الفصل الثاني تطرقنا إلى الدراسات التجريبية التي تطرقت إلى علاقة التطور المالي والفقير في المبحث الأول أما المبحث الثاني فعني بالدراسات التجريبية التي تطرقت إلى العلاقة بين التطور المالي واللامساواة في توزيع الدخل.

فيما يخص المبحث الأول وجدنا أن أغلبية الدراسات اتفقت على أن النمو الاقتصادي تعتبر القناة الغير مباشرة التي تمر من خلالها ثمار التطور المالي إلى الفقراء، ولكن عدم المساواة في توزيع الدخل التي ترافق هذا النمو قد تقوض هذه المنافع. وتطرقت دراسات أخرى إلى القناة المباشرة والمتمثلة في التحسين من جودة الخدمات المالية التي تمكن الفقراء من الوصول إلى خدمات الادخار والائتمان بأقل التكاليف. ويعتبر الاستقرار المالي المرافق للتطور المالي من بين العوائق التي تواجه انتقال منافع التطور المالي إلى الفقراء، ولقد أثبتت أغلبية الدراسات التجريبية التي تطرقنا إليها صحة هذه الفرضية.

فيما يخص المبحث الثاني فلقد حاولت الدراسات التجريبية التي بحثت في العلاقة بين التطور المالي واللامساواة في توزيع الدخل اختبار كل من الفرضية الخطية ل (Banerjee and Newman, 1993)، و (Galor and Zeira, 1993)، وفرضية المنحنى المقلوب ل (Greenwood and Jovanovic, 1990)، بحيث دعمت أغلبية هذه الدراسات فرضية تضيق المساواة في الدخل، أما فرضية المنحنى المقلوب فلم يتم التوصل إليها في أغلبية الأبحاث المذكورة.

الخلاصة العامة

فيما يخص الفصل التطبيقي لدراستنا فاننا قسمناه الى ثلاثة مباحث، عني المبحث الأول بنبذة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول المنطقة، وكذلك عرض لبعض مؤشرات التطور المالي، الفقر واللامساواة في توزيع الدخل.

أما المبحث الثاني فاستهل بعرض نموذج الدراسة المستخدم والممثل في Panal ARDL، تلاه عرض الاختبارات القبلية اللازمة للنموذج والتي أهمها اختبار Wald، واختبار الاستقرار.

أما آخر مبحث فاهتم باختبار فرضيتين هامتين، الفرضية الخطية وفرضية المنحنى المقلوب.

ويمكن ايجاز النتائج التي توصلت اليها دراستنا في النقاط التالية:

-زيادة التطور المالي بنقطة واحدة يؤدي الى تحسين متوسط الاستهلاك الفردي النهائي بـ 3027.058 وحدة، مما يعني أنه يساعد في تقليص الفقر.

-تؤدي زيادة وحدة واحدة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الى زيادة متوسط الاستهلاك الفردي بـ 0.305577 وحدة، وهذا مايشير الى أن التطور المالي يؤدي الى تقليص الفقر وذلك عن طريق النمو الاقتصادي، وهذه النتيجة تتسق مع الفرضية الأولى التي وضعناها، والتي تنص على أن التطور المالي يؤدي الى تقليص الفقر في دول العينة.

-فيما يخص علاقة التطور المالي واللامساواة في توزيع الدخل، وجدنا نتائج مختلفة بين شرائح الدخل المختلفة كما يلي:

➤ مجموعة الدخل المتوسط شريحة أعلى: عدم تحقق الفرضية الخطية وتحقق فرضية المنحنى المقلوب.

➤ مجموعة الدخل المرتفع: تحقق الفرضية الخطية وعدم تحقق فرضية المنحنى المقلوب

➤ مجموعة الدخل المتوسط شريحة أدنى: تحقق الفرضية الخطية وعدم تحقق فرضية المنحنى المقلوب.

فحسب هذه النتيجة فإنه يمكننا القول أن التطور المالي لا يؤدي الى تقليص اللامساواة في توزيع الدخل في كل دول المنطقة، وبالتالي الفرضية الخطية التي وضعناها غير مؤكدة.

مما سبق يمكننا الخروج بالتوصيات التالية:

-يحتاج صانعو السياسات إلى توجيه تطوير النظام المالي في اتجاه تقدمي ومناصر للفقراء.

الختمة العامة

- تشجيع سياسات الإصلاح المالي الهادفة إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة عمقها، فضلاً عن تعزيز الكفاءة المالية والاستقرار.

قد تشمل هذه السياسات تخفيف ضوابط الائتمان والفوائد، وتحسين الرقابة على البنوك وسوق الأوراق المالية.

- بالنظر إلى أن التحرير المالي الخارجي يؤدي إلى تفاقم الفقر، ينبغي أن يتم تحرير حساب رأس المال بطريقة مصممة بعناية ومتسلسلة بشكل جيد في بيئة اقتصاد كلي مستقرة.

- تطوير نظام تنظيمي فعال للمؤسسات المالية وتعزيز البنية التحتية المالية (المعلومات الائتمانية وأنظمة الضمانات) من أجل الحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك. بالنظر إلى أن تطوير المؤسسات المالية له تأثير أكبر من تطوير سوق الأوراق المالية، فقد يعطي صانعو السياسات الأولوية لتحسين القطاع المصرفي عند النظر في التخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة في الدخل.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

-الكتب:

- 1- ميشيل ب.تودارو، محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق (2009)، التنمية الاقتصادية، الرياض: دار المريخ.
- 2- بريرة انجهام (2010)، الاقتصاد والتنمية، الطبعة الأولى، دمشق: دار كيوان للنشر والتوزيع.
- 3- دريد كامل آل شبيب (2012)، الأسواق المالية والنقدية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن: دار المسيرة.
- 4- محمد أشواق قدور (2012)، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005، عمان: دار الراجحة للنشر والتوزيع.
- 5- محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجار (2011)، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- 6- محمد أحمد عبد النبي (2009)، الأسواق المالية، الأصول العلمية والتحليل الأساسي، القاهرة: دار زمزم.
- 7- سالم صلال راهي الحسناوي (2017)، الاستثمار والتمويل في الأسواق المالية، القاهرة: دار الصادق الثقافية.
- 8- سرمد كوكب الجميل (2018)، المدخل الى الأسواق المالية، الأردن: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- 9- فاطمة علي أبو الحديد (2015)، دور المجتمع المدني في مواجهة الفقر في المناطق العشوائية، مصر: دار المعرفة الجامعية.
- 10- عبد الرحمان سيف سیدار (2015)، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، الأردن: دار الراجحة.
- 11- عبد الرحمان سيف سیدار (2015)، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، الأردن: دار الراجحة.
- 12- أمل عبد الفتاح شمس (2013)، الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي، القاهرة: دار الفكر العربي.
- 13- سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده (2013)، قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية، جامعة الإسكندرية.
- 14- عدنان داود محمد العذارى، هدى زوير مخلف الدعمي (2010)، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، الطبعة الأولى، الأردن: دار جرير.
- 15- الفارس عبد الرزاق (2001)، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، على الموقع:

<http://search.emarefa.net/detail/BIM-693169>

-المجلات:

- 16- كبداني سيدي أحمد، بريكسي رقيق رشيد (2014)، تحليل مؤشرات عدالة توزيع الدخل في الجزائر للفترة (1988-2000)، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 02.
- 17- خربوش محمد (2019)، محددات التطور المالي في دول المغرب العربي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس (العدد الأول)، ص 309-325.
- 18- بن قانة إسماعيل، بوغزالة أحمد عبد الكريم (2015)، قياس التطور المالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية (العدد الأول). 265-277.
- 19- لعوج بن عمر، طاوي مصطفى كمال (2019)، أثر الوساطة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية (1980-2016). مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 15(2)، 309-328.
- 20- رغد أسامة جار الله وذنون، مروان عبد المالك (2013)، قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة (1960-2010). تنمية الرفادين، 35(114)، 31-47.
- <https://search.emarefa.net/detail/BIM-558275>
- 21- بختي فريد، بهياني رضا (2018)، مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة (العدد4)، 180-193.
- 22- عريس مختار، بابا عبد القادر (2014)، محددات وأسباب الفقر في الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مستغانم، المجلد 4(7). 272-302.
- أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير:
- 23- فطيمة حاجي، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014 (أطروحة دكتوراه)، جامعة بسكرة.
- 24- عامر عبد الرحيم (2017)، أهمية النظام المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد في سياسات التنمية-دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه)، جامعة سيدي بلعباس.
- 25- موساوي محمد اليامين (2013)، دور التمويل المتناهي الصغر في مكافحة ظاهرة الفقر في الدول النامية، دراسة مقارنة بين الجزائر وبنغلاديش (مذكرة ماجستير)، جامعة سطيف.
- 26- عياد هشام (2017)، أثر النمو الاقتصادي على الفقر في وجود اللامساواة الاقتصادية في الجزائر والدول النامية خلال الفترة 1970-2013 (أطروحة دكتوراه)، جامعة تلمسان.
- 27- طويطي مصطفى، لعرج مجاهد نسيم (2014)، ديسمبر، إشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية، ملتقى دولي، جامعة الجزائر، ص 21.

-القواميس:

- 28- أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ (2016)، المصباح المنير، القاهرة: دار المعارف.
29- ابن منظور (2016)، لسان العرب، المجلد الخامس، القاهرة: دار المعارف.
30- محمد بن يعقوب الفيروز آبادي مجد الدين (2009)، القاموس المحيط، الطبعة الثامنة، مؤسسة الرسالة.

-المراجع الأجنبية:

- 1-Adnan, N. (2011, December). Measurement of financial development: A fresh approach. In *8th International Conference on Islamic Economics and Finance. University of Surrey, United Kingdom and Comsats Institute of Information Technology, Islamabad, Pakistan.*
- 2-Asimakopulos, A. (1975). A Kaleckian theory of income distribution. *Canadian Journal of Economics*, 313-333.
- 3-Adarov, A., & Tchaidze, R. (2011). Development of Financial Markets in Central Europe: the case of the CE4 Countries. *IMF Working Papers*, 2011(101).
- 4-Ajakaiye, D. O., & Adeyeye, V. A. (2001). Concepts, measurement and causes of poverty. *Central Bank of Nigeria Economic and Financial Review*, 39(4), 8-44.
- 5-Asselin, L. M., & Dauphin, A. (2000). Mesure de la pauvreté: un cadre conceptuel. *Centre Canadien d'Etude et de coopération Internationale (CECI).*
- 6-Ahmed, A. R., & Masih, M. (2017). What is the link between financial development and income inequality? evidence from Malaysia.
- 7-Beck, T. (2000). *Financial structure and economic development: Firm, industry, and country evidence* (Vol. 2423). World Bank Publications.
- 8-Beck, T., Levine, R., & Demirgüç-Kunt, A. (2002). *Law and finance: why does legal origin matter?* The World Bank.p6-7.
- 9-Beck, T., Demirguc-Kunt, A., & Levine, R. (2005). SMEs, growth, and poverty: Cross-country evidence. *Journal of economic growth*, 10(3), 199-229.

- 10-**Beck, T., & Levine, R. (2005). Legal institutions and financial development. In *Handbook of new institutional economics* (pp. 251-278). Springer, Boston, MA.
- 11-** Beck, T., Demirguc-Kunt, A., & Levine, R. (2004). Finance, inequality, and poverty: Cross-country evidence.
- 12-**Bahmani-Oskooee, M., Hegerty, S. W., & Wilmeth, H. (2008). Short-run and long-run determinants of income inequality: evidence from 16 countries. *Journal of Post Keynesian Economics*, 30(3).
- 13-**Banerjee, A. V., & Newman, A. F. (1993). Occupational choice and the process of development. *Journal of political economy*, 101(2), 274-298.
- 14-**Batuo, M., Mlambo, K., & Asongu, S. (2018). Linkages between financial development, financial instability, financial liberalisation and economic growth in Africa. *Research in International Business and Finance*, 45.
- 15-**Boukhatem, J., & Mokrani, B. (2012). Effets directs du développement financier sur la pauvreté : validation empirique sur un panel de pays à bas et moyen revenu. *Mondes en développement*, (4), 133-148.
- 16-**Boukhatem, J. (2016). Assessing the direct effect of financial development on poverty reduction in a panel of low-and middle-income countries. *Research in International Business and Finance*, 37, 214-230.
- 17-**Cowell, F. A. (2015). Income distribution and inequality. In *The Elgar Companion to Social Economics, Second Edition*. Edward Elgar Publishing.
- 18-**Cezar, R. (2012). Un nouvel indice du développement financier. *Document de travail UMR DIAL*.
- 19-**Čihák, M., Demirgüç-Kunt, A., Feyen, E., & Levine, R. (2013). *Financial development in 205 economies, 1960 to 2010* (No. w18946). National Bureau of Economic Research.
- 20-**De Haan, J., Oosterloo, S., & Schoenmaker, D. (2009). *European financial markets and institutions*. Cambridge University Press.

- 21-**Donatella Baiardi, & Claudio Morana. (2018). Financial development and income distribution inequality in the euro area. *Economic Modelling*, 70.
- 22-**Čihák, M., Demirgüç-Kunt, A., Feyen, E., & Levine, R. (2013). *Financial development in 205 economies, 1960 to 2010* (No. w18946). National Bureau of Economic Research.
- 23-**Davis, E. P. (2014). A review of the economic theories of poverty. Discussion Paper No. 435. CENTRE CANADIEN D'ÉTUDE ET DE COOPÉRATION INTERNATIONALE.
- 24-**Manjoro, A. E. (2017). 'Theories Of Poverty Reduction As They Apply To The Gorongosa-Case Study In Alleviating Poverty Through Local Resources And Initiatives. In *Conference: Outubro 2016*.
- 25-**Donatella Baiardi, & Claudio Morana. (2018). Financial development and income distribution inequality in the euro area. *Economic Modelling*, 70.
- 26-**Donou-Adonsou, F., & Sylwester, K. (2016). Financial development and poverty reduction in developing countries: New evidence from banks and microfinance institutions. *Review of Development Finance*, 6(1), 82-90.
- 27-**Dhrifi, A. (2013). Financial development and poverty: what role for growth and Inequality. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 3(4), 119-129.
- 28-**De Maio, F. G. (2007). Income inequality measures. *Journal of Epidemiology & Community Health*, 61(10), p 849-850.
- 29-**DHRIFI, A., (2010, mai). *Développement financier et réduction de la pauvreté*, paper presented to the 12èmes Rencontres Euro Méditerranéennes. Sousse-Tunisie.
- 30-**Emran, M. S., & Stiglitz, J. E. (2009). Financial liberalization, financial restraint, and entrepreneurial development. *Financial Restraint, and Entrepreneurial Development (January 24, 2009)*.
- 31-**Fowowe, B., & Abidoye, B. (2012). A quantitative assessment of the effect of financial development on poverty in African countries. *Department of Economics, University of Ibadan, Nigeria*.

- 32**-Giovannoni, O. (2010). Functional distribution of income, inequality and the incidence of poverty: stylized facts and the role of macroeconomic policy. *University of Texas Inequality Project Working Paper*, 58.
- 33**-Garcia, V. F., & Liu, L. (1999). Macroeconomic determinants of stock market development. *Journal of applied Economics*, 2(1)
- 34**-Galor, O., & Zeira, J. (1993). Income distribution and macroeconomics. *The review of economic studies*, 60(1), 35-52.
- 35**-Guidetti, G., & Rehbein, B. (2017). Theoretical approaches to inequality in economics and sociology. In *Inequality in Economics and Sociology* (pp. 7-29). Routledge.
- 36**- Guillaumont Jeanneney, S., & Kpodar, K. (2004). *Développement financier, instabilité financière et réduction de la pauvreté* (No. 200429). CERDI.
- 37**-Huang, Y. (2010). Determinants of financial development. Basingstoke: Palgrave Macmillan.
- 38**-Huang, Y. (2010). Political institutions and financial development: an empirical study. *World Development*, 38(12), p1668.
- 39**-Hicham, A., Mostefa, B., & Eddin, S. H. S. (2019). Frequency Domain Causality Relationship Analysis Between Poverty, Economic Growth and Financial Development in Algeria. *Review of Economic and Business Studies*, 12(2), 93-111
- 40**-Ho, S. Y., & Iyke, B. N. (2018). Finance-growth-poverty nexus: a re-assessment of the trickle-down hypothesis in China. *Economic Change and Restructuring*, 51(3), 221-247.
- 41**-Jacquet, P., & Pollin, J. P. (2007). Systèmes financiers et croissance. Document de Recherche LEO, (2007-23).
- 42**-Jauch, S., & Watzka, S. (2016). Financial development and income inequality: a panel data approach. *Empirical Economics*, 51(1), 291-314.
- 43**-Jeanneney, S. G., & Kpodar, K. (2011). Financial development and poverty reduction: can there be a benefit without a cost? *The Journal of development studies*, 47(1).
- 44**-Jeanneney, S. G., & Kpodar, K. (2011). Financial development and poverty reduction: can there be a benefit

- without a cost? *The Journal of development studies*, 47(1), 143-163.
- 45-** Rewilak, J. (2017). The role of financial development in poverty reduction. *Review of development finance*, 7(2), 169-176.
- 46-**Kara, R. (2017). *Analyse du développement financier de l'Algérie (1962-2015) : approche institutionnelle historique* (Doctoral dissertation, Université Mouloud Mammeri).
- 47-**Khan, H. (2015). The impact of inflation on financial development. *International Journal of Innovation and Economic Development*, 1(4).
- 48-**Keho, Yaya. (2017). Financial development and poverty reduction: evidence from selected African Countries. *International Journal of Financial Research*, 8(4), 91.
- 49-**Kiendrebeogo, Y. (2010). Développement financier et pauvreté dans l'UEMOA. Université Bordeaux IV-Larefi, Working Paper.
- 50-**Kiendrebeogo, Y., & Minea, A. (2016). Financial development and poverty: evidence from the CFA Franc Zone. *Applied Economics*, 48(56), 5421-5436.
- 51-**Levine, R. (1997). Financial development and economic growth: views and agenda. *Journal of economic literature*, 35(2), 688-726.
- 52-**Levine, R. (2005). Finance and growth: theory and evidence. *Handbook of economic growth*, 1, 865-934.
- 53-**Levine, R. (2002). Bank-based or market-based financial systems: which is better?. *Journal of financial intermediation*, 11(4), 398-428.
- 54-**Lin, J. Y., Sun, X., & Jiang, Y. (2009). Toward a theory of optimal financial structure. *World Bank Policy Research Working Paper*, (5038).
- 55-**Liang, ZHICHENG. (2006). Financial development and income distribution: a system GMM panel analysis with application to urban China. *Journal of economic development*, 31(2), 1.

- 56-**Laderchi, C. R., Saith, R., & Stewart, F. (2003). Does it matter that we do not agree on the definition of poverty? A comparison of four approaches. *Oxford development studies*, 31(3).
- 57-**Lok-Dessallien, R. (1999). Review of poverty concepts and indicators. UNDP Soc Dev Poverty Elimin Div Poverty Reduct Ser from <http://www.undp.org/povertypublicationspovReview.pdf>, 21.
- 58-**Law, S. H., & Tan, H. B. (2009). The role of financial development on income inequality in Malaysia. *Journal of Economic Development*, 34(2), 153.
- 59-**Law, S. H., & Habibullah, M. S. (2009). The determinants of financial development: Institutions, openness and financial liberalisation. *South African Journal of Economics*, 77(1).
- 60-**Michael Enowbi Batuo, Francesco Guidi, & Kupukile Mlambo. (2010). Financial development and income inequality: Evidence from African Countries. *African Development Bank*, 1-28.
- 61-**Madhu Sehrawat · A. K. Giri (2015), Financial development, poverty and rural-urban income inequality: evidence from South Asian countries.
- 62-**Merton, R. C., & Bodie, Z. (1995). A conceptual framework for analyzing the financial system. *The global financial system: A functional perspective*, 3-31.
- 63-** Maksimovic, V., Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Levine, R. (2000). Financial structure and economic development: Firm, industry, and country evidence. Industry, and Country Evidence (June 2000).
- 64-**Naceur, S. B., Cherif, M., & Kandil, M. (2014). What drives the development of the MENA financial sector? *Borsa Istanbul Review*, 14(4).
- 65-**Nikoloski, Z. (2013). Financial sector development and inequality: is there a financial Kuznets curve? *Journal of International Development*, 25(7), 897-911.
- 66-** Ncube, M., Anyanwu, J. C., & Hausken, K. (2014). Inequality, economic growth and poverty in the Middle East and North Africa (MENA). *African Development Review*, 26(3).

- 67**-Oto-Peralías, D., & Romero-Ávila, D. (2014). Legal traditions and initial endowments in shaping the path of financial development. *Journal of Money, Credit and Banking*, 46(1).
- 68**-Odhiambo, N. M. (2009). Finance-growth-poverty nexus in South Africa: A dynamic causality linkage. *The Journal of Socio-Economics*, 38(2), 320-325.
- 69**-Perez-Moreno, S. (2011). Financial development and poverty in developing countries: a causal analysis. *Empirical Economics*, 41(1), 57-80.
- 70**-Philip, D., & Rayhan, M. I. (2004). Vulnerability and Poverty: What are the causes and how are they related. *ZEF Bonn, center for Development Research, University of Bonn*.
- 71**-Rehman, H. U., Khan, S., & Ahmed, I. (2008). Income distribution, growth and financial development: A cross countries analysis. *Pakistan Economic and Social Review*, p4.
- 72**-Rehman, H. U., Khan, S., & Ahmed, I. (2008). Income distribution, growth and financial development: A cross countries analysis. *Pakistan Economic and Social Review*, 1-16.
- 73**-Sameti, M., Esfahani, R. D., & Haghghi, H. K. (2012). Theories of poverty: A comparative analysis. *Kuwait chapter of Arabian journal of business and management review*, 33(835).
- 74**-Silber, J. (Ed.). (2012). *Handbook of income inequality measurement* (Vol. 71). Springer Science & Business Media.
- 75**-Schutz, R. R. (1951). On the measurement of income inequality. *The American Economic Review*, 41(1), 107.
- 76**-Samouel, B. (2009). Le développement financier pour les pays du sud de la méditerranée a l'épreuve de la mondialisation financière. *Université Paris XIII-Nord*.
- 77**-Schwab, K., Roubini, N., & Bilodeau, J. (2008). The financial development report 2008. World Economic Forum
- 78**-Shahbaz, M., & Islam, F. (2011). Financial development and income inequality in Pakistan: an application of ARDL approach. COMSATS Institute of Information Technology, Utah Valley University.
- 79**-Sehrawat, M., & Giri, A. K. (2015). Financial development and income inequality in India: an application of ARDL approach. *International Journal of Social Economics*.

- 80**-Selim, P. M., & Güngör, H. (2020). Inequality and financial development: Evidence from selected MENA region countries. *International Journal of Finance & Economics*.
- 81**-Schmidt, R. H., & Tyrell, M. (2003). *What constitutes a financial system in general and the German financial system in particular?* (No. 111). Working Paper Series: Finance & Accounting.
- 82**-Stulz, R. (2004). Growth? A Corporate Finance Perspective. *Financial structure and economic growth: A Cross-country comparison of banks, markets, and development*, 143.
- 83**-Sen, A., Sen, M. A., Amartya, S., Foster, J. E., & Foster, J. E. (1997). *On economic inequality*. Oxford university press.
- 84**-Uddin, G. S., Shahbaz, M., Arouri, M., & Teulon, F. (2014). Financial development and poverty reduction nexus: A cointegration and causality analysis in Bangladesh. *Economic Modelling*, 36.
- 85**-Unal Seven, Yener Coskun (2016), Does financial development reduce income inequality and poverty? Evidence from emerging countries, *Emerging Markets Review*.
- 86**-Vivien Kappel (2010), The Effects of Financial Development on Income Inequality and Poverty, Working Paper 10/127, Economics Working Paper Series.
- 87**-Voghouei, H., Azali, M., & Jamali, M. A. (2011). A survey of the determinants of financial development. *Asian-Pacific Economic Literature*, 25(2), 1-20.
- 88**-Wahid, A. N., Shahbaz, M., Shah, M., & Salahuddin, M. (2012). Does financial sector development increase income inequality? Some econometric evidence from Bangladesh. *Indian Economic Review*, 89-107.
- 89**-Zaiter Lahimer, M. (2011). L'impact des entrées de capitaux privés sur la croissance économique dans les pays en développement. *Economics Thesis from University Paris Dauphine*.
- 90**-Zoli, M. E. (2007). Financial development in emerging Europe: the unfinished agenda (No. 7-245). International Monetary Fund.

91-World Bank sur le site:

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/mena/04econ.htm>

الملاحق

الملحق 01: دول عينة الدراسة حسب المنطقة وتصنيف الدخل

الدولة	المنطقة	تصنيف الدخل
الجزائر	منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	متوسطة الدخل شريحة أدنى
مصر	منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	متوسطة الدخل شريحة أدنى
ايران	منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	متوسطة الدخل شريحة أدنى
فلسطين	منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	مرتفعة الدخل
الأردن	منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	متوسطة الدخل شريحة أعلى
الكويت	منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	مرتفعة الدخل
المغرب	منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	متوسطة الدخل شريحة أدنى
تونس	منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	متوسطة الدخل شريحة أدنى
تركيا	أوروبا ووسط آسيا	متوسطة الدخل شريحة أعلى

الملحق 02: تقدير تأثير التطور المالي على الفقر باستخدام Eviews10

Dependent Variable: D(POV)

Method: ARDL

Date: 05/12/22 Time: 22:39

Sample: 1982 2019

Included observations: 306

Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (2 lags, automatic): FD GDP_P_C GOV INF FIN_OPEN

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 4

Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
FD	3027.058	787.2678	3.845017	0.0002
GDP_P_C	0.305571	0.028546	10.70442	0.0000
GOV	-40.64973	22.78576	-1.783997	0.0759
INF	0.321604	5.811889	0.055336	0.9559
FIN_OPEN	-95.69180	39.96550	-2.394360	0.0175
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.065526	0.033068	-1.981545	0.0489
D(POV(-1))	0.043016	0.115564	0.372227	0.7101
D(FD)	482.4882	404.7512	1.192061	0.2346
D(FD(-1))	1.210318	505.1848	0.002396	0.9981
D(GDP_P_C)	0.040307	0.016260	2.478975	0.0140
D(GDP_P_C(-1))	0.033769	0.042290	0.798513	0.4255
D(GOV)	-24.76146	12.14770	-2.038365	0.0428
D(GOV(-1))	-9.244814	19.01487	-0.486189	0.6274
D(INF)	5.286025	8.305030	0.636485	0.5252
D(INF(-1))	2.499656	1.797857	1.390353	0.1659
D(FIN_OPEN)	15.44397	6.849826	2.254651	0.0252
D(FIN_OPEN(-1))	12.28913	15.35470	0.800350	0.4244
C	314.3765	225.0983	1.396619	0.1640
Mean dependent var	63.40638	S.D. dependent var	173.3835	
S.E. of regression	121.7903	Akaike info criterion	10.70449	
Sum squared resid	3055574.	Schwarz criterion	12.11531	
Log likelihood	-1633.537	Hannan-Quinn criter.	11.26737	

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق 03: نتائج اختبار تأثير التطور المالي على اللامساواة في الدخل (دول ذات الدخل المتوسط شريحة أعلى)

Dependent Variable: THEIL
 Method: Panel Least Squares
 Date: 05/11/22 Time: 14:06
 Sample: 1980 2015
 Periods included: 36
 Cross-sections included: 2
 Total panel (unbalanced) observations: 67

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FD	0.879990	0.180182	4.883884	0.0000
SFD	-1.161158	0.249611	-4.651877	0.0000
GDP_P_C	-1.40E-06	1.89E-06	-0.741162	0.4615
TRADE	0.052277	0.019781	2.642756	0.0105
GOV	-0.004090	0.001176	-3.477703	0.0009
INF	-0.000257	0.000189	-1.356912	0.1799
C	-0.037094	0.027314	-1.358061	0.1795
R-squared	0.451777	Mean dependent var		0.068562
Adjusted R-squared	0.396955	S.D. dependent var		0.032747
S.E. of regression	0.025430	Akaike info criterion		-4.407157
Sum squared resid	0.038802	Schwarz criterion		-4.176816
Log likelihood	154.6397	Hannan-Quinn criter.		-4.316010
F-statistic	8.240752	Durbin-Watson stat		0.869610
Prob(F-statistic)	0.000002			

الملحق 04: نتائج اختبار تأثير التطور المالي على اللامساواة في الدخل (دول ذات الدخل المتوسط الشريحة الأدنى)

Dependent Variable: THEIL
 Method: Panel Least Squares
 Date: 05/11/22 Time: 14:16
 Sample: 1980 2015
 Periods included: 35
 Cross-sections included: 4
 Total panel (unbalanced) observations: 88

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FD	-0.245659	0.484143	-0.507411	0.6132
FDS	0.762051	1.009890	0.754588	0.4527
GDP_P_C	-4.55E-06	3.83E-06	-1.188454	0.2381
TRADE	0.129959	0.033343	3.897682	0.0002
GOV	-0.003636	0.002205	-1.649255	0.1030
INF	-0.002336	0.000689	-3.388767	0.0011
C	0.093887	0.076368	1.229406	0.2225
R-squared	0.383831	Mean dependent var		0.055254
Adjusted R-squared	0.338189	S.D. dependent var		0.063158
S.E. of regression	0.051380	Akaike info criterion		-3.022934
Sum squared resid	0.213832	Schwarz criterion		-2.825873
Log likelihood	140.0091	Hannan-Quinn criter.		-2.943543
F-statistic	8.409581	Durbin-Watson stat		0.277412
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق 05: نتائج اختبار تأثير التطور المالي على اللامساواة في الدخل (الدول ذات الدخل المرتفع)

Method: Panel Least Squares
 Date: 05/11/22 Time: 14:12
 Sample: 1980 2015
 Periods included: 32
 Cross-sections included: 2
 Total panel (unbalanced) observations: 51

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FD	3.220834	0.731473	4.403214	0.0001
SFD	-4.656442	0.812013	-5.734446	0.0000
GDP_P_C	1.28E-05	2.17E-06	5.925703	0.0000
TRADE	0.625123	0.132925	4.702827	0.0000
GOV	0.004942	0.002369	2.086415	0.0428
INF	-0.008488	0.004709	-1.802737	0.0783
C	-1.136219	0.190748	-5.956656	0.0000
R-squared	0.831085	Mean dependent var	0.255010	
Adjusted R-squared	0.808051	S.D. dependent var	0.213500	
S.E. of regression	0.093538	Akaike info criterion	-1.774015	
Sum squared resid	0.384975	Schwarz criterion	-1.508862	
Log likelihood	52.23738	Hannan-Quinn criter.	-1.672692	
F-statistic	36.08094	Durbin-Watson stat	1.175501	
Prob(F-statistic)	0.000000			

ملخص:

تهدف هذه الأطروحة الى تقديم دراسة نظرية وتجريبية لدور التطور المالي في الحد من الفقر واللامساواة في توزيع الدخل في عينة تتضمن 9 دول من الشرق الأوسط، شمال افريقيا، أوروبا ووسط آسيا، وذلك من خلال عرض مختلف الأدبيات النظرية والدراسات التجريبية السابقة التي تناولت علاقة التطور المالي بالحد من الفقر واللامساواة في توزيع الدخل، ثم استخدام بيانات البانل لنموذج ديناميكي ARDL، وطريقة OLS، عن طريق مؤشر اجمالي للتطور المالي. بينت النتائج المتحصل عليها أن التطور المالي يقلص الفقر في دول العينة عن طريق النمو الاقتصادي، كما أن التطور المالي لا يؤدي الى تقليص اللامساواة في توزيع الدخل في كل دول المنطقة، وبالتالي عدم تأكيد الفرضية الخطية.

كلمات مفتاحية: تطور مالي، حد من الفقر، لامساواة في توزيع الدخل، بانل ARDL

Résumé :

Cette thèse vise à fournir une étude théorique et empirique du rôle du développement financier dans la réduction de la pauvreté et des inégalités dans la répartition des revenus dans un échantillon comprenant 9 pays du Moyen-Orient, d'Afrique du Nord, d'Europe et d'Asie centrale, et cela par une présentation des différentes Littérature théorique et études empiriques antérieures qui traite la relation du développement financier par rapport à la pauvreté et l'inégalité dans la répartition des revenus et ce par l'utilisation des données panel pour le modèle dynamique ARDL et la méthode OLS. Et avec un indicateur global de développement financier. Nos résultats suggèrent que le développement financier réduit la pauvreté dans les pays de l'échantillon grâce à la croissance économique. De plus, le développement financier ne conduit pas à une réduction des inégalités dans la répartition des revenus dans tous les pays de la région, et donc l'hypothèse linéaire n'est pas confirmée.

Mots clés : Développement financier, réduction de la pauvreté, distribution inégale des revenus, panal ARDL.

Abstract:

The aim of this Thesis is to provide a theoretical and empirical framework of the role of financial development in poverty and income inequality reduction in a sample includes 9 countries from the Middle East, North Africa, Europe and Central Asia. First we shedlight on the literature reviews and previous empirical studies concern this issue, Second by using Panel data for the dynamic ARDL model and the OLS method. and with a global indicator of financial development. Our findings suggest that financial development reduces poverty in the countries of the sample throught economic growth channel. Moreover, financial development does not lead to a reduction in inequality in the distribution of income in all countries of the region, and thus the linear hypothesis is not confirmed.

Keywords: Financial Development, Poverty Reduction, income inequality, Panal ARDL.